محمد حسن الوزاني

حزب الدستور

2

لسان حزب الدستور الديمقراطي

: حزب الشورى والاستقلال سابقا :

المدير السياسي
محمد حسن الوزاني

شعارنا
الى الامام دائما الى الامام
وليصدق رائد اهله !

حكمة العدد
لا يسلم لشرف الرفيع من الأذى
حتى يراق على جوانبه الدم !
(ابو الطيب المتنبي)

السنة 1 العدد 54 | الاثنين 14 اكتوبر 1963 - 16 جمادى الاول 1383 | الثمن 80.0 درهم

الوثبات واعدوا لهم ما استطعتم من قوة!

مؤسسة محمد حسن الوزاني

فوجيء الرأي العام في الداخل والخارج يوم السبت خامس اكتوبر بالقاء الجنرال ديغول وفدين وفدين رسميين عبد الوزاري احدهما ، والثاني جزائري ، في [illegible] الموقف العدائي [illegible] الذي تخذه تيبن الجزائر بورقيبة الجزائرية — لم يكن في الحسبان ولم يخطر بالبال — ضد المغرب ، وشعبه وولاته ، وجيشه ، بدافع من ظنون وأوهام ، وإغراء خاص ، دخيلة تكمن في الخفاء للجزائر مع المغرب ، وقد تأثير عناصر اجرى ابث الشر لبلاده ، من حيث تعتقد انها تحسن اليها ، وهكذا فزى أن الجزائر ماتزال تكب في عهد استقلالها بشر وهط من اهاليها ، وهي الدخلاء المتنكرين في صورة اصدقاء ، وامر هؤلاء جميعا لايخفى عن المغرب الذي [illegible] لان نصيح الجزائر [illegible] حالا لاعب ، وضاء وات ، وازاء الاشرار الذين [illegible] الى وجيدة ، فقد غلبت الصفة التاسية والدماء ماسة

وهكذا يبدو من عبارات البلاغ المشترك أن اجتماع وجدة — مع ارتجاله — لم يكن خاليا من تباشيح تبعث على التفاؤل والطمأنينة لدى الجانبين.

ولا كن في انتظار اجتماع اللجنة المشتركة يوم عاشر اكتوبر بتلمسان لمواصلة البحث في المسائل المعلقة ذات الصبغة العاجلة ، وبعد ان لم تمض على ذلك الانتظار غير ايام حدث اعتداء مسلح قطع على التراب المغربي بواسطة عناصر من الجيش الجزائري توغلت منه كيلومترا داخل حدودنا وهجمت بالدبابات وقاذفات النار وبكل الاسلحة الثقيلة على مركز مغربي للجمارك يبعد بأربعين كيلومترا عن محاميد الغزلان باقصى اقليم ورزازات ، وقد كانت الاغارة مفاجأة وبياغتة ، كما استهدفت مركزا صغيرا منعزلا في اقصى الصحراء ، وتبع هذه الغارة البندية احراق المنزل وقتل

وإذا [illegible] اللقاء [illegible] للاعمال [illegible] الامور [illegible] وقد جلوس [illegible] وهو بريء [illegible] فيما يهم [illegible] الاخير ، [illegible] العقر ، [illegible] حقائق [illegible] والنفاق [illegible] بينما اقتصر [illegible] التردد من [illegible] ضيقة جدا ، لاتتسع [illegible] في اطار الاتفاقات [illegible] بين البلدين التي مارس [illegible] الماضيين ، وهي اتفاقات [illegible] وتعاونية في مجالات معينة [illegible] ومحلودة [illegible] منها ، بل برز هذا الاختلاف [illegible] حسني في تأليف الوفدين [illegible] المرسلين الى وجدة ، فقد [illegible] الاعتداء بحر مشكلة لانقل [illegible] اهمية عن هذه المسألة ، بل [illegible] شأنه ان يقضي هذه العلاقات ، [illegible] الاعتداء يمثل داخلية ، ومتى [illegible] والدة مبدأ عدم التدخل في [illegible] الشؤون الداخلية لكل واحد من [illegible] القطرين ، واحد [illegible] التي [illegible]

حرب القلم

محمّد حسن الوزاني

2

حرب القلم

1981

الناشر
مؤسّسة محمّد حسن الوزّاني

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الاولى
١٤٠١هـ - ١٩٨١م

الإهْـداء

إلى أرواح جميع شهداء المقاومة المسلحة والحركة الوطنية التحريرية في المغرب ؛

وإلى جميع الأجيال المغربية : لكي تعلم وتتذكر ، عسى تنفع الذكرى المؤمنين .

المؤلف

« الوثبات »

« الوثبات »

الانقلاب لماذا ؟ وكيف ؟

● « الدستور » ، العدد 1 - الاثنين 5 نوفمبر 1962 .

لنا الكلمة اليوم :

نأخذ الكلمة اليوم بعد صمت دام فترة من الزمان ، ولكنه لم يكن عيا ، ولا عياء ، ولا وهنا ولا خمولا ، ولا اختفاء .

وقد ذهب غير واحد من الناس في تأويل هذا الصمت مذاهب شتى كانت كلها بعيدة عن الحقيقة بل فيهم من ظن وبعض الظن اثم - اننا بصمتنا - أصبحنا أشبه (بالأموات) منا (بالأحياء) الى غير هذا مما ظن وقيل . . .

والحقيقة أننا لم نكن أمواتا بل أحياء ، ومن أشد الناس حيوية وكل ما في الأمر أننا - في تلك الفترة - كنا أشبه بأبي العلاء المعري إذ يقول :

وماذا يبتغي الجلساء عندي
أرادوا منطقي وأردت صمتي
ويوجد بيننا أمد قصي
فأموا سمتهم وأممت سمتي

وازاء ما تعرضنا له من الظنون والأقاويل التي روجها من

سمحوا لأنفسهم باتهامنا مجازفة، كنا تارة نقف موقف المعتذر من ذوي النية الحسنة، وتارة أُخرى كنا نسخر من غيرهم، وهم الذين ألفوا الحكم على الناس وعلى الأشياء في خفة وعجلة ودأبُوا على التخرص والأرجاف أو اعتادوا - في بلادة لا تقاس إلا بجهالتهم - أن يجعلوا من الهواجس والأوهام والأغراض حقائق سرعان مايكون مصيرها كالسراب يحسبه الظمآن ماء، وما هو بماء.

وقد فات أولائك جميعا أنه يوجد صمت وصمت، اذ من الصمت ما هو موقف، وصمتنا كان طبعا من هذا النوع وفي الحكمة : رب صمت أبلغ من كلام . . .

وبهذه المناسبة نرى أن نذكر بموقف الصمت الذي التزمته المعارضة - مرة - وقتما كنا نتولاها في المغرب ضد الفساد السياسي وطغيان الحالمين بالدكتاتورية باسم نظام الحزب الواحد وانسجام الحكم تحت الشعار المعروف : المغرب لنا لا لغيرنا فلم نشأ وقتئذ أن يكون المغرب لهم وحدهم، بل أردنا أن يبقى المغرب للمغاربة أجمعين، وحيث إن إرادة الشعب من ارادة الله فقد أبى الله إلا أن يظل المغرب لأهله كافة.

ففي ذلك العهد - وما بالعهد من قدم - وقف ممثلونا ذات يوم في المجلس الوطني الاستشاري موقف المعارضة الصامتة أمام ما أصبحت تعانيه البلاد والأمة من فساد الأوضاع وسوء الساسة واستبداد الحكم والعداوة على أبسط الحقوق والحريات، ودوس الأنظمة والقوانين، ومحاولة خنق صوت الحرية والمعارضة اللتين ضاق الطواغيت وأشباههم بهما ذرعا حتى غدت مهمة الرقابة، والنقد، وحرية التعبير عسيرة، بل شديدة الخطر على الأحرار

الذين ذهب عدد منهم صحبة ذلك العهد المظلم ورجاله الظالمين .

ولم يكن في ذلك الموقف الصامت الذي اتخذناه يومئذ أي ضعف أو استسلام أمام الفساد والمفسدين ، بل كان فيه تعبير بليغ عن المعارضة التي لم تتنازل بذلك قط عن أي حق من حقوقها ، والتي كانت تختار وسائلها وأساليبها تارة بالكلام ، وتارة بالصمت الذي هو أبلغ من الكلام وتلافيا لسوء فهم هذا أبت معارضتنا داخل المجلس الوطني الاستشاري إلا أن يفصح الناطق باسمها - عند ختام دورة ابريل1958 - عن مغزى موقف الصمت الذي التزمته خلال الدورة فقال : لقد صارت المعارضة غير ممكنة في المغرب ومن أجل هذا فضل الحزب السكوت ، والامتناع عن المناقشة خلال هذه الجلسات ، حتى لا نخدع أنفسنا ونخدع الشعب بوجود معارضة ، وحرية ديمقراطية كما نمتنع عن كل تصويت محتفظين بوجهة نظرنا .

وهكذا رفع كل التباس عند الحاكمين ، وعند الرأي العام على السواء وكان لذلك الموقف الصامت البليغ أثره الفعال داخل المجلس وخارجه حيث أنه فضح نوع الحكم المفروض على البلاد وشهر بسياسة البغي والعدوان على الحرمات ، وحذر الشعب وبصر الأحرار حتى لا يهنوا ولا يحزنوا ، وهم الأعلون ان كانوا مؤمنين .

واليوم ، إذ نأخذ الكلمة فانما نريد - كما عهدنا - أن نتكلم بصدق وحرية وصراحة وذلك نتيجة لصمتنا ، وسيكون كلامنا

على قدر ما صمتنا ، وبدافع ما نشعر بل نؤمن به من الصدع بما أمرنا . . . والجهر بما يسره غيرنا .

وبديهي ان أخذنا للكلمة مرة أخرى ليس إلا حلقة جديدة من سلسلة الحديث الذي لا ينتهي مهما طرأ عليه من فترات . وبهذه المناسبة تجدر الاشارة الى ما كان عليه أمر الزعيم الايرلندي الشهير (ايمون دي فاليرا) الذي طالما قاد الجهاد في سبيل تحرير وطنه من حكم الانكليز فكثيرا ما كان يعتقل نتيجة نشاطه السياسي ومواقفه الشديدة ضدهم ولكنه اعتاد كلما خرج من السجن أن يعود الى استئناف الخطاب الذي انقطع بسبب اعتقاله وهو يلقيه على الجماهير وممَّا يروى أنه اعتقل مرة في منتصف خطاب له ، ثم حكم عليه بالسجن سنة كاملة وبمجرد ما أفرج عنه اسرع الى نفس المنصة التي كان يخطب منها حينما تم اعتقاله ، فخاطب الجمهور من جديد بقوله : (وكما كنت أقول لكم عندما قوطعت في المرة السابقة . . .) .

وبالاضافة الى ما تقدم ، فهل نحتاج إلى التذكير بأن للعراك السياسي وسائل غير وسيلة القول ونعني بهذا - مثلا - ما يسمى (بالمقاومة السلبية) التي قد يكون لها من الشأن والأثر ما لا يكون للمواقف الصاخبة والمهرجة ومن وسائل العراك السياسي أيضا ما يعرف بموقف (الرفض الصامت) الذي يقع التعبير به عن السخط ، والامتناع ، والاستنكار ، أو ما يعرف (بقوة عدم الحركة) وهي تعبر عمليا عن قوة الاصرار ، والثبات ، وملك الاعصاب ، والاعراض عن الجاهلين . وحينما نصل اليوم

ما انقطع من الحديث إنما نلبي نداء الواجب المطاع شاعرين أقوى وأعمق ما يكون الشعور بهول الموقف ، وخطورة التبعة في هذا الوطن الذي ما فتىء يعاني من محنة الاستقلال مصاعب ، وشدائد وبلايا لا يعلم لها حد ولا نهاية . .

وخروجنا من فترة الصمت لا يمكن أن يعني إلا ارسال الصيحة منذرة بالأخطار التي تحيق بالمجتمع المغربي من كل جانب . وبعبارة أخرى سيكون قولنا صريحا بينا في تصوير أوضاع البلاد على اختلاف أنواعها وفي التعبير عن الآلام التي نحس بها من جراء هذه الأوضاع نفسها وعن الآمال التي تملأ نفوسنا ، وتقوي عزائمنا ، وتسند جهودنا الهادفة الى قلبها رأسا على عقب نتيجة التغيير الأساسي الذي يتطلبه الصالح العام والذي هو واقع ليس له من دافع وهكذا سنكون - كعادتنا - واضحين أتم الوضوح مع أنفسنا ومع كافة المسؤولين - الحاكمين منهم والمحكومين على السواء - اذ لكل منهم واجبات ومسؤوليات وفي الحديث :

كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته .

وعملا بذلك نبدأ بأنفسنا فنتخذ المسؤولية كاملة ونواجه واقع الأمر بما يستحقه غير هيابين ولا مترددين ولا مقصرين ونندب أنفسنا - في هذه المرحلة الجديدة التي نريدها حاسمة - للقيام بواجب الدعوة الى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مهما كان فاعله وسنتولى هذا باسم معارضة نزيهة صادقة بناءة . لا نريد على هذا كله جزاء ولا شكورا . بل لا نريد غير رضى الله

والضمير ولا نطمح الى أكثر من اداء الامانة كمواطنين وما أشبهنا في هذا بما عبر عنه الكاتب الفرنسي الشهير (شاطوبريان) اذ قال: لو وجدت ان بلادي بخير -حتى تحت حكم لا أرضاه- لكنت مواطنا سيئا ان أنا حسبت استيائي خطرا عاما ولكن اعتقادي هو أن بلادي ليست بخير ولهذا فأنا مواطن صالح حيث أني أشير عليها بوسائل الانقاذ والعلاج .

اختبار الضمير :

ولا مراء في أن المواطن الصالح هومن يهتم بأمر بلاده ويعني بكل مافيه خيرها وصلاحها ويبذل ما في المستطاع لكي تسلم أوضاعها وتزدهر أحوالها كما أن المواطن الصالح يحتكم دائما الى الضمير هذا الرفيق الذي يصاحب روح الانسان كما قيل ، وبهذا الاحتكام يخضع صاحبه لما يسمى (باختبار الضمير) أو محاسبة النفس وبدون هذا لا يمكن للانسان أن يدرك حقيقة أمره وكنه سره وجهره فيتعذَّر عليه كشف الأخطاء بغية إصلاحها والوقوف على الزلات قصد اجتنابها .

أما التغاضي عن الخطايا والسيئات والتمادي في الفواحش والمنكرات والعناد في المفاسد والمهلكات والاصرار على الأباطيل والترهات كل هذا يدل على فقدان الضمير والعياذ بالله،ومن ليس له ضمير لا ذمة له ولا عهد ولا أمان وبهذا يفقد كل حرمة وقيمة كانسان وكمواطن وتنعدم لديه كل القيم ويتخذ الغش دأبه والغدر ديدنه أولائك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم (لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم) .

وما أحوج المغرب اليوم إلى المواطنين الصالحين ذوي الضمائر الحية السليمة ليقوموا على أموره خير قيام ويصلحوا من أحواله ما ساء ويسيروا به في مفازة الرشد والهدى .

محنة الاستقلال :

ان المغرب الذي أمل كل خير في الاستقلال قد جنى في عهده وعلى يد فئة من دعاته - أو أدعيائه على الأصح - ما لا مبالغة في تسميته بالمحنة والبلوى .

فما أشبه المغرب اليوم - وهو يعاني منذ الاستقلال محنته وبلواه بذلك (الرجل المريض) الذي كانت تكنى به احدى الدول التي طغى فيها الفساد فاعتل به كيانها وخارت بسببه قواها ثم دب فيها الانحلال وأصابها التدهور واحتارت في أمرها وأصبحت تصرخ : هل من خلاص ؟ هل من منقذ ؟

ولكي ندرك حقيقة الأزمات التي تعانيها البلاد منذ حل فيها الاستقلال يجب أن نصارح أنفسنا ونصارح غيرنا كما يجب أن نذهب الى غور الأمور لنجلو خفاياها شأن الطبيب الماهر النصوح والمصلح البارع الصدوق .

وأول ما نبدأ به تشخيص الداء الذي ينهك البلاد .

لا شك أننا ورثنا أمراضا كثيرة مهلكة عن العهد البائد هي ما تسمى بمخلفات الاستعمار وقد سمح الاحتفاظ بها طوعا أو كرها لكثير من الملاحظين الأجانب بأن يحكموا على المغرب في

عهده الجديد بقولهم : ما أحسن الحماية في عهد الاستقلال .

وإذا كان من الانصاف الاعتراف بما أنجزناه لحد اليوم من القضاء على كثير من تلك المخلفات فمن الانصاف أيضا الاعتراف بأننا لم نقض عليها جميعا بل ألجأتنا ضرورات فنية وغيرها الى نوع (من التعايش السلمي) مع كثير من عناصر الاستعمار ومظاهره ومخلفاته ومنشآته مما جعل عهد الاستقلال متناقضا مع نفسه . ولكن ان كان هذا جانبا بارزا في الأزمة التي نتخبط فيها فانه يوجد جانب آخر لا يقل عنه بروزا وخطرا ان لم يكن أكثر .

وبعبارة صريحة : ان عهد الاستقلال لم يكن بالنسبة للمغرب والشعب ذلك العهد الذي طالبنا به وخضنا من أجله معركة دامت أكثر من ربع قرن فليس من تسمية الشيء بغير اسمه القول بأن المغرب في عهد الاستقلال عرف محنة ربما أنسته عموما فيما تحمله زمن الاستعمار وكان في النهاية سببا في اندلاع ثورة الملك والشعب هذه الثورة التي قوضت أركان الاستعمار في أمد قصير والتي خاضها الملك والشعب بايمان وقوة وتضحية لا تقاس إلا بما أفعم نفوس الأحرار ورجال التحرير آمالا وحماسا وثقة بنصر الله وبحسن المصير .

غير أن تلك الثورة التحريرية المباركة سرعان ما تغيرت بكل أسف واستحالت الى ما لم يكن يظنه أحد فأحدثت خيبة الأمل وفتور الحماس وفقدان الثقة ما أفرغها من مدلولها وصيرها مع

توالي الأيام والتجارب اسما بدون مسمى إلا بالنسبة للفئة التي طفت على الوجه بعد الاستقلال بوسائل المكر والاحتيال والاختلاس ، فكان لها الاستقلال استغلالا وجعل لها غنية ومكتسبا واتخذته سلما لتتسلق به الجدران وتصل الى أعلى المناصب والرتب .

المغربان: **المحظوظ والمحروم** :

وهكذا، وبسبب ما قامت به هذه الفئة من احتكار الثروة القومية واختلاس مكاسبها وتسخير ثروة البلاد وجمهرة الشعب التي تتألف من المغلوبين والمحرومين والمنبوذين، وهم من نوع ما يسمى (بالمعذبين في الأرض) أصبح المغرب في عهد استقلاله مغربين اثنين: أحدهما مغرب المحظوظين الذين أظهرهم عهد الاستقلال وبر بهم وأغدق عليهم النعم ويسَّر لهم من وسائل الاثراء والرفاهية، والتعاظم ما جعل منهم طبقة متميزة - ولا نقول ممتازة - وصيَّرهم - في ثرائهم الفاحش الحرام وعلوهم على الناس واستكبارهم في الارض - ينظرون إلى كل المخلوقات وكأنها لم توجد إلا لخدمتهم وإرضاء شهواتهم؛ وهكذا أصبح أولئك المنعمون في الارض وكأنهم فقدوا كل تمييز بين ما هو حق وباطل وبين ما هو منفعة أو مفسدةولاكنه فاتهم انهم في دنياهم أشبه بالطحلب الذي لا يطفو إلا على سطح الماء الراكد المتعفن كما فاتهم، إن الدهر قلب، ويومان: يوم لك ويوم عليك. . . والمغرب الثاني مغرب المحروم وهم السواد الأعظم من أبناء الشعب الذين يعتبرون أنفسهم (ضحايا الاستقلال) بل القطيع الذي ليس له من حق إلا أن يؤمر فيطيع، ويُحرم فيقنع، ويُساق

فيسير راضياً حامداً شاكراً ربه الذي لا يُحَمَد ولا يُشكَر على مكروه سواه.

هذا هو الواقع السيِّىء المؤلم الذي أراد المغرب الأول للمغرب الثاني الشقي العاني.

الفساد الداخلي :

وإذا أردنا أن نصور ما عليه حقيقة الوضع العام القائم في البلاد منذ الاستقلال فلا نجد أصح وأصدق وأبلغ من عبارة : الفساد الداخلي الذي قد يستحق ان يدعى كذلك بالاستعمار الداخلي باعتبار أن طبقة أهلية سائدة حلت - بعد انقراض الحماية - محل رهط المستعمرين الأجانب فكان لها النصيب الأوفر - أو حظ الأسد - في امتلاك الموارد واحتلال المراتب وانتزاع المغانم ونحن اذ نسمي الأشياء باسمائها، ونصف الأقوام بأوصافها ونذكر الأفعال بنعوتها، لا نقدم على شيء من هذا بدافع الشهوة والغرض أو الغيرة والحسد - حاشا وكلا - بل نصدق أنفسنا كما نصدق غيرنا باعلان الحقائق وفضح المساوىء ، والتشهير بالأوضاع الشاذة التي أوجدت في الشعب حركة شاملة مخيفة من التبرم والضجر والسخط والاستياء ، وكل حركة من هذا النوع تنذر بسوء الأحوال وتؤدي لا محالة - ان طالت - الى نهايتها الطبيعية ومصيرها المحتوم المعروف .

ليس الاستقلال شراً كله :

وإذا كنا قد تحدثنا بكل صراحة عن مساوىء عهد الاستقلال رسميا ما ظهر واستفحل فيه من فساد باسمه الحقيقي

ونددنا بالمسؤولين عنه تلويحا لا تصريحا ، لأن المقام لا يتسع للتفصيل والتخصيص ، ولأن عدد المفسدين أكثر من أن يحصى فليس معنى ذلك أننا أردنا التعرض للمثالب والقبائح دون غيرها ، بل أن الانصاف يحتم علينا أن نكون صرحاء في كل شيء حسنا كان أو سيئا ، فلا نكتم الحقيقة مرة كانت أو حلوة ، - ولهذا نرى واجبا علينا - بعد أن ذكرنا ما سميناه بمحنة الاستقلال ، وبالفساد الداخلي ، وبالمغربين : الشقي والسعيد أن ننفي كل سوء فهم قد يتعرض له موقفنا وذلك بأن نوضح اننا لا نعني مطلقا بما كتبناه ان الاستقلال شر كله بالنسبة للبلاد ولسواد الشعب ، فهذا أبعد شيء عن تفكيرنا ، قولنا وموقفنا .

وبعبارة أخرى ، لم نقصد بحديثنا عن عهد الاستقلال ومصاعبه ومشاكله وأزماته أن تجربته - على ما فيها من قساوة وشقاوة بالنسبة لغير الفئة المحظوظة - لم تكن تجربة سلبية وفاشلة مئة في المائة فليس من الحق والصراحة والانصاف أن يدعي أحد أن عهد الاستقلال كان كله شرا مسيطرا بل أن له جانبه الايجابي ، ذلك أنه تحققت فيه مطالب وأنشئت مشاريع ، وبذلت مجهودات وأدركت نتائج في مختلف الميادين مما سار بالبلاد وشعبها أشواطا في سبيل التنظيم والنمو والتجديد والتقدم . وقد بوشر كل هذا وفق برامج وخطط وتصميمات محكمة ، ونفذت بقدر المستطاع بعد أن اتخذت لها الوسائل ، ويسرت الامكانيات وبكلمة صريحة ، لو شئنا أن نفصل الحديث عن الجانب الانشائي لعهد الاستقلال لطال بنا القول ، وتشعب الحديث ، ولهذا نجمل رأينا فنؤكد أن للاستقلال جانباً بنائياً تجلى فيما أنجز في عهده من أعمال ومنشئات

نذكر منها -على سبيل المثال- وحدة المناطق وتحرير بعض الأطراف من التراب القومي ، وانشاء جيش وطني مع غيره من قوات الأمن والنظام وتحقيق الجلاء عن التراب المحرر ، واصدار تشريعات حديثة ، وإحداث انظمة في مختلف الميادين ، والقيام بمشاريع اجتماعية واقتصادية وصناعية واعلان ميثاق الحريات العامة وتزويد البلاد بمؤسسات ثقافية وصحية وعمرانية وغير هذا مما يعرفه كل واحد ولا ينكره الاجاهل أو جاحد .

ولاكن هذا الجانب الايجابي مع ما له من أهمية وشأن وقيمة لا يمثل في نظرنا ، ، كل ما كنا قادرين على انجازه منذ الاستقلال لو خلصت النيات ، وصحت العزائم وصدقت الهمم ، فمما لا شك فيه اننا كنا وما نزال مقصرين في اداء الواجبات والأمانات ، والمسؤوليات الملقاة على كواهل المسؤولين واذا كنا غير راضين عن الجانب السلبي ولا قانعين بالجانب الايجابي لعهد الاستقلال فما يجدينا أن نلتمس الأعذار عما بدا فيه من سوء واهمال ؟ وهل من الرشد والصلاح ان نسلم بالأمرِ الواقع فنقول : ليس في الامكان أبدع مما كان ؟

ان مثل هذه المواقف هي التي تسببت أو زادت فيما سميناه بمحنة الاستقلال هذه المحنة التي ما زال الشعب يعيش واقعها القاسي ، المضني المؤلم ويتحمل أذاها ماديا ومعنويا منذ سنين خلت ، ومن يستطيع أن يجادل فيها وهي قائمة تتمثل في كثرة المشاكل وتعقيدها ، ووفرة الأزمات وشدة وطأتها إلا على (ضحايا) عهد الاستقلال .

المشاكل والأزمات :

أما المشاكل فمنها الموروثة عن الاستعمار ومخلفاته ، ومنها الطارئة في عهد الاستقلال ، وكلها مشاكل معضلة تكدست وتضاعفت ، وتفاقمت دون أن تجد لها الحلول الصائبة ، وحتى التي بوشر العمل لحلها انما حلت حلولا سطحية أو أعطيت لها أنصاف الحلول ، ونذهب الى أبعد من هذا وهو أن نتحدى كل من يأتينا بمشكلة حلت حلها الصالح المطلوب ، وبسبب هذا فقد أصبحنا نواجه ركاما من المشاكل القائمة لا يدري أحد متى وكيف نستطيع تسويتها بما يجدي ويرضي .

وأما الأزمات فهي نتيجة المشاكل القائمة بدون حلول ، وفي طليعتها الأزمة الأم أو أم الأزمات وهي أزمة الحكم والسياسة والادارة أي أزمة الدولة وتنضاف اليها -مثلا- أزمة مالية والاقتصاد ، وأزمة الاطارات وأزمة التعليم ، وأزمة المجتمع من جهل ، وبؤس ، ومرض ، وبطالة ، وهم الحياة ، وخشية الغد ، وأزمة الأخلاق العامة والخاصة وهكذا فالحياة مشاكل لا تنقضي ، وأزمات لا تنتهي وفي المغرب ذي الشقين : حظي ومحروم .

أزمة الدولة :

وإذا كان يتعذر الآن الحديث عن كل ما للمغرب من أزمات ، فجدير بنا أن نذكر الخطوط العريضة مما سميناه بأم الأزمات أو أزمة الدولة وهي تعني : ضعف الاطارات وهزالها وعجزها ، وانتشار الرشوة والسمسرة واستغلال النفوذ وتسخير الوظيفة العمومية للاثراء غير المشروع والمحسوبية ، واضاعة

الأوقات والأعمال واتلاف المواد وتبذير الأموال والفوضى داخل الادارة وانحلال السلطة وفقدان الحرمة والهيبة لدى الحكام والمماطلة والتسويف في التنفيذ والارتجال والتردد ، والعجلة في التدبير ، والاختلال في التسيير والهروب من المسؤوليات ، واتخاذ الحلول السهلة والتغيب عن الوظائف في أوقات العمل الرسمي وتحويل المكاتب الادارية الى أندية للتلاهي وتجاذب أطراف الحديث ، وقراءة الصحف أو الى مقاصف لشرب الشاي والقهوة وغيرهما وأكل ما لذ وطاب أثناء أوقات العمل الاداري ، وعلى مرأى ومسمع من الرواد الذين يقصدون الادارة في صالح الدولة أو لصالحهم ، ومعاملة الناس - غير الأجانب - ومخاطبتهم بغلظة وغطرسة وجفوة وخشونة ، وفقدان ما يسمى بالشعور المهني الذي يجعل الموظف واعيا لواجبه مقدرا لمسؤوليته ، مؤديا لأمانته ، والتمييز العنصري أو الحزبي في معاملة الرؤساء للمرؤوسين أو معاملة الناس في صلتهم بالادارة ، والبراعة في التزوير والتدليس والتفنن في ابتزاز أموال الناس ، واختلاس ما للدولة من أموال ومواد عن طريق استغلال النفوذ ، وتسخير الوظيف مما يدر على بعضهم مئات الملايين بل المليارات - فيما يقال - وارهاق الميزانيات بمصاريف الحفلات ، والضيافات والرحلات ، والتبرعات ، والوفود والتفاخر بهذا كله في غير حشمة ولا خجل ، والتظاهر - في غير خشية من العقاب - بالثراء الفاحش والرفاهية المكشوفة وكثرة الاجراءات الشكلية والروتينية المعرقلة للاعمال ، والمضيعة للأوقات والمكلفة للمصاريف ونقص الانتاج الاداري بسبب سوء التصرف ، والغش ، والخلل في الأعمال وقيام الأقطاعات السياسية والادارية داخل الدولة وتسرب الفساد الخلقي

والاعراض عن عبر ودروس التجارب الماضية وعدم الاكتراث بالملاحظات والانتقادات الوجيهة وازدراء الرأي العام واستطابة الحياة في الأبراج العاجية والفيلات الفخمة والتصابي السياسي أي اتيان أعمال وتصرفات ذات طابع صبياني ، وعدم اضفاء حلة الجد والوقار والهيبة على الوظيفة والسلطة ، فهذا بعض من كل ، وقليل من كثير يرسم لنا لوحة مختصرة الخطوط والألوان لفساد الجهاز الاداري ، باطاراته الا النادر منها الذي لا حكم له ، وهذا الفساد يؤلف عنصرا أساسيا في أزمة الدولة ، وهي أزمة تنذر بسوء المنقلب والمصير لا قدر الله .

لا حل بمعجزة :

ومن المؤسف بل من المؤلم أن يفتضح أمر الفساد ، وتشتهر عناصره وتنكشف أخطاره ، وتستشري اذاياته ، وتبح الأصوات في التظلم والشكوى ولا تتحرك همة المسؤولين الذين بيدهم الأمر لوضع حد نهائي لذلك الفساد والضرب على أيدي المفسدين الكبار منهم والصغار على السواء وذلك بمنتهى الشدة والصرامة ، فهل ينتظر أولائك المسؤولون أن يقف الفساد أو يضمحل من تلقاء نفسه ، أو هل يؤملون أن يتم هذا بمعجزة؟ ما كان حل مشاكل الأمم وأزمات الدولة رهن بالمعجزات والكرامات .

وفي انتظار معجزات لا تقع نقيم البرهان قويا على أننا عاجزون عن كل اصلاح ، ومهما يكن فاننا نسيىء التصرف في الاستقلال الذي ما ظفرنا به إلا بجهود جبارة ، ومعارك دامية ، وتضحيات جسيمة ، والذي أناط به الشعب كل آماله وأمانيه

فمنيت - الا نادرا - بخيبة مرة كادت أن تسلم النفوس الى يأس ليست معه حياة .

وحيث ان الفساد يتطلب الاصلاح فهل يعقل ، أو يمكن أن يتم هذا على يد المفسدين ؟

ليس بمعقول ولا بممكن أن ينقلب المفسد مصلحاً، ولهذا لا سبيل الى تحقيق الاصلاح إلا على يد المصلحين وضد الفساد والمفسدين .

وليس اصلاح الفساد في بلادنا رهنا بأية معجزة أو كرامة ولا مقيدا بظهور أي (مهدي منتظر) بل الاعتماد في كل الاصلاح - بعد الله تعالى - على أنفسنا دون غيرنا .

أما مجال الاصلاح فلا نتردد لحظة في القول بأن الدولة أحوج اليه من غيرها لأنها تمثل الأمة منظمة سياسيا وحكوميا ، واداريا ، وفساد الدولة المغربية يتجلى في جهازها ، ونظامها ، وسياستها .

وأما كيف يجب أن ينجز اصلاح الدولة فمن البديهي أن يبدأ من البداية - كما يقال - ونعني بهذا أن يتناول الاصلاح - أولا - ادارة الحكم ، أي الحكومة نفسها بصفتها تمثل الرئاسة والقيادة ، ومصدر الأعمال والمسؤوليات العامة في الدولة .

وإذا كنا متفقين على أن يبدأ الاصلاح من رأس الدولة أي الحكومة فما نوعه وجوهره وشكله ؟ هل هو تغيير الحكومة بأخرى أو هو مجرد تعديلها على النسق المألوف في عهد الاستقلال ؟

الحقيقة هي أن كل تغيير أو تعديل من هذا النوع ليس باصلاح ، وقد دلت التجارب الماضية على عقمه وفشله ، لأنه لم يغير من أمر الفساد شيئا بل في كل مرة ترك دار لقمان على حالها ، أو كما قال الشاعر : ولم نستفد إلا سقوط وزارة وتأليف أخرى مثل تلك بلا فرق وماذا عسى يجدي سقوط وزارة اذا لم تقم أخرى على العدل والصدق ؟

ولا يفوتنا - ونحن نتحدث عن الاصلاح - أن نتعرض بايجاز لموقف من يخالفوننا في الرأي ، وهم الذين يرضون عن الأحوال والأوضاع في هذه البلاد لمجرد أنهم يرضون عن أنفسهم ، وهؤلاء بطبيعتهم لا يعترفون بالحقيقة والواقع في دنيا الناس بالمغرب ، فينكرون وجود أي فساد وأية مشكلة أو أزمة .

ويدعون أن كل شيء على أحسن ما يرام في هذا الوطن وانه ليس في الامكان أبدع مما كان .

وهذا الرهط من السياسيين أو المسؤولين المعاندين يطالبون النعامة التي تدفن رأسها تحت ريشها حتى لا تبصر ما حولها ولعلهم ممن تنطبق عليهم الآية الكريمة :

قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا .

الاصلاح بالانقلاب :

وبكلمة صريحة ، نعلن أنه لا سبيل الى القضاء على الفساد

الداخلي الا بواسطة اصلاح انقلابي يستأصل هذا الفساد ، ويطيح بالمفسدين ويقيم في البلاد وضعا سليما يمتاز بالنظام المحكم ، والقيادة الصالحة والسياسة المثلى .

والانقلاب - كما ننادي به - لا نريد أن يتحقق بوسائل القوة والعنف بل بالطرق السلمية ، والأساليب السياسية والوسائل التشريعية على يد مصلحين انقلابيين حقا ويقينا .

فالبلاد في أشد الحاجة الى هذا النوع من الانقلاب بعد أن آل أمر ثورتنا التحريرية الى ما آل اليه من اهمال ونسيان ، حتى انها أصبحت لا تذكر إلا في المناسبات ، وللدعايات ، ولم يبق لها من شأن غير ما لذكريات التاريخ الوطني ، واذا حق لنا أن نفخر بتلك الثورة المباركة وبما حققته من انتصارات في سبيل السيادة والاستقلال ، فاننا نأسف أشد الأسف على ان كان مصيرها العفاء والاندثار .

وحيث أن تلك الثورة الجبارة قد حققت هدفها الأول ، وهو استقلال الوطن وذلك تحت القيادة الرمزية والفعلية معا للملك الراحل - تغمده الله بالرحمة والمغفرة - أفلا يمكن أن تتجدد في انقلاب اصلاحي تخوضه الأمة جمعاء تحت قيادة خلف الملك الراحل جلالة الحسن الثاني ؟

وهكذا يصل الانقلاب الجديد ما انقطع من الثورة الماضية ويواصل الملك الابن وثبة الملك الأب ، ويكون انقلاب اليوم امتدادا ، وتكملة لثورة الأمس. إننا - بصراحة - لا نرى للقضاء

على أوضاع الفساد الداخلي واصلاح الدولة والمجتمع وسيلة أسرع وأجدى من الانقلاب بالطرق الشرعية الحكيمة الفعالة ، وتحت قيادة جلالة الملك الحسن الثاني ومن حوله عصبة الحق والعمل ، أي نخبة جديدة صالحة من رجال الايمان والاستقامة ، والكفاءة والمسؤولية . وهذا الانقلاب الذي نؤمن به ، وندعو اليه لا يخرج - في حقيقته - عن الانقلابات التي تجدد الحياة في المجتمع وتكسب الدول قوة وعزة ، والأمم نهضة ورفعة .

ولعل جلالة الملك الحسن الثاني قد عبر عن شيء من ذلك في الخطاب الذي ألقاه أخيرا بمناسبة تدشين كلية الطب حيث قال : سيكون في امكاننا أن نضمن لهذه البلاد - في وقت لا يجارى - تحول المجتمع السليم .

وفي هذا المعنى أيضا صرح جلالته في الاسبوع الماضي لمدير جريدة (لومند) الباريسية قائلا : لقد كان الفقيد والدي الملك الذي قاد المغرب الى الاستقلال ، فيجب أن أكون الملك الذي يبني وينظم المغرب .

ولكل انقلاب شروطه ، وظروفه ، ووسائله ، ورجاله ، بل وضحاياه وهم المفسدون الذين أساؤوا الى الدولة والأمة ، فاستحقوا عقاب العدالة ، ولا عدالة إلا عدالة الله ، وعدالة الانقلاب يوم يكون . . .

فإذا قدر للمغرب - بقيادة الملك والنخبة المختارة الصالحة من حوله - أن يحقق الانقلاب المنشود فانه سيقول للفساد:

قف !! وسيسبق الحوادث ان كانت حبلى بما يسوءُ وسينزع - ان سمح لنا بهذا التعبير- فتيلة القنبلة التي تهدد بالانفجار ، بهذا سيوفر المصلحون الانقلابيون على الوطن وأهله أحداثـا محتملة لا يستطيع أحد أن يتكهن بما قد يكون لها من تطورات وخواتم .

مشكلة الساعة
أو معركة الدستور

● « الدستور » ، العدد 2 الاثنين 12 نوفمبر 1962 .

مشكلة الساعة أو معركة الدستور ، لا نعني بهذا ان المغرب لا يعاني اليوم مشاكل أخرى ، ولا يخوض أكثر من معركة ضد ما سميناه سابقاً باسمه الحقيقي وهو الفساد الداخلي الذي جعل - في عهد الاستقلال - حياة السواد الاعظم من الشعب غير جديرة بأن يحياها المواطنون في وطنهم المنكود وا أسفاه !

إن ما نعنيه بذلك أن مشكلة أو معركة جديدة قد انضافت في هذه الأيام الى قائمة المشاكل أو المعارك التي يواجهها الشعب نتيجة السياسة المتبعة في بلاده منذ ظفر بالحرية والاستقلال ، بل أن تلك المشكلة أو المعركة قد أصبحت في المقدمة بسبب موقف الدولة في قضية الدستور الذي طالما ترقبه الشعب ، واعطيت به الوعود ، والذي احاط ميلاده منذ سنوات ، كثير من التردد والارتباك والغموض فأدى به هذا الى أزمة اولى هي أزمة مجلس الدستور ، ثم لا تخرج به الدولة اليوم من هذه الازمة الا لتقذف به في أزمة أخرى نشأت بالاعلان عن قانون الاستفتاء في مشروع دستور لم يبرز بعد للوجود . . .

إن الاستفتاء في الدستور الرسمي المنتظر ليشكل بداية ازمة يعرفها المغرب منذ الآن في مجال التنظيم الديمقراطي والحياة الدستورية وهي أزمة من المتوقع ان تكون من نوع الازمات الدستورية التي عرفتها شعوب اخرى في تاريخها والتي تجلت في صراع طويل وشديد بين الحاكمين بأمرهم وبين الاحرار والديمقراطيين حقاً .

وكل أزمة من ذلك الشكل انما تقوم على أساس خلاف مذهبي وسياسي خطير بين معسكرين : الحكومي والشعبي وبالاخص منه التيار الديمقراطي الدستوري الذي ينتهي به الامر دائمًا الى النصر ، خصوصاً في عصر هو عصر الشعوب ولا يمكن للمغرب أن يشذ عن هذه القاعدة (سنة الله في خلقه ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً)

وفي مغربنا اليوم قد يتجلى - وسيتجلى كل يوم أكثر من سالفه - المعسكر الشعبي اي الديمقراطي الدستوري .لا ندخل طبعاً تلك العناصر المشبوهة والمريبة التي يمكن ان نصطلح عليها - ليتميز الخبيث من الطيب - (بالمتمقرطين والمتدسترين) وهم ادعياء الديمقراطية الدستورية لحاجة في أنفسهم ولمسايرة التيار الجارف ، اولائك الذين لا تخفى حقيقتهم في الماضي والحاضر على الرأي العام المغربي ، والذين لا تنطلي حيلهم على أحد ولا ينخدع لزورهم وبهتانهم كل من عرفهم وخبرهم سراً وعلانية .

إن الاستفتاء في دستور غير معروف لحد الآن قد أبرز وركز الخلاف منذ الساعة الأولى بين الدولة وانصار الديمقراطية الدستورية الصحيحة لا الزائفة والخلاف في حقيقته عراك بين معسكرين وتيارين، والوسائل في هذا العراك غير متكافئة طبعاً ولكن مصير العراك معروف قريباً أو بعيداً، لأن النصر للحق وللحرية مهما فعل الحاكمون بأمرهم.

ويتلخص ذلك الخلاف أو العراك في أن الدولة ارادت وتريد أن تختص وحدها بوضع مشروع الدستور، وكل ما تتنازل عنه وتسمح به هو عرضه متى تشاء وكيف تشاء - على استفتاء عام تملك هي وسائله كما تجريه وفق الخطة المرسومة في سبيل الضالة المنشودة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يريد المواطنون ان يمارسوا جميع حقوق المواطنة التي تعترف لهم بها القوانين المشروعة، والعهود المؤكدة منذ الاستقلال وفي مقدمة تلك الحقوق المقدسة حق الامة المتحررة، السيدة، الواعية، الرشيدة في وضع دستورها القومي اما بواسطة مجلس تأسيسي منتخب يمثلها تمثيلاً شرعياً صحيحاً - شأن غيرها من الامم الحرة في افريقيا وغيرها، واما إنْ تعذر الان لسبب وجيه مسلم انتخاب ذلك المجلس أنْ يتولى مهمته مجلس اخر يمثل سائر الاتجاهات السياسية وغيرها في البلاد، ويملك كل الصلاحية المطلوبة للقيام بوضع الدستور نيابة عن الامة ويكون هذا الدستور بطبيعته مؤقتاً يعمل به في فترة انتقالية محدودة ريثما يتسنى انتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور النهائي للأمة، ولا

مانع من أن يعرض ذلك الدستور المؤقت للاستفتاء العام ليقول الشعب فيه كلمته ، ويكسبه قوة المصادقة والتأييد .

وبهذا يريد المعسكر الديمقراطي الدستوري أن يكون اول دستور تحكم به الامة من صنع نوابها الشرعيين أو ممثليها الصالحين لا من صنع الدولة وحدها كما هو الشأن في غير البلاد الحرة الديمقراطية ذلك أن أمر الدستور ليس بأمر الدولة في عصرنا التحرري التقدمي ، بل هو أمر الامة لا غير باعتبار انها مصدر السيادة والسلطان ، والامة المغربية التي تحررت بدمها من سيطرة الاجنبي ، وحطمت كل الاغلال والقيود الاستعمارية لم تفعل شيئاً من هذا لتستمر في الحجر ، والمنع ، والحرمان أولتقع في هذا أو شبهه بعدما ظفرت بالحرية والسيادة في عهد الاستقلال وانه لمن المؤلم أن نضطر اليوم الى التذكير بهذا ، وارسال الصيحة عالية في وجه الناسين ، والغافلين ، والمتجاهلين حيثما وجدوا علهم يقفوا عند حدهم ويتراجعوا عن موقفهم ويلحقوا من جديد بركب الامة السائر في طريق الهدى والرشاد .

وإن أول ما نلاحظه على استفتاء المحكومين في دستور الحاكمين انه قهقرة وتراجع الى الوراء حيث أن الدولة قررت - بمحض ارادتها - العدول عن وضع مشروع الدستور بواسطة (مجلس الدستور) الذي لم يسمع احد لحد الان انه ألغي الغاء ، ولعله كان من المنتظر أن تعيد الدولة فيه النظر لاصلاح أخطائه ، وتقويم اعوجاجه ، واحكام نظامه حتى يكون صالحاً للقيام بما أسس له في عهد المرحوم محمد الخامس فلو فعلت هذا لكان في

موقفها اعتدال ، ولما اتخذت موقف التطرف الذي انكرت به حق الامة في وضع الدستور سواء بواسطة مجلس منتخب أوبواسطة هيئة تمثيلية لمختلف اتجاهات الرأي العام في البلاد ، فالعدول عن مجلس الدستور بالمرة تأخر لا تقدم ، وسلب صريح لحق قام مجلس الدستور سابقاً برهاناً على الاعتراف والتسليم به للأمة عن طريق من اعتبروا يومئذ ممثلين لها ، وناطقين باسمها .

ومما جرى ويجري ابتداء من اليوم ندرك جلياً أن الاستفتاء المقرّر قد جعل مشكلة الدستور من اعوص المشاكل إن لم تكن اعوصها على الاطلاق لأنها تخص قضية الحكم ونظامه ، والسياسة ومسؤوليتها في هذه البلاد .

وفي الحقيقة لا تعتبر تلك المشكلة جديدة بكل ما في الكلمة من معنى ، بل وجدت مع أسلوب الحكم المتبع ، ونوع السياسة المعهودة في فترة الاستقلال وإنما الاستفتاء المعلن عنه قد ابرزها وعقدها فباعد بهذا شقة الخلاف بين الدولة والامة حول نظام الحكم والسياسة في المغرب .

ولنتساءل الان عن مدلول ومرمى الاستفتاء في مشروع الدستور المعد من طرف الدولة .

وأول ما يعترضنا هذا السؤال : لماذا تسمح الدولة بالاستفتاء في مشروعها الدستوري وتمتنع من انتخاب الامة لمجلس تأسيسي لوضع الدستور ؟

وبعبارة أخرى ، لماذا تدعو الشعب الى الاستفتاء الذي هو

نوع من الانتخاب في حين انها تأبى على الشعب نفسه حق الانتخاب ؟ اليس الشعب الذي يطلب منه أن يضع في صناديق الاستفتاء أوراق التصويت (بلا) أو (نعم) هو نفس الشعب الذي يستطيع أن يضع في نفس الصناديق نفس الاوراق باسماء المرشحين الذين ينتخبهم لمجلس الدستور ؟

فإذا كان اللجوء الى الشعب قائمًا في كلا الامرين فلماذا تلجأ اليه الدولة في الاستفتاء ولا تدعوه الى الانتخاب ؟

إن الشعب الذي يستفتى في الدستور لا يمكن ان يكون الا راشداً فكيف لا يكون كذلك في الانتخاب خصوصاً وقد دعي الشعب مرة الى الانتخابات البلدية والقروية ؟

فما هو السر - يا ترى في موقف الدولة من الشعب ؟ ولماذا تغافلت الدولة عندما اختارت الاستفتاء على الانتخاب عن تبرير اختيارها هذا ، وإقناع الرأي العام بصلاحية وأفضلية الاول عن الثاني الا أنها تملك وسائل للاستفتاء ولا تملك وسائل الانتخاب ، مع انها في فترة الفراغ السياسي الذي يسود المغرب اليوم ، تملك جميع الوسائل والامكانيات بالنسبة للاستفتاء والانتخاب معاً ، وبعبارة غيرها تستطيع الدولة في مملكة المغرب أن تنزل الغيث وتوجد الصحو ، كما يقول المثل الفرنسي بحيث لا تخشى اية مفاجأة إن أرادت أن لا يكون في الامر ما يفجأها .

أولأنها ترى في الاستفتاء الوسيلة الوحيدة الكفيلة باخراج دستورها الممنوح الى حيز الوجود والتطبيق لتضمن بهذا ما تراه من المصالح والمقاصد القريبة والبعيدة ؟

نقف عند هذا العدد من الاسئلة الكاشفة لنؤكد هـذه الحقيقة وهي ان الدولة لا تريد من الاستفتاء الا إضفاء مسحة ديمقراطية أوشعبية - ولو مصطنعة - على الدستور الممنوح من طرفها الذي لا تريد أن تنظم ولا أن تحكم البلاد بسواه .

الدستور الذي يريده الشعب هو :
دستور بالشعب وللشعب

● « الدستور » ، العدد : ? الاثنين 19 نونمبر 1962

قطعت الدولة بالمغرب المرحلة الاولى من معركة الدستور وهي مرحلة التسجيل الذي دعي اليه المواطنون البالغون احدى وعشرين سنة ، وقد تجلت بداية تلك المعركة من طرف الدولة فيما عبأته من وسائل وامكانيات ورجال واطارات خاض بها طور التسجيل من معركة الدستورية ، غير مدخرة في هذا اي جهد ، وأي أسلوب في الدعاية ، وأي نوع من التأثير والاغراء بل الضغط والاكراه المعنوي والعملي ، وان دل هذا على شيء فإنما يدل على بعد هذه الحركة المدبرة ، وهذه الضجة المفتعلة وهذه المغامرة المحبوكة عن حقيقة الحرية وابسط مبادىء الديمقراطية ، ولا بدع في هذا ولا غرابة ما دامت الامور قد سارت وتسير في غير نطاقهما مهما ادعى الحاكمون في الاذاعة المسخرة والصحافة الموالية أو المواجهة ونحن نلتقي هنا بمجرد الاشارة الى ذلك عملاً بالقول : من جاء على أصله فلا سؤال عليه .

ومرة اخرى نعيد الكرة ونسأل : لماذا تصر الدولة على وضع مشروع الدستور دون ان يكون هذا من حقها ولا من اختصاصها

ودون أن تعهد الامة اليها بذلك تنازلاً منها عن حق هو اقدس الحقوق على الاطلاق في عصر الرقي والتحرر، والحرية، والديمقراطية ؟

إن الدولة تجيب عن هذا بجعل الامة أمام الامر الواقع مستبدة عن طريقه بحق لا تملكه مطلقاً، وهو عدوان صريح على أكبر حق من حقوق الامة وانتهاك فظيع لكل حرية وديمقراطية روحاً وجوهراً، وقانوناً، و نظاماً واخلاف شنيع لكل الوعود المقطوعة سابقاً للأمة - في عهد استقلالها - بأن تتولى هي وضع الدستور بواسطة مجلس يمثل مختلف نزعاتها واتجاهاتها وفعلاً اسس مجلس للدستور احتفظت به الدولة سنوات ولم نعد نسمع له حساً ولا ذكراً حتى فوجئنا بقرار استفتاء عام في مشروع دستور معد باسم الدولة نفسها .

إن كل من يقول بحق الدولة في وضع الدستور يقول في نفس الوقت بوجود دولة في المغرب لا تتصرف كدولة عصرية تنصر الحرية باحترامها وتخدم الديمقراطية بتطبيقها، ودولة هذا شأنها انما تريد ان تحكم بروح وأسلوب ونظام الدول في عصر الانحطاط والاستبداد، هذا العصر الذي كانت فيه الشعوب مغلوبة على أمرها، وكانت الدول فيه حاكمة بأمرها ان شاءت منحت الدساتير كما تريدها وان شاءت حرمت الشعوب المحكومة حتى من هذه الدساتير الفاسدة التي ما انزل الله بها من سلطان .

أما نحن فلسنا طبعاً على رأي من يجعل الدولة كل شيء والامة لا شيء أوكمية مهملة أولعبة في ايدي المتلاعبين .

إننا إذ ننكر على الدولة العصرية تطاولها الى أخذ حق امة في وضع دستورها بواسطة من تنتدبهم لهذا العمل فإنما نتحدث كابناء عصرهم الذي هو عصر النور لا الظلام ، والحرية لا الاستبداد، والديمقراطية لا الطغيان ، والاختراعات النووية لا الجهالة العمياء وبعبارة اخرى ، ان عصرنا عصر الشعوب الدول والحكومات فيه انما هي منبثقة عن الامم باعتبار انها مصدر السيادة وما يتفرع عنها من السلطان ، كما ان الدساتير فيه توضع من طرف السلطة التأسيسية والتشريعية وهما غير السلطة التنفيذية وبما أن المغرب يملك قانون ونظام فصل السلطات فإن تولي الدولة فيه وضع الدستور خرق صريح لهذا .

وفي الحقيقة إن تولى الدول امر وضع الدساتير انما عرف في التاريخ بما سمي (بالديمقراطية القيصرية)، وهي غير الديمقراطية الحقة السليمة الصحيحة بل هي نوع من الديمقراطية كمايفهمهاويريدها (القياصرة) أمثال نابليون في فرنسا وأشباهه في غيرها قديماً وحديثاً ، فهل هذه الديمقراطية الاثرية المسيخة المشوهة هي التي يراد بعثها من مرقدها ليحكم المغرب باسمها وتحت سيطرتها ؟اننا نجل المغرب عن هذا المصير في عصر تحرره وتطوره .

وإذا كان الاستفتاء العام الاداة الكبرى لتلك الديمقراطية القيصرية فلسنا نعتبر كل استفتاء عام هو من هذا الرهط ، بل يوجد استفتاء واستفتاء فإذا كان الاستفتاء كما هو مطبق في الديمقراطيات العصرية كسويسرا أوفرنسا على الأقل فإننا نعترف بأنه وسيلة ديمقراطية تمكن من معرفة رأي الامة وارادتها العامة

فيما يعرض عليها من القضايا الكبرى السياسية وغيرها ، ولاكن شتان بين الاوضاع والاتجاهات في المغرب ، وبين ما هي عليه في الامم العريقة في الحرية والديمقراطية ، والقائمة كأمثلة حية للعلم والرقي والوعي والنظام وما يقتضيه من شروط وضمانات. إن الفرق بين المغرب وبين تلك الامم كبير جداً ، بل لا تصح المقارنة مطلقاً بيننا وبين من لا زلنا نلجأ اليهم كمرشدين فنيين في الميادين كلها ومعنى هذا ان الاستفتاء العام في المغرب غيره في سويسرا أو في فرنسا مثلاً ، بل هو عندنا اسم بدون معنى واذا عرفنا ما عليه الوضع الداخلي في المغرب من فساد ايقنا أن كل استفتاء عام يجري في بلادنا وفق ارادة الدولة لا يمكن ان يكون الا مدخولاً ومغشوشاً وآخذا حظه من ذلك الفساد .

وينبغي أن لا يفهم من هذا أننا اذ نحكم على كل استفتاء عام في مشروع الدستور الحكومي بالفساد والبطلان نحكم - في نفس الوقت بأن كل انتخاب عام في المغرب اقل منه فساداً وبطلاناً ، فهذا ما لا نراه مع وجود ما سميناه بالفساد الداخلي الذي لا يمكن أن يتم معه أي انتخاب بكيفية نزيهة سليمة صحيحة والانتخابات كما جرب سابقاً في المغرب كانت أكبر مظهر للفساد واقوى دليل عليه لما وقع فيها من التزوير والتدليس ، وشراء الضمائر والاغراء والتضليل ، والبهتان والباطل .

ولهذا لا نقصد من المطالبة بانتخاب عام لمجلس تأسيسي يضع الدستور الا اعلان المبدأ دون أن نتمسك بتطبيقه في أوضاع الفساد كما هي سائدة في هذه البلاد ، ومعنى هذا أن كل انتخاب

عام في المغرب اليوم لا يقل فساداً عن الاستفتاء العام المدبر من طرف الدولة في صالح دستورها الممنوح .

وإذا كان كل من الاستفتاء والانتخاب العامين غير صالح في الوضع الحاضر بالمغرب فكيف العمل لتزويد الامة بالدستور؟

هل يمنحه جلالة الملك كما كان يفعل الملوك في العهود الغابرة

هل يبقى المغرب بدون دستور الى أن تستفيم فيه الاوضاع ، وتتوفر الظروف والشروط والضمانات التي يتطلبها وضع الدستور ؟

هل تستبد الدولة - دون الامة - بوضع الدستور كما هو الواقع اليوم وبعد اليوم ؟

إن الحل الاول غير جدير بحياة ونظام العصر ، والحل الثاني ليس من شأنه الا أن يديم الفراغ السياسي في البلاد ، هذا الفراغ الذي يوجد هوَة سحيقة بين الدولة والامة ويبعد المواطنين عن المشاركة في تدبير الشؤون العامة كما يعطي الحكم السياسي صفة الاحتكار والاستئثار والاستبداد .

والحل الثالث الذي اختارته الدولة بمحض ارادتها هو الحل الوحيد الذي تمليه الديمقراطية القيصرية التي دالت دولتها مع القياصرة وحلت محلها دولة الشعوب والامم الحية الراقية .

فما هو الحل الصالح لوضع دستور المغرب دولة وأمة ؟

نجيب على هذا بأنه الحل الذي يتخذ باتفاق طرفي النزاع حول الدستور، أي المسؤولين في الدولة وذوي الرأي في الامة، والسبيل الى هذا هو اجراء استشارة عامة مع جميع ذوي الرأي من قادة الاحزاب وغيرها، وهذه طريقة كانت متبعة قبل اليوم، فقد كان جلالة الملك محمد الخامس رحمه الله يستشير الاحزاب والهيئات في المسائل الهامة مثال هذا برنامج السياسة الاقتصادية، وقانون الانتخابات البلدية والقروية، وإليه يرجع الفضل في محاولة وضع دستور بواسطة مجلس الدستور الذي كان قابلاً للاصلاح ليصبح أداة عمل في مجال اختصاصه.

وقد يقول بعضهم باتخاذ نفس الطريقة التي تم بها وضع الدستور في تونس أو يجري بها العمل في وضعه بالجزائر، ومع اعترافنا بأن تلك الطريقة ديمقراطية في مظهرها على الأقل فنحن لا نعتبرها طريقة نموذجية صالحة لأن نقتدي بها بل نريد ان نتخذ أحسن وأصلح طريقة نتمكن بها من وضع دستور يرضي الامة، ويكون من مستوى الدساتير الديمقراطية الصالحة.

ومعنى هذا أننا لا نهتم بالوسيلة اكثر مما نهتم بالغاية، فالدستور الصالح هو غايتنا، وكل وسيلة توصل اليه هي وسيلتنا فالمسألة مسألة غاية أكثر مما هي مسألة وسيلة.

وما كان أجدر المغرب بأن يتخذ الوسيلة الكفيلة بوضع دستور صالح! وما كان أغناه عن خلق مشكلة أو معركة دستورية خلافاً لما جرى عليه الامر في غيره من البلدان!

أما الوسيلة المتخذة اليوم وهي استئثار الدولة بوضع

الدستور وعرضه على استفتاء عام طمعاً في اعطائه حلة شعبية فليست بالوسيلة الصالحة ، بل هي أقل واقبح وسيلة عرفتها الشعوب في حياتها الدستورية الناشئة في الزمن الغابر .

وماذا يجدي الاستفتاء ان رأت الامة أن تمتنع منه وتقاطعه رفضاً منها وانكاراً لتطاول الدولة الى سلبها اقدس حق من حقوقها الطبيعية والسياسية

وإذا كنا لا نقر الدولة على خطتها في وضع الدستور واجراء الاستفتاء فيه فلسنا ندعو في نفس الوقت الى اتخاذ الحل المثالي للمشكلة القائمة علمًا منا بأن هذا الحل متعذر بسبب ما يسود بلادنا من فساد داخلي يشمل الدولة والمجتمع معاً ، بل ان الحل الذي نفكر فيه ونقترحه هو الحل المعقول والمقبول ، وهو لا يمكن ان يكون الا حلاً علمياً وسطا يسهل وييسِّر ، التوفيق بين الطرفين المعنيين بأمر الدستور اي الامة والدولة وباتخاذ هذا الحل يقضى على المشكلة في مهدها وعلى الخلاف الناشىء بين الدولة والامة الحريصة على حياة ديمقراطية دستورية لا عيب ولا شائبة فيها .

والحل الوسط في نظرنا يمكن أن يكون :

1 - اما بتكوين مجلس الدستور من جديد اي على أسس وأنظمة صالحة ويجب أن لا يقوم تأليف هذا المجلس على ما قام عليه سالفه من الاخطاء والعيوب الاساسية والتطبيقية نذكر منها قيام اغلبية مصطنعة فيه لصالح هيئة معينة ، وعدم اعطائه الصلاحية التامة أي ما يسمى بالسلطة التأسيسية لتشريع الدستور دون تدخل الحكومة ، ويعتبر ذلك المجلس في نظامه الجديد الصالح (مجلس

أهل الحل والعقد) في الأمة وهم ذوُو الرأي من أهل العلم والكفاءة والاستقامة وغيرها من الشروط والضمانات التي يجب ان تتوفر في اهل الحل و العقد الناطقين باسم الامة .

ولا مانع من أن يعتبر هذا الدستور مؤقتاً يعمل به في فترة انتقالية محدودة لاخراج البلاد من طور الفساد والاتجاه بها في طريق الاصلاح كما أنه لا مانع من عرض ذلك الدستور على استفتاء عام في الوقت المناسب وتحت اشراف حكومة اتحاد قومي حتى تتوفر له أكثر الضمانات ليكون محكمًا في نظامه ، نزيهاً في تطبيقه سليمًا في نتائجه .

وأما بعرض مشروع دستور حكومي على الاحزاب لتدرسه وترى رأيها فيه وتقترح ما يوحي به من التعديلات والاصلاحات .

ويمكن عرضه بعد ذلك على الاستفتاء العام الذي يجب أن تنظمه وتجريه حكومة اتحاد قومي كما ذكرنا .

وإذا اصرت الدولة على موقفها الاول وهو قيامها بوضع مشروع الدستور وبتنظيم واجراء الاستفتاء العام فيه فامتنعت بهذا عن الحلين الاول والثاني معاً فهل يمكنها على الأقل أن تخفف من غلوائها وتطرفها وتعنتها في الخطة التي آثرتها على غيرها وذلك :

- بالكف عن استعمال وسائل التهريج والديماغوجية، والقيام بمحاولات الضغط والاكراه بواسطة ما تملكه وتعبئه من أدوات وابواق واطارات، وما تسخره من وسائل الدعاية كالأذاعة والصحافة والمناشر والتبريح وبالكف عن هذا تحترم حرية الاختيار عند المواطنين جميعاً.

2 - باعطاء أجل لا يقل عن ثلاثة أشهر ليتمكن الشعب في الحواضر والبوادي من الاطلاع على مشروع الدستور وتدبره ليعرف خيره من شره وصالحه من طالحه، ويقدم على الاستفتاء عن علم وخبرة وبصيرة .

3 - بفتح المجال في الاذاعة والتلفزة لرجال المعارضة ليقولوا كلمتهم في مشروع الدستور ، ويعرفوا الرأي العام بوجهة نظرهم فيه حتى يكون ملمًا بجميع الآراء في مسألة جوهرية كالدستور الذي هو النظام والقانون الاساسيان للامة والدولة .

4 - اجراء الاستفتاء تحت عهدة واشراف حكومة اتحاد قومي ليكون سليمًا في تطبيقه .

أما غير هذا كله مما عرضناه من الحلول العلمية أو الوسطى فمعناه ان الدولة لا تعرف من الديمقراطية الدستورية الا اسمها ، ولا تريد أن تطبق منها الا اردأ صورها واشكالها ، وإن الحياة الدستورية في بلادنا قد بدأت بمشكلة أساسية تخلف خطراً قلما عرفها غير المغرب في القديم والحديث .

« الـوثبـات »

الحقيقة كل الحقيقة
ولا شيء غير الحقيقة في (مشروع الدستور)

● العـدد: 4 - الجمعة 23 نوفمبر 1962

«فماذا بعد الحق إلا الضلال فأنى تصرفون»
(قرآن مجيد)

مفاجأة الدستور :

بعد انتظار دام سبع سنوات كانت كلها مطالبة النـظام الديمقراطي وبالملكية الدستورية فوجيء الشعب يوم الأحد الماضي بإعلان مشروع الدستور من طرف الدولة ، وهكذا أصبح الشعب يشهد المفاجآت والأحداث تتلو إحداها الأخرى في تزاحم وتسارع وتسابق .

أصحابها ليسوا بأولائك الذين انتظروا سبع سنوات كاملة ليطالعوا الشعب اليوم بمشروع الدستور .

ونحن لا نلوم أصحاب المفاجآت على مفاجأتهم الأخيرة ، ولاكن يؤسفنا أن لا نستطيع أن نقابلها بقول المثل الفرنسي : كل ما ينتهي بخير فهو خير !

لقد انتظر الشعب سبع سنوات مضت على ثورته التحريرية ضد الاستعمار الغاشم ليجد نفسه اليوم أمام مشروع دستور ما أبعده عن روح الثورة ، ثورة الشعب والملك التي استحق بها الوطن أن يكون أرض الحرية لأبنائه الأحرار .

دستور معروض :

لقد قال ناطق باسم الحكومة : ان مشروع الدستور ليس (مفروضا) بل (معروضا) ليقول فيه الشعب رأيه بكامل الحرية ، فإن شاء قبله، وإن شاء رفضه، وهذا كلام قيل وسمعه الخاص والعام ، ولاكن الحقيقة والواقع أن الدولة لم تترك ولن تترك للشعب سبيلا للاختيار أي لرفض المشروع إذا أراد الشعب أن يرفضه ، فإن الدولة قد عبأت كل الوسائل والإمكانيات وجميع الاطارات في سبيل فرض دستورها عن طريق الاستفتاء الذي يعرف كل واحد سلفا كيف ستكون نتيجته ، فهو استفتاء مدبر وموجه ومصطنع لا يتوفر على أية ضمانة من ضمانات الحرية والنزاهة والسلامة وهو بالاضافة إلى هذا استفتاء في أصعب القوانين التي لا يمكن أن يفهمها ويُبْدي الرأي فيها إلا العارفون دون الأميين الذين هم السواد الأعظم من الشعب في الوقت الحاضر .

ولو كانت الدولة محايدة ومنصفة ومحترمة لحق الاختيار ولحرية الرأي في الشعب لأحاطت الاستفتاء بضمانات كإجرائه تحت إشراف حكومة محايدة أو اتحاد قومي وكالسماح لنا كمعارضة بحق إبداء الرأي في الاذاعة كما يفعل آخرون الذين جعلوا من أنفسهم أبواق دعاية مغرضة مفضوحة .

رأينا الصريح :

ومهما يكن فإننا سنعلن رأينا الحق في مشروع الدستور الذي نخضعه للتدليل ونعلق عليه باباً باباً وفصلاً فصلاً حتى يكون

واضحا كل الوضوح ، وحتى تبدو حقيقته جلية لا تموهها دعاية ، ولا تشوهها غواية .

مقدمة الدستور :

يعلن الدستور في مقدمته أن المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة لغتها الرسمية هي اللغة العربية وهي جزء من المغرب الكبير .

أما أن المملكة المغربية دولة إسلامية فلسنا ندري ماذا يقصد به ، هل أن المملكة بصفتها دولة إسلامية ستلتزم في عهد الدستور اتباع تعاليم الاسلام وتطبيق أحكامه واتخاذ أنظمته ، حتى تكون دولتنا الاسلامية دولة القرآن والسنة قولا وفعلا وشرعا ونظاما وحكما وسياسة وبهذا يصبح للمملكة مفهوم ومدلول إسلامي حقيقي ، فتكون بهذا دولة إسلامية هي الأولى من نوعها بعد . . دولة الخلفاء الراشدين فإذا كان هذا فإننا نحبذ ونصفق ونطرب ونفخر ونفاخر ، وإذا كان القصد من ذكر عبارة الدولة الاسلامية غير ذلك مما هو معهود في دساتير أقطار إسلامية أخرى فإن وصف المملكة بذلك الوصف سيقوم في دستورها حجة على الدولة بقدر ما لا تتقيد بالاسلام في تشريعها وحكمها وسياستها .

وأما التصريح بأن اللغة الرسمية للدولة هي العربية فيدفعها إلى أن تسأل : هل ستكون كذلك لغتها العملية ومتى سيكون هذا ؟ أو بعبارة أخرى هل تعريب الدولة على أوسع نطاق سيصبح في عهد الدستور أمرا واقعا مهما كلف أم ستبقى

اللغة العربية كلغة رسمية للدولة عربية في موطنها ومملكتها وحقيرة بالنسبة للغة الأجنبية التي لها السيطرة والغلبة في دولة تريد أن تكون إسلامية المظهر والمخبر ، عربية الروح واللسان .

ونمر مر الكرام طبعا على قول الدستور ان دولتنا جزء من المغرب الكبير . . . وعلى قوله كذلك : إنها دولة أفريقة مما تهدف إليه تحقيق الوحدة الأفريقية التي لا وجود لها إلا في مخيلة الساسة الخيالية . . .

المبادىء العامة :

يقول الفصل الأول من الباب الأول : نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية .

إن الملكية الدستورية هي غير الملكية المطلقة أي الملكية الاستبدادية وبما أن بالضد تتميز الأشياء فلا مناص لنا من ذكر أمثلة تاريخية للملكية المطلقة ففي فرنسا مثلا كانت الملكية المطلقة على عهد لويس الرابع عشر تتمثل في قوله المشهور : الدولة هي أنا ثم في قول لويس الخامس عشر الذي قال لبرلمان باريس في 3مارس 1716 ، إن في شخصي وحده تتركز سلطة السيادة ، وأنا وحدي أملك السلطة التشريعية من غير أن تكون لي فيها تبعية لأحد ، ودون أن يشاركني فيها أحد أما النظام العام فيستمد وجوده مني ، فأنا حارسه الأعلى ، وشعبي ليس إلا جزءا لا يتجزأ مني ، وحقوق ومصالح الأمة التي يتجرأ بعضهم فيجعل منها كتلة منفصلة عن الملك إنما هي موحدة حتما ولزوما مع حقوقي ومصالحي كما أنها لا تستقر إلا بين يدي .

هذان نموذجان للملكية المطلقة في عهد الظلام والاستبداد والعبودية وقد دالت دولتها في فرنسا في القرن الثامن عشر حيث كانت الثورة الفرنسية الكبرى . . .

والملكيات المطلقة تطورت مع الزمان ، وفي عهدنا الحديث كانت الدكتاتوريات النازية والفاشستية مثالا عصريا لها ، سواء في عهدنا أو في العهود الغابرة فإن السيطرة كما قال أحد الساسة الانكليز تجعل صاحبها مجنوناً بكيفية مطلقة .

وإذا كانت الملكية المطلقة كما وصفناها فإن الملكية الدستورية لا يمكن أن تكون إلا على نقيضها أساسا وشكلا وروحا ونظاما .

وأشهر تعريف للملكية الدستورية في الفقه الدستوري ، وفي الأنظمة الديمقراطية الحديثة أن الملك فيها (يسود ولا يحكم) ومعناه أن الملك يكون فيها رئيس الدولة منظمة كمملكة ولا يتولى مهمة ومسؤولية الحكم الذي يرجع أمره إلى حكومة منبثقة عن البرلمان المنتخب ومسؤولة أمامه وحده .

فهل هذه الملكية الدستورية هي التي ستولد مع الدستور المعروض على الاستفتاء العام ؟

إننا لا نتردد لحظة في الجواب على هذا السؤال بالنفي البات المطلق، ويصرح الفصل الثاني من الباب الأول بأن السيادة للأمة ، ويقتضي هذا في نظرنا وفي الفقه الدستوري ، وفي نظام الملكية الدستورية الصحيحة أن تكون الأمة سيدة نفسها في الحقيقة

والواقع ، وأن تكون بحكم هذا متمتعة بكامل حقوق السيادة التي على رأسها حق الأمة في وضع الدستور بواسطة نوابها أو أهل الحل والعقد فيها دون تدخل الدولة والحكومة فالأمة التي تنتزع الدولة منها هذا الحق المقدس ليست معتبرة ولا هي في الواقع دولة سيدة بالمعنى الحقيقي والكامل للكلمة ، وسنرى من خلال الفصول الأخرى لمشروع الدستور أن سيادة الأمة فيه عرصة لشتى الأخطار ، وأنها خاضعة في كثير من الأحوال للدولة تتصرف فيها بحكم نصوص الدستور تصرفا قلما يبقي منها ويذر .

ويحرم الفصل الثالث قيام الحزب الوحيد في المغرب والحزب الوحيد - كما هو معروف - هو العمدة والأساس في الدول الديكتاتورية سواء المنقرضة منها كالنازية والفاشستية أو التي ما تزال مفروضة بالقوة على الشعوب المغلوبة على أمرها ، وقد عرف المغرب في السنوات الأولى من الاستقلال محاولة قيام نظام الحزب الوحيد عن طريق الاختطاف والاغتيال وأنواع الاضطهاد والتعذيب مما لا يزال يذكره الشعب كما يذكر أننا كنا الحزب الذي عارض تلك المحاولة بكل قواه وبذل في هذا من الجهود والتضحيات ما حفظه التاريخ وما أنقذ البلاد وأهلها من دكتاتورية الحزب الوحيد الذي لم يكن خطرا عليهما فقط بل كان أيضا خطرا على النظام الملكي في المغرب الذي كان هو الآخر مهددا شر تهديد.ومن سخرية القدر أن ينقلب دعاة الحزب الوحيد في المغرب إلى أنصار الديمقراطية والدستور ، وأن يكونوا في هذا (ملكيين أكثر من الملك) كما يقال ، ومهما يكن من أمرهم فالحقيقة هي أنهم ما زالوا متمسكين بعقلية الحزب الوحيد

وإن تمقـرطوا وتـدستروا لحـاجة في نفسهم ولمسـايرة الـظروف والأحداث ، وأي عجب في هذا ونحن في المغرب الذي يقال فيه بلاد العجائب والغرائب !

إذا كان المغرب بفضل كفاحنا وتضحياتنا - ولا فخر - ! قد تخلص من خطر الحزب الوحيد ومن كل سيطرة ودكتاتورية فإننا نتمنى أن لا يقع في شيء من هذا تحت قناع الديمقراطية الزائفة ، والدستور المزعوم .

وفيما يخص الأحكام العامة والمبادىء الأساسية الواردة في الباب الأول من مشروع الدستور نرى أن هذا الأخير لم يأت بجديد ، فإن ما يتوفر عليه المغرب ، خصوصا منذ 1958 ، من الحريات العامة : كحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع ، وحرية الجمعيات والأحزاب ، لم يكن في حاجة إلى تشـريع جـديد ، ومشروع الدستور يعد بالنسبة إليه قليلا من كثير ، وليس فيه غير نوع من التكرار أو التوكيد لا غير .

كما نرى أن ما ورد في الباب الأول مما سمي بالحقـوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن إنما هـو شيء بسيط وتافـه ، وليس من الشأن والأهمية والقيمة بحيث يكفي ليجعل من الدولة في عهد الدستور الناشىء دولة ديمقراطية اجتماعية .

وبصفة عامة نلاحظ أن في مشروع الدستور نقصا كبيرا سواء من حيث قلة ما نص عليه فيه أو من حيث خلوه تماما مما لا مناص من إثباته في الدساتير الديمقراطية والاجتماعية التي هي جديرة بالتقدير والاحترام .

بالمثال يتضح المقال ففي مجال الاجتماع لا نرى ذكرا لنظام التعليم والتربية والثقافة ، ولا لنظام الأسرة ولا للمبادىء والأسس التي ينبني عليها كل تشريع اقتصادي واجتماعي حديث ، ومن الحقوق التي أغفلها مشروع الدستور حق التظلم والشكوى كما أن هذا المشروع لم يمنع مراقبة المطبوعات قبل صدورها ولم يحرم المحاكم الاستثنائية .

ولو شئنا أن ندخل في التفاصيل والجزئيات لطال بنا الحديث.وقبل أن نتابع تحليل مشروع الدستور والتعليق عليه نذكر بهذه الحقيقة المسلمة وهي أن كل دستور سليم وصحيح عبارة عن جهاز منظم ومحكم من الحضّارات أو (الفرانات) شبها بالتي في جهاز السيارة فإذا كان الدستور متوفرا على حضّارات قوية وسليمة فإنه يكون كالسيارة الصالحة .

وإذا اختلت الحضّارات أو انعدمت في الدستور فهو مثل السيارة الفاسدة .

ونعني بتلك الحضّارات الضرورية في كل دستور صالح القيود التي يفرضها على السلطة حتى لا تجور ، والأحكام التي ينص عليها ويكبح بها جماح الدولة والحاكمين فيها .

وبصفة عامة يجب أن يجعل الدستور الصالح حدوداً للسلطة ، ويلزمها باحترام الحقوق المقدسة للشخصية الانسانية وللأمة معا ، ويرسي على قواعد متينة التشريعات الضامنة لتلك الحقوق ، وهذا هو جوهر وهدف كل عقد وميثاق بين الحاكم والمحكوم ، وبين الدولة والشعب .

وبهذه المناسبة نثبت كلمة الدكتور سالّازار - ديكتاتور البرتغال منذ أكثر من ثلاثين سنة - وكأنها انحناءة منه أمام جلال الحقوق الانسانية والسياسية للمواطنين ، قال :

إن السلطة في حاجة إلى أن تشعر بأن لها حدًّا يحدها ، وإلى أن تعمل في الحدود الباطنية المستوحاة من الضمير الخاص وبالحكام أنفسهم ومن وجود القوانين ومن السير المنتظم للأجهزة الأخرى التي تقوم عليها السيادة كما أن السلطة في حاجة إلى أن تعمل ضمن الحدود الخارجية التي تتمثل في حكم الرأي العام ، وفي رأي يكون منورا ومجردا من كل حدة عاطفية .

« الوثبات »

(مشروع الدستور)
تحليل ومقارنة

● « الدستور » ، العدد : 5 - الاثنين 26 نوفمبر 1962

نتابع تحليل مشروع الدستور وتمحيص نصوصه واستجلاء مكنوناته ببحث الباب الثاني الخاص بالملكية-ينص الفصل التاسع عشر على أن الملك يحمل لقب أمير المؤمنين وهو حامي حمى الدين ، ثم ينص الفصل الذي بعده على أن العرش المغربي وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة وهذان الفصلان متناقضان لهذا السبب وهو أن الفصل العشرين يقتضي إلغاء البيعة التي يفرضها نظام الحكم في الاسلام والتي كانت متبعة في المغرب إلى الآن حتى أن جلالة الملك الحسن الثاني نفسه لم يكتف عقب وفاة والده المرحوم محمد الخامس بما منحه إياه في حياته من ولاية عهده ، فأبى جلالته إلا أن يؤكد ولاية العهد ببيعة عامة حتى تكون ولايته لرئاسة الملك والدولة والأمة مستوفية للشرط الأساسي في عقد الولاية العامة وهو المبايعة .

وبهذه المناسبة نرى أن نثبت ما كتبه أحد أعلام القانون بمصر أن الامامة أو الخلافة ليست إلَّا عقداً طرفاه الخليفة من ناحية وأولو الأمر في الأمة من الناحية الأُخرى، ولا ينعقد إلا بإيجاب

وقبول : الايجاب من أولي الرأي في الأمة وأهل الشورى وهو عبارة عن اختيار الخليفة الذي اختاره أولو الرأي في الأمة . . . والأصل في البيعة ان تكون على الكتاب والسنة وإقامة الحق والعدل من قبل الامام ، وعلى السمع والطاعة في المعروف من قبل أهل الشورى وتتم المبايعة إذا بايع جميع أهل الشورى أو أكثرهم . وإذا تمت المبايعة انعقدت الامامة ووجب على الامام أن يقوم بأمر الله في المسلمين ، وأن يقيم فيهم كتاب الله وسنة رسوله ، لا يألو جهدا في إحقاق الحق وتحقيق العدل .

ويجمل بأهل الشورى أن لا يختاروا أو يبايعوا من يطلب الامامة أو يحرص عليها ، فإن طلب الولاية والحرص عليها مكروه في الاسلام إن لم يكن محرما ، وأغلب طلاب الولاية الحريصين عليها إنما يطلبونها للسلطان والجاه والاستعلاء على الناس ، وما تؤدي ولاية هؤلاء غالبا إلا إلى الفساد والافساد . . .

وفي الحديث : « لا تسأل الامارة فإنك إن أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها وإن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها »

وينص الفصل الثالث والعشرون : شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته .

ونجد مثل هذا الفصل في بعض الدساتير الملكية الأوروبية ، وهي دول نصرانية بنص دساتيرها ففي دستور النرويج المؤرخ في 30 نوفمبر 1887 يقول الفصل 5 : إن شخص

الملك مقدس ولا يمكن أن يوبخ ولا يتهم والمسؤولية تقع على مجلسه (الوزاري) .

وينص الفصل 3 من دستور السويد المؤرخ في 6 يونيو 1809 تكون جلالة الملك مقدسة وأعمالها لا يمكن أن تتعرض للنقد .

وينص الفصل 12 من دستور الدنمارك المؤرخ في 5 يوليو 1915 أن الملك غير مسؤول وشخصه مقدس ووزراؤه مسؤولون عن سير حكومته .

هذه الدساتير الثلاثة هي التي تعترف لملوك تلك الدولة المسيحية بقداسة الملك وعصمته .

أما بقية الدساتير الملكية الأخرى في أوروبا فإنما تكتفي بما دون ذلك مثال هذا دستور بلجيكا المؤرخ في 7 فبراير 1831 الذي ينص فصله 63 : إن شخص الملك لا تنتهك حرمته ووزراؤه مسؤولون .

وينص دستور هولاندة المؤرخ في 30 نوفمبر 1887 : إن الملك لا تنتهك حرمته ووزراؤه مسؤولون .

وينص دستور اليونان المؤرخ في 23 مايو 1911 في فصله 29 إن شخص الملك غير مسؤول ولا تنتهك حرمته ووزراؤه مسؤولون وبالاضافة إلى هذا فإن قانون 7 يونيو 1929 الذي هو دستور دويلة الفاتكان ينص على أن العفوية التي يتعرض لها في تراب حاضرة الفاتكان كل من يعتدي على حياة وحرية شخص سيادة البابا هي التي ينص عليها الفصل الأول من قانون المملكة

الايطالية بتاريخ 25 نوفمبر 1926 . فمن هذه النصوص كلها ومقارنتها بما ورد في مشروع الدستور المعروض على الاستفتاء تتضح لنا حقيقة الأمر .

وينص الفصل 24 من مشروع الدستور : يعين الملك الوزير الأول والوزراء ويعفيهم من مهامهم ويقيلهم إن استقالوا أفرادا أو جماعة . بهذا الفصل يعطى للملك حق إقالة الحكومة بمحض اختياره وإرادته وبصفة غير مقيدة بشرط أو بظرف أو بأي سبب آخر ، وهذا مما يفتح الباب على مصراعيه لعدم الاستقرار بالنسبة لحكومة البلاد ولو كانت متمتعة بثقة وسند البرلمان .

وهذا نفس الحق الذي كان عند ملك مصر فؤاد ثم فاروق الأول بمقتضى دستور 1923 المستمد من دستور بلجيكا ، ومن المعلوم أن هذا الدستور كان في تطبيقه عرضة لمشاكل وأزمات ناشئة عن الخلاف والصراع بين السلطة الملكية والبرلمان المنتخب من الأمة . حتى أنه لم يثبت أن دورة برلمانية استطاعت أن تمر بسلام وتنتهي في أمدها القانوني المحدود وقد عوض ذلك الدستور بنظام آخر في 1930 وكان أشد منه تحكما واستبدادا ثم أعيد العمل بدستور 1923 بمرسوم ملكي مؤرخ في 12دسمبر 1935 ومما نص عليه ذلك الدستور أن شخص الملك لا تنتهك حرمته ، ومما أعطاه للملك من السلطة حق حل برلمان الأمة وحق تأجيل دورة برلمانية شهرا كاملا ، ولاكن الدستور حتم على الملك أداء اليمين أمام البرلمان لاحترام الدستور وقوانين الشعب المصري ، والمحافظة على الاستقلال الوطني ووحدة التراب القومي .

ومن عادة الدساتير الملكية والجمهورية أن تلزم الرئيس الأعلى بأداء اليمين الدستورية أمام نواب الأمة .

وينص الفصل السابع والعشرون من مشروع الدستور على أنه يمكن للملك أن يحل مجلس النواب المنتخب من الشعب بعد استشارة رئيس الغرفة الدستورية وتوجيه خطاب إلى الأمة ، ومعنى هذا أن السلطة التنفيذية أقوى من السلطة التشريعية الممثلة لارادة الأمة وأن التوازن بينهما معرض باستمرار إلى الاختلال والانعدام .

وينص الفصل الثامن والعشرون على أن الخطابات الملكية الموجهة إلى البرلمان لا يمكن أن تتعرض لأية مناقشة أو مداولة من طرفه حتى لا تكون موضوع اعتراض أو نقد .

وينص الفصل الخامس والثلاثون على أن للملك أن يعلن حالة الاستثناء بعد استشارة رئيسي مجلس النواب والمستشارين وتوجيه خطاب إلى الأمة .

والملاحظ أن الاستشارة إذا كانت سلبية النتيجة فلا يتقيد بها الملك وهكذا الأمر في جميع الاستشارات الملكية الواردة في مشروع الدستور .

وبما أننا نتحدث عن النظام السياسي للمملكة المغربية كدولة إسلامية فينبغي أن نتعرض هنا لما هو مقرر في نظام الاسلام وشريعته في باب الشورى ، ومن المناسب أن نعطي الكلمة في هذا لأحد علماء القانون في مصر : الشورى دعامة من

دعائم الايمان . . . فلا يكمل إيمان قوم يتركون الشورى ولا يحسن إسلامهم إذا لم يقيموها إقامة صحيحة . . .

فعلى الحاكم أن يستشير في كل أمور الحكم والادارة والسياسة والتشريع وكل ما يتعلق بمصلحة الأفراد أو المصلحه العامة وعلى المحكومين أن يشيروا على الحاكم بما يرونه في هذه المسائل كلها سواء استشارهم الحاكم أو لم يستشرهم .

وأهل الشورى هم أهل الحل والعقد وذوو الرأي في الأمة الاسلامية . . . ولا يمكن أن يكون أهل الشورى هم كل الأمة لأن الاستشارة لا توجه إلا إلى شخص ناضج يستطيع أن يعطي رأيا صحيحا ، ولأن المشورة لا يعتد بها إلا إذا جاءت من ذوي الرأي الناضج وذوي الخبرة بالأمور التي تعرض للشورى .

دستور ملكي
لا ملكية دستورية

● «الدستور»، العدد: 6 - الاثنين 3 دجنبر 1962

اتخذ مشروع الدستور نظام المجلسين بدل المجلس الواحد الذي أصبح اليوم هو النظام السائد في الدول العصرية ذات الدساتير الديمقراطية. والسبب في اتخاذ مجلسين اثنين بدل مجلس واحد هو حرص السلطة التنفيذية على عدم مواجهتها لبرلمان موحد لأن في الوحدة قوة وعلى العمل لاستغلال الاختلاف بين شقي البرلمان، ومعارضة أحدهما بالآخر إضعافاً لمجلس النواب الذي يمثل الأمة وهذا المجلس الذي يستمد سلطته من الأمة بنص الفصل السابع والثلاثين لا يسمح له مشروع الدستور، بالعمل أكثر من أربعة أشهر في كل سنة ثم أن اختصاصه في مجال التشريع محدود إلى أقصى حد بحيث لا يملك من الاختصاصات مثل ما للبرلمان في النظام الديمقراطي بصفة عامة وفي نظام الملكيات الدستورية بصفة خاصة، فهو دون هذا بكثير، الأمر الذي يتنافى كل التنافي مع مبدأ وحقيقة السيادة المعترف بها للأمة كمصدر لجميع السلطات العامة والغير المسموح في مشروع الدستور بممارستها إلا في نطاق ضيق تولت السلطة

التنفيذية تحديده لتكون لها السيطرة والغلبة على السلطة التشريعية وبهذا يختل التوازن بين السلطتين كما تقضي به الأنظمة الديمقراطية السليمة . وبالاضافة إلى ما أشرنا إليه من نقائص وعيوب البرلمان المغربي ، وخاصة منه مجلس نواب الأمة فإن هذا الأخير لا يملك ما لمثله في الديمقراطيات الدستورية الصحيحة سواء كانت جمهورية أو ملكية النظام من حقوق النقد والرقابة على السلطة التنفيذية ، فمن جهة يمنع مشروع الدستور توجيه أي نقد إلى رئيس الدولة باعتبار شخصه مقدسا وحرمته مصونة لا تنتهك ومن جهة أخرى فإن وسائل الرقابة التي يعطيها مشروع الدستور لمجلس النواب في الديمقراطية الحقيقية وأهم وسيلة سلبها مشروع الدستور للبرلمان المغربي حق استجواب الوزراء وكل ما أباحه المشروع هو تخصيص جلسة واحدة في كل أسبوع أثناء الدورة لتوجيه الأسئلة من طرف النواب وتلقي الأجوبة عليها من لدن الوزراء المعنيين بها ، أما الوسائل الأخرى التي تملكها مجالس النواب ، حتى في دساتير الدول في أفريقيا السوداء فقد حرمها مشروع الدستور على البرلمان المغربي وهي السؤال الكتابي ، والاستجواب مع المناقشة واستدعاء الوزراء أمام اللجان البرلمانية للاستماع إليهم فيما يدخل في مهامهم واللجان البرلمانية الديمقراطية لاجراء الرقابة على الحكومة المسؤولة أمامها مفقودة في مشروع الدستور ومحرمة على البرلمان المغربي الذي سينشأ بمقتضاه .

وإن ما هو أدهى وأمر أن هذا البرلمان المغربي الهزيل الأوضاع الناقص الاختصاصات الضعيف الوسائل ، سيكون

مصيره مقيدا في كل وقت بمشيئة السلطة التنفيذية التي تملك حق حله بمرسوم ملكي بعد استشارة رئيس الغرفة الدستورية في المحكمة العليا وتوجيه خطاب إلى الأمة وليس في هذا ما يقيد السلطة التنفيذية بأي قيد ولا شرط ، وإنما يتخذ قرار الحل مع القيام بإجراءين هما استشارة رئيس الغرفة المذكورة ومخاطبة الأمة لاعلان القرار إليها ، وهكذا تجد الأمة نفسها أمام الأمر الواقع كلما أقدمت السلطة التنفيذية العليا على حل برلمان الأمة لسبب أو لغير سبب ويعطي مشروع الدستور لهذه السلطة حق حل مجلس النواب كلما شاءت وأرادت (الفصل 77) وفي كل مرة عرض رئيس الدولة مشروع قانون مرفوض في البرلمان على الاستفتاء العام وصودق عليه بالأغلبية (الفصل 75) وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على أن برلمان السيادة - أي المجلس المنتخب من الأمة - سيحيا ضعيفا ، وهزيلا ، ومعرضا دائما لأخطار السيطرة والتحكم من لدن السلطة التنفيذية التي يجعلها مشروع الدستور صاحبة الأمر المطلق والحكم النافذ ، والسيف المصلت باستمرار على رؤوس (حضرات النواب المحترمين) .

ومن البدع التي يرتكبها مشروع الدستور أنه يعتبر في عدد من فصوله الخاصة بعلائق الحكومة مع البرلمان أغلبية غريبة لا وجود لها في دساتير الدنيا اليوم تلك هي أغلبية الأعضاء الذين يتركب منهم المجلس لا أغلبية الحاضرين (الفصل 80والفصل 81 و106وبهذا يعرقل مشروع الدستور سير البرلمان ويصعب اتخاذ القرارات فيه بالأغلبية الطبيعية المعهودة فيالمجالس سواء النيابية أو غيرها.وإذا أضفنا إلى هذا ما يحتوي عليه مشروع الدستور من

نصوص غير دستورية أي ليست من اختصاص الدساتير المحترمة في البلاد المتمتعة بنعمة الحكم الديمقراطي الصحيح ، وإذا نص كذلك ما تفتحه كثير من فصول مشروع الدستور من أبواب ومنافذ التحكم والاستبداد باسم القانون الذي لا تعرف له حدود ولا شروط ولا صفات وإذا أضفنا إلى هذا وذاك خلو مشروع الدستور من كثير مما تشتمل عليه دساتير الحكم الصالح من الضمانات المعنوية والسياسية والقانونية والعملية للأفراد والجماعات في الأمة وإذا أضفنا إلى كل ذلك ما يحمله مشروع الدستور في ثناياه من أسرار خفية ، ودسائس كمينة ومناورات محبوكة ستنكشف وتفتضح في مجال التطبيق ، وإذا ألحقنا بكل ما تقدم ما نص عليه الفصل 109 من مشروع الدستور وهو إعطاء السلطة التنفيذية أجل خمسة أو عشرة أشهر لتنصيب برلمان الأمة ، وأجل سنة لتنصيب المؤسسات التمثيلية الأخرى الأمر الذي سيمكن تلك السلطة من التصرف بمحض مشيئتها في البلاد والعباد طوال أجل مآله غير معهود في الدساتير المعروفة أيقنا بسبب ذلك كله أن مشروع الدستور المعروض على الاستفتاء لا يهتم بتأسيس نظام ملكية دستورية بقدر ما يهتم بإيجاد دستور ملكي لا أقل ولا أكثر .

أيتها الحرية !
كم من جرائم ترتكب باسمك !

● « الدستور » ، العدد : -7 الاثنين 10 دجنبر 1962 .

الامساك عن التصويت :

يتحتم اليوم - بعد مرور الاستفتاء الدستوري - القيام بتفسير موقف الحزب القاضي بالامساك عن التصويت وعدم المشاركة في ذلك الاستفتاء ، ومعناه أننا كحزب ديمقراطي دستوري لم نرفض مبدأ تزويد المغرب بدستور ، ولا كنا في نفس الوقت لم نقبل مشروع الدستور لما فيه من النَّقائص والعيوب والاخطار في الحاضر والمستقبل ، ولهذا كان الموقف الطبيعي ، والمنطقي والمعقول والواجب ، والصالح هو الامساك عن التصويت وعدم المشاركة في استفتاء 7 دسمبر 1962 ، وليس معنى هذا مطلقاً أن قرار الحزب - كما زعمت احدى الصحف اخيراً - ترك حرية الاختيار للأعضاء ، والدليل على هذا - إن احتاج الامر الى دليل - ان القرار اتخذ بالامساك عن التصويت وعدم المشاركة في الاستفتاء الامر الذي لم يترك حرية الاختيار المزعومة عن قصد أوغير قصد من الصحيفة المشار اليها ، وهناك أمر لا بد من التنبيه اليه وهو أن قرار الحزب لم يكن سلبياً حيث أنه تضمن

المطالبة بتعديل الدستور باتفاق مع قادة الرأي في البلاد حتى يتوحد النظر والعمل لتزويد الامة بدستور صالح في نطاق ملكية ديمقراطية محكمة .

حقيقة الاستفتاء :

أما الاستفتاء فإذا كنا لا نرى مانعاً منه فإن له شروطاً وقيوداً وضمانات كانت كلها مفقودة في الاستفتاء الذي جرى يوم الجمعة الماضي في المغرب ولهذا كان هذا الاستفتاء في نظرنا كمواطنين وديمقراطيين دستوريين ، باطلا من أساسه ، فالشعب لم يجد نفسه امام استفتاء حقيقي من نوع الاستفتاءات التي تقع في البلاد الديمقراطية التي تنعم بالدساتير الصالحة كسويسرا مثلاً وبهذه المناسبة نؤكد انه لا تصح المقارنة بين الاستفتاء السويسري والاستفتاء المزعوم الذي جرى بالمغرب ، وكل ما ادعاه الناطقون الرسميون اثناء الحملة المدبرة من أجل الاستفتاء المزيف انما كان ثرثرة وهذياناً ، وتخريفاً دل على سخافة نادرة المثال الا في المغرب بلد الغرائب والعجائب والترهات والاباطيل وا أسفاه .

ولسائل أن يسأل : هل كان الاستفتاء شورى ؟ ان الجواب على هذا لا يمكن أن يكون الا نفياً باتاً ، ذلك أن للشورى شروطاً وقواعد لا يوجد شيء من هذا كله في الاستفتاء الدستوري الزائف ، واول ما يشترط في الشورى أن تكون قبل وضع مشروع الدستور لا بعده اي أن يكون امر الدستور من اساسه شورى بين ذوي الرأي واهل الحل والعقد في الامة لا توجد هذه الامة وعلى رأسها قادة الرأي فيها امام الامر الواقع

بل إن ما استعملته الدولة من اسلوب المباغتة لاعلان التسجيل من أجل الاستفتاء ، ثم لاعلان مشروع الدستور كان أشبه شيء بوثبة من ينقض على الفريسة أو من يفاجيء غيره بالعدوان حتى تكون له جميع فوائد حرب المفاجأة والمباغتة ، ولا يترك لغيره فرصة وامكانية الاستعداد.وبعبارة اخرى ، ان هذا الموقف كان غريباً في نوعه وشكله فلا يعرف له نظير في الشعوب والدول لا في القديم ولا في الحديث ، وهو يدل على مبلغ الحذر والاحتياط لدى الدولة من الشعب.وان ما زاد في هذا الموقف الاجال القصيرة التي حددتها الدولة لكل من عملية التسجيل وحملة الاستفتاء ، وكل هذا كان مناقضاً للامد الطويل الذي التزمته الدولة منذ سبع سنوات عانتها الامة في عهد استقلالها بدون نظام ديمقراطي دستوري اي في فراغ سياسي لم تعرفه الامم التي تحررت خلال هذه الفترة نفسها .

ويمكن لسائل آخر أن يسأل : هل يصح الاستفتاء العام في الدستور بالمغرب ؟ وعلى هذا يمكن أن نجيب تارة بنعم ، وتارة اخرى بلا أما الجواب بنعم فيصح - مثلاً - إذا كان الاستفتاء متوفراً على جميع شروطه وضماناته القانونية والتطبيقية ومتعلقاً باستفسار رأي الامة فيمن يضع الدستور : هل نوّابها الشرعيون او حكامها الفعليون ويصح اكثر اذا كان الاستفسار مقيداً بذوي الرأي ، واهل الشورى والحل والعقد في الامة ، وهنا يصح استفتاؤهم حتى في الدستور نفسه لا في مجرد كيفية وضعه . واما الجواب بلا فيمكن تبريره بأن الاستفتاء في أصعب قانون ونظام هو الدستور لا يصح بالنسبة للسواد الاعظم الذي يتألف بكل أسف

من الأميين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة فضلاً عن أن يدلوا برأيهم (بنعم) أو(بلا) في الدستور والحال انه لا رأي لهم ولا يمكن أن تكون لهم قدرة على الاختيار ولاكن مع هذا كله كان الاستفتاء الذي لجأت اليه الدولة للتخلص من وضع الدستور بواسطة ذوي الرأي والكفاءة من رجال الأمة ولستر دستورها الممنوح بحلة زائفة من الشعبية والمشروعية ، وهذا خطأ فادح ، ومغالطة مكشوفة وخدعة مفضوحة .

ومهما ادعى أنصار الدستور الممنوح من الرسميين وغيرهم فإن الاستفتاءات التي هي من نوع الاستفتاء المغربي الاخير لا تخدع الا أصحابها ، وقلما ينخدع لها حتى العوام خصوصاً اذا أحيطت بما احيط به استفتاء7 ديسمبر من ظروف الاغراء والضغط والاكراه ، والارهاب بكل الوسائل والأساليب.

الحملة الدعائية

أما الحملة الدعائية التي دبرتهاالدولة وانفقت عليها مئات الملايين من الفرنكات فقد دلت على أن أصحابها كانوا يعتبرون هذا الشعب بمثابة قطيع من البقر والغنم لا من الأناسيّ والمواطنين الاحرار ولهذا ركزوا دعايتهم ، وعلى رأسهم الدولة ، في كلمة واحدة هي : نعم ، بحيث لم يتركوا للشعب حرية الرأي ، وحرية الاختيار ، وحرية التعبير بعيداً عن كل ضغط وقهر ، بل داسو بالاقدام جميع هذه الحريات التي ادعوا انها مضمونة في الدستور كما خرقوا القوانين التي كانوا يلزمون باحترامها ويحذرون من مخالفتها ، بل ان الحملة الاستفتائية

كشفت النقاب عن حقيقة الطبقة السياسية (الحزبية والحاكمة) التي افتضحت أمام الجماهير، أوبواسطة الاذاعة والتلفزيون واصبحت حديث الناس والمجالس وهكذا فتحت عيون الشعب على كثير من الحقائق والشخصيات التي كانت متوارية عنه بحجب الدعاية والتمويه والتضليل (وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم) كما أن الشعب قد داخله الشك والريب من حملة الاستفتاء حتى أصبح يردد مع المثل: الحرص على الأمانة (نعم) دليل الخيانة! ثم هل ينسى الشعب كل ما صاحب الحملة الدعائية من السب والشتم وفحش القول على السنة (رجال الدولة) والناطقين باسمها في الصحف والاذاعة والتلفزة؟ بل أنهم (تجاوزا جميع الحدود) وتباروا في ذلك وتنافسوا وتفننوا حتى أصبح الناس يتساءلون: هل تحولنا الى أمة الصعاليك ومن لاخلاق لهم؟ وهل نسينا الاسلام والقران والرسول الذي قال: انما بعثت لأتمم مكارم الاخلاق ثم كيف يتحول رجال عصبية جاهلية، وتعصب اعمى، وحزبية ضيقة حاقدة على المخالفين لها في الرأي والاتجاه؟ اهذه هي الحرية التي أتى بها الدستور وضمنها في نظر رجال الحكومة السياسيين لغيرهم بغير حق؟ أليس السبّ سلاح العاجز كما يقال؟ اليس الدستور قانوناً يخضع للأخذ والرد، و القبول والرفض، والتأييد والمقاطعة؟ ألم يكن معروضاً على الشعب من أجل هذا؟ اننا لا نفهم ان يقع هذا وفي نفس الوقت تعمد الدولة واتباعها الى كل وسيلة للحيلولة دون حرية الرأي والتعبير عنه في موضوع الدستور الذي ليس بمقدس حتى يحرم اخضاعه للنقد والرفض وإذا لم تكن غاية الاستفتاء هي حرية لا اختيار بالتصويت أوبعدمه فما هي غايته؟ ومهما يكن، فإن الاستفتاء

بنعم أوبلا كما قال احد اساطنة القانون (لومند5 -12 -1962) في موضوع القضايا التي يستحيل على الشعب ان يقول فيها رايا أوحكمًا يقوم على سند حقيقي انما هو نوع من زيف ديمقراطية التخاطب وفي الحقيقة ان الاستفتاء هو ما يقوم به الشعب في كل يوم وفي كل ساعة ، وفي كل آونة بكل مكان نقداً للاوضاع الشاذة التي يعيشها ، ومطالبة بتغييرها من الاساس بأوضاع جديدة سليمة تتحقق معها امانيه في الحرية والعدالة والرفاهية والى ان يتحقق هذا بواسطة رجال الاصلاح الحق فإن الدستور الذي قطع مرحلة الاستفتاء الزائف قد اصبح جديراً بالعبارة التاريخية الخالدة التي صاحت بها شارلوط كوردي وهي فوق خشبة الاعدام : (ايتها الحرية كم من جرائم ترتكب باسمك .)

توضيح الحقائق

● « الدستور » ، العدد : 8 الاثنين 17 دجنبر 1962 .

حرصنا في افتتاحية العدد الماضي على تفسير موقف الحزب من الاستفتاء الدستوري حتى لا يكون محل سوء فهم أوسوء تأويل وجرينا في هذا على القاعدة المتبعة في المجالس العامة حيث يقوم كل فريق بما يسمى (بتفسير التصويت) بعد الانتهاء من عمليته وبهذا يكون الموقف الذي يقفه كل فريق في البرلمان مثلاً أوفي غيره من المجالس العامة واضحاً بيِّناً أساسه ومدلوله وغني عن البيان ما في هذا من التمحيص والتفهيم الامر الذي يرتفع معه كل التباس وغموض حول موقف معين .

ويذكر القراء اننا اوضحنا في المقال السابق حقيقة موقفنا من الاستفتاء الدستوري وهو الامساك عن التصويت الذي اقتضى عدم المشاركة فيه ونرى الزاما أن نزيد الموقف توضيحاً بأن نؤكد ان الامساك عن التصويت بما اقتضاه من عدم المشاركة في الاستفتاء لم يكن رفضاً لمشروع الدستور كما عبر عنه التصويت بـ لا ولم يكن كذلك: مقاطعة كما فعل المواطنون الذين وقفوا موقف المقاطعة.

فالتصويت (بلا) قبول لقاعدة الاستفتاء ولمسطرته ولكل

ما جرى فيه وهو مشاركة في الاستفتاء مشاركة رفضية ، وموقف المقاطعة هو رفض كذلك ولاكنه يقتضي تحريم الشيء المقاطع ومنع قبوله وفعله كانه من المنكرات أو المحرمات التي لا يجوز ارتكابها .

وغير هذا وذاك موقف الامساك عن التصويت الذي جرت العادة في كل انتخاب واقتراع بان يعبر عنه أصحابه بوضع ورقة بيضاء في صندوق التصويت وبياض الورقة يدل على أن صاحبها يمتنع عن الادلاء برأيه سلباً أو ايجاباً في القضية المصوت عليها بعد المناقشة والمداولة والادلاء بالورقة البيضاء مشاركة في التصويت طبعاً ، ولاكنها مشاركة بالنسبة لعملية التصويت فقط فليست مع هذا قبولاً ولا رفضاً ، وانما هي امتناع من الادلاء بالرأي مع المصوتين (بنعم) او (بلا) ويتضح من هذا بالبداهة والواقع أن الامساك عن التصويت موقف ثالث غير المشاركة بالتأييد أو بالرفض وغير موقف المقاطعة بعدم المشاركة بالتأييد أو بالرفض وغير موقف المقاطعة بعدم المشاركة على أساس المنع والتحريم ومن هنا يبدو الفرق جلياً بين موقف المقاطعة وموقف الامساك عن التصويت .

وفيما يخص الاستفتاء الدستوري الذي جرى اخيراً في المغرب لم يمكن لموقف الامساك عن التصويت ان يتجلى في المشاركة في الاقتراع بالادلاء بورقة بيضاء لأن هذه الورقة كانت تعبر عن المشاركة في الاقتراع بالادلاء بورقة بيضاء لأن هذه الورقة كانت تعبر عن المشاركة بالتأييد في الاستفتاء في حين ان موقف حزب

الدستور الديمقراطي كان يقتضي أن لا يكون تأييداً لمشروع الدستور ولا رفضاً له ، وقد فسرنا من قبل اننا كحزب ديمقراطي دستوري صميم لم يكن لنا أن نرفض مبدأ تزويد المغرب بدستور كما لم يكن لنا أن نقبل مشروع الدستور على علاته ، ولهذا اضطررنا الى اتخاذ موقف ثالث غير موقف المشاركة بالقبول (نعم) أو الرفض (لا) وغير موقف المقاطعة الذي هو منع وتحريم بالنسبة للمشروع والاستفتاء فيه ولم نشأ نحن ان نقف من مشروع الدستور موقف الاحجام عن قبوله أورفضه وكفى بل حرصنا على أن نكون عمليين ، وواقعيين وساعين في التوفيق بين عناصر الرأي في البلاد وفي جمع الكلمة وتكتيل الصفوف وتوحيد النظر والعمل من أجل إرساء النظام الدمقراطي الجديد في المغرب على أسس سليمة ومتينة، ومسلمة من الجميع، ولهذا صاحبنا موقف الامساك عن التصويت باقتراح ايجابي هو المطالبة بتعديل مشروع الدستور باتفاق مع قادة الرأي في البلاد دون استثناء أحد إلا من أراد باختياره أن يستثني نفسه من ذلك العمل الاصلاحي الجماعي المنشود.

وقد تنبهت الصحافة الاجنبية الى حقيقة الموقف الذي اتخذه حزبنا من الاستفتاء الدستوري وادركت اسبابه ومقاصده واظهرت انه جدير بكل اعتبار وتقدير واذا همتنا الاشارة الى ما كان لموقفنا من صدى في الصحافة الاجنبية الذائعة الصيت والمعروفة بالجدية والرزانة والخبرة والانصاف فلان لرأيها وشهادتها في الموضوع من الوزن والقيمة ما يؤكد اهمية الموقف الذي وقفناه من الاستفتاء الدستوري .

وبمناسبة الحديث عن الصحافة الاجنبية نرى من المصلحة ان نقف وقفة بحث وتمحيص من بعض ما كتبته حول الاستفتاء الدستوري بالمغرب ونريد بصفة خاصة ان نتعرض اولاً للصحف اليمينية الاستعمارية الفرنسية التي عودتنا مواقف العداء في الماضي والتي طالما حملت ضد الحركة الوطنية التحريرية وضد الملكية المغربية ممثلة في المغفور له محمد الخامس خصوصاً اثناء الأزمة المغربية الفرنسية رافعة راية التحريض على سياسة القمع والبطش في المغرب فتلك الصحف هي التي اصبحت لحاجة في نفسها تكيل الثناء للدستور ولا ترى فيه (حتستة) اجدر بالاعتناء والابراز والاشهار مما سمته (بالاستقرار) ولسنا ندري بالضبط ماذا تعني به هل كان الامر في المغرب قلقاً واضطراباً، وفوضى؟ أو هل اعتبرت أن ما عاش فيه المغرب وما يزال في انتظار تطبيق الدستور من الفراغ السياسي كان يجعل بلادنا تعيش في (عدم استقرار) معنوي وسياسي، وتنظيمي أو كان يفقد الدولة المغربية ما كانت في حاجة اليه من تنظيم الجهاز وتمتين الكيان وتثبيت القرار؟

إن كلمة (الاستقرار) قد تعني هذا أو ذاك وقد تعني ايضاً في حديث الصحافة اليمينية (نظام الحكم القوي) الذي يكون تارة هو الدكتاتورية وتارة اخرى ما يسمى بحكم (يد من حديد في جورب من حرير).

ومهما يكن من أمر ما عناه (الاستقرار) في رأي وعرف الصحافة الاستعمارية فإننا لا نتمنى للمغرب شيئاً من ذلك لأنه في الحقيقة ليس باستقرار ثابت بل لا يكون الاستقرار في اي بلد

الا اذا توفرت شروطه وانظمته وضماناته ولا استقرار مطلقاً الا في ظل الحكم الصالح وهو النظام الديمقراطي الدستوري السليم الذي يقوم على الاتحاد والتعاون بين الدولة والأمة سواء أكان ذلك النظام في نطاق الملكية ام الجمهورية .

وكل نظام غير ذلك مما لا يقوم على أسس سليمة ، ولا يتوحد حوله الرأي في البلاد ولا يتعزز بالتجانس والانسجام والتعاون بين الحاكم والمحكوم ولا يسود في دولة موفقة السياسة في حل المشاكل وتلافي الصعاب والافلات من الازمات انما هو نظام لا يمكن ان ينشأ عنه الاستقرار بما في الكلمة من معنى وحتى ان ادى الى ما قد يسمى (باستقرار) فهو إما من النوع الذي يخيم في عرصات المقابر ، واما من النوع الذي يتخبط في المشاكل والازمات وينتهي حتما الى الانهيار قريباً أو بعيداً .

وهناك صحف أجنبية اخرى كانت في نظرها الى مشروع الدستور وفي حكمها على الاستفتاء فيه ذات موقف خاص مثال هذا جريدة لومند وهي من امهات الصحف الفرنسية ومن اشهر الجرائد العالمية فقد خصصت في عددها بتاريخ 1962/11/30 ملحقاً للمغرب وقضاياه ومما نشر فيه بحث قانوني لموريس دو فريجي استاذ الحقوق والسياسة في باريس ومن الخبراء الذين تشتريهم الدولة المغربية في كبريات المشاكل القانونية فقد استنتج الباحث من دراسته لمشروع الدستور المغربي انه خليط من الانظمة والاساليب التقليدية التي استعملتها الملكيات الاوروبية في القرن التاسع عشر والتي ادت بها في النهاية عن طريق التطور الى النظام

البـرلماني العصـري ، ومن المناهـج والانظمـة المستمدة بكيفيـة أوبأخرى من النظام البونابارطي (نسبة الى نابليون بونـابارط) ونظام الجمهورية الخامسة في فرسا على عهد الجنرال دوكول وبعد أن اوضح الباحث ان الدستور المغربي مستمد في عدد من فصوله واحكامه من الدستور الفرنسي (1958) ذهب الى أنه يؤسس في المغرب نظاماً دوكولياً وراثياً ولم يكتم الباحث مع هذا ان الدستور المغربي يعد بالنسبة للمغرب ولما كان فيه من الفراغ السياسي بداية تطور الى الأمام .

ثم تعرضت جريدة (لومند) (62/12/10) للاستفتـاء في الدستور فكتب مراسلها من الرباط ان جلالة الملك الحسن الثاني تلقى يوم الاستفتاء نوعاً من التنصيب الجديد (المبايعة) واضاف المراسل قائلاً : يمكن ان يحار الانسان في اختيار الالفاظ التي يصف بها يوم 7 ديسمبر . . . ويستطيـع ان يستعمل كلمـات التصويت على شخص الحاكم واندفاع الجماهير والتفوق الجماعي (لنعم) ولكن هذه لا تخرج عن كونها من اساليب الكلام أما الحقيقة المغربية فهي غير هذا ان البادية والحواضر قد صوتت للملك اكثر مما صوتت لدستور لا شك أن جميـع المغاربـة لن يدركوا جهازه.

ولعلَّ مراسل (لومنـد) الذي يعيش في الـرباط ويعـرف حقيقة الأحوال في بلادنا قصد بذلك أن المغاربة الذين صوتوا لمشروع الدستور كانوا في هذا شبيهين بما ترويه كتب التاريخ والسياسة في فرنسا وهو حديث المرأتين كما نقلته (لاكازيط دو فرانس) في عهد

بونابارط بمناسبة عرض النص الدستوري على الشعب بواسطة المنادين الذين تولوا قراءته على الجمهور في شوارع باريس وساحاتها العامة فقد ازدحمت الجموع على المنادين الدستور واخذت تستمع اليهم في زحمة وهيجان لم تستطع معهما ان تدرك شيئاً مما كانوا يجهرون به حتى ان امرأة اسرت الى جارتها ما سمعت شيئاً مطلقاً وأرادت الاخرى بلا شك ان تبرز دقة سمعها ولطافته فردت عليها قائلة : اما أنا فلم تفتني كلمة واحدة فسألتها الاولى واذن ماذا في الدستور؟ فما كان من الثانية إلا أن أجابتها بما قل ودل : يوجد فيه بونابارط ! اما أن الجمهور المغربي قد صوت للملك أكثر مما صوت لشيء آخر كما قالت (لومند) فلا يظهر أنه بعيد عن الواقع ولاكن ما نريد ان تنفيه نفياً بتاً مطلقاً هو ما قد تكون قصدته الصحافة الاجنبية من أن جلالة لملك الحسن الثاني كان في حاجة إلى أن يكون الاستفتاء الدستور بمثابة مبايعة جديدة له فهذا أن قيل أو قصد ليس بصحيح لأن البيعة الملكية كانت مرة واحدة وهي قائمة بحيث لا تحتاج الى تجديد ولا توكيد ، والحقيقة التي لامراء فيها هي أن مشروع الدستور كما عرضه جلالة الملك على الشعب لم يكن وسيلة لاية مبايعة جديدة أو مؤكدة وانما عرضة ليقبله أو يرفضه الشعب كقانون اساسي لنظام الدولة المغربية ومعنى هذا ان الملكية لم تكن موضع الاستفتاء الدستوري ، وإنّما كانت وما تزال وستظل خارجة عن نطاق الاستفتاء كما جرى أوكما سيجري في المستقبل بحكم ما ينص عليه الدستور فكل ما حدث بمناسبة الاستفتاء الاخير من تصويت أوعدمه انما يدخل في مسطرة كل استفتاء ولا صلة له

بـالنظام الملكي في المغـرب لا من قريب ولا من بعيـد ، وكل ما روجته الصحف الاجنبية أو بعض السنة السوء داخل البلاد انما هو لغو وهراء لا أقل ولا أكثر ، ونظام الملكية لا يمكن الا أن يتعزز وينجح كلما اخذ من الديمقراطية الدستورية واعتمد على حكم الشعب بالشعب وللشعب .

ملكيون أكثر من الملك

● « الدستور » ، العدد : 9 - الاثنين 24 دجنبر 1962 .

من الحقائق التي تكشف لكثير من المواطنين ومن الملاحظين بدون شك ولا ريب حقيقة برزت طوال الحملة الدعائية التي خاضتها بعض الأحزاب والشخصيات من أجل الاستفتاء الدستوري ولم تكن تلك الحقيقة العارية البادية الا ما جرت عليه تلك الفئة التي سميناها من قبل « بالمتمقرطة والمتدسترة » من تركيز دعايتها حول الملكية والملك كأن الاستفتاء كان في حد ذاته استشارة عامة في النظام الملكي نفسه لا في مشروع الدستور كقانون أساسي معروض من طرف جلالة الملك على الشعب ليرى رأيه فيه بكامل الحرية فيقبله أو يرفضه حسبما يمليه عليه فكره وضميره ، ولقد تعرضنا في المقال السابق لما روجته الصحف الأجنبية بعد الاستفتاء من أن هذا الأخير كان نوعا من التنصيب الجديد أو المبايعة الجديدة لملك المغرب ، وان الذين صوتوا في الاستفتاء انما صادقوا مرة اخرى على الملك لا على مشروع الدستور الذي قلما فهمه أحد من المغاربة على حد قول تلك الصحف وقد حرصنا على نفي وتزييف ما قد تكون قصدته هذه الصحف عمدا أو خطأ من أن جلالة الملك كان في حاجة الى تنصيب جديد أو بيعة ثانية بمناسبة الاستشارة العامة الأخيرة في

مشروع الدستور وكيف يعقل ان النظام الملكي أو البيعة الملكية موضوع الاستفتاء وفي نفس الوقت يحرص جلالة الملك ذاته على اجراء الاستفتاء على أساس القبول أو الرفض لمشروع الدستور كوسيلة لا كغاية ؟ وماذا حدث وتجدد في المغرب حتى يتخذ عرض مشروع الدستور للاستفتاء العام سبيلا الى تجديد البيعة أو الثقة بالملك ؟ ان شيئا من هذا كله لم يكن والناخبون المغاربة الذين صوتوا أو لم يصوتوا انما وقفوا موقفهم هذا بالنسبة لمشروع الدستور المعروض عليهم لا غير بحيث لم يكن الاستفتاء فيه استفتاء في الملكية وصاحبها مما يسمى بمصادقة الشعب على الأمير أو الحاكم (بليبيسيت) .

ولعل الصحف الأجنبية التي فهمت أو استنتجت هذا من الاستفتاء المغربي انما تأثرت بما روجته أحزاب وشخصيات أثناء حملتها الدعائية لفائدة المشروع الدستوري سواء أكانت شاعرة أم غير شاعرة بحقيقة فعلها وبما قد يخلفه من آثار في نفوس الملاحظين والصحفيين الأجانب .

وان تلك الفئة التي اتخذت الملكية (فرس المعركة) كما يقال ، وارتكبت في هذا من الشطط والافراط ، والمغالاة ما جعلها تتجاوز جميع حدود الكلام المباح لم يكن خطأها واثمها فقط فيما تسبّب في ترويجه بواسطة بعض الصحف الأجنبية وهو التشكيك بكيفية أو بأخرى في ثبات واستقرار النظام الملكي في المغرب ، وفي تمسك الشعب به وبصاحبه بل كان كذلك خطأها واثمها فيما روجته هي نفسها على سبيل الدعاية المغرضة والمغرية من أن قبول

مشروع الدستور قبول للملكية ورفضه رفض لها كأن غاية الاستفتاء - في رأيها - كانت تجمع بين المشروع والملك معا .

وفي الواقع ان تلك الفئة كانت في خطئها واثمها أشبه بالاناء الذي يرشح بما فيه وتارة اخرى مصداقاً للقول المعروف : الحرص على الأمانة دليل على الخيانة .

فمن تلك الفئة قوم كانوا حقيقة كأواني الطين يرشحون بما في أنفسهم فكانوا يتحدثون في الاجتماعات التي يحشرون فيها الناس حشرا عن الملكية والملك ، ويشتطون ، ويفرطون ويغالون حتى يخرجوا بأقوالهم وصيحاتهم عن حدود اللياقة والاحترام والوقار فيختلط الحابل بالنابل على الجمهور فلا يعرف للأمر وجهه ، ولا يدرك لحديث غايته ، بل كانت تبلغ المغالاة بالقوم انهم كانوا يتلفظون وهم يتحدثون عن الملكية والملك في الاجتماعات العامة ، بكلمات وعبارات أقل ما تنعت به انها نابية عن السمع والذوق وممعنة في سوء الأدب وسوء الأخلاق وسوء التربية ، بل وفي الدس والمكيدة والشر والاذاية . . .

وجميع المواطنين الذين استمعوا بواسطة الاذاعة والتلفزيون للخطب التي وردت فيها تلك الكلمات والعبارات النابية استاؤوا منها طبعا كل الاستياء وانكروها على قائليها أشد الانكار ، فتساءلوا هل هؤلاء الذين نصبوا أنفسهم (خطباء المناسبة) يعدون حقا من كبار الشخصيات والسياسيين والزعماء؟ أو هل تبدل القوم غير القوم فانحط المستوى ، وابتذلت النفوس وانطلقت الألسنة في فورة الهياج ، والجموح والاندفاع - تهرف بما

لا تعرف، وقذف الاسماع بفحش القول وخشن الكلام مما لا ينطق به إلا في مجالس السوقة ، ومن لا خلاق لهم وقد كان هذا من الفضائح التي انكشفت في حملة الاستفتاء وتكفلت الاذاعة والتلفزيون باستمرار وتكرار- بنشرها بين المستمعين والمتفرجين في كل بيت ومقهى ومكان عام فكانت بهذا شريكة في خطأ المخطئين واثم الآثمين . . . .

وما يزال ذلك حديثا عجبا ترويه شرائط المسجلات الخاصة في شتى المجالس والبيوت المغربية .

ومن تلك الفئة قوم آخرون طالما اشتهروا بعواطف وآراء ، ومواقف أقل ما توصف به أنها (غير كريمة) نحو الملكية والملك ، ثم شاءت لهم المناسبة أو قدرة قادران ينقلبوا الى (ملكيين أكثر من الملك) كما يقال وبما انهم (أشهر من أن يعرفها) بأكثر من هذا فاننا نكتفي بمجرد الاشارة والتنبيه اليهم ، ونمر بهم مر الكرام مرددين في شأنهم مع المثل : (ان كنت كذوبا فكن ذكورا ! . . .) .

ومن تلك الفئة - فئة (المتمقرطين والمتدسترين) قوم برهنوا من جديد - أثناء الحملة الدعائية للاستفتاء- على مالا يزالون يضمرونه لمخالفيهم في الرأي من الحقد والبغضاء والعداوة ، وفي المثل : من شب على شيء شاب عليه وهؤلاء لم يتورعوا في خطبهم عن الجري وراء إحراز قصب السبق في سب وشتم المخالفين لهم في المذهب السياسي الذين لم يحترموا حقهم في حرية الرأي التي تظاهروا هم بمدحها وبتمجيدها في مشروع

الدستور والتي استغلوها أسوأ وأشنع استغلال لأشخاصهم وطوائفهم ودعاوتهم فيما هوحلال لهم حرام على غيرهم من المواطنين رغما عن كل قانون ، وكل دستور ، وكل شريعة ، وكل نظام ، وان ماروجه ذلك النفر في حملة الاستفتاء من بضاعة السباب والشتيمة لدليل على خسة ونذالة، وتنكر للأخلاق الفاضلة التي هي أخلاق الاسلام والمسلمين حقا ويقينا (وهل يرشح الاناء إلا بما فيه؟ ومن جاء على أصله فلا سؤال عليه . . .) .

وندع تلك البضاعة والمتاجرين والمقامرين بها من السياسيين والشتامين والحاقدين والمبغضين والمنافقين والمخادعين الذين لا يلتبس أمرهم على أحد من المواطنين لنرد الكيد في نحور أصحابه ، ولنكشف عن حقيقة المرائين بالولاء للعرش والملك ، بل المغالين في هذا مغالاة تقحمهم في صنف قيل فيهم (ملكيون أكثر من الملك) على حد التعبير الفرنسي المعروف والذين يقولون (بأفواههم ما ليس في قلوبهم) .

وإذا كنا لا نصدق بأن أولائك النفر ومن هم على شاكلتهم (ملكيون أكثر من الملك) نفسه ، فهل نصدق أنهم ملكيون ؟ وإذا قيل لنا مع المثل العربي عند الرهان تعرف السوابق وان اولائك قد دخلوا فعلا حلبة السباق أثناء حملة الاستفتاء فكانوا فرسان رهان مع الاقران وأحرزوا قصب السبق في الحديث عن الملكية والملك بما هومشهور وشائع أجبنا بأن كل هذا كان مجرد دعاية بمناسبتها وان مايهم هي الأفعال لا الأقوال ، والحقائق

لا الأوهام ، وان الماضي بما فيه من (السوابق) خير مرآة للحاضر والمستقبل .

وتذكيراً بهذا الماضي وبما فيه من السوابق ، وعملا بالمثل : عند الشدائد يعرف الاخوان ، نريد أن نلقي هنا ضوءا كشافا على مواقف سياسية سجلها التاريخ على أصحابها سواء في أواخر محنة الملكية المغربية أو في عهد الاستقلال ، وفي بيان هذا نقتصر على الأسئلة الآتية : من نسي تلك التصريحات التي أفضى بها بعضهم لمراسلي الصحف الفرنسية والتي كان أصحابها لا يطالبون بأكثر من عودة جلالة الملك محمد بن يوسف رحمه الله من منفاه السحيق الى فرنسا لا الى العرش بالرباط ؟ ؟

ومن كان يعمل بكل وسيلة ليحول دون هذه العودة طمعا في الاستيلاء على الحكم وفرض السيطرة على البلاد في غيبة الملك وأسرته بفرنسا التي كان يراد أن تصبح لهما منفى جديدا لأمد غير محدود ؟

ومن كان يعمل في عهد الاستقلال لفرض نظام الحزب الوحيد الذي كان خطرا على البلاد والأمة كما كان خطرا على الملكية وصاحبها .

ومن كان يعمل لاخراج السلطة والنفوذ والأمر كله من يد جلالة الملك محمد الخامس رحمه الله وولي عهده مولاي الحسن ؟ ألم يكن حكم الانسجام آفة على البلاد والشعب كما كان خطرا هدد كيان الملكية بسوء المصير ؟

وما هي الغاية من تلك الاتصالات والزيارات التي قام بها أصحابها من المغرب الى تونس ؟

ويوم فكر جلالة محمد الخامس رحمة الله عليه في عقد ولاية العهد لمولاي الحسين من هم الذين تلكأوا وامتنعوا ورفضوا ولم ينزلوا عند الارادة والرغبة الملكية إلا بعد ان حملنا الى جلالة الملك رحمه الله ، ثم الى ولي عهده مولاي الحسن بطلب من جلالته وثيقة باسم المعارضة الممثلة اذاك في حزبنا تتضمن التأييد التام المطلق لعزم جلالته على تنصيب ابنه مولاي الحسن وليا لعهده ؟

ومن هم الذين حاولوا ما استطاعوا ان يبعدوا ولي العهد يومئذ عمَّا أناطه به جلالة الملك رحمه الله من مهام ومسؤوليات ؟

ومن هم الذين تلكأوا وتثاقلوا مرة اخرى يوم توفي جلالة الملك محمد الخامس رحمه الله ، ولم يتسابقوا - كغيرهم - الى القصر الملكي حيث كانت الفاجعة الكبرى بموت ملك المغرب وحيث وجبت التعزية في مصاب البلاد والامة بفقد ملكهما ، كما وجب التعجيل ببيعة خلف الفقيد العظيم وهو جلالة الملك الحسن الثاني ؟

وما هو السر في تلك الدعوة التي قام بها أصحابها في المشور نفسه مع وفود الأحزاب وذلك قبل خروج الفقيد الخالد الى مقره الأخير ؟

هذه هي الأسئلة التي نوجهها الى أولائك الذين تطاولوا الى

(احتضان) الملكية واحتكار الدعوة اليها ، والارجاف بأخبار الشر والسوء في حق المخالفين لهم في الرأي السياسي وان تلك الأسئلة الفاضحة لتذكر بحقائق ووقائع تاريخية معروفة ، وهي قليل من كثير ، وليست تدل على أن أصحابها قد استحقوا بها أن يكونوا (ملكيين أكثر من الملك) بل ولا أكثر من غيرهم ان كانوا ملكيين حقا ، وقد فضلنا من قبل ان نسكت عن تلك الترهات والأباطيل الدالة على نفوس وأساليب أصحابها ولاكن تماديهم في الملق والتزلف من جهة ، وفي التقول على غيرهم بالباطل والبهتان - كعادتهم - من جهة أخرى أخرجنا من الصمت وأبى علينا إلا أن نحق الحق ولو كره المبطلون ، وبعد ، فإذا كان لنا أن نتمنى شيئا فهو أن يرعوي المرجفون عن غيّهم ويكفوا عن غوايتهم ، ويتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منهم خاصة . . . ونحن بالمرصاد فان عادوا عدنا لهم بأكثر منها ووضعنا النقط فوق الحروف ، والمبتدي أظلم ومن صارع الحق صرعه .

لماذا حزب الملكية الجديد ؟

● « الدستور » ، العدد : 10 - الاثنين 31 دجنبر 1962 .

روجت بعض الصحف والاشاعات - بعد الاستفتاء الدستوري - ان أحزابا جديدة تستعد للظهور من أجل الانتخابات المقبلة وذهبت الى أن من بين تلك الأحزاب (حزب الملكية الجديدة) .

ونحن لا نعارض مبدئيا في قيام أحزاب جديدة بالمغرب ، وقانون الجمعيات الصادر في سنة 1958 قد أباح تأسيس الأحزاب ، وكان في الاعتراف قانونيا بهذا الحق لجميع المواطنين قطع السبيل على نظام الحزب الوحيد الذي كان يعمل له انصاره وشيعته بكل جهد وحيلة ووسيلة في حين أننا كنا نعمل من جهتنا - في ظروف صعبة جدا وبالرغم عما كان يعترضنا من موانع وعراقيل ويقتضيه منا الأمر من تضحيات جسيمة معروفة - للحيلولة دون فرض ذلك الحزب على البلاد والشعب ومعه سيطرة الحكم ودكتاتورية الحاكمين بأمرهم ، وقد كان أهم مطلب لنا ، في مجال العمل ضد الدكتاتورية والحاملين بنظام حزبها الوحيد ، ميثاق الحقوق والحريات الذي ركزنا حوله جهودنا طوال السنوات

الأولى من الاستقلال التي تجلى فيها الصراع بين الحرية والدكتاتورية حتى تم النصر للأولى ، وتكبدت الثانية الهزيمة التي أردناها لها ، وكان بطل نصر الحرية على الدكتاتورية ملك المغرب محمد الخامس رحمه الله ، فاليه يرجع الفضل في اعلان العهد الملكي للأمة ، ثم في اصدار القوانين الأساسية للحريات العامة وهكذا أمكن للأحزاب الموجودة أن تتأسس قانونيا لأول مرة في تاريخ المغرب كما أمكن لأحزاب أخرى ان تبرز للوجود طبقا للقانون ، وكان من شأن هذا كله أن باء الطامعون اذاك في فرض الحزب الوحيد بالفشل الذريع .

ثم جاء الدستور أخيرا فحرم صراحة - ودستوريا - قيام نظام الحزب الوحيد في المغرب ، وذلك لأنه مضاد للحرية بصفتها حقا وملكا لكل انسان ومواطن ولأنه أساس تقوم عليه الدكتاتورية لفرض السيطرة والعبودية ، ولأنه بسبب هذا وذلك عدو لدود للأمة والملكية في كل عصر ومصر .

وانه ليتضح مما سبق ان تعدد الأحزاب مباح في المغرب قانونيا ودستوريا ، وعمليا ومما لا شك فيه أن في التعدد ضمانا للحرية ، ولاكن المصلحة تقتضي أن لا يتجاوز التعدُّد حده المعقول والمطلوب ، فالتعدد الصالح هو ما كان وسطا بين الحزب الوحيد وتكاثر الأحزاب التي يتشعب معها الرأي العام ويضعف ويفسد بقوة الانقسام ، وشدة الاختلاف ، مما يؤدي حتما الى التطاحن الذي قد يكون في النهاية وبالا على الأحزاب ، والحريات ، ويسير بالبلاد وأهلها نحو قيام ما يسمى (بالحكم القوي) بل بالدكتاتورية التي لا غبار عليها ولهذا يكون شر الحرية في سوء استعمال

الأحرار لها ، وهو ما استطاع المغرب - في عهد الاستقلال - أن يتجنبه بفضل كفاح الأحرار منا وعلى رأسهم جلالة الملك محمد الخامس رحمه الله ، فلا نريد أن يكون الدستور الذي حرم قيام الحزب الوحيد في بلادنا سبيلا في نفس الوقت الى استفحال داء الحزبية وانتشار عدواها وتفاقم شرها في الحاضر والمستقبل بسبب تكاثر الأحزاب والطوائف السياسية ، والملل والنحل المذهبية ، خصوصا ونحن مقبلون على الانتخابات ، والاستفتاءات ، والحياة النيابية التي لا يسلم ولا يستقيم شيء منها إلا مع الحرية ممثلة في الهيئات الضرورية لها ، أما غير هذا فهو الفتنة بعينها ، الفتنة التي هي أشد من القتل !

هذا ما يخص تعدد الأحزاب في البلاد ، أما أن يقوم من بين هذه الأحزاب حزب الملكية الجديدة فلسنا ندري نصيب هذا من الصحة والحقيقة ولاكنه لا يوجد دخان بدون نار كما يقال ، ومهما يكن فلسنا نستحيل شيئا في المغرب الذي هو بلد الغرائب والعجائب الى أن يشاء الله .

وإذا كانت الأيام حبلى - كما يشاع - (بحزب الملكية الجديدة) فان ميلاده في هذه البلاد سيكون من غرائب الدهر وعجائبه ، اذ كيف يتصور أن يؤسس حزب ملكي في بلاد غير جمهورية النظام كالمغرب ؟

اننا نفهم ونتصور ان يقوم حزب ملكي في دولة جمهورية كفرنسا وأسبانيا - يوجد فيها فريق من الأمة يتمذهب بالفكرة الملكية ويحن الى عودة الملكية كشكل واطار لنظام الحكم فيها .

ولاكننا لا نستطيع أن نفهم ولا أن نتصور قيام حزب ملكي في مملكة كالمغرب ،خصوصا ودستوره ينظم ملكيته ، ويجعلها وراثية ، ويمنع ادخال أي تغيير وتعديل في النظام الملكي الذي يسويه في هذا المجال مع الاسلام نفسه .

فهل مع هذا كله يحتاج النظام الملكي المغربي الى نشوء حزب خاص به ؟

لقد عهدنا ان يقوم حزب ملكي في البلاد التي انتقل فيها النظام من الملكية الى الجمهورية والتي يوجد فيها ملكيون ضد الجمهوريين ، كما يوجد لها أمير يطالب بالعرش سواء في الداخل أو الخارج ،وهذا ما نجد ممثلا في كل من فرنسا وأسبانيا ، اما في المغرب فالنظام الملكي قائم وقد اصبح مضمونا أكثر من ذي قبل بالدستور نفسه ، فأي داع مع هذا لإيجاد حزب ملكي ؟ .

وإذا وجد هذا الحزب فهل معناه أن غيره من الأحزاب المغربية سيعتبر غير ملكي ؟ .

وإذا صح الاعتبار فهل ستكون نتيجته هي حل غير الحزب الملكي الجديد من الأحزاب الموجودة أو التي قد توجد فيما بعد ؟ وإذا تم هذا فان الحزب الملكي الجديد سيصبح حزبا وحيدا في البلاد وهو ما يحرمه الدستور تحريما صريحا تاما مطلقا ، وإذا أصبحنا أمام حزب وحيد فمن سيكون رئيسه أو كاتبه العام غير جلالة الملك الذي صرح أخيرا بأنه لا يجوز له أن يترأس أو يتحمل مسؤولية أي حزب لأنه رئيس للدولة والحكم الأعلى في

الأمة ، ولأنه بصفته ملك المغرب فهو ملك المغاربة أجمعين بما فيهم من أحزاب وهيئات .

وإذا سمح للأحزاب بالبقاء والنشاط مع وجود الحزب الملكي الجديد فهل سيسود الصفاء والوئام والتجانس والاخاء والتعاون بين الفريقين ؟ وإذا لم يكن شيء من هذا - كما هو المتوقع فهل سيكون الوضع في صالح البلاد والأمة والملكية نفسها ؟

وماذا عسى ان يصير الأمر اذا فقدت المسالمة بين الفريقين ، وقام بدلها التشاحن والتطاحن والمعارك بكل الوسائل المعهودة في مثل هذا الميدان ؟ ومن سيمثل في المغرب دور شارل موراس ، وليون دودي وبوجو وأمثالهم من زعماء الحزب الملكي الفرنسي سابقا في فرنسا وإذا وجدنا عندنا أشباههم - ولو مع الفارق - فمن الذين سيمثلون أدوار (زبانية الملك) أو (كاملودي روا) الذين كانوا يصطدمون باستمرار في شوارع باريس - مثلا - مع زبانية الجمهوريين من الشيوعيين والاشتراكيين والديمقراطيين والذين كانوا يشيعون الفتنة بدون انقطاع مما جعل الشرطة وقوات الأمن الفرنسية دائمة الأهبة وكثيرة التدخل ضد جمع المشوشين والمفتنين .

فأي مصلحة للمغرب يا ترى - في هذه الأحداث والأهوال والقلاقل والاضطرابات ؟ وماذا سيكون مصير ، (الاستقرار) الذي أشاد به الصحفيون الأجانب واعتبروه (الحسنة الكبرى) للدستور المغربي الجديد ؟

ولنا أن نسأل بعد هذا : لماذا وقع التفكير - ان صحت الاشاعة في ايجاد حزب الملكية الجديدة هل هو مجرد تقليد فرنسا فيما فعل ويفعل فيها الجنرال دوكول الذي يراد النسيج على منواله لا فقط باستمداد واقتباس كثير من فصول وأحكام دستوره بل حتى بمحاكاته في خلق ما يشاكل ويماثل حزبه الذي يسمى بحزب الجمهورية الجديدة ؟

إذا صح هذا فمعناه اننا أصبحنا نتخذ فرنسا اليوم قدوة لنا ومثالاً في النظام السياسي ، ونسير في ركابها مختارين لا مكرهين ونستحق بهذا أن يطبِّق علينا ما يتنادر به الفرنسيون أنفسهم على سبيل النكتة حينما يتحدثون عن المغرب في عهده الجديد قائلين : ما أحسن الحماية تحت الاستقلال !

ثم نسأل كذلك : من هم الذين فكروا في ايجاد حزب الملكية الجديدة ؟

لا شك ان الذين فكروا في هذا - ان صحت الاشاعة - ليسوا هم أصحاب الأحزاب القائمة بل هم الذين لا حزب لهم ، ويريدون - بمناسبة الانتخابات المقبلة - أن يخوضوها لا كأشخاص أي لا كأحرار وكمستقلين بل كحزب ينضوي تحت لواء الملكية لحاجة في نفسهم وهي ان يستغلوا بقدر ما وسعهم الاستغلال العنوان والنظام وكل وسائله وامكانياته حتى تتوفر لديهم بسهولة أكثر الفرص والحظوظ في المعركة الانتخابية وتعطاهم بسخاء كل العدة لاقتحام أبواب النواب ، الأمر الذي يتعذر عليهم مع عدم أو قلة الاشياع والأتباع .

ومن يكون غير أولائك قد فكر في انشاء حزب للملكية دون أن يشعروا بما في هذا من المضار والأخطار نتيجة التنافس والصراع وغيرهما مما سبقت الاشارة اليه ؟

وبالاضافة الى تلك فإن قيام حزب ملكي ليس من شأنه إلا أن يخلق في البلاد - عاجلا أو آجلا - ما يمكن الاصطلاح عليه (بالمسألة الملكية) ثم في أية مملكة دستورية يوجد الملك رئيساً فعليا أو شرفيا لأي حزب من أحزاب الأمة حتى يمكن أن يوجد هذا في المغرب؟

وإذا ترأس ملك حزبا معينا فمهام ومسؤوليات الرئاسة تقتضيه أن ينزل إلى الميدان السياسي لينشط فيه ويخاصم ويعارك، مما لا يتفق مع منصب الملك ورئاسة الدولة، أي مع وظيف الحكم الأسمى والقيادة العليا في البلاد والأمة، ونزول الملك في أي بلد إلى ميدان النشاط الحزبي، والعراك السياسي مع فرقة ضد الفرق الأخرى يعرضه لكل ما يتعرض له قادة الأحزاب مما يسمى (بأخطار الحرفة)، وكيف يمكن هذا في مملكة كالمغرب يجعل دستورها شخص الملك مقدساً لا تنتهك حرمته؟

وإذا أمكن لملك ما ان يكون متحزبا لطائفة معينة ضد الهيئات السياسية الأخرى فهل يستطيع أن يؤدي الأمانة على وجهها ، ويقوم بواجباته ومسؤولياته كرئيس وحكم أعلى؟ وإذا كان الملك يملك بمقتضى الدستور أكثر ما يمكن من الاختصاص

والامتياز والسلطة والنفوذ فهل يستعمل هذا كله لصالح الحزب الذي يعتبر حزبه ؟

وإذا كان هذا فمعناه أن الحزب الملكي أصبح بمثابة الحزب الوحيد حيث يكون الحزب الأكثر حظوة ، وتفوقا ، وسيطرة .

وحيث يفلت الدستور البلاد من خطر الحزب الوحيد ويعمد «المتدسترُون» في نفس الوقت الى اقحامها فيما هوله شبيه ومثيل ،

وكيف يحرمون على غيرهم في الدستور باليد اليمنى مايحلونه لأنفسهم فيه باليد اليسرى .

وخلاصة القول ان قيام حزب ملكي في المغرب ليس في صالح الملكية نفسها لا في الحال ولا في المآل وان الملك بالجميع وللجميع وفوق الجميع؛ والملكية لا تملك، لخدمة نفسها والقيام بأعبائها وأداء واجباتها على الوجه الصحيح وسيلة أحسن من الابتعاد عن التحزب والأشياع الزائفين من المتملقين والمخادعين والمرائين الذي يظهرون ما لا يسرون. ويسيئون إلى البلاد والملكية من حيث يدرون أو لا يدرون.

وكذلك من التخلّي ، (عمالا يلزم) ، ومن المحافظة على الانسجام التام بين العرش والشعب والتعاون بينهما على البر والتقوى في سبيل الحق والصلاح والعدل الذي هوأساس الملك، وخير ضمان له في الحاضر والمستقبل .

« الوثبات »
متى ينهج المغرب سياسة مالية مثلى ؟

● « الدستور » ، العدد : 11 - الاثنين 7 يناير 1963 .

أقرت الحكومة يوم الجمعة 28 دسمبر الماضي الميزانية العامة لسنة 1963 ، وهذه آخر ميزانية مغربية تقرر بهذا الشكل المعهود في فترة الفراغ السياسي الذي ما يزال سائدا بالرغم عن وجود الدستور ، والذي سيستمر إلى أن يصبح هذا الدستور مطبقا بقيام البرلمان آخر السنة الجديدة الحالية إن سارت الأمور في المغرب سيرها الطبيعي المطلوب . . .

وجريا على تقاليد وأساليب عهد الفراغ السياسي أعطي الرأي العام المغربي خبرا مجملا عن ميزانية السنة الجديدة بواسطة بلاغ رسمي معزز بتعليق إذاعي . . .

لا نخبر بجديد أو بسر إن قلنا ان إعلان الميزانية العامة قد أحيط بدعاية مزدوجة رسمية وشبه رسمية لا شك أن الرأي العام قد تلقاها كما تلقى من قبل سابقاتها ، باعتباره - في عهد دستور مؤجل التنفيذ محجورا وقاصرا ، وعاجزا ، أي لا صوت له في الموضوع ، ولا يملك حتى اليوم من الأمر شيئا .

وهكذا شعر الشعب - مع وجود الدستور - بأن (دار

لقمان) لا تزال على حالها ، وبأن المعاملة اليوم بالنسبة إليه هي نفس المعاملة بالأمس ، وبأن الدستور لم يأت البلاد بأي جديد في فترة تطبيقه المؤجل أي أنه لن يحمل الحكومة على التأثر (بمفعوله) والأخذ (بروحه) في أسلوب الحكم وطريقته ، وسلبيته حتى يحس كل مواطن بأن الفراغ السياسي ، على عهد الدستور المؤجل التنفيذ ، قد أخذ يتغير شيئا ما ، ويملأ نوعا ما ، وبأن الأوضاع التي تقوم عليها علاقة الحاكمين بالمحكومين قد طرأ عليها شيء من التحسن نتيجة دستور ولو مؤخر التطبيق . . .

ومن هنا إلى اعتقاد أن الحكومة لم (تتدستر) مطلقا بالدستور الجديد ، وأنها - على عكس هذا - قد اتخذت منه (حصانة ومناعة) ضد (عدواه) لا توجد إلا خطوة قصيرة ما أيسر على كل مواطن أن يخطوها ! وبعبارة أخرى ألم يكن منتظرا بل واجبا - ريثما يصبح الدستور نافذاً بقيام البرلمان - أن تنهج الحكومة الأساليب الديمقراطية الدستورية الممكنة خصوصا في مسألة هامة كالميزانية فلا تبقى - كما كانت قبل الدستور محتكرة في يد الحاكمين كأنها لا تعني الشعب في كثير أو قليل ؟ وهنا نجد أنفسنا منساقين إلى وضع هذا السؤال : لماذا لم يفكر الدستور - أثناء فترة الانتقال من الفراغ السياسي إلى النظام البرلماني - في إيجاد ما من شأنه أن يملأ ولو (شيئا ما) هذا الفراغ القائم رغم أنف الدستور ، ويكون بمثابة (برلمان مؤقت) في غياب وانتظار البرلمان المنتخب ؟ ففي أي بلد - غير المغرب - كانت فترة الانتقال استمرار العهد (الفراغ السياسي) ؟ بل المعهود أن يكون لكل فترة انتقالية نظامها المؤقت أي مؤسساتها التمثيلية الخاصة بها

حتى لا تعيش البلاد في فراغ ليس في صالح غير الحاكمين بأمرهم ، وانه لغريب أشد الغرابة أن يفقد شيء من ذلك في المغرب وهو يمر بفترة انتقالية قد تدوم عشرة أشهر ، وتتوفر دولته على دستور تعتبره غير مؤقت ، بل نهائيا ودائما إلى أن يشاء الله .

إننا نقول هذا بدافع الواجب الوطني ، والمنطق الدستوري والغيرة على الصالح العام الذي ما زال يكيفه الحاكمون عندنا بعيدين عن الشعب الذي أمد الدستور الجديد في أجل السياسة المتبعة معه ، سياسة إبعاده عن أن يحكم نفسه بنفسه ويتولى شؤونه كشعب يتمتع فعلا بحقوق السيادة وينعم بثمرات الرشد والحرية .

بعد هذا نتعرض لحقيقة الميزانية كما أقرتها الحكومة في الأسبوع المنصرم .

ومن المؤسف أننا لا نملك تفاصيل الميزانية العامة حتى نستطيع إدراك حقائقها التي احتفظت بها الحكومة لنفسها واعتبرتها سرا لا يحق للرأي العام أن يطلع عليه وذلك جريا منها على السياسة التقليدية التي ما فتئت تسوس بها الناس في هذه البلاد ، وقد يتساءل أكثر من واحد لماذا كل هذا التكتم بالنسبة لقضية هامة كبرى كالميزانية لا تهم الحكومة وحدها ، بل تهم كذلك الأمة خصوصا وهي على عتبة الحياة الدستورية التي من شأنها أن تمكنها من الاطلاع ولو قليلا على ما يجري ، ومن إجراء الرقابة على سير الحكومة وسياستها المالية بالأخص ؟ أما الجواب عن هذا السؤال الخطير فنتركه للقراء عساهم يظفرون به ، فيكونون قد

وفقوا في كشف أسرار الميزانية وحل رموزها المستعصاة على غيرهم وربما ساعدهم وإيانا على هذا ما قد تنشره الجريدة الرسمية من تفاصيل الميزانية كلها أو بعضها ، وإذاك نتمكن من معرفة ما غاب عنا لحد الآن من مكنوناتها ، فنستطيع بهذا أن نحكم حكما كاملا شاملا في الموضوع الخطير الشأن .

أما الآن فكل ما لدينا من أخبار وحقائق الميزانية ، كما قدمت رسميا للرأي العام ، لا يخرج عن دائرة الاجمال المفرط الذي يكاد أن يكون والعدم سواء .

وبطبيعة الحال فإن حديثنا عن الميزانية سيكون كذلك مجملا وسيقتصر على العموميات دون الخصوصيات .

فمن المعلوم أن الميزانية العامة تنقسم إلى قسمين ، أحدهما ميزانية التجهيز والثاني ميزانية التسيير .

أما الأولى فيبلغ اعتمادها المالي 72 مليارا بينما لم يتجاوز ما خصص لها في السنة الماضية 50 مليارا ، وهكذا زيد فيها هذه السنة 22 مليارا .

وأما الثانية فيبلغ اعتمادها المالي 204 ملياراً في حين إنها لـم تتجاوز في العام الماضي 182 ملياراً أي إن الزيادة فيها قدرت هي كذلك بمبلغ 22 ملياراً .

وأول ما نلاحظ – بناء على تلك الأرقام الرسمية – أن الميزانية العامة للمغرب لا تقوم على تعادل وتوازن بين التجهيز والتسيير . بل نرى أن هذا الأخير يفوق الأول بكثير الأمر الذي يدل على اختلال

عظيم في توازن أساسي الميزانية العامة، ومن هنا ندرك سوء السياسة المالية في هذه البلاد حيث أن نفقات التسيير لجهاز الدولة يكلف الميزانية - والشعب الذي هو العمدة فيها - من التكاليف والتضحيات ما هو من قبيل الافراط بل الارهاق وفي مقابل تلك الميزانية الضخمة - ميزانية التسيير الاداري للدولة - نجد ميزانية أقل وأضعف بكثير هي ميزانية تجهيز البلاد بالمشاريع العامة، وبعبارة أوضح، أن الدولة تصرف على نفسها 204 ملياراً مقابل 72 ملياراً فقط المخصصة للمشاريع.

ومن حسن التدبير والسياسة في مجال المالية العامة أن تكون ميزانية المغرب قائمة على ذلك الأساس، فيكون فيها - مثلا - للتجهيز ما خصص للتسيير.

وإن دل عكس هذا على شيء فإنما يدل على سوء التصرف والتدبير وعلى أن الدولة المغربية بعيدة كل البعد عن السياسة المالية المثلى، وعما يسمى بسياسة الاقتصاد والاعتدال والتوازن في النفقات والمصاريف التي يكلفها التسيير بل إنها أبعد ما تكون عن سياسة التقشف التي هي السياسة الضرورية والمثلى لكل بلاد متخلفة اقتصاديا، وفقيرة ماليا، وضعيفة ماديا بحيث تقل مواردها ووسائلها بالرغم عما قد يكون لها من ثروات وإمكانيات طبيعية كثيرة ولاكنها غير مستثمرة بالمرة أو على الوجه المطلوب.

وغني عن البيان أن المغرب يعد من هذا النوع، ومع هذا فما فتىء يسلك سياسة الاسراف في جميع الميادين منذ الاستقلال، وما يزال يسير في ميزانيته العامة سير البلاد الغنية بل ذات الثراء الفاحش، وهو في هذا كله خاضع طوعا واختيارا لما يسمى

بسياسة الجاه والنفوذ ، والتنافس والمباهاة حتى يقضي الله أمرا كان مفعولا .

ولو كان المغرب ذا سياسة مالية رشيدة هي السياسة الواجبة على البلاد المتخلفة ، والدولة الحريصة على تغليب التجهيز على التسيير لاقتدى - مثلا - بالجزائر الشقيقة التي أعلنت حكومتها مشروع الميزانية العامة في نفس الوقت الذي تقررت فيه ميزانيتنا ، فالميزانية الجزائرية تبلغ هذه السنة مليارين اثنين وثمانين مليونا من الفرنك الفرنسي الجديد أما ميزانية التجهيز فقد خصص لها مليار ونصف بينما لم يخصص لميزانية التسيير غير نصف مليار وثمانين مليونا ، وقد علق رئيس الحكومة الجزائرية أمام مجلس الأمة على مشروع الميزانية بقوله : يجب أن نؤدي ثمن الاستقلال وثمن الثورة ، كما أشاد بسياسة التقشف التي تحتم أن لا يتجاوز أي مرتب شهري لوزير كبير في الدولة ألفين 2000 (من الفرنك الفرنسي الجديد .

وما نلاحظه كذلك على الميزانية المغربية أننا نجهل لحد الآن - نتيجة عدم نشر تفاصيلها - الموارد والمداخيل الأساسية فيها كما نجهل كيف أمكن سد ما قد يكون فيها من نقص وعجز مالي ناشيء عن اختلال التوازن بين المداخيل والمصاريف .

ومما يجدر بالذكر أن الحكومة صرحت بأن الميزانية العامة لسنة 1963 لا تشتمل على فرض ضرائب جديدة ، ولا على زيادة في الضرائب الموجودة ولكننا نجهل كيف أمكن للحكومة أن تستغني عن هذا بل كنا نؤمل أن تعمل الحكومة أكثر وأحسن من

ذلك وهو أن تخفف من أعباء الضرائب بقدر المستطاع وأن تنهج سياسة مالية جديدة ورشيدة وما أيسر هذا لو سلكت الدولة مسلك سياسة التقشف الحقيقي فوفرت الأموال الضخمة لتصرفها على المشاريع العامة من جهة ، وتمكنت من إصلاح نظام الضرائب ، من جهة أخرى وبصفة عامة إن المغرب ما يزال يسير سيره المعهود منذ الاستقلال وهو التبذير والاسراف في كل ميدان والتقصير في الاستثمار والمبالغة في الانفاق داخلا وخارجا وحتى لو كان المغرب دولة غنية بمواردها وإمكانياتها فلا يجوز له أن يسلك طريق الاتلاف لا كثيرا ولا قليلا ، فكيف بالمغرب أن يفعل شيئا من هذا وهو قطر متخلف ما يزال يعيش عالة على مساعدة (الغير) ومفتقرا إلى حسن استثمار ما يملكه من خيرات ، ومحتاجا - في انتظار هذا - إلى سياسة القروض الأجنبية سواء كانت مشروطة في الخفاء أو غير مشروطة في العلانية.

وبكلمة واحدة ، إن المغرب ما يزال - بكل أسف - ضحية سياسة الجاه والنفوذ الزائف ، وسياسة التبذير والاسراف والاتلاف في كل مجال ، ونتيجة لهذا كله فهو يعيش (من يوم لآخر) كما يقال ويده مبسوطة باستمرار لمن يصع فيها شيئا على سبيل القرض أو العطاء الأمر الذي لا يبعث على الارتياح ، والافتخار ، والاطمئنان لا في الحاضر ولا في المستقبل .

أزمة الحكم في فترة الفراغ السياسي

● « الدستور » ، العدد : 12 - الاثنين 14 يناير 1963 ●

إن وجود دستور في المغرب لم يضع حدا لما اصطلحنا عليه (بالفراغ السياسي) الذي ما يزال سائدا عندنا منذ فجر الاستقلال بصفة عامة ، وفي السنوات الأخيرة من عهده بصفة خاصة

وبعبارة أخرى ان الدستور الذي اهتم بالتنصيص في بابه الثاني عشر على (أحكام انتقالية) وفي الفصل التاسع بعد المائة من هذا الباب ذاته على أنه (يقع تنصيب البرلمان في أجل يتراوح بين خمسة أشهر وعشرة أشهر ابتداء من تاريخ إصدار الأمر بتنفيذ الدستور) كما اهتم بالتنصيص على أن (هذا الأجل يمتد إلى سنة لتنصيب المؤسسات الأخرى المنصوص عليها في الدستور) قد أغفل - أو تجاهل - في نفس الوقت والمناسبة ما جرت عليه الدساتير عند الأمم غيرنا وما لا بد من قيامه في (فترة الانتقال) إلى (العهد الدستوري) من أنظمة ومؤسسات مؤقتة تملأ الفراغ القائم ريثما يتحقق تطبيق الدستور في الأجل المحدد له ، وقد يعترض على قولنا هذا بأن الدستور المغربي قد نص في فصله

العاشر بعد المائة على أنه (إلى أن يتم تنصيب البرلمان يتخذ جلالة الملك التدابير التشريعية والتنظيمية اللازمة لاقامة المؤسسات الدستورية ، ولتدبير شؤون الدولة).

ولكن من السهل الرد على هذا الاعتراض بأن الدستور لم يحدث (فترة انتقالية) حتى يوجد لها أنظمتها ومؤسساتها ، وإنما اكتفى بالنص على (أحكام انتقالية) لمدة تتراوح بين خمسة أشهر وسنة كاملة وجعل هذه الأحكام ، من تدابير تشريعية وتنظيمية ، من اختصاص جلالة الملك سواء كانت تتعلق باقامة المؤسسات التمثيلية المحلية والقومية أو بتدبير شؤون الدولة بصفة عامة.

هكذا حرم الدستور البلاد من (فترة الانتقال) الحقيقية المعهودة في الدساتير، بل الضرورية للانتقال من وضع لا دستوري إلى النظام الدستوري ، وبذلك الحرمان أمد الدستور في أجل الفراغ السياسي إلى أن تقوم المؤسسات التمثيلية الوارد ذكرها في نصه إن تم هذا فعلا في الآجال المحددة ، ولم يطرأ أثناءها ما من شأنه إما أن يؤخر قيام تلك المؤسسات كلها أو بعضها إلى أجل مسمى أو غير مسمى ، وإما أن يحمل - في أسوأ الفروض والاحتمالات (لا قدر الله) - على إلغائها ، مما سيكون نكسة عامة قلما وجد لها مثيل في تاريخ الدول والشعوب .

وبإبقاء (الفراغ السياسي) وعدم تنظيم (فترة الانتقال) أقام الدستور البرهان على سلبيته وتقصيره وتهاوله ، مما يعد غريبة في بابها ، (وبدعة) سياسية ودستورية قد تكون الوحيدة من نوعها .

وفي الأسبوع الماضي تجلى هذا بكل وضوح مرتين اثنتين الأولى بمناسبة الاعلان عن ميزانية 1963 - كما تعرضنا له في افتتاحية العدد الماضي - والثانية بمناسبة (انفجار) الأزمة السياسية والحزبية داخل الحكومة المغربية، وبهذا وذاك ازداد الشعور العام بأن المغرب ما زال - بكل أسف - مغرقا في خضم الفراغ السياسي الذي لم ينته أجله بإعلان الدستور.

وما دمنا مكرهين على احتمال والتزام (ما لا يلزم) في ميدان الحكم والسياسة بالرغم عن وجود الدستور، وذلك إلى أن يشاء الله والحاكمون باسم هذا الدستور ونفسه بما فيه من (أحكام انتقالية) فإننا سنظل معرضين في كل آونة وحين لآفات وأخطار الفراغ السياسي، ولما يفاجئنا به مرة بعد أخرى من الأمر الواقع من نوع الذي وجدنا أنفسنا أمامه يوم أعلن الحاكمون عن الميزانية العامة للسنة الجديدة ثم يوم أذيع بلاغ الأزمة الحكومية التي قدمت كتعديل وزاري.

وقد ظل الرأي العام يجهل حقيقة الأزمة أو (التعديل) قبل الاعلان الرسمي لما روجته من قبل الاشاعات المنقولة أو المكتوبة ومرة أخرى لم يستطع الرأي العام المغربي أن يطّلع على (أسرار وخفايا) الحكم والسياسة إلا بواسطة الاذاعات والصحف الأجنبية، كأنّ لها (مراسلين) مندسين في المحافل الرسمية، و(مخبرين) مبثوثين هنا وهناك... وهكذا اتضح من جديد أنه لا يحسب للرأي العام المغربي في بلاده أي حساب، ولا يملك أي اعتبار ولا يتمتع بأي حق في المعرفة والاطلاع ولو في عهد

الدستور وتحت النظام الديمقراطي الاجتماعي المنسوب للدولة .

أما الأزمة الحكومية - أو التعديل الوزاري كما سماه البلاغ الرسمي - فلم تكن في الحقيقة فجائية للرأي العام الداخلي نفسه حيث أن أسرارها كانت سارية على الألسنة في كل مكان ، بفضل المصادر الاخبارية الخارجية خاصة ، وحيث أن بوادرها كانت كذلك واضحة عقب الاستفتاء الدستوري ، وحيث أن جلالة الملك نفسه لم يكتم في تصريحاته وأحاديثه الأخيرة عزمه على (إعادة النظر) في التشكيلة الحكومية التي خاضت غمار الحملة الدعائية لمشروع الدستور بالكيفية التي لا تزال مرسومة بألوانها وخطوطها في كل مخيلة مغربية وغير مغربية .

وإعادة النظر في وضع التشكيلة الحكومية قد ذهب فيها المواطنون عموماً، والمعنيون بها خصوصاً كل مذهب، وفسرها كل فريق التفسير الملائم له، فبعضهم فهم أنه سيحدث انقلاب أساسي في الحكومة التي ستخلفها (حكومة انتقالية) بعناصر جديدة صالحة لنقل المغرب من واقع الفراغ السياسي إلى نظام العهد الدستوري، وبعضهم فهم أن الحكومة ستلقح ، وستطعم ، وستعزز بعناصر تعطيها جدة وجدية ، وقوة ونفوذا في المرحلة الانتقالية التي هي مرحلة صعبة تحتاج إلى رجالها الذين يتوفرون على الثقة العامة ، وعلى الصلاحية المطلوبة للسير بالدستور في طريق التطبيق ، ولتدبير الشؤون العامة ، وممارسة الحكم والسياسة - في نفس المرحلة طبقا للروح الديمقراطية ،

والأساليب الدستورية حتى تشعر الأمة بجديد ، وإصلاح ، وتقدم في حياتها العامة فور إعلان الدستور.غير هؤلاء وأولائك من العارفين ، والخبيرين ، الراسخين في (علم) السياسة المغربية فهموا أن شيئا من ذلك كله لن يقع ، وأن كل ما كان متوقعا هو (تعديل) في بعض المناصب الوزارية في شكل انتقالات مع (توزيرات) جديدة تكملة للتشكيلة المحورة .

وفعلا هذا ما تحقق فنقل وزراء من مناصب إلى أخرى ، واستغني عن وزراء آخرين فألغيت وزاراتهم أو عوضوا فيها بغيرهم ، وهذا حدث سياسي يجب أن يعتبر في حد ذاته عاديا لا أقل ولا أكثر ، وقد أقدم عليه جلالة الملك بمقتضى ما يخوله إياه الدستور من حقوق واختصاصات وامتيازات ، فلا يملك مع هذا الوزراء المبعدون عن الحكم اليوم إلا الرضى والتسليم بالواقع - ولو كان مؤلما بالنسبة إليهم - لأن جلالة الملك لم يفعل غير ما سمح له به الدستور الذي كان أولائك الوزراء من أكبر المتنافسين في الدعوة إلى تأييده كمثل أعلى أو ما يشبه المثل الأعلى في دسترة الحكم والسياسة بهذه البلاد ، ولهذا لا نجعل ، (من الحبة قبة) كما يقال ، ولا نبالغ في النظر إلى ما طرأ على الحكومة من تعديل شكلي مهما كانت أسبابه ودواعيه ، وآثاره ومراميه كما أننا لا نجهد فكرنا محاولين أن نعرف هل استقال الوزراء فأقيلوا أو هل انسحبوا فسحبوا ، أو هل أقيلوا فانصرفوا ؟

وإذا كان البلاغ الرسمي لم يتحدث عنهم إلا بهذه العبارة (اقتضى نظر جلالة الملك أن يقوم بتعديل وزاري في حكومة

جلالته وهكذا أصبحت الحكومة تتركب كما يلي) ، فليس معنى هـذا إلا أن جلالتـه اعتبر أمـر خـروج أولائـك الـوزراء من الحكومة - باستقالة أو بإقالة - غير جدير بالذكر، وقد نفهم من هذا أنهم لم يحظوا بأي شكر على مشاركتهم في الحكومة التي استغني عنهم فيها اليوم .

ومهما يكن من هذا كله فمـما لا شك فيـه أن الوزراء المبعدين عن الحكومة أخيرا قد ذهبوا في الحقيقة ضحية مواقفهم ومـراميهم القريبـة والبعيـدة ومنهـا سلوكهم المعـروف في حملة الاستفتاء وما قصدوه في العاجل والآجل مما لم يخفوه هم أنفسهم في مجالسهم الخاصة عن الأتباع والأشياع، وهكذا سرعان ما حول الغرور لذة الانتصار الزائف إلى مرارة الهزيمة الواقعة ، (ولما يجف ريقهم في سبيل الدستور) كما صرح أخيرا بهذا رئيسهم في مجلس حزبه، وبعبـارة أوضح قـد حسب أنصار (نعم) أنها (سكرة) دائمة ولاكنها سرعان ما تحولت إلى (حنظلة) مرة ولو تصنع آكلوها الابتسامات والضحكات في الصور المعـدة للنشر والمغالطة. ومما يؤكد سرعة ذلك التحول من (أحلام الخلود في الحكم) إلى (حقائق اليقظة خارجه) قول رئيس الحزب وأحد الوزراء المفصولين في جمعهم الأخير: (. . . ثم فوجئنا بقضيـة التعديل وما يحمله في طياته من أخطار .)

وقد يكون صحيحا ما علل به الناطق باسم الوزراء الذين أبعدهم (التعديل) عن الحكومة (عملية) حرمانهم من الوزارات وما فيها ، وهو أنهم ذهبوا كذلك ضحية الصراع بينهم وبـين

بعض (الزملاء) في الحكومة الذين طالما تنافسوا معهم في الحظوة والقربة والزلفة وتطاحنوا كلهم بكيفية أو بأخرى حتى تكون لأحد الفريقين الغلبة (وحصة الأسد) في حكومة البلاد والآن وقد أسفر الصراع والتطاحن عن (غالب ومغلوب) فما على هذا الأخير إلا أن يقبل الهزيمة (بروح رياضية وبقلب سليم) كما قال أحد ضحايا المعركة الحكومية وقتما كان (سكران) بلذة وغرور الانتصار الزائف نتيجة الاستفتاء (المدبر) ،

وبعدما أصبح يواجه الحظ الواقع (الانهزام) الذي ليس له من دافع ولا رافع !

هذا ما يتعلق بالتعديل الوزاري أما الحكومة الناشئة عنه فليست طبعا بالحكومة الجديدة التي كان يترقبها البعض نتيجة الدخول في عهد تطبيق الدستور وليست هي كذلك بالحكومة (المطعّمة) بالعناصر الضرورية لفترة الانتقال من الفراغ السياسي إلى النظام الدستوري وإذا لم تكن هذا وذاك فليست هي إلا حكومة معدلة لا أقل ولا أكثر ، وقد يقال في حقها مع المثل : تمخض الجبل فولد فارا !

وهذا ما نأسف له أشد الأسف بدافع الغيرة على البلاد التي يراد بها أن تسير في طريق الديمقراطية الدستورية .

ومما تجدر ملاحظته أن عناصر الحكومة الحالية تكاد آن تكون كلها (لا انتمائية) من الوجهة السياسية والحزبية ، هذا في الظاهر على الأقل ، أما في الباطن فليس أحد يدري حقيقة ما هو

عليه كل واحد من تلك العناصر إلا نادرا ، ولهذا لا يستطيع أحد أن يحكم جازما في قضية اللون السياسي لأكثرية أعضاء الحكومة الذين كانوا في أحزاب ثم انتهى بهم المطاف - إن جاز هذا التعبير- إلى غايته التي هي الوزارة .

كما يلاحظ أن بعض الوزراء يملكون أكثر من وزارة ومنصب ولسنا ندري بالضبط هل هذا ناشيء عن تقدير الكفاءات أو عن أزمة الاطارات أو عن مجرد الترضيات ؟ ومهما يكن ، فليس هذا بالأمر الجديد أو الغريب في بلادنا ، وبالاضافة إلى كل هذا يتساءل أكثر من مواطن : هل أصبحت التشكيلة الحكومية بعد التعديل قائمة على أساس القاعدة المثلى : (الرجل الصالح في المكان اللائق) ، لتكون الأعباء والمهام ، والاختصاصات والمسؤوليات موزعة على أربابها بالكيفية التي تقتضيها خدمة الصالح العام ؟

وإذا كان لا يملك أحد الجواب على هذا السؤال فإن التعديل الوزاري الأخير بما قد قضى على (بدعة) قامت عليها التشكيلة الحكومية من قبل ، وهي (خلق الوظيفة من أجل الشخص) ومثال هذا ما يسمى (بوزارة الشؤون الاسلامية) التي لم يبق لها أي مبرر مع الدستور الذي ينص على أن المملكة المغربية دولة إسلامية ، وعلى أن الاسلام دين الدولة ، فكل هذا يقضي بعدم تخصيص وزارة للشؤون الاسلامية التي هي من اختصاص الدولة كلها بصفتها دولة إسلامية دينها الاسلام ، ومما زاد في تلك (البدعة) ما خصص لوزارتها من الأموال الضخمة

التي بلغت أكثر من سبعمائة مليون لم يستفد منها الاسلام ولا المسلمون شيئا إلا ما كان من الذين حضروا في زمرة تلك الوزارة التي سرعان ما انقلبت إلى مصلحة تصدر الصحف والمجلات بالعربية والفرنسية محاولة بهذا إيجاد نشاط وتبرير نفقاته ، فلو صرفت الأموال الضائعة في هذه النشرات فيما يعود على البلاد والأمة بالنفع والاصلاح لبقي الاسلام في أرضنا سالما من كل استغلال ، ولاستراح المسلمون - على الأقل - ممن كلفوا أنفسهم عناء العبث باسم الاسلام وبفادح الثمن من أموال المسلمين ، فلو لم يكن من حسنات التعديل الوزاري غير إبطال تلك (البدعة) - وكل بدعة ضلالة - لكفى بها حسنة . . وتذكر فتشكر !

وسيجعل الله بعد عسر يسرا ، فتضاف إلى هذه ، (الحسنة) إن تمت على أكملها حسنات أخرى تنفرج معها أزمة الحكم والسياسة في المغرب وتسوى ، بها مشكلة المشاكل في بلادنا ألا وهي : إيجاد القيادة الحاكمة الصالحة .

« الوثبات »

هل من سبيل بعد (تعديل الحكومة) الى عدالة الحكم

● « الدستور » ، العدد : 13 - الاثنين 21 يناير 1963 .

أوضح التعديل الوزاري الاخير ان الحكومة المغربية لم تكن حكومة سليمة الوضع والسير ، وانها بهذا لم تشذ عن حقيقة ، وقاعدة ونظام الحكومات المختلفة التي تعاقبت على كراسي الوزارة منذ بداية الاستقلال .

وبعبارة اصرح ، ان الحكومة قبل تعديلها الاخير كانت قائمة على أسس مضطربة ومركبة من عناصر متصارعة ، الامر الذي جعلها مؤلفة في غير توازن ولا وئام من (معسكرين) سياسيين أوغير سياسيين قد سار بهما العراك وانتهى بهما التطاحن الى المصير المحتوم وهو (الانفجار) الذي كشف عن سوء الوضع والسير بالنسبة للحكومة وعن فساد وتعفن الجو السياسي داخلها نتيجة الخلاف والصراع بين عناصرها غير المتجانسة اي المتنافسة على (الحظوة) التي هي مقياس ضمان الغلبة والسيطرة في ميدان الحكم والسياسة ، وعلى انتزاع (حظ الأسد) في الوزارة وما فيها من منافع وخيرات ، ومهما كان فيها من اوزار وآفات . . .

وهكذا ابان التعديل الوزاري ان الحكومة التي كانت هدفه لم تكن تربط بين عناصرها رابطة اخرى غير رابطة المشاركة التي جمعت بين (الاضداد) وقامت على (المتناقضات)، وليس من شأن هذا أن يضمن لها العشرة، والمخالطة، والصحبة، والبقاء على الدوام والاستمرار. فهي - بسبب هذا - كانت تحمل في طياتها كل عوامل الانفجار، وكانت في كل حين معرضة للانهيار.

واي دليل على ما كانت تعانيه الحكومة من (ازمة) داخلية أقوى من (اعترافات) أحد الوزراء الذين اصابهم التعديل؟ فقد صرح بأنه لاحظ (أن عهد الوشايات والدس قد ابتدأ، وان التعاون في جو مماثل لم يعد ممكنا)، وانه هو وعشيرته حاولوا (هضم هذا الجو) وانه لم يبق من سبيل الى (المعاشرة داخل الحكومة) وكل هذا يقوم برهاناً قوياً على أن البلاد كانت تحكم بحكومة تفقد ميزتها الكبرى وخاصيتها الاساسية، وفاعليتها لضرورية بفقد كل ائتلاف وتجانس وتعاون على البر والتقوى، وخدمة الصالح العام.

ومن هنا ندرك أن التعديل الوزاري كان محتوماً وضرورياً حتى لا تبقى حكومة البلاد (فريسة) التنافس والتطاحن بين (المعسكرين) و (ضحية) الاختلاف في (جو عسير الهضم) على احدهما بسبب ما تثيره فيه الاهواء والاغراض والنزعات والنزغات من المكائد والوشايات المتبادلة بين (الشركاء والزملاء) اصحاب (المعالي) الوزراء.

ومما لا شك فيه ان الرأي العام المغربي قد استخلص من ذلك كله دروساً وعبرا مفيدة في بابها منها ان الحكم في المغرب ما يزال فاقداً الأسباب وعناصر الاستقرار السياسي ، كما ايقن بالواقع المؤلم لأداة الحكم والسياسة في البلاد ومن هذه الوجهة وبهذا الاعتبار فان التعديل الوزاري لم يكن عبثاً اي مجرداً عن كل فائدة حسية ومعنوية .

ولقد اثار التعديل الوزاري (جدلا) في صحف المعنيين به من الفريقين ، وكان الجدل حول حقيقة التعديل الواقع واسبابه وتوابعه ونحن لا نريد ان نبقى بمعزل عن الادلاء برأينا ، والافصاح عن وجهة نظرنا سواء في التعديل نفسه - وقد فعلنا - أو في (تفسيرات وحجج الطرفين المتجادلين حوله) ، وهذا ما سنحاوله لا لمجرد المشاركة في جدال الغير ، ولاكن استعمالاً لحقنا في خدمة الرأي العام وقياماً بواجبناً كمواطن حرّ يعنيه أمر حكومة البلاد ، وحرصاً منا كطرف ثالث ، وكحكم غير متحيز يهمه (إنقاذ) الحقيقة من أن تضل اوتضيع بين (متاهات) الفريقين اي بين (وضوح) (المنارات) و (ايضاح) الاستقلال في غير زهو كما قال .

ومحور الجدال بين الصحيفتين الناطقتين باسمهما يتلخص في هذا السؤال : هل التعديل الوزاري في أزمة حكومية أولاً ، وما هي الاسباب والغايات ؟ وقد حاول كل واحد منهما ان (يوضح) وجهة نظره ولاكن كلاهما لم يستطيع ان يعترف صراحة بالحقيقة عارية عن اي غبار أوحجاب ، فبالرغم عن (وضوح)

البعض ، و (ايضاح) البعض الآخر ما زلنا امام حقيقة لا تجرأ على أعلان نفسها والكشف عن وجهها ، ولهذا سنحاول من جهتنا ارسال بعض الاضواء على ما يكتنفها من ظلام حتى تصبح (اوضح) .

فلقد تحدث وزراء التعديل - الذين صاروا فيما بعد وزراء (التعادلية) - عن الأسباب الحقيقية لخروجهم من الحكومة فذهبوا الى أنها (أسباب جوهرية وعميقة لا تقف عند تغيير وزارة بأخرى أو بالغاء وزارة الاقتصاد ، ولكنها تتعدى ذلك الى المذهب التوجيهي لتحرير الاقتصاد والى مخالفات جوهرية للمبادىء والأهداف التي نصّ عليهاالدستور) وهذا كلام كله نقد، وطعن، واتهام خطير بالنسبة للحكومة التي كانوا منها وإليها دون أن يسمع أحد منهم فيها من قبل أي نقد ولا طعن ولا اتهام من أي نوع كان .

ثم قال الوزراء الخارجون من الحكومة ان حزبهم (كان يملك وسيلة كبرى لتحقيق التحرر الاقتصادي وانه من أجل المحافظة على هذه الأداة كان يصبر على كل المضايقات التي كان يقوم بها أعضاء في الحكومة) .

وبهذا الكلام تحرر جانب كبير من الحقيقة ان لم تكن الحقيقة كلها وهي ان الحزب الذي كان (يملك) وزارة الاقتصاد كان يأبى الا أن يحتفظ (بملكيتها) ، وفي سبيل الاحتفاظ بوزارة الاقتصاد - وما ادراك ما هي - كان (يصبر على كل المضايقات) من طرف الذين كانوا يعملون داخل الحكومة لاخراج تلك الوزارة من (ملكيته) و (احتفاظه) بها دون غيره .

فواضح من هذا كله ان السبب الحقيقي الاساسي الذي كان حاسمًا في خروج الوزراء الحزبيين من الحكومة هو خروج وزارة الاقتصاد من ملكية حزبهم ونحن لا نعارض في هذا بل نعتقد ان ما قالوه مطابق للواقع وان اختلفنا معهم في (أسباب وغايات) حرصهم على الاحتفاظ بتلك الوزارة .

على أن وزارة الاقتصاد لم تكن في عهد احتفاظهم بها سوى وزارة المالية والميزانية العامة للدولة ، وذلك أن الاقتصاد المغربي كان موزعاً على عدة وزارات كالفلاحة ، والتجارة والصناعة التقليدية وعلى عدد من المكاتب المركزية كالمكتب الوطني للري ومكتب الابحاث والمساهمات الصناعية ، وهذه المكاتب كانت وما تزال ملحقة برئاسة الحكومة .

فبسبب هذا كله كانت وزارة الاقتصاد اسما بدون مسمى وكانت في الحقيقة عبارة عن وزارة المالية ولهذا لم تكن اداة تتدخل في مختلف ميادين الاقتصاد الوطني حتى يقال ان لها القول الفصل في تنظيمه وتوجيهه وتحريره فهذا مجرد ادعاء ومغالطة لا غير .

وبعدما تعرضنا لوجهة نظر الوزراء الحزبيين السابقين نريد أن نتعرض كذلك للرأي المخالف لهم كما عبرت عنه صحيفة (المنارات) التي تحدثت عن التعديل الوزاري ذاهبة الى انه مما لا شك فيه ان القيام بتحليل الاسباب والمدلول العميق للتعديل الحكومي سابق لأوانه وكذلك الحديث ولو في كلمات او سطور

عما يحمله في ثناياه ، ثم زادت قائلة : ان أقل ما يقال في ذلك أن التعديل وضع حداً نهائياً لالتباس لم يكن من الممكن ان يدوم دون ان يضر بهؤلاء واولائك ، على أنه مما لا شك فيه ولا ريب أن التعديل نتج عن سبب أساسي) وهذا كلام لا يفسر اسباب التعديل ولا يشرح مدلوله ، بل يترك الغموض مخيمًا على التعديل الذي قالت الصحيفة انه وضع حداً لغموض خطر على الجميع ، فنحن امام غموض مزدوج ، الغموض الذي قضى عليه التعديل - كما قالت الصحيفة - وغموض هذه الاخيرة تحت عنوان (الوضوح) في حديثها عن التعديل .

وهناك نقطة خلاف بين صحف الطرفين حول التعديل هل هو أزمة أو مجرد تعديل؟أما وزراء التعديل فيصرون على القول بأن خروجهم من الحكومة احدث ازمة فيها ، واما مخالفوهم فيؤكدون ان التعديل ليس بأزمة ، وانما هو وسيلة لتخليص جهاز الدولة من (حبة الرمل) التي تتسبب دائمًا في اختلال هذا الجهاز كما ينكرون مشاركة وزارة التعديل بأسم حزبهم ذاهبين الى أن المشاركين في الحكومة يعتبرون اشخاصاً لا ممثلين للاحزاب فيها ، ويعللون هذا بأن لجلالة الملك سياسته باسلوبه .

وإذا كان لنا أن نعقب بشيء على هذا الكلام فهو أن جلالة الملك لم يصرح بأن رجال الاحزاب الذين كانوا أو يوجدون في الحكومة انما هم اشخاص وليسوا بنواب احزاب . وإن جلالته لم يعتبر التعديل الوزاري ازمة حكومية خصوصاً وإن جميع صفات وشروط ونتائج الازمة الوزارية كما هي معهودة عند غيرنا من

الدول ليست متوفرة عندنا لا ماضياً ولا حاضراً ، لأن نوع النظام الحكومي القائم بالمغرب منذ الاستقلال لا يسمح بشيء من ذلك فالملك هو الذي يؤلف الحكومة بنظره ، ويتولى تعديلها أو اقالتها بمحض إرادته ، والدستور الذي اعلن أخيراً لم يغير هذا مطلقاً ، بل شرعه واكده ، وثبته دون ان يجد من الوزراء الحزبيين الا الرضى والتسليم ، بل التأييد والمناصرة دون قيد ولا شرط ، من غير تحفظ ولا احتراز ، فليس لهم اليوم الا الاخذ والاعتبار بالمثل الذي يقول : ان من يزرع الشوك لا يحصد العنب ، ومرة أخرى نذكرهم بقولهم وهو أن يقابلوا بدورهم (الامر الواقع) و (بروح رياضية ، وصدر رحب وقلب سليم) ، فلو فعلوا هذا وبشروا به انفسهم بعدما نصحوا به غيرهم لما احوجهم الامر الى محاولة (التغطية) على التعديل بخرافة (التعادلية) التي هي آخر من يجب عليهم ان يفكروا فيها ، وينادوا بها ، ويهرجوا باسمها في بلاد ما أكثر ما تعانيه من بؤس وشقاء وما خلت منهم حكوماتها المتعاقبة منذ الاستقلال دون ان يعملوا وهم في الحكم ، ما من شأنه أن يحرر الاقتصاد الوطني ، ويوجهه التوجيه الصالح ويقضي على الرأسمالية ، ويصفي الاقطاع ويحل مشاكل الحدود والاطراف مما أخذوا يطالبون به اليوم وهم خارج الحكم احراجاً للحاكمين ، وامعاناً في الديماغوجية ، ومغالطة لبعض الناس .

إن الوقت لم يحن بعد لتوزيع المسؤوليات على جميع الذين عبثوا بالحكم وسخروا السياسة واستغلُّوا الاستقلال وأثروا على حساب الدولة والشعب وتهاونوا في خدمة الصالح العام ، وضاعفوا بؤس البؤساء وشقاء الاشقياء ، هؤلاء الذين يكتفون

اليوم بإسالة اللعاب وإراقة الدموع على تعاستهم ومحنتهم وبلواهم ولاكن هذا لا يشفع في أثام الذين فعلوها ، ولا يحمي شرور من ارتكبوها ضد البلاد وأهلها .

ومسألة الحكم والسياسة ليست مسألة خروج اشخاص من الحكومة ودخول آخرين اليها كيفما كانت صفة مشاركتهم فيها ، ولا هي كذلك مسألة تعديل وانتقال أو أزمة ، وانما المسألة في غير هذا كله اي في إقامة نظام الحكم الصالح في البلاد ، وهو ما لا يمكن ان يوجد الا مع القضاء على اوضاع الفساد الداخلي واصلاح اداة الحكم والادارة ، واحكام جهاز الدولة وحسن التدبير للشؤون العامة ، وفعالية السياسة وضمان استقلال ونزاهة القضاء ، وإنشاء مجتمع جديد يقوم على العدالة والتكافل والصالح العام .

ليس ببريء من لا يبرئه التاريخ

● «الدستور» العدد: 14 - الاثنين 28 يناير 1963.

لا يجهل احد ان المغرب كان في السنوات الاولى من عهد الاستقلال مهدداً بقيام نظام الحزب الوحيد، وبفرض حكمه المطلق، وسيطرته الاستبدادية، وديكتاتوريته البغيضة.

وقد حاول انصار الحزب الوحيد يومئذ في هذه البلاد الوصول الى تحقيقه بكل ما استطاعوا من وسائل الاحتيال، والدس، والمكيدة، - تارة - والاضطهاد والعدوان، والاجرام - تارة اخرى - ومن هذه الوسائل السعي بواسطة عصابات من الجلادين والقتلة كثير منهم غير مجهولين، لأشاعة الخوف والارهاب بين الناس، للقضاء على خصومهم السياسيين عن طريق الاختطافات، والاغتيالات، وقد اتخذ (مدبرو) هذه الفظائع الاجرامية مراكز خاصة بها اشهرها كان بتطوان كجنان بريشة، وجنان الريسوني، وبالدار البيضاء كالمركز السابع للشرطة المشهور (بالتاتم).

وهكذا تلطخ عهد الاستقلال - بسبب هذا - بدماء الابرياء من الوطنيين الاحرار الذين ضاق بهم ذرعاً الطامعون في تسخير

الاستقلال والحالمون بالدكتاتورية والمفطورون على الشر والوحشية اولائك الذين هم أشهر من أن يعرفوا ، والذين قاسي منهم المغرب وشعبه ما ربما لم يقاسه من الد الاعداء على عهد احتلالهم الاثيم ، وحكمهم الغاشم .

وإذا كنا ، كحزب ديمقراطي حر هدفه ذلك الصراع العنيف الذي قام بين قوات الخير والحرية والديمقراطية ممثلة كلها فينا وفي غيرنا من احرار المغاربة ، وبين قوات الشر مجسمة في شيعة الدكتاتورية وحزبها الوحيد ، وإذا كان الكثير من رجالنا المناضلين والمقاومين قد ذهبوا ضحية ذلك العدوان بل الاجرام فقتلوا أو ماتوا أو فقدوا لحد اليوم فإن هذا وذاك لم يذهبا سدى ولم يكونا في الواقع عبثاً ، بل كان عراكنا وكانت تضحيتنا كسباً لقضية الحق ، والحرية ، والديمقراطية كما كانت نصراً عزيزاً مؤزراً لقضية مقدسة هي انقاذ الكرامة الانسانية والعزة الوطنية والحركة التحريرية في هذه البلاد من ان يتطاول الى العبث بها اولائك الذي تنكروا لجميع القيم السامية وانكروا حق الله ، والوطن والامة وقلبوا ظهر المجن لكل من كان (ذنبهم) الوحيد مخالفتهم في الرأي والوجهة .

وإذا حسب اولائك ان (الصحائف السود) لذلك العهد المظلم البغيض قد طويت بما فيها وصارت نسياً منسياً فإننا نذكرهم اليوم بما فعلوا ليوقنوا - ان كانوا في حاجة الى هذا - بأن من عمل صالحاً فلنفسه ، ومن اساء فعليها ، وما ربك بظلام للعبيد .

وإذا كان الكثير من احرار هذه البلاد قد شقوا او نكبوا على يد اولائك الاشرار فإن الملكية نفسها قد تحملت هي كذلك من صنوف غطرستهم ومضايقتهم ، وإذايتهم مالا يحتاج الى التذكير .

وقد امنت الملكية - ازاء خطر الحزب الوحيد الذي كان متربعاً على كراسي الحكم بحكومة الانسجام التام - بأن من انجح الوسائل لدرء الخطر ، واتقاء الشر ، وتأمين حياة الامة من فتنة الظلم والاضطهاد والدكتاتورية ، وحماية الملكية الاستجابة لمطلب الامة الذي طالما نادينا به ، وهو تشريع ميثاق الحقوق والحريات العامة ، وفعلاً تم هذا على يد جلالة الملك محمد الخامس رحمه الله بالرغم عن جميع العراقيل التي وضعتها في طريقه الحكومة المنسجمة والحزبية المتواطئة معها .

ولاكن ارادة الملك والشعب كانت في النهاية اقوى من ارادة الطواغيت فاصدر الملك ماعرف في التاريخ بالعهد الملكي الذي طبق بقوانين اساسية لضمان حرية الاجتماع العام، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الجمعيات وكل هذا سمح بوجود الاحزاب وتعددها في دائرة القانون واعطى لهذا الوجود صبغته القانونية والرسمية وبهذا خسرت يومئذ دعوة الحزب الوحيد صفقتها ، وباءت بالفشل الذريع ، وانتصرت عليها قضية الحرية والديمقراطية انتصاراً كان له ما بعده . . .

وحيث ان الشعب المغربي في مجموعه كان قد تكبد هو الاخر من حكم الانسجام البائد ما جعل الحياة في الوطن غير

جديرة بأن يحياها الاحرار من ابنائه فإنه لم يلبث ان ثارت ثائرته فعبر عن رد فعله هذا بحركة «الطلوع الى الجبال» التي كان الاعتصام بها تعبيراً بليغاً وفعالاً من موقف الاستنكار والاحتجاج والمعارضة تجاه الحكومة المنسجمة حزبياً ، وسياسياً .

وبذلك اقام الشعب اصدق برهان على أنه حقاً شعب الاحرار والابطال ، وان كل من قد تحدثه نفسه بسلبه حريته التي انتزعها من غاصبها الدخيل بفادح الثمن وغزير الدم ، او يسول له شيطانه ان يجعل من أرضه - بعد الاستعمار، وفي عهد الاستقلال- ارض أموات في صور احياء أو أناسيّ في شكل اغنام ، او عبيد لا سياد- فانما يروم ما هو من قبيل المحال ويكون كمن يسعى في حتفه بظلفه، وفي تاريخ المغرب قديماً وحديثاً من الامثال والعبر ما يغني في هذا المجال .

وقد كان كل من موقف الشعب والملك من خطر السير بالمغرب نحو قيام الدكتاتورية فيه باسم حكومة الانسجام ونظام الحزب الوحيد حاسمًا في عرقلة هذا السير ، وصد تيار كل سيطرة يريد أن يفرضها اصحابها بدعوى تجانس الحكم وتناسق السياسة وتماسك الامة،ومنذ اقدم الملك - في مايو سنة 1960 - على اخذ زمام الحكم بيده، وتوليه رئاسة الدولة والحكومة معاً كان من اكبر العوامل الدافعة اليه الحرص على تنحية (عنصر الشر والخطر) من مركز حساس رئيسي في جهاز الحكم، والسياسة، وبهذا سد الباب في وجه الطامعين في اختلاس الحكم، واحتكار اداته، وتسخير امكانياته، واستعباد ضحاياه وبما ان في الامر (لاكن)-

كما يقال في الفرنسية فلنقل: ولاكن الباب لم يبق مغلقاً كما كان من قبل، في وجه دعاة الحكم المنسجم ونظام الحزب الوحيد الذين ظنوا ان التاريخ قد اخذ يعيد نفسه، وانهم اصبحوا من (منيتهم) قاب قوسين أو ادنى... وبالرغم عما طرأ اخيراً من احداث وتقلبات على الحكومة فإن الشعب غير مطمئن ولا مرتاح لاحتواء الهيئة الحاكمة على، (مخلفات ورواسب الانسجام) هذه فيها مكانة الحظوة والتشريف بل الاشراف، وغني عن البيان ان كل هذا ما فتيء يتمثل في منصب، (الممثل الخاص) لجلالة الملك وفيمن يشغله حتى في عهد الدستور الذي حرم الحزب الوحيد نصاً، كما حرم معنى أن تتأثر الحكومة اليوم بأية صفة، وباية كيفية (بصنوه وخدينه) الذي هو حكم (الانسجام) ممثلا في رئيسيه السابق، (وقيدومه) بدون منازع وغني عن البيان كذلك ان قيام واستمرار هذا الوضع الذي يعيد الى اذهان الشعب اسوأ ذكريات عهد الاستقلال يعتبر في الواقع انحرافاً ونكوصاً، بل انتكاساً بل نوعاً من التحدي للشعور العام فما احوج نظام الحكم في البلاد الى القيام (باختبار الضمير) و (بمراجعة الوضع) ليكون اكثر منطقية مع احداث التاريخ السياسي القريب في بلادنا، فإن اجراء تلك (العملية) في وقت (الاختبارات السياسية) القائمة من الخير للجميع ما هو واضح واكيد.

وليس ذلك هو ما يسوء في وضع الحكومة وما يسيء اليها حساً ومعنى بل هناك ما يزيد في الطين بلة، وفي الطنبور نغمة كما يقال وهو ما يمكن الاصطلاح عليه (بالاخلاط) الشكلية، (والمتناقضات) السياسية التي اصبحت بارزة اكثر مما مضى في

وضعية الحكومة فذلك في نظرنا قد لا يقل خطراً ، عاجلاً أو آجلاً ، على حكم الانسجام في شكله التام ولهذا فتلك الوضعية احوج اليوم الى تصحيح جدي يتناول الاساس والشكل معاً اذ كيف بطبيب يداوي الناس وهو مريض ، ؟ وكيف يغفل أو يتغافل عن قطع دابر الفساد ونحن نشاهده قد اخذ يخرج قرنه من جديد ، ويرفع عقيرته مرة اخرى وينشط من عقاله ظناً منه بأن (النكسة) قد ذهبت الى غير رجعة ، وبأن ساعة (البعث والنهضة) قد ازفت مع الدستور الذي قيلت له (نعم) لحاجة في نفس (اليعاقبة) السياسيين . . .

وإن احتاج الامر الى دليل فان المعنيين بالامر قد قدموه من جديد بمناسبة الحملة الدعائية للاستفتاء الدستوري وفي مناسبات اخرى بعد ما اصبح الدستور نافذ الحكم .

وإذا كان مشروع الدستور قد نادى في فصله الثالث بمنع نظام الحزب الوحيد فإن هذا لم يمنع انصار (نعم) واصحاب (الورقة البيضاء) من تحدي ذلك الدستور اثناء حملة الاستفتاء ومن تجاهل ما حرَّمه نصاً وصراحة مما دل على أن تأييد المشروع الدستوري لم يكن عن (عقيدة واقتناع) بل اتخذ وسيلة لاغراض لا تخفى ، وفي طليعة اولائك رئيس احدى الهيئات السياسية الذي قال في خطاب له بالدار البيضاء ان حزبه (لم يكن ابداً يريد نظام الحزب الوحيد ، ولكنه في الحقيقة هو الحزب الوحيد في الامة المغربية أحب من أحب وكره من كره) ثم اعقب هذا بقوله ان حزبه (لا يريد ان يكون حزباً واحداً بالقوة ، وانه هو الحزب الذي

يوحد بين الأمة بأسرها . . ويوحد الأمة حول جلالة الملك)فمع هذا التحايل والتكايس والتناقض في التعبير اعترف القائل بانه يعتبر حزبه (الحزب الوحيد في الامة) وأنف الدستور الذي طالما هرج به وله في التراب راغم!

وقد عاد مرة اخرى- بمناسبة التعديل الوزاري الاخير- ليقول ان حزبه (كان دائمًا يمثل الاغلبية الساحقة بل كان يمثل الحزب الوحيد (؟) اثناء المقاومة والنضال المسلح) ثم زاد قائلاً: (والنظام الاستبدادي يقوم على فكرة الحزب الواحد الذي هو اعظم مظهر من مظاهر التطور السياسي في القرن العشرين)، ومن خلال هذا التطرف والتحذلق في الكلام تأبى الحقيقة الا أن تنطق على لسان من يريد اخفاءها واسكاتها، ومن قبيل هذا الاخفاء والاسكات أن تعمد جريدة (العلم) (1963/1/18) في مقال تحت عنوان (الاحزاب) الى اثبات الفصل الثالث من الدستور ناقصاً غير كامل، حيث اسقطت ما ينص عليه من أن (نظام الحزب الوحيد ممنوع بالمغرب) فلماذا اوردت الجريدة الفقرة الاولى دون الثانية من الفصل الثالث؟ وهل لهذا الاغفال صلة (بوجهة نظر) تلك الجريدة واصحابها في مسألة نظام الحزب الوحيد ومستقبله في المغرب وهل معنى ذلك الاغفال عدم الموافقة على تلك الفقرة المحرمة لنظام الحزب الوحيد؟ وهل مغزى هذا ان الجريدة ومن وراءهالا يريدون ان (يرهنوا المستقبل) بالنسبة لقيام نظام الحزب الوحيد نتيجة انتصار محتمل في الانتخابات، واحتمال تنازل جلالة الملك لاسناد الحكومة الى الحزب صاحب الاغلبية في البرلمان ان كان هو حزب الاستقلال؟

فمن كل ما تقدم يتجلى أن المغرب ما يزال مهدداً بخطر نظام الحزب الوحيد، وان التصريح بمنعه في نص الدستور لا يجدي، وان واضعي الدستور نسوا أو تناسوا التجارب والحقائق المغربية فاقتصروا على منع الحزب الوحيد، ولم يتجاوزوا هذا الى منع قيام (حكم الانسجام الحزبي) الذي هو شكل ومظهر (مغربي) لنظام الحزب الوحيد، واذا لم يتحقق هذا النظام في مجال الحكم فانه يوحِّد في مجال السياسة جرائمه، وعناصره، واخطاره التي يتحين بها اول فرصة في عهد الدستور- لتبرز الى الميدان، وما دامت (عقلية ونظرية) الحزب الوحيد موجودتين عند اصحابها في هذه البلاد فإن الخطر لم يرتفع عن حياتها، ومصير الحرية معرض في كل وقت عندنا الى ما لا يحمد أبداً.

قضية الحكم
بين الحقيقة والسفسطة

● «الدستور»، العدد: 15 - الاثنين 4 فبراير 1963.

إن الجدال الذي مايزال قائما بين (صناع) و(ضحايا) التعديل الوزاري حول أسبابه ومغزاه يدعونا مرة أخرى إلى التدخل لا في حوار الفريقين المتنازعين، ولاكن فيما أثير بهذه المناسبة من مسائل تتصل من قريب أو من بعيد بقضية الحكم والسياسة في المغرب.

أما التعديل الوزاري نفسه فيذهب أصحابه الى أنه لم يكن (عملية) مجردة تهدف الى القضاء على عدم التوافق والتعاشر داخل المجموعة الحكومية، كما أن التعديل الوزاري - في نظر أولائك - لم يكن ارتجالا، بل قامت عمليته على أسباب، وكان لها مدلول.

وأما تفسيرهم لهذا فلا يخلو من غرابة وسفسطة كما سيوضحهما تحليل وتمحيص (وجهة نظر) الفريق المناصر للتعديل.

فالتعديل - في رأي هؤلاء - كان مدلوله هو الرغبة في

(التجديد) بالنسبة لما يسمونه (بالأوضاع التقليدية) قاصدين بها الهيئات السياسية التي تداولت بينها الحكم، وتناوبت القيادة في البلاد من غير أن تقدر على جعلها قوية فعالة (ديناميكية).

وهذا كلام لا يقوى على البحث ولا يطيق التحقيق. وبعبارة أخرى ذلك قولهم بأفواههم، أما الحقيقة التي لا يجهلها أحد، وان تجاهلها بعضهم لحاجة في نفسه، فهي أن هذه البلاد لم تظفر - في عهد الاستقلال بكل أسف - (بالقيادة القوية الفعالة) أو (الديناميكية) حتى يستطيع أحد ان يتهم الآخر بأنه شارك في (القيادة) دون أن يعرف كيف يجعلها تمتاز بالقوة والفعالية فتلك القيادة قد أعوزت المغرب في عهد استقلاله، وجميع لذين شاركوا في الحكم وتعاقبوا على كراسيه، بما فيهم أصحاب تلك النظرية لم يبرهنوا - لا ماضيا ولا حاضرا - على انهم (قادة حازمون وفعالون)، فهم جميعا في (التهمة) سواء، ولا يكفي أن يظنوا بأنفسهم أحسن الظنون ليكونوا كما يظنون، فالقيادة الجديرة باسمها لا تكون إلا بالاستحقاق والكفاءة، والدراية، والفعالية من جهة، وباعتراف وتأييد الشعب من جهة أخرى. ومتى وجد في المغرب هذا النوع الأصيل الرفيع من القيادة الحاكمة والسياسية حتى يحق اليوم لأحد أن يتحدث عنه فينسبه لنفسه وينفيه عن غيره؟ وبصراحة، فان القيادة الصالحة كانت وما تزال الضالة المنشودة منذ انبثق عهد الاستقلال، وجميع من تربعوا في هذا العهد (الكريم) على كراسي الحكم لم يكونوا (قادة البلاد) بالمعنى الصحيح لهذه العبارة، بل كانوا (قادة أنفسهم) وحتى ان كان لهذه القيادة (الأنانية) الذاتية حظ من القوة والفعالية أو

(الدنيا مسيّر) - كما يقولون - فلم تكن نتيجة هذا كله في الواقع إلا جعل ذلك الرهط من القيادة عبارة عن أريسطوقراطية من الحاكمين المحظوظين ، ومن ذوي الامتيازات حسا ومعنى .

تلك هي حقيقة القيادة الصالحة التي لم يجد بها الدهر لحد اليوم على المغرب المستقل ، وتلك هي أيضا حقيقة القيادة المزعومة التي لا تملك أكثر من (همة) الاعلان عن نفسها كبضاعة كاسدة في سوق الحكم والسياسة .

وهناك نظرية أبداها مدّعوها من رجال الحكم اليوم ، وهي زعمهم بأن التعديل الوزاري أزاح عن الهيئة الحاكمة ما كان فيها من عناصر تقليدية فأصبحت بهذا جديدة ، وزعمهم أيضا بأن الأحزاب التقليدية - في نظرهم - قد صارت مرفوضة من الشعب بعد الدستور المعلوم .

وهذا كلام كسابقه لا يقوى هو كذلك على البحث ولا يطيق التحقيق .

ذلك أن القول بأن الحكومة خرجت في (حلة جديدة) من التعديل الذي طرأ عليها ليس الا زعماً مجرداً ، فالحكومة كدار لقمان لا تزال على حالها بحيث لم يدخل عليها التعديل من الجدة ما يجعلها جديدة حقاً ، اذ كل ما جرى هو خروج عناصر ، ودخول اخرى أقيمت مقام الاولى ، وبعبارة أوضح ، لم يكن التعديل (انقلاباً) في أسس وأوضاع الحكم حتى تبرز الحكومة مجددة كما يدعي اصحابها .

وأما التظاهر بنفي كل صبغة (تقليدية) عن الحكومة بعد

تعديلها فلا يجدي اصحابه نفعاً ، ولا يخرج الحكومة من واقع امرها وهو انها ما تزال هي أساس نظام وشكلاً وسيرة ، وغني عن البيان أن حكومتنا في كل هذا آخذة حظاً وافراً من (التقليدية) التي تتجلى شتى الصور والاشكال ، والعناصر والعوائد التي أكل الدهر عليها وشرب وصارت انسب بالأزمنة الغابرة منها بعصر العلم والرقي والتجديد والانقلاب وهو عصر الذرة والصاروخ ، ومع هذا فحكومتنا مصرة على عنادها في الاحتفاظ بتقاليدها العريقة في القدم والبلى والممعنة في التناقض والتعارض ، والجديرة بالتلاشي والانقراض ، وهذا من أكبر واكثر ما يؤخذ على حكومة المغرب داخلاً وخارجاً ، فكيف يمكن لأي واحد من رجال هذه الحكومة ان يتطاول اليوم الى رمي غيره (بالتقليدية) وهو من هيئة تعد التقليدية من ابرز والزم عيوبها ؟ انها لا تعمي الابصار ولاكن تعمي القلوب التي في الصدور .

وقد كنا - ولا فخراً - سباقين الى الطعن في تقليدية الحكم عندنا ، واستنكار بقائها ، والمطالبة بتطهير اداة الحكم والسياسة منها وفي هذا كتبنا في العدد الاول من هذه الجريدة تحت عنوان : الانقلاب نماذج الاصلاح مانورده بنصه وهو ادخال تغيير جذري شامل على أجهزة الدولة لتصبح اكثر ملاءمة لمقتضيات واهداف الاستقلال الحقيقي ، ولروح التحرر والتجديد في مختلف ميادين الحياة العامة .

كما كتبنا مطالبين (باصلاح اداة الحكم اصلاحاً عميقاً كاملاً يشمل الجهاز والاطار والمناهج لتصبح الحكومة في المغرب محكمة النظام متبينة الكيان ، قوية الانتاج موفقة العمل ، وبهذا

يتوفر المغرب على حكومة جديدة صالحة بعناصرها ومناهجها تستطيع الاضطلاع بالمهام والمسؤوليات في سبيل الصالح العام اي حكومة تحكم حقاً في نطاق مصلحة البلاد وشعبها ومن أجل هذا يجب ان تقوم على اوضاع سليمة صحيحة .

وتحت عنوان : (الانقلاب مذهب وعمل) كتبنا في نفس العدد مطالبين (بالقضاء على مظاهر التأخر والبلى ، وعلى النظم القديمة التي لم تعد ملائمة للعصر والرقي . . . والتي تطبع جوانب هامة من الحياة في المغرب بطابع الماضي الغابر ، والعهد البائد ، وتجعلها مليئة بالمتناقضات ولا سبيل الى أن تهيمن روح التجديد على الحياة في بلادنا الا اذا تجددت العقليات ، والمفاهيم والانظمة والاساليب سواء بالنسبة للدولة او المجتمع وهذا شرط أساسي في كل صلاح ، و تحقيقه منوط بسياسة الانقلاب المنشود .

فهل بعد هذا مثلاً يجوز لأحد من رجال الحكم ان يتهمنا (بالتقليدية) ونحن الد خصومها وأكبر الساعين في تقويضها طلباً للتجديد بالاصلاح والانقلاب ؟

وهناك (تهمة) اخرى اخذ بوجهها من لا حزب لهم الان الى الاحزاب السياسية الوطنية ، وهي أنها - في زعمهم - لا تملك (برنامجاً) تاماً ، شاملاً ، فعالاً أي (ديناميكيا) كأن صاحب أو أصحاب تلك التهمة الملفقة يملكون هم انفسهم ما هو مفقود في نظرهم عند غيرهم من رجال الاحزاب السياسية المغربية التي يضيق بها الحاسدون والماكرون ذرعاً .

والحقيقة ان البرامج - تامة شاملة ، فعالة - ان وجدت في

المغرب فإنما أوجدتها الاحزاب السياسية الوطنية بدون منازع وهذا ما لا ينكره الا حسود وحقود وجاحد ومكابر ، ومن فكر غير رجال الاحزاب في برامج الاصلاح والتجديد منذ نشأة الحركة السياسية الوطنية في هذه البلاد ؟ وإذا كان في هذا من فضل لاحد فإن الفضل لا يعرفه الا ذووه .

ولسنا نقول في هذا ان الحكومة لا تملك برنامجاً ، ولاكن من يعرف هذا البرنامج من المواطنين ؟ وكيف تمكن معرفته وهو لم ينشر ان كان له حظ من الوجود ؟ والى أن تتفضل الحكومة بالتعريف بما قد يكون عندها من برامج تامة ، شاملة ، فعالة فإننا نعتقد ان كل ما تملكه من برامج ينحصر في (ذوات اصحابها) ، ويمكن تلخيص هذه البرامج في عبارات من نوع (ما قل ودل) ، وهي تعبر في ايجازها عن عقلية ونفسية ووصية رجال الحكم الذين يؤمن كل واحد منهم بما يسمى (بالاكتفاء الذاتي) ويتربّع في كرسيه ولسان حاله يردد القول المشهور : انا هو أنا ، وليكن بعدي طوفان ! وهو ما نعبر عنه بالعربية (بالانانية) .

وبعد هذا لا نريد ان نترك اصحابنا وشأنهم قبل أن نذكرهم بما يكونون قد نسوه وتناسوه ، وهو أننا نحن الذين أستطعنا- ولا فخر- ان نخرج برنامجاً فعالاً (ديناميكياً) هو ما ورد ملخصاً تحت عنوان (ما قل ودل) في العدد الاول من هذه الجريدة ، فقد كشفنا عن (الرجل المريض) وهو المغرب دولة ومجتمعاً ، وصارحنا (بالداء العضال) وهو الفساد الداخلي ، واشرنا الى (العلاج الضروري) وهو العملية (انقلاب) ، ودللنا

على (الطبيب الجراح) وهي القيادة الصالحة ثم اخذنا على نفسنا، ابتداء من العدد الاول ان نفصل ما أجمله عنوان (ما قل ودل) ومن فصول هذا البرنامج الاصلاحي الشوري، الانقلابي مطالبتنا بتقشف الدولة، وبتصريح من اين لك هذا؟

فهل استطاع احد أن يعارض هذا البرنامج ولو في خططه الرئيسية بما هو اتم وأشمل وأفعل أي بما هو أكثر (ديناميكية) واجدى في قلب الاوضاع رأساً على عقب حتى لا تبقى في المغرب تقليدية، وتقاليد ومقلدون، وحتى يتحقق فيه وله الانقلاب الذي ندعو اليه، وحتى يطبق برنامجه القوي الجريء الذي نشرنا منه في هذه الجريدة سلسلة من النماذج في التجديد والاصلاح؟

وهل يستطيع دعاة (البرامج الديناميكية) - بعد اليوم - أن يطبقوا شيئاً من برنامج الانقلاب الذي نادينا به في هذه الجريدة منذ صدورها؟

اننا نتحداهم ان يفعلوا ان كانوا في دعواهم صادقين، ولاكنهم لن يفعلوا شيئاً مما فعلوا ويفعلون: لعب، ولهو وزينة، وتفاخر وان القوّال ليبقى قوالاً، ولا يكون فعّالاً أبداً (يريدون ان يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله الا أن يتم نوره ولو كره الكافرون).

الوثبات

(خدمة الدولة) أم سادة الأمة ؟

● « الدستور » العدد : 16 الاثنين 11 فبراير 1963 .

من النظريات التي روجتها اخيراً احدى الصحف المغربية التي لها صلةببعض رجال الحكم في الوقت الحاضر القول بأن كل مواطن - سواء كان أولم يكن عضوا في حزب سياسي - يجب عليه ان يخدم قبل كل شيء وطنه ، وملكه ، ولأمر ما لم تضف اليهما : ربه ، فتكون بهذا متفقة مع الشعار الرسمي للدولة : الله الوطن الملك .

ولنبادر بالقول اننا لا نجادل في أن ذلك من واجبات المواطن ولنضف الى هذا على سبيل التوضيح والتأكيد ان فهمنا الصحيح للحزبية السياسية وتطبيقنا لمفهومها الحقيقي النبيل - كما بيناه في العدد السابق من هذه الجريدة تحت عنوان : كيف نفهم الحزبية ؟ - لا يختلفان في شيء عن فهمنا وتطبيقنا كذلك للوطنية التي ما فتئنا نعتبرها - بالرغم عن كل ما حدث بكل أسف من خيبات وانتكاسات في حظيرتها - فضيلة ان لم تكن هي أم الفضائل ، لأنها من صميم الايمان واليقين لقوله (ص) : حب الوطن من الايمان .

فإذا كانت الحزبية - كما نفهمها ونطبقها - هي الوطنية اساساً ، ونظاماً ، وسلوكاً ، ومنهاجاً فإنها بدون شك حزبية فاضلة ومشروعة لأنها باعتبارها من الوطنية الحق واليها ، جماع كل خير وصلاح ، وفلاح .

فلا خلاف اذن بيننا وبين من يقول - وقد افلح من صدق - انه من الواجب على كل وطني ، مواطن كما يقال ان يكون مخلصاً وخادماً لربه ، ووطنه وملكه وبصفته اول الوطنيين ، واول المخلصين والخادمين كذلك لربه ، ووطنه ، ورعيته لقول القرآن الكريم : ان أكرمكم عند الله اتقاكم ، ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل ، ولقوله (ص) : كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ، فالامام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته ولقول احد الخلفاء الراشدين (رض): لقد وليت عليكم ولست بخيركم ، وزاد آخر : غير أني اثقلكم عبئاً .

وانما كان الحزب السياسي - كما قيل - فريقاً ، وعنصراً من المجموع الذي يؤلف الامة افلا يكون جديراً بكل اعتبار ، وتقدير ، واحترام لأنه جزء من كل لا يمكن ان يختلف اثنان في حبه ، وخدمته قبل كل شيء وفوق كل شيء؟

وهل معنى هذا الا أن ذلك (الكل) أو المجموع هو أفضل شيء ، وسمي شيء وما ذلك الكل أو المجموع الا (الامة) التي كرمها الله في الذكر الحكيم حيث قال : كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف ، وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله - ولقد

جعلناكم أمة وسطاً - ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر .

فهذه هي حقيقة الامة - في نظر الاسلام - سواء اعتبرناها كلا ومجموعاً أوجزءاً وفريقاً منهما مما قد ينطبق على الحزبية السياسية المثلى حساً ومعناً .

فلا أمة ، ولا حزبية الا اذا قامت الأولى (ككل ومجموع) ، والثانية (كجزء وفريق) ، على الدعوة الى الخير والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وكان كل هذا يتوسل ويتحقق على الوجه المشروط والمطلوب في الامة بصفة عامة ، وفي احزابها بصفة خاصة .

ووحدة الامة والقيادة فيها لا تتنافى مع وجود الاحزاب واختلافها في الآراء والمناهج الاجتماعية ، والسياسية والاقتصادية ولا مع قيام الاغلبية والاقلية في رأيها العام ومجالسها التمثيلية.

وإذا كان الرسول يقول : (ان يد الله مع الجماعة) و (عليكم بالجماعة والعامة) ، فانه كذلك يقول : (اختلاف علماء امتي بالجماعة والعامة) ، فإنه كذلك يقول : (اختلاف علماء امتي رحمة) و (اتبعوا السواد الاعظم) واذا كان القرآن يتحدث عن (اولي الامر) وهم الولاة والحكام الذين يطيعون الله في اوامره ونواهيه مما يجعل الطاعة واجبة لهم في الدرجة الثالثة بعد الله والرسول ، فإنه يتحدث كذلك عن (اولي الالباب) وهم قادة الرأي في الامة من غير الولاة والحاكمين المسؤولين أو اهل الحل والعقد واهل الشورى ، كما يسمون في الدستور الاسلامي .

ويتضح من هذا ان وحدة الامة والقيادة السياسية فيها انما تقوم على نظام محكم بين طرفي (العقد) الذي يبين حقوق وواجبات كل منهما بالنسبة للآخر وهذا ما يصطلح عليه في دستور الاسلام (بأداء الامانات الى اهلها) من جهة، و (بطاعة اولي الأمر) من جهة أخرى.

اما القول بغير تلك الوحدة بين الامة وقيادتها الحاكمة اي اعتبار الامة لا شأن ولا رأي ولا صوت لها وانما هي مجموع من البشر (صم، بكم، عمي، فهم لا يعقلون) فليس معناه الا الرجوع بالامة الى عهد الجهالة او الجاهلية والعبودية، والاستبداد، والى ما عرف في اصطلاح العصر الحديث بالدكتاتورية والنازية، والفاشستية التي تجعل (الدولة) هي (الكل في الكل) اي (غاية في حد ذاتها) وتسخر لها الامة - فرداً وجماعة - كوسيلة واداة لخدمة تلك الغاية بكل تفان وخضوع واستسلام، واذا وجد في هذه الامة السخرة لأنها مغلوبة على أمرها الى أجل غير مسمى - حزب سياسي فلا يمكن أن يكون الا وحيداً لا ثاني له، ولا يمكن لهذا الحزب الوحيد ان يكون الا اطار تتوحد به الامة - طوعاً أو كرهاً - لتكون ريضة، طيعة، ذلولاً في يد الدولة المتسلطة الطاغية.

ولقائل ان يقول: ان هذا هو ما قد تعنيه الاحاديث: يد الله مع الجماعة ومن شذ شذ في النار ومن فارق الجماعة شبراً فقد خلع الاسلام من عنقه.

ونحن من غير أن نعترض على هذه الاحاديث الكريمة نصاً

ومعنى نذكر التي اوردناها سابقاً ، ونقرر انه لا يوجد بينها اي خلاف حيث أن الاختلاف في الرأي وفي نظام التعبير والدفاع عنه بالوسائل المشروعة ، وبالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن لا يمكن ان يعني الخروج على السلطة العامة ، وشق عصا الطاعة واثارة الفتنة والفوضى ، وكل هذا يتلافى عن طريق ضمان الحريات وممارستها وفي دائرة القانون الصالح ويدخل في هذا تنظيم اهل الحل والعقد في مجالس الشورى والقيام بمسؤوليات الحكم بمساندة الامة سواء بواسطة مجالسها النيابية أو برأيها العام ممثلاً في الصحافة الحرة ، والمعارضة النزيهة .

وحيث ان الاختلاف في الرأي ظاهرة بل ضرورة اجتماعية - لأنها فطرة الله فطر الخلق عليها - افليس من أكمل واجبات القيادة في الامة ان تبني سياستها على الاستفادة من الاراء ، والتوفيق بين الاتجاهات الصالحة خصوصاً اذا كانت الدولة لا تملك مذهباً خاصاً اي ايديولوجية معينة تفرضها بالكره والضغط ، والقوة على الأمة مباشرة او عن طريق الحزب الوحيد كما هو الشأن في الدكتاتوريات الشيوعية والفاشستية ماضياً وحاضراً .

وبناء على كل ما تقدم نرفض قول الصحيفة المغربية المشار اليها في اول المقال بأنه يجب اعتبار كل حزب في المغرب اداة مسخرة لخدمة الدولة وهذا القول يلتقي في لفظه ومعناه بحقيقة امر الحزب الوحيد في الدول الدكتاتورية ، فهل اصبح المغرب يتجه من الان نحو هذا المصير بالرغم عن أنف الدستور الذي

حرمت فيه الدولة نظام الحزب الوحيد ، واعترفت فيه بالاحزاب السياسية بصفتها تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ؟ اننا بسبب ذلك نخشى ان ينساق الحاكمون - في عهدهم القريب بالدستور الى ما يقيم الدولة غاية والامة وسيلة ويجعل الحكم في غنى عن الاحزاب الا عن الحزب المسخر من الحاكمين للحاكمين انفسهم ومما يزيد خضـتنا ويضاعف تخوفنا ان نقرأ مثلاً في تلك الصحيفة انه لا يدخل في حكم العقل مطلقاً ان يراد ممارسة الحكم لغير خدمة الدولة بدعوى ان هذا لا يخدم الحزب فإذا كنا موافقين على أن الحزب يجب ان يكون في خدمة الصالح العام فلا يمكن ان نسلم بأن الغاية من ممارسة الحكم هي خدمة الدولة وكفى ، بل يتحتم على الدولة نفسها وعلى اداة الحكم فيها أن تجعلا دائمًا من خدمة الصالح العام الهدف والغاية لأنه هو (علة وجود) كل من الحكومات والاحزاب في المجتمع. وبـديهي ، بالاضـافة الى هذا - ان الدولة في مدلولها الصحيح وتطبيقها القويم ، ليست الا الامة منظمة سياسياً ، وحكومياً وتشريعياً ، وتنفيذياً في سبيل الصالح العام فالدولة اطار ، وجهاز ، ونظام لا أقل ولا أكثر ، فهي على هذا الاساس ، وبهذا الاعتبار جديرة بأن يخدمها الجميع الحـاكمـون والمـواطنـون عـلى السـواء كـل في دائـرة واجبـاتـه ومسؤولياته ، وبقدر ما تكون الدولة خادمة الامة والقيمة - بأجر وعوض - على تدبير شؤونها العامة وفق قوانينها وانظمتها الضامنة للصالح العام ، وكنتيجة منطقية وبديهية لهذا كله فإن (خدمة الدولة) الذين تحدثت عنهم الصحيفة المشار اليها سابقاً لا يمكن ان يكونوا الا خدمة الامة التي هي فوق الدولة لا دونها ولا في

مستواها والدليل على هذا ان الدولة لا تقوم الا بالامة ، وانها - كمجموعة منظمة سياسياً ، وحكومياً وعملياً - مسؤولة امام الامة ممثلة في مجالسها وهيئاتها ورأيها العام والمغرب الذي يقف اليوم على عتبة التجربة الديمقراطية الدستورية التي تراد له لا يمكن - في نظرنا - أن تسير فيه الامور الا وفق ذلك النظام والمنهاج واذا صح هذا فكيف تقول تلك الصحيفة ، ان (الاسلوب الجديد) الذي اخذ يحكم به المغرب هو اختيار اعضاء الحكومة من عناصر تكون قبل كل شيء من الطائفة المسماة (بخدمة الدولة) كأنّ الدولة شيء والأمة شيء آخر ؟

ونحن لا نريد ان ندخل مع القائلين بهذا الرأي فيما يسمى (بحوار الصم) الذي يستعمل فيه المتحاورون نفس التعابير مع اختلاف المقاصد .

اما من جهتنا فقد كنا واضحين مع انفسنا ومع غيرنا كل الموضوع فالحلال بين والحرام بين ، ورغبة في وضوح اكثر نتعرض لما ذهبت اليه تلك الزميلة من أن اختيار اعضاء الحكومة في المغرب انما كان على أساس فردي وشخصي لا حزبي وذلك بعد فشل وافلاس التجارب الحكومية السالفة .

اما إفلاس الحكومات التي تعاقبت على الحكم منذ الاستقلال فلا نتعرض عليه ، لأنه ، بكل أسف هو الواقع المؤلم ولاكن هل أمكن ان تفشل وتفلس الحكومات وحدها باشخاصها سواء كأفراد أوكنواب أحزاب دون ان يشمل الفشل والافلاس

جميع الذين شاركوا في تلك الحكومات بدون استثناء بل والدولة كلها بما فيها وبمن فيها؟ ونحن اذ نؤكد ان جميع التجارب الحكومية في عهد الاستقلال قد خابت في حكمها وخيبت كل امل في سياستها لا تعنينا اشخاص الحاكمين بقدر ما يعنينا عملهم، فإن الله لا ينظر الى صوركم، وإنما ينظر الى اعمالكم واذا منيت تجارب الحكم القائم في عهد الاستقلال بالفشل والخيبة فهل عوضت هذه التجارب المفلسة بتجربة جديدة ناجحة؟ وما اسمها وجنسها وسر نجاحها.وأما أن يختار اعضاء الحكومة بصفة فردية، لا حزبية فليست هذه هي المسألة، بل المسألة كلها في أن الذين يختارون هل هم صالحون او غير صالحين للحكم بقطع النظر عن صفتهم الفردية أو الحزبية التي هي ثانوية لا جوهرية؟ وحيث اننا حكمًا، كما حكم غيرنا، على التجارب الحكومية السالفة بالفشل والافلاس فهل تركيب الحكومة الراهنة من العناصر التي شاركت في مختلف تلك الحكومات الخائبة نفسها يمكن ان يعد تجربة صالحة وناجحة؟ وبعبارة اخرى، هل يمكن ان تكون تجربة الفاشلين مراراً وتكراراً غير ما كانت الى الآن؟

وبصرف النظر عن هذا فإن الحكومة الحاضرة - بالرغم عما يقال - حكومة تتألف من عناصر كلها تقريباً منتمية الى احزاب بل بعضها مسؤولة ومزاولة للنشاط والقيادة فيها، وما دام لم يعلن احد من تلك العناصر ولا من احزابها - فيما نعلم - ان المشاركة في الحكومة لا صلة لها مطلقاً بالانتماء الحزبي، وما دام كذلك لم يعلن شيء من هذا رسمياً حتى نكون منه على بينة وبصيرة فإننا نعتقد ان الحكومة في معظمها حكومة متحزبين ظاهرين او

مستترين ، وإن هؤلاء الرجال يخدمون انفسهم ثم احزابهم ، وقد يخدمون حتى الدولة واذا كان من يلقبون انفسهم اليوم بخدمة الدولة يفرقون بين الدولة والامة فهل معنى هذا انهم يخدمون كذلك الامة ؟

الوثبات

هل من سبيل إلى (الانقاذ) بغير (الانقلاب)؟

● «الدستور»، العدد 17 - الاثنين 18 فبراير 1963

كان العالم العربي وما يـزال مسرحـا لثورات وانقـلابات عسكرية تحققت فجأة بالقوة، والعنف، والدم المراق إلا ثورة مصر التي وصفت بالثورة البيضاء، والتي انفـردت لحد اليـوم بالفعالية، والايجابية، والاستقرار ولم تكن جميع تلك الثورات والانقلابات من النوع التي تقوم بها الشعوب والجماهير فيها ضد الأوضاع الفاسدة، والأنظمة البالية، وهذا مـا يكاد ينعـدم في عصرنا، بل كانت كلها من تدبير وتحقيق فئات مؤمنة فعالة في الجيوش النظامية كما قامت على أسـاس احقاق الحق وإزهـاق الباطل في صالح تلك الشعوب وجماهيرها خاصة وبقدرما حققت فئـات الثورة والانقـلاب أماني الشعـوب وآمال الجمـاهير أدت الأمانات الى أهلها واستحقت بهذا الثقة، والتأييد، والرسوخ.

وقيام الثورة أو الانقلاب في العالم العربي دليل الحيـوية والتحـول، ورد فعل كـل شعب غير راض عن الأوضـاع في الداخل، وباحثٌ بوسائله المجدية عن طريق جديد في الحياة،

وان مايدفع الى هذا كله لهو عجز النظام الحاكم عن الاستجابة لمقتضيات العصر ومتطلباته بصفته عصر شعوب لا أفراد ، وأحرار لا سادة ، وتقدم لا تقهقر .

ولا سبيل الى صد تيار العصر وتلافي فوراته وعواصفه ، واعصاراته بالاعتماد على القوة التي هي سيف ذو حدين ، والتي قد تعوز المعولين عليها في أحرج الساعات وحين تفاجىء الانفجارات ، كما أنه قد لا ينفع حذر مع قدر ، كما يقال .

وإذا كان شمالنا الأفريقي قد ظل زمنا غير متأثر بما كان يجري في الشرق العربي من تطورات وتقلبات فان السبب في هذا كان يرجع الى انشغاله طوال تلك الفترة بحركة المقاومة والتحرير ضد الاستعمار الدخيل الغاشم .

أما في عهد التحرر فهل سيظل بمعزل وبمنأى عن التأثّر بكيفية أو بأخرى بالهزات والاتجاهات الطارئة من حين لآخر على العالم العربي؟ وبعبارة أوضح ، إذا اعتبرنا أن العالم العربي جسم واحد تتحرك بحركته جميع الأعضاء ، أو طائر له جناحان أيمن وأيسر فهل يمكن لأحد الأعضاء أو لأحد الناحين ، - وكلاهما غير أشل - أن لا يؤدي وظيفه الرئيسي؟ وإذا كنا لا نستطيع اليوم أن نتحدث في هذا بالنسبة لأقطار المغرب بأكثر من التساؤل فاننا - بالعكس من هذا - نستطيع أن نؤكد ان هذه الأقطار نفسها لا تعرف الركود بعد الحركة بل أصبحت هي كذلك مسرحا لأحداث قد لا تكون لها روابط وصلات بانقلابات الشرق العربي ولاكنها في حد ذاتها بوادر أو مظاهر لما هو مماثل لها أو يكاد ، فهذه تونس - مثلا - قد كانت أخيرا مسرحا لانقلاب داخلي فشل في

مهده ، ولاكنه خلف أزمة شديدة الخطورة هي التي أوجبت سرعة تدخل المغرب وأدت الى مؤتمر الرباط في هذا الأسبوع وهذه الجزائر أيضا لم تظفر بعد مع ما بذلته وتبذله من جهود بالاستقرار الداخلي ، بل هي معرضة في كل حين - كما وقع منذ أسبوع في المنطقة الشرقية منها - لتقلبات خطيرة عسكرية ومدنية .

أما المغرب - وهو جزء من العالم العربي ورفيق القطرين المغربيين في الطريق نحو الأهداف المشتركة - فهل سيظل (جزيرة السلام والهناء) في خضم الأحداث التي يرتطم فيها العالم العربي شرقا وغربا ؟ وهل سيحافظ على مركزه كمثل شاذ بالنسبة للقاعدة المطردة ؟

ومهما يكن فليس للمغرب أن يتجاهل ما جرى ويجري في المحيط العربي هناك وهنا، وان يتغاضى عن الاستفادة من الدروس والعبر التي أملتها وتمليها أحداث المشرق والمغرب معا ، وان يتباطأ في (سبق الأحداث) قصد تلافيها . . . خصوصا وانه قلما تختلف أوضاعه وأمراضه ومشاكله وأزماته عن أخواتها في الشرق العربي أو في الشمال الأفريقي ، وذلك ما يدعوه الى التفكير الجدي السريع - من غير عجلة ولا ارتجال - في الوسائل الفعالة لتصحيح الأوضاع ، وعلاج الأمراض ، وحل المشاكل والخروج من الأزمات وليس - في نظرنا - من وسيلة فعَّالة لادراك هذا كله غير ما دعونا المسؤولين اليه وما سميناه (بالانقلاب) وتحدثنا عنه بعض الحديث في أولى (الوثبات) .

وان الظروف والمناسبات الراهنة لتقتضينا أن نذكر بوجهة

نظرنا في ذلك عسى تنفع الذكرى الغافلين من المواطنين عامة ، ومن المسؤولين خاصة .

فلقد قلنا في (الوثبة) الأولى أن عهد الاستقلال لم يكن كما أراده الشعب بل كان لـه محنة ، ونعمـة ، للذين استبدوا بـه وسخـروه ومسخـوه وقـد نشـأ عن هـذا (التصـرف السيىء) مغربان : محظوظ هو الأقلية الضئيلة ومحروم هو الأغلبية العظمى ، ووضع سيىء كهذا لا يمكن أن يسمى بغير (الاستعمار الداخلي) أو (الفساد الداخلي) الذي يستفحل أمره مع توالي الأعوام ، ويتفاقم شره مع تعاقب الأيام .

ويتجلى (الفساد الداخلي) فيما يعانيه المغرب منذ الاستقلال ومن جراء الاستقلال من كثرة المشاكل الموروثة عن الاستعمار الأجنبي أو الخاصة بالحكم الأهلي .

وقد تحدثنا بالأخص عن أم هذه المشاكل التي بدون حلها الحل المرضي لا يمكن حل غيرها وما تلك المشكلة الأم إلا مشكلة الدولة نفسها أو أزمة الحكم والسياسة فيها ، وهي في نظرنا وفي الواقع أم الأزمات المغربية على الاطلاق فما دامت الدولة لم تجد حلا لمشكلتها ولا مخرجا من أزمتها فكيف تستطيع التغلب على ما تواجهه البلاد من مشاكل وأزمـات ؟ وكيف يداوي الـطبيب الناس وهو مريض ؟

ثم قلنا ان الدولة لا يمكن ان تحل مشكلتها ولا غيرها من المشاكل بالاعتماد على وقوع المعجزة بعدما مضى عصر المعجزات إلا معجزة العلم والفن لا باستعمال العصي السحرية لتشير على

المشاكل والأزمات فتضمحل وكأنها لم تكن . . ولا بانتظار أن تنزل عليها السماء المن والسلوى ولا باتخاذ الأحلام حقائق كما يقال .

وقد أوضحنا ان الأوضاع في المغرب لا تحتاج الى مجرد اصلاح ، بل الى أن يكون هذا الاصلاح قضاء على الفساد الداخلي، وعلى أصحابه من الفاسدين والمفسدين ، وبناء لأوضاع سليمة تمتاز بأحكم الأنظمة وأصلح القيادات وأمثل السياسات وهذا ما جعلنا تحقيقه منوطا (بالانقلاب) الذي نريد أن لا يتم بوسائل العنف والقوة ، بل بالطرق السلمية والأساليب السياسية ، والمناهج التشريعية على يد مصلحين انقلابيين حقا ويقينا ، وتمنينا أن تتولى معركة الاصلاح بالانقلاب الأمة جمعاء تحت قيادة ملكها الذي هو (أبن ثائر) مجيد ، والذي أعلن بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب ان الثورة مستمرة والمعركة متواصلة في ميدان التحرير الداخلي والتنظيم الاصلاحي والقضاء على التخلف بأنواعه ، وبناء مجتمع مغربي راق مهذب آمن من الجوع والجهل ، ومتمتع بعدالة اجتماعية شاملة .

وإذا كان الجميع متحدين في الأهداف فما أيسر عليهم ان يتفقوا في الوسائل الكفيلة بالوصول اليها ، وهي التي اصطلحنا عليها (بالانقلاب) الذي نرجو أن يكون بقيادة الملك الشاب ذي الروح الوثابة والعزيمة الثورية من حوله - كما قلنا - عصبة الحق والعمل أي نخبة جديدة صالحة من رجال الايمان ، والاستقامة ، والكفاءة والمسؤولية .

وكل انقلاب لا يكون كذلك إلا إذا توفرت شروطه، وظروفه، ووسائله ولا انقلاب بدون تضحيات، ولا ضحايا وقد ختمنا (الوثبة) التي خصصناها للحديث عن اصلاح البلاد على أساس انقلاب منظم وموجه بالكلمة الآتية. (فإذا قدر للمغرب - بقيادة الملك والنخبة المختارة الصالحة من حوله ان يحقق الانقلاب المنشود فانه سيقول للفساد، قف! وسيسبق الحوادث ان كانت حبلى بما يسوء، وسينزع - ان سمح لنا بهذا التعبير - فتيلة القنبلة التي قد تهدد بالانفجار وبهذا سيوفر المصلحون الانقلابيون على الوطن وأهله احداثا محتملة لا يستطيع أحد ان يتكهن بما قد يكون لها من تطورات وخواتم.) فهل لنا أن نزيد اليوم على هذا الرجاء، والنداء، والصيحة؟ وهل من سبيل الى انقاذ المجتمع المريض بغير عملية الانقلاب على يد القيادة الصالحة؟

« الوثبات »

(المغرب العربي)
بين الخيال والواقع

● «الدستور»، العدد: **18** - الاثنين **25** فبراير **1963**.

يرجع ظهور فكرة (المغرب العربي) إلى بداية 1947 ، ولم تستطع في ذلك الوقت أن تظهر في (أرض) المغرب العربي نفسه ، فشاءت لها الظروف أن تنشأ في القاهرة ، وهكذا أصبح المغاربة في الشرق العربي يتحدثون عن (المغرب العربي) كفكرة وشعور ، وشعار متأثرين (بجاذبية) البيئة ، ومنفعلين بتيار الأحداث الطارئة بعد الحرب العالمية الثانية ، ومتجهين نحو آفاق جديدة خلابة ، وقد تبلور (المغرب العربي) يومئذ كفكرة وعمل ابتداء من نشاط وطني وسياسي قام به بعض الشبان المغاربة الذين كانوا طلبة في القاهرة ثم كان الحدث السياسي الكبير الذي هو نشوء جامعة الدول العربية وعقب هذا وفد إلى مصر سياسيون من تونس كالسيد الحبيب بورقيبة ومن الجزائر ولم تمض سنة 1946 حتى انساق مغاربة من رجال الأحزاب والطلبة والعناصر الحرة إلى التكتل في سبيل نشاط مشترك لصالح قضايا بلادهم هناك خاصة فأدى هذا إلى عقد (مؤتمر المغرب العربي) في فبراير 1947 بالقاهرة مقر الجامعة العربية التي كان من شأن قيامها أن يعضد الحركة المغربية الناشئة ، وقد جلب ذلك الأنظار إلى

وجود (قضية مغربية متحدة) تجاه الاستعمار المتسلط الباغي ومن نتائج ذلك المؤتمر تـأسيس (مكتب المغرب العـربي) بالقـاهرة للاتصال والدعاية لصالح القضية العامة، وقـد شاركت جميـع الأحزاب المغربية بدون إمضاء في هذه الحركة التي كانت تعمل هناك ما استطاعت ضِدَّ خطة الوحدة الفرنسية التي أصبحت فرنسا تعمل لها بعد الحرب العالمية الثانية محاولة بكـل وسيلة إدماج شمال أفريقيا فيها طوعا أو كرها.

ولما تمكن بطل الريف الفقيد محمد بن عبد الكريم الخطابي من النزول بمصر مع أسرته تعزز جانب المغاربة هناك بوجـوده وساروا بالحركة السياسية خطوة جريئة إلى الأمام بتأسيس (لجنة تحرير المغرب العربي) تحت رئاسته هو وشقيقه وبمشاركة مندوبي جميع الأحزاب المغربية.

وهكذا بقيت حركة (المغرب العربي) لاجئة مع أصحابها في مصر إلى أن استقل المغرب فأمكن لها أن تظهر لأول مرة في أرضه ذلك بعقد مؤتمر طنجة في أبريل 1958 بين ممثلي بعض الأحزاب التي كان اثنان منها في الحكم بتونس والمغرب، والثالث في معركة التحرير داخل الجزائر وخارجها.

وقد استطاع المؤتمر أن يتخذ قرارات خطيرة ترمي إلى نقل فكرة المغرب العربي من مجال الدعوة والدعاية إلى ميدان التطبيق والانشاء.ومما تقرر تكوين مجلس وطني مشترك، وهيئة تنفيذية موحدة وتكتلات عديدة تحقق الاندماج على أوسع نطاق وهكذا خيل للكثير أن المغرب العربي أصبح وشيك القيام، وأن الأمر

جدّ لا هزل ، وكيف لا وتلك القرارات التي اتخذتها أحزاب حاكمة - خصوصا في المغرب وتونس - قد حظيت بتأييد صريح من رؤساء دول المغرب العربي بما فيهم ملك ليبيا .

وقد انتظر الجميع منذ ذلك الوقت أن يتحقق شيء مما قرر بطنجة في جو الحماس والتفاؤل ، وربما ظن في تلك الفترة ، أن الأمر رهن بتحرير الجزائر ، ثم تحررت الجزائر فأصبح أمرها بيدها كالمغرب وتونس ، ومع هذا نسيت أو تنوسيت قرارات طنجة ، وظلت حبرا على ورق ولم يبق لها غير أثر الذكرى . . ؟ وتشاء الظروف اليوم أن تأتمر في الرباط وفود دول المغرب وتونس، والجزائر تحت شعار وحدة (المغرب العربي) لا للنظر في بعث مقررات طنجة بعدما أصبحت (نسيا منسيا) ولاكن للتداول في المشاكل، والخلافات، والأزمات المشتركة التي تقف عرقلة كبرى في سبيل ما دون الوحدة وهو حسن الجوار، والتواصل، والتعاون بين جميع من يعنيهم هذا بصفة من الصفات ومن هنا ندرك أن (وحدة المغرب العربي) قد سار بها دعاتها، منذ مؤتمر طنجة خطوات بعيدة ولاكن إلى الوراء، بل عرضوها إلى أخطار وآفات لا يمكن أن تسلم منها إلا بمعجزة المعجزات إن تحققت!

أما أسباب النكسة التي تعانيها الدعوة إلى (وحدة المغرب العربي) فترجع باختصار إلى ما بين المغرب والجزائر وتونس من مشاكل معقدة ومتشعبة قلما تساعد على حلها (دبلوماسية) المداراة والمجاملة ، والارتجال والتواكل، وكذلك إلى اختلاف الأوضاع والأنظمة والاتجاهات وإلى عدم التجانس والتجاوب بين القيادات

القابضة على زمام الحكم والسياسة، وقد تكون هناك إياد دخيلة مدسوسة تعمل عملها ضد كل تفاهم وتقارب، وتعاون بين القادة والمسؤولين في المغرب العربي وهكذا ما فتىء حديثهم عن (الوحدة) عبارة عن حوار الصم لا أقل ولا أكثر.

وهذا هوما تجلى مرة أخرى في مؤتمر الرباط منذ أسبوعين أما ما جرى مدة ثلاثة أيام بلياليها حول (المائدة البيضية الشكل) فسنلقي عليه أضواء كشافة حتى لا يبقى الرأي العام ضحية أوهام وخيالات.

فلقد انعقد المؤتمر من غير جدول أعمال متفق عليه سلفا وافتتح في جو سليم ولاكن سرعان ما تغير الجو أثناء المناقشات الأولى التي لم تكن في يومها الأول في اتجاه التسوية المؤملة للخلاف التونسي الجزائري لأن الجانبين طرحا المشاكل على البساط دون أي تنازل عن موقفهما الأول بداية الأزمة الأمر الذي اضطر إلى تعيين لجنة فرعية من غير مشاركة المغاربة لمحاولة تصفية الجو بالبحث عن الحلول للمشاكل الثانوية ولاكن لم يكن التوفيق حليفها كما كان منتظرا، ولهذا كان اليوم الثاني للمؤتمر مليئا بالأخطار التي خشي معها عليه من التصدع والانتكاس وقد تقدم الوفد الجزائري بمذكرة حول الخلاف مع تونس مقترحا فيها العمل للحيلولة دون مواصلة العناصر التونسية اللاجئة في الجزائر لنشاطها السياسي المعادي لنظام الحكم في تونس، ولاكن الوفد التونسي رد على هذا بالتمسك بمطالبه كاملة ومنها التزام حكومات المؤتمر كلها بعدم القيام من شأنه أن يعتبر عونا مباشرا أو غير

مباشر، صريحا أو خفيا للعناصر اللاجئة المعارضة لأنظمة الحكم في بلادها وهنا تأزمت الأحوال في جلسات المؤتمر مما حدا بملك المغرب إلى أن يتدخل بنفسه ويرأس جلسة الليل، باذلا جهده للتقريب بين وجهتي نظر الوفدين التونسي والجزائري، وكانت الاقتراحات ترمي إلى التزام الطرفين بعدم القيام بما من شأنه أن يغذي حرب الكلام بينهما وكذلك بعدم تدخل أحدهما في الشؤون الداخلية للآخر، وبهذا يمكن أن تتحقق تسوية معتدلة ومؤقتة للخلاف القائم في انتظار التسوية التامة النهائية ولعل تلك الاقتراحات هي التي أشار إليها تصريح رسمي بقوله ان أسس الاتفاق الذي يجب أن يتم بين تونس والجزائر قد طرحت أثناء المناقشات وقد كان من شأن هذا التصريح أن يزيد في بلبلة الأفكار نتيجة الالتباس والارتباك.

ثم ختم المؤتمر وقبل أن يتفرق المؤتمرون تبودلت بين رئيسي وفدي تونس والجزائر، -بحضور ملك المغرب وأمام الحاضرين من الصحفيين والمصورين- مصافحات بل قبلات في عناق رمزي قوبل بضحك وتصفيق، ولم يكن المشهد -فيما نظن- مسرحيا لجأت إليه الدبلوماسية، مزاحا والأمر جدّ، أو خداعا والموقف خطر، أو تفاؤلا والمأزق حرج.

أما البلاغ المشترك الذي نشر يوم 14 فبراير فتضمن فقرة تقول(ان وزراء الخارجية يسجلون بارتياح استعداد الجزائر وتونس للرجوع بعلائقهما الديبلوماسية إلى حالتها العادية ولاستئناف مفاوضتهما المتوقفة منذ 18 يناير) وهذا ما لا يمكن أن يتحقق إلا بعد أن يحسم الخلاف القائم بين الطرفين حسما، وهو ما لم يتم

في مؤتمر الرباط باعتراف تلك الفقرة من البلاغ المشترك الأول، لأن الاستعداد، إن وجد يعبر عن حالة نفسية لا عن عمل ناجز أو في حكم الناجز، ولاكن تركت تلك الفقرة من البلاغ -وهي تتصل مباشرة بالخلاف الأساسي الناشيء عن الأزمة التي أدت إلى وساطة المغرب ثم إلى عقد المؤتمر الثلاثي بالرباط- أثرا محمودا في النفوس واطمئنانا إلى أن ذلك الخلاف قد اتجه في المؤتمر أو سيتجه بعده في طريق التسوية التي تعيد المياه إلى مجاريها بين تونس والجزائر، إلا أنه -بكل أسف- سرعان ما انمحى ذلك الأثر الطيب واختفى ذلك الاطمئنان المنعش بصدور ما يسمى (بالنص النهائي) للبلاغ المشترك في 15 فبراير، وقد أدخلت فيه تعديلات على بعض العبارات والصيغ، كما حذفت منه فقرتان تتعلق الأولى بإعلان التمسك بميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية، ومبادىء مؤتمر باندونغ وبيان مؤتمر بلغراد، وتتعلق الثانية - وهي التي تعني مؤتمر الرباط بالذات - باستعداد تونس والجزائر للرجوع بعلائقهما الديبلوماسية إلى حالتها العادية ولاستئناف مفاوضتهما التي توقفت منذ 18 يناير نتيجة الأزمة الطارئة فلماذا صدر بلاغ أول ثم بلاغ ثان حوره تحويرا جوهريا خصوصا فيما يتعلق بنقطة حساسة هي عقدة الخلاف القائم؟ وماذا حدث بعد انتهاء المؤتمر حتى نسخ البلاغ الأول بآخر نفى في صيغته النهائية استعداد الجانبين لإرجاع المياه إلى مجاريها؟ وكيف يتفق هذا مع التصريحات الختامية التي فاه بها رئيسا وفدي تونس والجزائر للتعبير عن ارتياحهما (للحل) الذي توصل إليه المؤتمرون؟وما هو نوع هذا الحل الذي أشير إليه دون الاعلان عنه

بصراحة وتدقيق؟ وعلى ماذا يدل كل هذا أعلى وضوح أم غموض أعلى نجاح أم فشل؟

ومهما يكن فإن جميع القرائن والأحوال بالاضافة إلى (حادثة) البلاغين المشتركين (المؤقت) و(النهائي) وكذلك ما صاحبهما من تصريحات وتعاليق، إن دلت على شيء فإنما تدل على أن الخلاف التونسي الجزائري لم يظفر خلال مؤتمر الرباط بأي حل عملي نتيجة التصلب في المواقف والتمسك بالمطالب الخاصة بكلا الجانبين وفي أحسن الفروض قد يكون المؤتمر توصل فعلا - آخر الأمر - إلى أسس قابلة لأن تكون تسوية كلية أو جزئية مؤقتة أو نهائية للخلاف التونسي الجزائري، ولاكن الوفدين لم يستطيعا تحمل مسؤولية تلك التسوية التي تملك الحكومتان وحدهما صلاحية قبولها أو رفضها.وعلى أي حال فإن مؤتمر الرباط لم يكن عديم الفائدة ولو اعتبرنا أنه لم يصل إلى الحلول العملية لما بحثه من خلافات، ومشاكل، وقضايا، ذلك أنه أتاح فرصة الاجتماع حول مائدة ولو غير مستديرة وبحث نقط الخلاف في صراحة متبادلة وعمل لتمحيص الموقف والاستعدادات بالنسبة لها، فأقل ما يقال في مؤتمر الرباط أنه كان لقاء لتبادل وجهات النظر في المشاكل المعروضة وحوارا حول آفاق المستقبل وهذا ما أكده صراحة البلاغ المشترك في نصِّه الأصلي والنهائي ومعنى هذا أن ملفات المشاكل ما تزال متراكمة أمام الحكومات، وأن (التهدئة) التي طرأت على الجو بين تونس والجزائر معرضة في كل آونة للتقلبات وإذا أمكن الوصول إلى تلك التهدئةبفضل تغلب العقل على الأهواء - كما قال ملك المغرب فإننا نتمنى أن

تدوم وتتقوى وإن كنا لا نقنع بغير زوال الخلافات وحل المشاكل حتى لا تبقى الأشواك والموانع في طريق الوئام والتضامن والتعاون بين دول المغرب وشعوبه.

والآن وقد انطفأت المصابيح ورفعت الموائد، وهدأت الأماكن وتمحصت الحقائق وتحددت المواقف أفلا يجدر بالمسؤولين في المغرب أن يكونوا أكثر واقعية وأشد اعتبارا بما جرى وكيف جرى، فيحزموا أمرهم ويجدُّوا في حل المشاكل الداخليةُ وتصحيح الأوضاع الفاسدة وبناء صرح النهضة والوحدة في هذه البلاد على أسس سليمة ثابتة.؟

«الوثبات»

إلى أين يسير المغرب؟

● «الدستور»، العدد: 19 - الاثنين 4مارس 1963.

كثيرا ما يتحدث المتحدثون عن هذه السنة - 1963 - بالنسبة للمغرب فيقولون إنها سنة مهمة جدا، وحاسمة لما سيقع فيها من انتخابات مهنية ومحلية، وتشريعية نتيجة الدستور القائم بل إن عددا من المهتمين بهذا يتوقعون في المغرب خلال هذه السنة أحداثاً وتطورات سياسية يصفونها بالخطورة، وفي تفسير هذا يذهبون مذاهب شتى، فيطلقون العنان للخيال، ويكيفون رأيهم ويتنبأون بالمستقبل حسب ما تمليه عليهم نظرتهم إلى الأوضاع والأشياء والرجال في هذه البلاد.

أما أن هذه السنة ستكون سنة انتخابات وتطورات فهو ما يقتضيه تطبيق الدستور بكيفية أو بأخرى، وأما أن الأحداث ستكون في المغرب سواء قبل الانتخابات أو بعدها مهمة وحاسمة فلا يستطيع أحد أن يتبين من الآن حقيقتها خيرا كانت أو شرا ومهما يكن من أمرها فإنها أصبحت تشغل المسؤولين والسياسيين، وكثيرا من المواطنين وتحدث في نفوسهم جميعا شيئا من القلق، والحيرة والارتباك وليست هذه هي المرة الأولى التي سيمارس فيها

المغاربة حق الانتخاب في عهد الاستقلال، بل سبق لهم أن قاموا بتجربتهم الديمقراطية الأولى في ميدان الانتخابات البلدية والقروية، وقد كانت، - والحق يقال - تجربة لا تعرف من الديمقراطية إلا اسمها وشكلها دون حقيقتها، وذلك بسبب سوء النظام وفساد التطبيق وارتكاب شتى المخالفات المكشوفة من تزوير وتدليس، وضغط، وإغراء، وشراء الضمائر وغير هذا من أنواع العبث والتلاعب، وقد ضرب المباشرون لهذا الرقم القياسي في تشويه الانتخاب فأساؤوا إساءة كبرى إلى قضية الديمقراطية الناشئة في البلاد كما سخروها في أعين المواطنين الذين طالما تطلعوا إلى ميلادها وناضلوا في سبيل إقرار أنظمتها خيرا بالوطن والمجتمع، وقد تحمل جميع أولائك العابثين بالتجربة المغربية الأولى في مجال الديمقراطية مسؤولية جسيمة أمام التاريخ، خصوصا وأن الأمة قد جنت من ذلك أسوأ الثمرات حيث أن التجربة كانت على حساب مصالحها وزرعت في نفوسها من الخيبة ما قوض أمالها في الانتخابات كوسيلة لممارسة حقوق السيادة، واختيار نوابها الشرعيين.

ففي هذه الظروف والأحوال نفسها يستعد المغرب - مرة أخرى - لخوض معركة الانتخاب في الميدانين المحلي والقومي وبهذا سيقوم بتجربة ثانية على مدى أوسع من التي سبقتها، ولهذا ستكون التجربة القادمة أهم وأخطر ولاكن يجب أن نتساءل: ما معنى كل هذا؟ وما هو أثره في تكييف الحياة العامة بالمغرب سواء على الصعيد النيابي والحكومي أو على الصعيد الشعبي والحزبي؟

وبعبارة أوضح وأدق هل أن المغرب - وطنا ودولة وشعبا - سيستقبل مع الانتخابات المقبلة عهدا جديدا بأوضاعه ومنشآته واتجاهاته،؟ وهل ستحظى هذه البلاد لأول مرة في تاريخها وحياتها بحكم ديمقراطي سليم وصحيح لا شبهة فيه ولا غبار عليه أي من صميم (ديمقراطية الشعب بالشعب وللشعب)، حسب التعبير الشهير؟ ومعنى هذا - إن تحقق - ان الدولة ستنفى عنها كل صفة استبدادية، وكل صبغة فردية، فيكون الأمر شورى بين سائر المواطنين في دائرة الحرية والنظام والتعاون على البر والتقوى بين طرفي العقد أو الميثاق أو الدستور من الحاكمين والمحكومين.

لا شك أن هذا هو ما يحلم به ويؤمله المواطنون جميعا ولاكن قد تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، كما يقال وسبب هذا أن الديمقراطية أصعب نظام عرف في مجال الحكم والسياسة لأنه لا يستقر أمره، إلاَّ بتوفير شروط في طليعتها التربية الوطنية والسياسية الملائمة لممارسة الديمقراطية على أساس حق الانتخاب والنظام النيابي ومسؤولية الحكم والمعارضة ورقابة الرأي العام فكل بلاد متأخرة بسبب ما يسود فيها من جهل وبؤس ويسيطر عليها من تعفن وفساد لا يمكن أن تكون ميدانا صالحا لتجربة الديمقراطية بكيفية سليمة مرضية، وبهذا تكون الديمقراطية صورية وشكلية كما تكون في صالح المسيطرين من ذوي النفوذ والامتيازات مهما ادعى القائمون على الشؤون العامة من خدمة الصالح العام أي صالح المجموع أو الأكثرية من المواطنين وهكذا تصبح الدعامة الكبرى التي ترتكز عليها كل ديمقراطية حق وهي المساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص بالنسبة للجميع، متصدعة ومنهارة،

فتتحكم أقلية المسيْطرين المتأثرين بالمنافع والمصالح في مصائر الأمور ويكيفون مصلحة الشعب كما يشاؤون ويستبدون بنشاط الدولة ويسخرونه لما يريدون من أغراض وغايات وهنا نتساءل: ما هو المصير الذي يراد للديمقراطية الدستورية وينتظرها عندنا بمناسبة الانتخابات الآتية؟ إنه من الصدق والصراحة أن نجيب على هذا بأنه لن يكون هو المصير الذي يرضاه لها الديمقراطيون حقا، فإن الهيئة الناخبة المغربية - بكل أسف - قلما تتوفر فيها شروط الانتخاب الذي هو حسن الاختيار عن طريق التصويت الحر النزيه السليم وأقوى برهان على ذلك ما جرى في الانتخابات البلدية والقروية السابقة من مخالفات ومفاسد وتشويهات أخرجت هذه الانتخابات على جادتها المثلى، وجعلتها تخطيء المقاصد المتوخاة منها وأبرز صورة تجلى فيها الفساد أن أكثرية الناخبين صوتوا طوعا أو كرها لألوان الرجال فأساؤوا إلى مبدأ التصويت وحقيقته وغايته كما تصرفوا أسوأ تصرف في ورقة الناخب وبطاقة التصويت فتنكروا بهذا كله لحقهم كمواطنين وللديمقراطية كأصلح نظام للحكم والسياسة في هذه البلاد.

وبالاضافة إلى العيوب الأساسية التي تنطوي عليها الهيئة الناخبة المغربية وهي عيوب لا يستطيع أن يصلحها القانون وحده بل تحتاج إلى التربية المثلى وحنكة التجارب وطول الممارسة توجد عيوب أخرى لا تقل عنها فسادا وخطورة، وهي عيوب الأوضاع العامة في المغرب من اجتماعية وخلقية، وسياسية - حكومية وحزبية - واقتصادية فجميع هذه الأوضاع السيئة تشكل ما سميناه مرارا بالفساد الداخلي الذي يتفاقم شره، ويشتد خطره مع

الأيام والليالي، فكيف يمكن مع هذا أن يقوم صرح الديمقراطية عاليا في بلادنا المنكودة الحظ، لأنها منكوبة على يد أهلها قبل أعدائها؟ وهل يرجى مع الفساد خير وصلاح؟ وعلى فرض أن المغرب قد زود أو قد يزود بدستور يكون المثل الأعلى في بابه فهل يمكن أن يظفر هذا الدستور بالحياة في ميدان التطبيق الكامل السليم؟ إن أي عاقل لا يستطيع أن يتصور شيئا من هذا مطلقا، لأن الفساد والصلاح لا يمكن أن يلتقيا في مواءمة ويقترنا في توأمة... ومن هذا يتضح لنا جليا أن المسألة في بلادنا ليست مسألة دستور، ولا مسألة انتخابات وما بعدها بل هي مسألة قضاء على الفساد أولا، وإصلاح الأوضاع ثانيا، فعلى هذا الأساس وحده يمكن علاج أمراض المجتمع والدولة وما أكثرها وأخطرها في بلادنا ودرء المفاسد أولى من جلب النعم كما قيل، فالمغرب حينما اتجه إلى إقرار الدستور بالكيفية التي نعلمها جميعا، وحينما يراد به أن يتجه في طريق هذا الدستور على علاته، مع بقاء أوضاع الفساد الداخلي على ما هي عليه إنما قذف أو يقذف به في هوة الله أعلم متى وكيف يمكن أن يتخلص منها... وإلى أن يتدارك الله المغرب برحمته فينقذه من نفسه ومن شر أهله ويوجهه وجهة صالحة ويهدي أهله سواء السبيل فإن ما يهيأ له من انتخابات لن يكون فيها شفاء من مرض ونجاة من مهلكة، وحل لمشكلة، وخروج من أزمة بل نعتقد أنها ستقوم على الفساد، وستؤدي إلى تفاقمه وتثبيته، كما ستكون ألعوبة كبرى من ألاعيب السياسة الماكرة الغادرة سيتلهى بها الشعب في غفلة عن مصيره، وغيبة عن أمره وهو جد وليس بلعب ولهو.

وهكذا سيقاد المغرب فترة من الزمان قد تطول وقد تقتصر في طريق الفساد والتعفن والتشاحن والتطاحن والتنافس والتنازع، والسفاسف والديماغوجية والفراغ والسلبية إلى أن تحين ساعة الخلاص، وهي آتية لا ريب فيها ولا خلاص للمغرب من فساده على يد أهله إلا بالعملية الجراحية التي تستأصل جرثومة الداء، وآخر الدواء الكي، ولا يدعي للحلى إلا أخوها كما يقال. . .

ارتسامات وآراء بمناسبة خطاب!

● «الدستور»، العدد: 20—11 مارس 1963.

تحدث خطاب العرش عن المنجزات التي تحققت أو بوشرت خلال السنة المنصرمة سواء في ميدان السياسة الداخلية أو في مجال السياسة الخارجية كما تحدث عن المشاريع التي تستهدفها سياسة المغرب في مختلف ميادين النشاط الحكومي، وقد تحدث جلالة الملك في ذلك الخطاب حديث رئيس دولة وحكومة شاعر بواجباته ومسؤولياته، هذه الواجبات والمسؤوليات التي تجعل منه لا المواطن الأول في الامة فقط، بل كذلك الخادم الأول لوطنه وشعبه ومعنى هذا أن منصب الرئاسة في الأمة والدولة والحكومة - في نظر جلالته - ليس بمنصب تشريف، بل تكليف، بالأعمال والمنجزات في صالح الوطن والأمة يقوي التجاوب بين العرش والشعب، ويتأكد ما أوضحه جلالته من التعاطف، والتساند، والتكاتف القائم بينهما ماضياً وحاضرا.

وبالاضافة إلى ذلك فقد تحدث جلالته في خطاب العرش كملك لا يعتبر أن ملكه يستمد وجوده من (النظرية الالاهية) التي قامت عليها ملكيات النصارى، وحتى ممالك المسلمين المنحرفين في الازمنة الغابرة وربما في زمننا هذا

ايضاً بل يعتبر ان ملكه يستمد وجوده من الشعب الذي اناطت ثقته الغالية بجلالته مقاليد اموره، (فكان من استادك لنا - كما قال مخاطباً للشعب - وتعزيزك لجانبنا ما جعلنا نسير في المحجة البيضاء، والسبيل الواضح بخطى ثابتة، وعزيمة لا يصيبها كلل ولا وهن ولن يترك الله عمل أمة سعى ملكها وشعبها متضامنين ومتحالفين لدرء المفاسد وجلب المنافع، وتحقيق العزة والرفاهية).

فهذا الكلام الذي هو من صميم (ما قل ودل) يعبر اقوى تعبير عما يجب ان تكون عليه علائق الملك والشعب والحاكم والمحكوم، والدولة والامة والسلطة والمواطن من نظام، وصلاح ومتانة وجدوى، وكل هذا ليس من شأنه الا أن يجعل ذلك القول الحكيم، من كلام الملوك الذي هو ملك الكلام ولقد كان أول ما تحدث عنه خطاب العرش من المنجزات نظام الملكية الدستورية كأحد الامال الغالية للمغاربة، فأوضح جلالته إن إنشاء هذا النظام لم يكن لمجرد الوفاء بوعود والتزامات والده المرحوم، بل كان إنشاؤه اقتناعاً من الملك بصلاحيته وضرورة وجوده، (اذ ما كان لدولة متحضرة - كما قال ان تبقى في النصف الثاني من القرن العشرين بدون قانون أساسي يبين الحقوق والواجبات ويحدد السلط وينظمها ويعين ما للحاكمين من حق التسيير والتدبير، وما للمحكومين من حق المراقبة والتعقيب)، بل أضاف جلالته ان انشاء النظام الديمقراطي في المغرب كان نتيجة نضال مرير خاضه الشعب بملكه ومنظماته.

وغنيٌ عن البيان ان بعض المنظمات قد حاولت

ما استطاعت - خلال السنوات الاولى من الاستقلال - ان تحول دون قيام الديمقراطية في المغرب وان تقطع الطريق بالقوة، والقهر والبطش على انصارها وبناتها الذين تحملوا في سبيلها من اذى المسيطرين المفتونين بأنانيتهم ومن بغي الواهين بالديكتاتورية عن طريق فرض نظام الحزب الوحيد ما سجله التاريخ وحفظه في سجل عبرة للأجيال.

فكل ما استطاع الديمقراطيون ان ينتزعوه من الحقوق والحريات بواسطة القوانين والانظمة انما كان نتيجة ذلك النضال المرير وما اداه المناضلون من ثمن، وبذلوه من تضحية لينهزم حزب الشيطان ويفوز حزب الله الا أن حزب الله هم الغالبون.

وبفضل ذلك شرعت الحرية في البلاد هذه الحرية التي نعتز بها بل نفاخر بها غيرنا من الدول الافريقية التي ساء حظها فنكبت فيها الحرية على يد الذين طالما سعوا وجاهدوا ليشع نورها في اوطانهم بعدما تتحرر من نير الاستعمار والاستعباد.

وإذا كان لدستور المغرب من حسنات ومفاخر فأولاها ضمان الحريات سواء باقرارها وتوكيدها او بمنع حكم الدكتاتورية عن طريق نظام الحزب الوحيد.

ولاكن كيفما كان تطبيق الدستور - خصوصاً في مجال التمثيل بواسطة مختلف المجالس التي يراد انتخابها خلال هذه السنة - فإننا نعتقد انه ليس من شأن هذا أن يقضي على الفساد الداخلي او يحل المشاكل، ويذهب بالازمات التي ما فتيء المغرب مسرحاً لها، بل نعتقد انه ما دامت الاوضاع الداخلية على سوئها وفسادها واختلالها فإنه لا يستقيم امر البلاد والامة بالدستور ولو كان في

حد ذاته مثلاً اعلى في التشريع والتنظيم، ذلك أن الامر في كل بلاد ودولة ليس رهنا بسنّ القوانين، ولا بوضع الدساتير، ولا بتخطيط الانظمة، وانما هو قبل كل شيء رهن بتصحيح الاوضاع، واصلاح الاجهزة، واعداد الاطارات، واحكام القيادات على اختلاف انواعها ومراتبها وكما ان الاعمال بالنيات فكذلك يستدل عليها بالنتائج والمنجزات .

ويؤسفنا ان لا نستطيع - كغيرنا - التفاؤل بمستقبل البلاد لمجرد اقحامها في معمعة الانتخاب باسم الديمقراطية الشكلية والنظام الدستوري المزعوم.

فبقدر ما نؤمن بالديمقراطية الدستورية كأصلح اساس ونظام للحكم والسياسة نعتقد ان المغرب لن يتوفر عليها حقاً الا يوم يتم فيه القضاء على الفساد، والتطهير من المفسدين، واسناد الامور الى الرجال النزهاء والاكفاء الذين ان تحملوا المسؤولية او اضطلعوا بمهمة فعلوا كل هذا عن جدارة واستحقاق، وكانوا أمناء في القيام بالاعباء واداء الواجبات الملقاة على كواهلهم سواء كقادة او كمنفذين.

ولذلك لا نتأثر باطمئنان وحماس الذين ينتظرون من التشريعات التطبيقية للدستور - خصوصاً في مجال الانتخاب - تحقيق المعجزات لصالح البلاد وأمنها هذا في المجال الداخلي اما في الميدان الخارجي فإننا نتمنى كامل التوفيق في الخطوط والتوجيهات التي رسمها خطاب العرش بقوله إن السياسة التي تقوم على مبدأ عدم التعبئة لا تعني ان المغرب ينظر الى المشاكل

الدولية بعدم الاكتراث، ويقف موقفاً سلبياً من جميع ما يجري في العالم من وقائع واحداث، كما لا يستلزم هذا المبدأ رفض جميع الافكار الرشيدة والحلول الناجعة لا لسبب الا انها صادرة عن الغرب أو الشرق، فالمجموعة الدولية تشكل اليوم اسرة واحدة يؤثر افرادها بعضهم في بعض تأثيراً قوياً بفعل الاتصالات السريعة وتزايد المبادلات، واتساع نطاق التطور الحضاري بل يعني ذلك المبدأ فقط ان لا نسير في ركاب الغير على غير هدى وان لا نصدر فيما نتخذ من قرارات تتعلق بالسياسة الدولية الا عما يلائم مصالحنا ويرضي ضمائرنا، فقد نقف في يوم من الايام موقفاً معينا يتلاقى على غير ميعاد مع موقف دولة اوكتلة من الدول ولكنه يكون اذاك موقفاً منبعثاً عن ايماننا واقتناعنا لا عن ضغط أو ملق .

وإنه لمن البداهة القول بأن كل سياسة خارجية انما هي مرآة تنعكس عليها السياسة الداخلية لكل دولة كبيرة أو صغيرة، متقدمة او متخلفة ولهذا فإن سياستنا الخارجية لا يمكن ان تكون رشيدة وموفقة الا بقدر ما تكون كذلك سياستنا الداخلية، ومن هذا ندرك انه لا سبيل الى نجاحنا في المجال الخارجي مع فشلنا في الميدان الداخلي، الأمر الذي يحتم علينا العمل بجد حتى لا ينطبق علينا القول العامي المشهور: يا لمذوق من برا واش حالك من داخل؟ وكل دولة تهتم بالمظهر دون المخبر انما تقوم على أسس أوهى من خيوط العنكبوت.

واكبر الدعامات التي ترتكز عليها السياسة الداخلية ليست

هي مجرد تشريع الحقوق والحريات للمواطنين بل هي ضمانها وذلك باحاطتها (بسياج الامن والعدل) حسب تعبير خطاب العرش.

وقضية الامن والعدل ليست قضية قوانين مسنونة وادارات قائمة، وادوات متحركة، بل هي قضية صيانة المصالح وحماية الحقوق وكفالة الحريات بالقوانين الصالحة والانظمة المحكمة والاجهزة الفعالة، والاطارات القيمة، فمع هذا يسود الاطمئنان، ويتحقق الاستقرار، فقضية العدل هي اولى القضايا الداخلية التي تسترعي كل اهتمام لا لأن العدل اساس الملك فحسب بل لأنه حق مقدس يجب ان يتمتع به كافة الافراد والجماعات، كما أكد هذا جلالته وبديهي ان قضية العدل في المغرب، ما تزال من أعوص القضايا التي تحتاج الى التنظيم والتطهير والتنفيذ والتوحيد والتوطين، اذ لا يكفي ان نتوفر على وزارة ومحاكم وتشريع وقضاة لتتوفر لنا العدالة اسمًا ومسمى وفي هذا قال جلالة الملك: (ستظل جهودنا مبذولة في هذا الميدان مستهدفة تحقيق العدالة واقامتها على قواعد متينة، رامية الى توحيد جميع انواع التشريع وتطبيقه في محاكم واحدة، كما سنواصل العمل الذي بدأناه لتكوين القضاة والتكثير من عدد المحاكم في جميع الاقاليم تيسيراً على الناس واداء للأمانة التي طوق الله بها عنقنا).

وهناك قضية اخرى لا تقل عنها شأناً هي قضية الاقتصاد الوطني بجميع فروعه، ولإدراك اهمية هذه القضية نذكر بأن الاقتصاد في عصرنا أصبح يتحكم في السياسة على الاطلاق،

ومعناه ان السياسة تخدم الاقتصاد فتخضع لمقتضياته واتجاهاته وتطوراته واقتصاد المغرب فلاحي اكثر مما هو صناعي فالسياسة الاقتصادية الرشيدة في بلادنا هي التي ترتكز على الفلاحة دون التضحية بالصناعة او التصنيع كما يقال، ثم إننا نرى، كما قال جلالة الملك ان يكون الاقتصاد بالمغرب اقتصاداً مغربياً، وان تتوفر للمواطنين وسائل اخضاع هذا الاقتصاد لمراقبتهم، وان يكون بامكان الدولة ان تتدخل في الحياة الاقتصادية متى دعت المصلحة الى هذا في سبيل النمو والازدهار ثم نرى مع جلالة الملك ان يتجه المواطنون نحو التوظيف المثمر لرؤوس اموالهم وان يعدلوا عن استعمالها في المضاربات العقيمة العقارية والتجارية وإذا كنا نقول بتفوق الجانب الفلاحي على غيره في اقتصادنا الوطني وننشد كغيرنا ادخال اصلاحات جذرية على نظامنا الفلاحي ومنها تحقيق الاصلاح الزراعي على أساس مراجعة شاملة للأوضاع الفلاحية - كما قال جلالته - وذلك بتحديد الملكية وتوزيع الاراضي فإننا نحتفظ بوجهة نظرنا في هذا حتى نتمكن من معرفة مشروع الحكومة، وفي انتظاره نبدي رجاءنا في أن يباشر الاصلاح الزراعي على الوجه الذي لا يلحق احدا معه ضرر - كما صرح به جلالته - وذلك بسبب الاجراءات الدقيقة المتخذة في هذا المضمار والتعويضات العادلة المخصصة لجميع من يمتد الى املاكهم بالتحديد والانتزاع.

وما دمنا نتحدث عن الاصلاح الفلاحي فلا يفوتنا ان نشير الى ما ورد في خطاب العرش من الاهتمام بتكوين المرأة القروية وتهذيبها لتستطيع القيام بدورها في مجتمع البادية وذلك بواسطة

مراكز قريبة الانجاز لتربيتها حتى تصير كفؤا كالرجل فهذه المرأة التي أسرعت الدولة فاعترفت لها بالحق السياسي ومكنتها بالرغم من تأخرها وبداوتها من ورقة الناخب وبطاقة التصويت، جديرة بكل عناية واهتمام لتصبح قادرة على معرفة ما لها وما عليها كمواطنة وكعضو صالح في المجتمع.

ولا تقل أهمية كذلك عن كل ما اسلفناه من القضايا قضية التعليم واجباريته فيوم يتمكن المغرب من ايجاد الحل الصالح لقضية التعليم، من جعله اجبارياً سيتمكن في نفس الوقت من تيسير اسباب النهضة الفكرية والاجتماعية التي يتوقف عليها رقي البلاد وبهذا سيتحقق ما عبر عنه جلالته من ايجاد التطور المادي والتقدم الاجتماعي للمواطنين.

وإذا كانت اهدافنا الوطنية العليا - كما قال جلالة الملك، تتطلب وحدة الصف واجتماع الكلمة وتعبئة القوى لتحقيقها فإن الحكومات - كما قال جلالته ايضاً - مهما حسن تفكيرها وعظم نشاطها وكثرت الوسائل المادية والادبية التي بين ايديها لا تستطيع تحقيق الخيرات، وبلوغ الاهداف الا بمعاضدة ومؤازرة شعوبها.

المغرب أمام الانقلاب العربي

● «الدستور»، العدد: 21. 18 مارس 1963.

منذ يوم الجمعة 8 مارس اصبح الوضع السياسي - في بعض بلاد الشرق العربي - ثورياً يتمثل في الانقلابات العسكرية التي تحققت فيها ضد نظام الفساد السياسي، والانحلال الاجتماعي.

فبعد ثورة الجيش المصري سنة 1952 قام الجيش العراقي بقيادة عبدالكريم قاسم بثورة مسلحة بتاريخ 14 تموز 1958 ضد نظام نوري السعيد ثم تلتها منذ اشهر ثورة الجيش في اليمن، واعقبتها اخيراً ثورة بغداد ضد حكم عبد الكريم قاسم نفسه، وثورة دمشق ضد الحكم المدني الذي برز من احداث انفصام الوحدة بين سوريا ومصر في اطار الجمهورية العربية المتحدة وكل هذه الحركات انما تمت على يد قادة من الجيوش العربية، ولم تكن ثورات جماهيرية، واذا استثنينا الانقلابين العسكريين المصري والسوري اللذين كانا (ثورة بيضاء) لم ترق فيها الدماء - فيما نعلم - فإن الانقلابات العربية الاخرى كانت من نوع (الثورة الحمراء) التي سفكت فيها الدماء، وازهقت الارواح اثناء العراك الذي ما زال مستمراً في اليمن بين الثورة وخصومها.

وقد يذهب الباحث مذاهب شتى في تأويل الظواهر التي تميزت بها مختلف الانقلابات العسكرية العربية هل ترجع اسبابها الى طبائع الشعوب او الى الظروف أو الى الانظمة القائمة في الشرق العربي.

ومهما تكن حقيقة ذلك فإن جميع تلك الانقلابات قامت باسم الشعوب وهدفت الى خدمة مصلحتها وفعلاً استطاعت بعضها كثورة مصر ان تحقق شيئاً غير قليل من اهدافها بينما اخفقت ثورة العراق الاولى التي سرعان ما تحولت الى نظام ديكتاتوري مسخر لمصالح اصحابه اما ثورات اليمن، والعراق، وسوريا فلم تتمكن لحد الآن من القيام باعمال تبرر ما ترمي اليه من غايات نبيلة.

على أن ماضي الانقلابات التي قامت في كل من العراق وسوريا ليس من شأنه ان يطمئن في حد ذاته على مصير الانقلاب الجديد فيهما، فقد كانت سوريا - قبل مصر والعراق- مسرحاً لانقلابات عديدة كانت عبارة عن تحركات عسكرية قام بها اشخاص ضد أشخاص وكانت الغاية منها ارضاء الانانيات بالاستيلاء على الحكم وفرض السيطرة بالقوة فكانت هذه القوة تنهار تحت ضربات قوة اخرى دون ان تستفيد البلاد وامتها شيئاً من الصراع القائم بين الطواغيت المنبعثين من صفوف الجيش، وكذلك كانت ثورة العراق التي انتهت بقيام سيطرة عبد الكريم قاسم والتي قلما استفاد منها الشعب العراقي.

وكل هذا يجعلنا حذرين كلما فوجئنا بانقلاب في احدى

البلاد العربية فلا نستطيع ان نحكم له الا بما نتوفر على عناصر الحكم وهي الاعمال والمنجزات في نطاق الصالح العام، بل أننا لا نتحمس لأي انقلاب لمجرد انه اطاح بافراد ونصب اخرين، اذ المسألة ليست، في نظرنا، مسألة مسيطرين، بل هي مسألة مصلحين قبل كل شيء وفوق كل شيء ولهذا لا نظن اننا غير محقّين في القول بأن الانقلابات التي تمت في بعض الاقطار العربية انما خلفت وضعاً قلما يمتاز بالاستقرار وبالعمل لصالح الشعوب.

ولعل هذا هو السبب في عدم حماس الجماهير العربية فقد رأيناها تتخلى عن عبد الكريم قاسم في بغداد وهو في معركته اليائسة ضد الثائرين عليه من رجال الجيش، كما رأينا رجال الانقلاب العراقي الأخير يمنعون الجماهير من ايه حركة حتى اتهم نظامهم بعدم التأييد والاسناد من الشعب بل روت الصحف انهم لم يسمحوا بأية مظاهرة في الشارع الا بعد مضي شهر على الانقلاب، وبمناسبة الذكرى الرابعة لتمرد الكولونيل الشواف بالموصل في مارس 1959، على الجنرال عبد الكريم قاسم وقد بلغ بهم الاحتياط من الجماهير العراقية درجة جعلتهم يتولون هم تنظيم تلك المظاهرة التي يبدو انهم اضطروا اليها لنفي التهمة الموجهة الى انقلابهم بانه غير مسند من الشعب كما يبدو ان القيادة العسكرية لم تقدم على تنظيم تلك المظاهرة الا بعد ما تمكنت من القبض على زمام الامر في البلاد ومع هذا لا تزال تمنع ترويج صور الشخصيات السياسية العراقية او العربية وكل ما تعبر به الجماهير عن مشاعرها السياسية، بل روت الصحف اكثر من هذا وهو ان السلطات في بغداد تمنع حتى الهتافات والتصفيقات

في الأماكن العامة، وخاصة في قاعات السينما ولو كانت في صالح تلك السلطات نفسها فكل هذا يدل على حذر واحتياط بالنسبة للجماهير التي يحرص المسؤولون الجدد على كبت حريتها حتى لا يظهر فيها مخالفون للوضع الجديد في بغداد.

اما في سوريا فإن انقلابها كان كذلك عسكرياً، لاكن ضد نظام مدني مضطرب الاساس متداع الى الانهيار، ولهذا كان رئيس الجمهورية السورية يعرض وحدتها مع العراق في عهده الجديد كوسيلة لتلافي ما لا تحمد عقباه، خصوصاً بالنسبة، لحكام دمشق قبل انقلابها الحديث.

ومما امتاز به هذا الانقلاب عن (صنوه) في بغداد انه اعلن منذ الساعة الأولى شعاره الذي هو: الوحدة. والحرية والاشتراكية فأبرز بها أنه يهدف الى غايات ويقوم على خطط، وفي النداء الذي اصدره المجلس الوطني لقيادة الثورة ذهب الضباط السوريون الى أن الاسباب التي حملت الجيش على القيام بحركة الانقلاب ترجع إلى أن سوريا، منذ فجر التاريخ، قامت بدور إيجابي تجلى في الكفاح تحت راية العروبة والوحدة العربية ومن اجل هذا فإن سوريا العربية وشعبها لم يعترفا قط بحدود لوطنهما غير حدود الوطن العربي الاكبر واضافوا أن النشيد الوطني السوري لا يشتمل على ذكر كلمة سوريا، ويقتصر على تمجيد العروبة والكفاح البطولي للعرب اجمعين.

غير أن هذا النداء الكريم النبيل لا ينفي واقع سوريا التي

كانت وما تزال دولة لها حدود لا بالنسبة لاسرائيل فقط، بل بالنسبة كذلك للدول العربية المجاورة لها كالعراق، ولبنان، والأردن، وكما ان لسوريا حدوداً فإن لها كذلك جنسية، وجميع مقومات الدولة وكل هذا لا يتنافى طبعاً مع ما عرف به السوريون من عواطف عربية صميمة ليست محل جدال أو اعتراض، ولكن العواطف شيء وانظمة الدولة شيء آخر ونحن لا نشك في العواطف التي عبر عنها نداء قيادة الثورة ولكنها لم تبلغ بأصحابها انهم اعلنوا كامل استعدادهم لالتقاء الحدود مع البلاد الشقيقة المجاورة ولمنح العرب قاطبة حقوق المواطنة الكاملة في سوريا الى غير هذا من التدابير الثورية التي يتحقق بها الاتحاد العربي المنشود كما يتخيله الانقلابيون السوريون اليوم.

أما التجارب التي مرت بها محاولات الوحدة العربية فبالصراحة لم تكن بكل أسف لحد اليوم تجارب ناجحة فأوسع تلك التجارب كانت في محيط جامعة الدول العربية التي لم تنجح في مهمتها الا نادراً ان لم نقل اكثر من هذا والسبب فيه لا يرجع فقط الى طبيعة المنظمة وإطاراتها، وظروفها المتعاقبة منذ برزت للوجود بل يرجع كذلك الى ما يوجد بين الدول الاعضاء من اختلاف وتباين في المصالح والاتجاهات الخاصة الامر الذي يتعذر معه جمع شمل العرب واحكام روابط التعاون والتضامن بينهم في السراء والضراء.

واضيق تلك التجارب: الوحدة المصرية السورية تحت ظل الجمهورية العربية المتحدة، فإن هذه الوحدة لم تعمر طويلاً، بل

منذ نشأت وهي تتعثر الى أن اضمحلت بين عشية وضحاها . . . .

فأية وحدة، بعد هذه الوحدة يقدر لها غير مسيرتها ومصيرها؟

واية عبرة يمكن استخلاصها من ذلك غير أن العرب- او قادتهم على الأصح- لا يملكون من الوعي العربي ما ينضجهم لتحقيق الوحدة على أكمل صورتها وهذه حقيقة مرة لا تنفيها الاقوال بينما تؤيدها الافعال. ولا تنفع معها الأماني مهما كانت عزيزة ولا الاحلام مهما كانت لذيذة ومع هذا كله لا نريد ان نكون متشائمين بل أننا مع تمسكنا بالحقائق واعترافنا بالوقائع في المحيط العربي الشرقي الذي كان وما فتىء مسرحاً لمحاولات التقارب والتعاون والوحدة لانعدم الأمل في أن يتحقق شيء من هذا بشكل من الأشكال لصالح الأوطان العربية وشعوبها التي هي في أشد الحاجة إلى ثورات الاصلاح لتجعل منها شعوباً عزيزة سيدة راقية.

هذا هو الوضع بالنسبة لعرب المشرق، اما الوضع بالنسبة لنا في المغرب فلا يقل عنه سوءاً وفساداً فهو كذلك في اشد الحاجة الى حركة اصلاحية جبارة تعيد لما عرف عندنا (بثورة الملك والشعب) مدلولها الحقيقي، وترجعها الى جادتها المثلى لتواصل مسيرتها نحو الاماني القومية التي تضاءلت حتى اليوم امام المصالح الخاصة بأفراد وجماعات سخرت كل شيء في المغرب لمشيئتها، وطالما نادينا بوجوب بعث ثورتنا من مرقدها وانتشالها من وهدتها وذلك بما دعونا وندعو اليه من انقلاب يقضى به على الفساد الداخلي، ويباشر بواسطته تصحيح الاوضاع، وتخطيط المجتمع الانقلابي القومي الجديد.

ونحن امام الانقلابات التي وقعت او قد تقع في الشرق العربي لا يمكن ان نبقى مكتوفي الايدي وشعارنا: ليس في الامكان ابدع مما كان! كما انه لا سبيل الى الظن بأن تلك الانقلابات لا تعنينا في شيء مطلقاً، أو لا تعنينا بقدر ما تعني الشعوب التي قامت فيها.

فإذا كان هذا هو موقفنا فإن القائمين بتلك الانقلابات - احببنا ام كرهنا - يعنيهم من أمرنا ما ربما لا يخطر ببال المسؤولين في هذه البلاد.

ولا أدل على هذا من (ميثاق العالم العربي المحرر) الذي اعلن يوم الثاني عشر مارس في دمشق نتيجة المفاوضات السورية العراقية، وصدر به بلاغ مشترك بين الطرفين اللذين لم يكتما ان مفاوضاتهما انما كانت تتمة للمحادثات التي جرت من قبل بين ممثليهما وبين كل من الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس ابن بله، وفي الوقت الذي توجهت فيه بعثة سورية ستزور قريباً القاهرة، وصنعاء، وبغداد، والجزائر لعرض مشروع الميثاق، وتنسيق الجهود والخطط على أسسه التي منها الوحدة العربية.

فماذا اعددنا اذن لمواجهة الاحداث التي تنبىء بها حركة (ميثاق العالم العربي المحرر) وقيام (محور خماسي) يمتد من بغداد الى الجزائر عن طريق دمشق، وصنعاء، والقاهرة؟

إن الامر، في نظرنا جد، وليس بهزل، فهل هذا كذلك رأي المسؤولين في المغرب؟

« الوثبات »

إجماع الشعب ضد فساد النظام الجبائي وفداحة الضرائب

● « الدستور »، العدد: 22 - الاثنين 25 مارس 1963.

مما لا شك فيه ان ما سميناه مرارا بالفساد الداخلي يتجلى في جميع ميادين الحياة العامة السياسية منها، والادارية، والاجتماعية، والاقتصادية والمالية، ومما لا شك فيه أيضا أن مسؤوليات ذلك الفساد الداخلي-التي ما أكثرها وأضخمها-انما تقع على الدولة في عهد الاستقلال، أي على جميع الذين كانوا في هذا العهد من مسؤولين، بكيفية أو بأخرى عن تدبير الشؤون العامة للأمة سواء على الصعيد القومي أو على الصعيد المحلي، وسواء في المستوى الأعلى أو في المستوى الأدنى.

وعبثا يحاول أحد من أولائك المسؤولين ان يتملص من المسؤوليات التي تقع على عاتقه بسبب ما يتحمله من أعباء الحكم، ومهام السياسة، وان يلقي جميع التبعات على كاهل غيره طمعا في دفع التهمة عن نفسه وإيهام الناس بعصمته وبراءته.

ان الأمة تعرف حق المعرفة جميع الذين تحملوا أو يتحملون مسؤوليات ما كانت ولا تزال ضحيته من الفساد الداخلي في كل ميدان، بل

ان أسماء جميع المفسدين، كبارهم وصغارهم تلوكها الأفواه في كل مكان، وأشخاصهم تشير اليها الأصابع في كل البقاع، واخبارهم يتنادر بها في كل البقاع وأخبارهم يتنادر بها في كل مجلس وناد، وأفعالهم يسلقها العامة والخاصة بألسنة حداد. . . ولما تحل ساعة الحساب على يد المصلحين ستوزع مسؤوليات الفساد على أربابها في غير تهاون ولا هوادة، ولكن في نطاق العدالة التي تحق الحق وتدمغ الباطل، مما لا ينفع فيه عذر ولا ندم، ولا يجدي فيه ملاذ ولا فدى. . .

ومن الميادين التي تجلى ويتجلى فيها الفساد الأكبر، الاقتصاد والمالية، ففي مجالها قد تحمل ويتحمل الشعب من الأثقال والتضحيات، خصوصا في عهد الاستقلال، ماتنوء به كواهله، ولم يعد له به طاقة ولا له عليه صبر. . .

وهكذا خارت قواه تحت ثقل الأعباء وفنيت قدرته على تحمل المتاعب والمصاعب، ونفد صبره على احتمال التضحيات. . .

وحينما اشتد الداء وعز الدواء، وخاب الأمل واستولى اليأس كان لا مناص من رد الفعل الذي تجلى أخيرا في حركة الاضراب، ولم تكن مجرد حركة استنكار واحتجاج بل كانت كذلك انذارا، وتعبيرا عن أحد جوانب الأزمة المتغلغلة في الشعب الذي أجهدته الحكومات المتوالية في عهد الاستقلال بأحكامها وتصرفاتها واقحمته في بلاء عظيم، فدفعت به، من غير

شعور، الى مالا تحمد عقباه بالنسبة للحاكم والمحكوم على السواء.

وجدير بالمسؤولين أن يتدبروا حقيقة الاضراب كما وقع ويستخلصوا منه جميع الدروس والعبر في صراحة ووضوح، بل في شجاعة مع أنفسهم ومع غيرهم وبهذا لا يمكنهم الا أن يحسنوا لأنفسهم، وللشعب الذي هم مسؤولون عن شؤونه العامة-كما هم مطالبون، بمقتضى ما عليهم من واجبات وتبعات برعاية هذه الشؤون الرعاية التي تضمن الحقوق، وتصور المصالح، وتكفل اداء الأمانات، مما يدخل في مهام الحكم، ومقومات السياسة.

وفي انتظار ما قد تتخذه الحكومة الراهنة من تدابير جريئة لتصحيح الأوضاع الفاسدة، ومراجعة المناهج الفاشلة وتدارك الأحوال السيئة لإصلاح أغلاط الحكم، ومفاسد السياسة سواء في الماضي أو الحاضر، سواء في التشريع أو التطبيق، فاننا نعتقد أن الأمراض الفتاكة التي يتأذى بها كيان الدولة كما يتضرر بها الشعب بجميع عناصره وطبقاته الاجتماعية لا يمكن أن يباشر علاجها بمجرد المسكنات، ويرام سترها بالضمادات، بل هي أمراض خبيثة تعشش جراثيمها في جسم الدولة والمجتمع بحيث لا يمكن الخلاص منها إلا بشيء واحد لا ثاني له وهو الدواء الناجع الذي وصفناه من قبل لدائنا المغربي العضال، وما ذلك الدواء الوحيد الذي لا مفر منه، ولا حيلة معه اليوم أو بعد اليوم الا ما عبرنا عنه بالعملية الجراحية (إنقلاب).

فبهذه العملية الجراحية نتمكن من استئصال جرثومة الداء، وتيسير الشفاء منه لكل من الدولة والمجتمع.

وغني عن البيان أن ميدان المالية هوأحد الميادين التي يتجلى فيها الفساد بصورة بارزة يتجسم فيها شره المستطير، وكلما ذكرنا فساد المالية العامة تصورنا سياسة الاسراف والتبذير التي سارت عليها الحكومات في عهد الاستقلال بدون استثناء، وقد كان هم تلك السياسة جلب أكثر ما يمكن من الأموال بالحق أو بالباطل وعدم الاعتدال والاقتصاد في المصاريف والنفقات العامة هذا من جهة ومن جهة أخرى فان المالية العامة، سواء منها ما جني من الشعب عن طريق نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة أو ما جلب من المداخيل القومية أو أخذ من المصادر الخارجية قد كانت وما فتئت عرضة لما لا يخطر ببال من أنواع الاتلاف، وأساليب الاختلاس من طرف بعض الموظفين الذين لم يتورعوا في الماضي، ولا يتورعون في الحاضر عن خيانة الواجب والعهد والامانة وغير خفي ان من وسائل اتلاف الأموال العامة عدم صرفها فيما هوضروري، وأكيد، ونافع.

ومما ساعد على الفساد في ميدان المالية بصفة عامة، نظام الضرائب والجباية بصفة خاصة، وعدم توفر البلاد في عهد الاستقلال على حكم صالح سواء على الصعيد القومي الحكومي منه والنيابي أو على الصعيد الشعبي عن طريق المجالس التمثيلية والمنظمات الجماهيرية ذات الكفاءة والصلاحية لأداء واجبها في المراقبة والمحاسبة.

وطالما نادينا بوجوب التعجيل بوضع حد نهائي للفساد الداخلي كله بقلب أوضاعه رأسا على عقب أي بتحقيق الاصلاح

الانقلابي الذي يعطي الدواء الناجع لكل دواء والحل الصالح لكل مشكل، والذي يخرج بالبلاد من الأزمات التي تتخبط فيها وينأى بالدولة عن العثرات التي كثيرا ما تعترض سيرها.

وفيما يخص مشكلة الضرائب التي أصبحت تشكل أزمة اجتماعية كشفت عنها حركة الاضرابات أخيرا في مختلف المدن والجهات نعتقد انها مشكلة لا تخص طائفة خاصة محدودة هي طائفةصغار التجار والصناع، بل انها مشكلة تعني جميع الذين ينطبق عليهم نظام الضرائب من المواطنين، فالمشكلة - في نظرنا - ليست مشكلة جزئية، بل مشكلة عامة، هي مشكلة النظام الجبائي كما هومؤسس في البلاد ومطبق على جميع السكان بدون استثناء، ومما لا جدال فيه أن ذلك النظام فاسد من أصله وكذلك في تطبيقه، ولا نقول بما يدعيه وزير المالية السابق من أن النظام صالح في أساسه، وفاسد في تطبيقه، على عهد من خلفه في الوزارة فحسب، بل الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن نظام الضرائب في المغرب فاسد الأساس والتطبيق معا، سواء على عهد وزير المالية السابق أو على عهد وزير المالية الحاضر، ولهاذا لا يهم الشعب مطلقا ما يقوم من جدال وصراع بين الوزيرين حول حقيقة نظام الضرائب الذي تأسس باسم (الاصلاح الجبائي) في 30 ديسمبر 1961 وبدأ العمل به في فاتح يناير 1962، وانما يهم الشعب شيء واحد هونتيجة سيئة، لأنها قائمة على ظلم فادح صراح، هو استنزاف أموال الناس بغير حق، ودون أي اعتبار لطاقات المواطنين وامكانياتهم ولامراعاة لمشاكل الحياة ومصاعبها بالنسبة لجميع المغاربة لا لطائفة معينة منهم.

ولهذا لا نرى أن تنصرف عناية الحكومة عامة، ووزارة المالية الحالية خاصة الى الاهتمام بحل المشكل في دائرة ضيقة، بل يجب عليهما ان تنظرا اليه كمشكل عام بكل ما في الكلمة من معنى، فتعطياه الحل المنشود بمراجعة نظام الضرائب من أصله لجعله نظاما صالحا في أساسه وتطبيقه، وعادلا حقا في رأي المسؤولين والمواطنين على السواء فهل هذا هو ما أعلنه بلاغ وزارة المالية بقوله: بناء تعليمات وزير المالية يجري الآن فحص عميق في النظام الجبائي الجديد سواء في ماهية الاصلاح أو شكليات التطبيق التي قد تكون سببا في الأخطاء؟

وفي انتظار هذا هل يجدي ما ورد في نفس البلاغ من أنه قد اعطيت التعليمات الضرورية لمصلحة الضرائب الحضرية لمراجعة مطالب دافعي الضرائب التي يبدو ان الضرائب المفروضة عليهم مبالغ فيها ومن أنه ستدرس وضعيات هؤلاء بموضوعية وانصاف.

ومهما يكن من هذا وذاك فان الحكومة توجد اليوم أمام أزمة اجتماعية خطيرة نرجو أن تعمل جادة لاخراج الأمة والبلاد منها بحل مشكلة النظام الجبائي بما يخدم الصالح العام في نطاق الاستقامة، والواقعية والانصاف والعدالة.

«الوثبات»

وسائل تحقيق العدالة في الاصلاح المالي بالمغرب

● «الدستور»، العدد: 23 - الاثنين 1 أبريل 1963.

نعود مرة أخرى الى الحديث عن مشكلة الساعة، وهي مشكلة نظام الضرائب الذي أكدنا أنه نظام فاسد في أساسه وتطبيقه معا، وان ما سمته وزارة المالية سابقا (بالاصلاح الجبائي) لم يكن في الواقع إلا فسادا من نوع غير معهود في المغرب سواء في عهد الاحتلال أو في عهد الاستقلال.

ومرة أخرى نؤكد انه لا يهمنا كشعب أي جدال عقيم حول من يتحمل مسؤولية ذلك «الاصلاح» المزعوم هل هووزير المالية سابقا أو حاضرا وهل السابق مسؤول عن التأسيس دون التطبيق أو عنهما معا، وهل الحاضر مسؤول عن التطبيق دون التأسيس، فكل هذا نقاش فارغ، والحقيقة التي يجب أن لا يتجاهلها وزيرا المالية السابق والحاضر هي أن الشعب يعرف كيف يوزع المسؤوليات على أصحابها دون أن يتأثر بدعاية ولا تهريج مهما كان مصدرهما وأسلوبهما في المكر والخداع...

وإذا كان الوقت لم يحن بعد لتوزيع تلك المسؤوليات -

بانصاف وعدالة - فمما لا شك فيه أن الوقت قد حان لإبطال الفساد والغاء الضرائب التي ما أنزل الله بها من سلطان، وبمراجعة الضرائب التي تعتبر فادحة وباتخاذ نظام صالح للضرائب بدل النظام المحكوم عليه بالفساد من طرف الشعب الذي عبر أخيرا عن استيائه واحتجاجه، ومعارضته بالاضرابات الاجماعية التي تمت في عدة من المدن المغربية الهامة.

وإذا كانت الحكومة المغربية، في عهد الدستور الذي شرعته في البلاد تريد أن تحكم برضى الشعب وبمساندته فلا مناص لها، بل يجب عليها أن لا تتصامم عن صراخ المواطنين، وان لا تتغاضى عن رد فعلهم الذي أفصحت عنه الاضرابات بلسان الحال، والمقال، والفعال.

وإذا كنا مقتنعين بأن لعهد الاستقلال حقوقا على الشعب - نظرا لكثرة ما يجب على الدولة أن تقوم به من مهام، وتنجزه من مشاريع في مختلف الميادين - فنحن مقتنعون كذلك بأن الواجب يقضي على الدولة بأن لا ترهق الشعب بما تفرضه عليه من ضرائب وتكاليف لا يطيقها المواطنون، وتسير بهم إلى الافلاس - لا قدر الله- والى اليأس من عدل الحاكمين، وهو مفتاح لبلاء عظيم ولشر مستطير بالنسبة للحاكمين والمحكومين على السواء.

ولاكن كيف يتأتى للحكومة أن تفكر جديا في مراجعة نظام الضرائب لأصلاح فساده وازالة فداحته دون أن تراجع نفسها قبل أن تراجع سياستها المالية؟ وبعبارة أوضح، هل يمكن للحكومة ان تقيم أود هذه السياسة وترسيها على قواعد حكيمة، وأسس

متينة لتصبح سليمة من كل ظلم وحيف، وكفيلة بخدمة الصالح العام المشترك بين الأمة ودولتها دون أن تلزم نفسها بكل ما يلزم، وهو الاقلاع عن سياسة الاسراف والتبذير واتلاف الأموال العامة بغير حق، مما جعل المغرب في عهد الاستقلال يسير سيرة الدول الغنية المبذرة في حين أنه (فقير) يعيش في ميزانيته العامة على القروض والمساعدات الخارجية بصفة لا يمكن وصفها بالرشد، والحكمة والاعتدال...

فاذا لم يتراجع المغرب عن تلك السيرة التي تجعل من حكامه (برامكة) العصر، وتطبع سيادتهم بطابع (الفشر) المفرط، وتقحمهم باستمرار في مجاهل ما يسمى بسياسة النفوذ الزائف، والدعاية المتلفة المهلكة في الداخل وفي الخارج، واذا لم يتحقق ذلك التراجع بنبذ سياسة التبذير والاسراف وبالتزام سياسة الاقتصاد والتقشف فان المطالبة باصلاح نظام الضرائب ستظل صيحة في واد، وسراباً في صحراء.

وان ما نعنيه بسياسة التقشف لهو - كما سبق لنا أن أوضحناه في هذه الجريدة - الاقتصار في النفقات والمصاريف العامة للدولة على ما هو ضروري وأكيد، ونافع، ومنتج.

والتزام سياسة التقشف - كما قلنا من قبل - يقتضي حتما التخلي عن مظاهر الأبهة والمباهاة، والمنافسة فيما لا يجدي من التصرفات والمواقف كما يقضي عدم ارهاق الميزانية العامة بمصاريف الأعياد. والحفلات، والمؤتمرات والرحلات، والتبرعات، والبعثات، والضيافات، والمآدب والهدايا التي اشتهر

بها المغرب - وأسفاه! - عهد الاستقلال والتي أتلفت من الأموال ما لو انتفع بها المواطنون في نشاطهم وحياتهم أو صرفت في سبيل الاصلاح والتجهيز لكان المغرب اليوم غير ما هو عليه فقرا وافتقارا في شتى الميادين، وبالاضافة الى ما يجب على الدولة اليوم أكثر من ذي قبل من الأخذ بسياسة التقشف نرى أن تنظم الحكومة الرقابة الصارمة على جميع المصاريف العامة حتى لا تكون فرصا للعبث، والتلاعب، والاختلاس، والثراء غير المشروع، مما هو معلوم ومشهور. . .

ونرى كذلك أن تبادر الدولة بتحقيق الاصلاح الاداري لاختصار جهاز الحكم في البلاد، وجعله كفاء ضرورات التسيير والتجهيز. ومما يقتضيه الإصلاح إلغاء الوظائف الزائدة، ودمج ادارات في أخرى مما لا تقضي بها ضرورة ولا تدعو اليها مصلحة عامة، وإحكام نظام الوظيفة العمومية حتى لا تخضع لأي استغلال من طرف العناصر المتطفلة على الوظيفة.

وأخيرا على الدولة أن تعمل لاسترجاع الأموال العامة المأخوذة بغير حق وذلك بسن تشريع: من أين لك هذا؟ وتطبيقه على جميع الذين أثروا على حساب الدولة دون استثناء أحد.

فبهذا كله يتسنى للدولة أن تراجع سياسة الضرائب على ضوء الحقائق الاجتماعية والاقتصادية، وعلى أساس العدل بالنسبة لجميع المواطنين، فهل نطالبها، باسم الشعب ولصالحه، بما هو عسير أو مستحيل؟

«الوثبات»

ماذا تم في القواعد الأمريكية بالمغرب؟

● «الدستور»، العدد: 24 - الاثنين 8 أبريل 1963.

اكتست الزيارة الملكية للولايات المتحدة الأمريكية صبغة سياسية بارزة خصوصا بما تم فيها بين ملك المغرب والرئيس الأمريكي من اتصالات ومحادثات وبما أدلى به الأول من بيانات وتصريحات، وعقده من ندوات للتعريف بوجهة نظر المغرب في عدة قضايا هامة دولية ومغربية، وفي توضيح الرأي والموقف فيها كلها كان جلالة الحسن الثاني صريحا سواء مع الرئيس كنيدي أو مع من تحادث وإياهم أو تحدث إليهم من المسؤولين الأمريكيين الذين تفهموا الأشياء المعروضة (فيما يظهر) فكان هذا أقوى عناصر التوفيق بالنسبة للجانبين معا.

ويتضح من كل ما عرف عن المحادثات المغربية الأمريكية أن القضايا التي تناولتها كانت سياسية، واستراتيجية، واقتصادية، كما أنه من المعلوم أن تلك المحادثات استغرقت - خلال مقام الملك بواشنطون - أوقاتا كثيرة وكانت على ثلاث مراحل، وجرى معظمها بين الملك والرئيس بحضور ترجمان رسمي لا غير.

أما البلاغ المشترك الذي ختمت به المحادثات السياسية بين

الجانبين فإنه - خلافا لما كتب في الصحافة - لم يتحدث عن (مفاوضات) بكل معنى الكلمة بل عن (تبادل وجهات النظر) حول (قضايا هامة ذات مصلحة مشتركة).

وقد تأكد هذا بما ورد فيما بعد من أن جلالة الملك (شرح وجهة نظره للرئيس كنيدي الذي أشار بدوره - كما في البلاغ - إلى (وجهة نظر حكومته) حول المشاكل القائمة بين الشرق والغرب.)

فكل هذا يدل بصراحة على أنه لم تكن هناك مفاوضات بل محادثات قائمة على تبادل وجهات النظر في عدة قضايا عامة وخاصة يهم المغرب والولايات المتحدة التفاهم حولها بما يجعل كل جانب خبيرا برأي وبموقف الجانب الآخر في شأنها.

ومما لا شك فيه أن جوهر البلاغ المشترك هو ما ورد فيه من أن الرئيس كينيدي أكد الاتفاق الذي تم في الدار البيضاء بين محمد الخامس رحمه الله والرئيس إيزنهاور في 22 دسمبر 1959 والذي قضى بسحب القوات الأمريكية المرابطة في المغرب قبل نهاية 1963 ، كما أكد الرئيس الأمريكي الرغبة التي سبق أن أعرب عنها سلفه في مساعدة الحكومة المغربية بمختلف الامكانيات لتحويل القواعد بالمغرب إلى منشآت مدنية، وفي أغراض بناءة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، ما ورد كذلك في نفس البلاغ من أن رئيسي الدولتين اتفقا على أن تقوم الولايات المتحدة بمساعدة المغرب في منهاج التنمية الاقتصادية وفقا للسياسة

الخارجية الأمريكية، والصداقة العريقة والتعاون التقليدي بين البلدين.

فهذا تقريبا كل ما أعلنه البلاغ المشترك عن نتائج المحادثات بين الملك والرئيس، أما غير هذا من التفاصيل والأسرار - إن كانت هناك أسرار - فلا يعلم أحد عنها شيئا إلا الراسخون في العلم وهم قليلون جدا، غير أن سكوت البلاغ المشترك - سواء عن قصد أو عن غير قصد - لم يحل دون معرفة بعض الأشياء التي ربما أريد أن تظل في طي الخفاء باعتبارها من (أسرار الدولة) بالنسبة للطرفين، ومن هذا - إن صحت المعلومات التي لدينا - أن يحتفظ ببعض العناصر الأمريكية لمدة سنتين أخريين في مصالح المواصلات بقاعدة القنيطرة، ولاكن بشرط ومقابل هو أن تضمن تكوين الفنيين المغاربة خلال تلك المدة، أما ما يتعلق بالقواعد الأخرى فإن الاتفاق قد تم على تحويلها بجعل قاعدة النواصر (بجوار الدار البيضاء) مطارا مدنيا مغربيا رهن إشارة الطيران العالمي كما هو الشأن في المطارات العظمى المفتوحة للحركة الجوية الدولية، وبإحداث مركز الاصلاحات والتدريب من أجل الطيران المدني بقاعدة ابن كرير (قرب مراكش)، وبإنشاء مدرسة فلاحية بقاعدة سيدي سليمان (ناحية الغرب).

ولا تفوت الاشارة هنا إلى أن هذه النتائج لم تكن - فيما يظهر - سهلة الادراك بالرغم عن الاتفاق المغربي الأمريكي المؤكد من جديد حول جلاء القواعد عن أرض الوطن، وبالرغم

كذلك عما أظهره المحادث الأمريكي من حسن الاستعداد وحسن الفهم بالنسبة للمغرب المطالب بتحرير ترابه تطبيقا لذلك الاتفاق نفسه وبالوفاء لما فيه من تعهدات والتزامات صريحة، فكل هذا شغل المحادثات بين الرئيسين ساعات طويلة أثناء الاجتماعات الثلاثة بينهما، بل كانت المناقشات حول ألفاظ الاتفاق الجديد على تحويل القواعد غير سهلة ولا سريعة رغم ما سادها من جو المودة والصفاء، هذا الجو الذي لم تخل به الصراحة التي التزمها الجانبان المغربي والأمريكي، على أن ما جرى من نقاش لم يمنع ملك المغرب من أن يعبر، بعد ذلك، في كلمة رسمية عن ارتياحه واطمئنانه لما حصل من اتفاق تحدث عنه كمثال يحتذى في التصفيات القادمة للقواعد الأجنبية في غير بلاد المغرب.

وجدير بالذكر أن ملك المغرب - منذ الساعة الأولى وفي الخطاب الذي وجهه إلى الرئيس كينيدي - حرص على أن يضع مسألة القواعد أمام المسؤولين الأمريكيين وعلى رأسهم السيد كينيدي في إطار واضح لا يبقى معه غموض أو التباس حول إرادة المغرب وموقفه، فقد أعلن الملك في الخطاب الذي ألقاه في مأدبة العشاء بالبيت الأبيض أن من مهام المغرب في عهد استقلاله العمل للقضاء على مخلفات الحماية كيفما كان نوعها ومنها المخلفات التي نتجت عن التزامات الحكومة (الحامية) سابقا باسم المغرب كالسماح بقيام قواعد استراتيجية أميركية في عدة مدن وجهات من ترابنا الوطني.

وبالاضافة إلى هذا أبى ملك المغرب إلا أن يصارح

المسؤولين والرأي العام في الولايات المتحدة بالقواعد التي تقوم عليها سياستنا الخارجية في عهد الاستقلال وهي عدم التبعية وعدم الانحياز، والحياد الايجابي، وكل هذا يبعد المغرب عن الكتل المتنافسة، بل المتطاحنة في حربها الباردة وعن أحلافها الخطرة على السلام العام والانسانية جمعاء، ولكن تلك السياسة لا تتنافى وما يعمل له المغرب لكسب وتقوية الصداقة والتعاون مع الجميع لما فيه الخير المشترك وتلك السياسة نفسها تحتم تصفية القواعد الأجنبية في بلادنا، وهكذا تصبح هذه المنشآت المسخرة في سبيل أغراض عسكرية - كما قال جلالته - موجهة بوسائل سلمية لخدمة ما تحتاج إليه البلاد المتخلفة من تجهيز وتنمية اقتصادية واجتماعية، وفي هذا - كما أضاف ملك المغرب - خير مثال يحتذى في أفريقيا وفي العالم أجمع.

«الوثبات» (إرادة وإجادة التحول في سائر الميادين)

● «الدستور»، العدد: 25 - الاثنين 15 أبريل 1963.

لقد كان الخطاب الذي ألقاه جلالة الحسن الثاني يوم الجمعة 29 مارس، في نادي الصحافة الوطنية بواشنطون، أهم خطاب سياسي أثناء الرحلة الملكية بالولايات المتحدة، وقد تحدث فيه جلالة الملك أمام ذلك الجمع من رجال الصحافة والشخصيات السياسية حديثا واضحا صريحا تناول فيه باقتضاب - نظرا لضيق الوقت - أهم القضايا والمشاكل التي يواجهها المغرب في عهد الاستقلال والحكم الوطني، كما تحدث ملك المغرب عن ذلك كله حديث رئيس دولة وحكومة خبير بأمور بلاده وشعبه، وشاعر بواجباته ومسؤولياته العليا.

فماذا قال جلالة الملك؟

لقد أعلن أن حب الحرية هو الغاية الوحيدة والمقدسة التي يلتقي عندها شعب المغرب وشعب الولايات المتحدة، فكلاهما تعشق الحرية، وجاهد وضحى في سبيل الظفر والاحتفاظ بها عزيزة مجيدة، ثم أضاف جلالته أنه لا يحب الحرية فقط بل يحترمها خصوصا وأنه عرف قيمتها وقداستها وقتما حرمه عدوان الاستعمار منها، وزاد جلالته موضحا أنه يعتبر هو نفسه أن أعظم

مسؤولية يمكن أن تقع على كاهل رئيس دولة شاعر وجدير بهذا الاسم هي أن يحترم الحرية، وأن يعمل كل ما في وسعه ليلا تكون هذه النعمة التي نملكها ونعزها، ونعتز بها مهانة ومداسة فوق أرضنا سواء على يد المواطنين أو على يد المسؤولين.

وإذا كان الحاضرون قد قابلوا هذا الكلام الرائع بتصفيقات التأييد والاعجاب والتقدير، فإننا بدورنا لا نريد أن نعقب عليه بأكثر من أن الحرية التي استطاع الشعب المغربي بكفاحه وتضحيته - أن ينتزعها من قبضة الاستعمار كما استطاع - بنفس الوسائل - أن يحفظها من عبث وبغي اعدائها الداخليين، قلما يوجد لها نظير فيما يسمى (بالعالم الثالث) الذي أصبحت جميع شعوبه - إلا نادراً جِداً - تحت سيطرة الدكتاتوريات السافرة أو المقنعة ممثلة في نظام الحزب الوحيد.

فالحرية بالمغرب حرية حقيقية يضمنها التشريع، ويحرسها أحرار هذه البلاد من أن تهان وتداس من الحكام المستبدين أو من المواطنين المنحرفين.

ومما أوضحه جلالة الملك - بعد ذلك - أن الحرية والديمقراطية من جهة، والفعالية والانتاج والتعبئة، من جهة أخرى، ليست ألفاظا متنافية ولا أساليب متعارضة، بل هي - على عكس هذا - مكملة بعضها لبعض إلى حد بعيد.

وكأن جلالة الملك جعل هذا تمهيدا لحديثه عن القضايا والمشاكل التي يواجهها المسؤولون في المغرب وينتظر الشعب منهم أن يوفقوا في حلها خدمة للصالح العام.

وقد تساءل جلالته: ما هي المشاكل التي تفرض وجودها في المغرب والتي تفرضه - كما قال - لا بكيفية داخلية صميمة، وبصفة خاصة، به دون سواه، بل بوصفها كذلك مشاكل مشتركة بين بلاد (العالم الثالث) والأقطار التي تجتاز طور النماء؟

أما الجواب على هذا السؤال الهام الخطير فقال جلالة الملك أنه يستمده من تحليل طويل ليس هو ثمرة سنتين من جلوسه على كرسي الحكم والسيادة، بل هو ثمرة سنوات عديدة من النشاط الوطني، والكفاح السياسي، ونتيجة لهذا كله أصبح يعتقد أن المشكلة الكبرى في الأقطار السائرة في طريق النمو إنما هي مشكلة جدّ شعورية يجب أن تفرض نفسها لا على القلوب فقط بل حتى على الأرواح والعقول، ويتلخص هذا في شيء هو ما يجب أن تملكه الأقطار النامية من إرادة وإجادة، (التحول في سائر الميادين) عبارة رائعة قلت ألفاظها وكثرت معانيها وعنوان بارز لبرنامج أمة ناهضة ومفتاح خير وصلاح في الحاضر والمستقبل.

ولم يقتصر الملك على (ما قل ودل) وهو يتحدث عن المشكلة الكبرى في المغرب وفي غيره من البلاد المتخلفة أو النامية كما يقال، بل فصل الحديث شيئا ما فضرب أمثلة للتحول الذي يجب أن يراد ويجاد في كل ميدان: تحول في الميادين الاجتماعية، وبالأخص، التحول الذي يجعل كل واحد صادقا مع ضميره وصريحا مع نفسه فيحس أقوى ما يكون الاحساس ويعترف أبلغ ما يكون الاعتراف في قرارة وجدانه بأنه مسؤول، ومسؤول وحده عن مصيره، وبأنه لا يوجد أمامه ما يسمى (بكبش الفداء)

فيتخذه وسيلة للاعتذار عن التقصير والعجز أو لاتهام الغير وقذفه بالحجارة بصفته مسؤولا عما يعانيه في الحياة.

وبعبارة أوضح، إن المغرب - حكومة وشعبا - مسؤول وحده عن حاضره ومستقبله في عهد الاستقلال الذي ظفر فيه بالتحرير من سيطرة الاستعمار وأصبح يتمتع فيه بكامل حريته وسيادته في ظل حكم وطني قائم ، فليس للمغرب أن يسأل غيره عما يتخبط فيه من مشاكل وأزمات خصوصا وقد مر عليه سبع سنوات كاملة وهو يدبر شؤونه بنفسه ويقود السفينة بيده، ويتجه بمحض إرادته إلى حيث يشاء، وكيف يشاء، ويمكن أن نلخص هذا في عبارة وجيزة هي أن المسؤولية نتيجة الحرية: حرية النفس وحرية التصرف.

وحيث أننا وحدنا مسؤولون عن حياتنا ومصيرنا فهل نواجه مسؤولياتنا بما يكون في مستواها، وبما يجعل التوفيق حليفنا في ادائها كاملة غير ناقصة؟

إن الجواب على هذا الأمر خطير يقتضي - كما قال جلالة الملك - كثيرا من الشجاعة، وكثيرا من الصراحة، وفعلا أجاب جلالته بأن المغرب - غداة استقلاله، وبفضل تلك الفلسفة الصارمة الوقورة، وكذلك القريبة من القلوب والعقول - لم يستسلم لا للديماغوجية ولا للخمول والتكاسل فأخذ فورا يقوم باحصاء مشاكله وإمكانياته، وسرعان ما تبين بعد المسافة بين هذه الامكانيات وبين مطامحه، فأخذ بتواضع وفي غير تهريج ولا

ضوضاء، يسير رويدا رويدا، ومرحلة بعد أخرى، مفضلا معالجة الأشياء بالتي هي أحسن.

ومن المشاكل التي تتطلب الحلول الصالحة، في نظر جلالته، إيجاد ثمانين ألف تشغيل جديد في كل سنة نتيجة ازدياد السكان، والعمل لعدم ضياع ستين ألف هكتار من الأراضي في كل عام بسبب المياه الجارفة وإيواء ثلاثمائة ألف طفل في المدارس كل حول، وإنشاء كثير من المستشفيات والسدود والطرق، والقيام بشؤون الادارة العامة، واحكام تدبير المالية العامة وتنظيمها أحسن تنظيم مستطاع يضمن سلامة وضبط الحسابات العامة بحيث يعرف مصير دراهم الدولة واحدا واحداً ولو بعد عشرات السنين، فهذه - كما قال جلالة الملك - أمثلة من مشاكل المغرب.

وبصراحته المعهودة لم يكتم جلالته ما يقال عن المغرب من أنه بلد العجائب أو (بلد المتناقضات الصغرى) على حد التعبير الملكي .

وخلاصة القول: إن للمغرب كثيرا من المشاكل خلفتها له الحماية أو خلفها له عهد الاستقلال. وأنه وحده المسؤول عن إيجاد نفسها رهينة بحل مشكلة أساسية هي مشكلة التحول في جميع الميادين، هذا التحول الذي يجب إنجازه سواء بما يملكه المغرب أو بما يمكنه أن يحصل عليه من وسائل وإمكانيات.

فكل هذا شيء واضح في ذاته، ولاكن هل هو كذلك

واضح في مجال الواقع المغربي وبعبارة أخرى، هل استطاع المغرب، بعدما صار يملك زمام أمره، ويتولى مواجهة مشاكله أن يحقق - بإجادة وتوفيق، كل التحول المطلوب منه في سائر الميادين؟ إن أحدا - ولو كان أقل الناس صدقا مع ضميره وصراحة مع نفسه - لا يستطيع، بكل أسف، أن يجيب عن ذلك بالايجاب، ولهذا فالمغرب ما يزال - كما قال جلالة الملك - مفتقرا، بل في أشد الافتقار والاحتياج إلى ما سماه (بإرادة وإجادة التحول في جميع الميادين) سواء تم بما لديه من إمكانيات محدودة أو بما يجب عليه أن ييسره من وسائل فعالة كافية، وربما يستطيع المغرب أن يظفر بوسائل سياسته الكبرى المنشودة يتحتم عليه أن ينهج السياسة الجريئة الملائمة لوسائله الخاصة كما قال جلالة الملك في اجتماعه بالكتلة الافريقية الاسيوية، وهكذا يكون في استطاعة المغرب - لو أراد - أن يحقق سياسة التحول في سائر الميادين بما لديه من إمكانيات وفي انتظار ما هو أهم وأبعد مدى، أما التحول المجدي من أجل خلق مجتمع قومي جديد يكون - كما عبر عنه الملك - جديرا بكل احترام، وبكل محبة فليس في نظرنا - شيئا آخر غير ما نادينا به مرارا في هذه الجريدة منذ نشأتها، وهو (الانقلاب) على يد (قيادة صالحة) بكل ما في العبارتين من معنى.

فهل يحق لنا - بعد عودة الملك من الولايات المتحدة - أن نؤمل إقدام المغرب على نهج سياسة التحول الموفق في سائر الميادين فيكون بهذا قد أرادها وأجادها قولا وعملا؟

«الوثبات»

هذا هو السبيل

● «الدستور»، العدد: 26 - الاثنين 22 أبريل 1963.

تحدثنا في المقال السابق بشيء من الايجاز عن الأوضاع العامة التي ما فتئت تسود في المغرب، منذ فجر الاستقلال، والتي بلغت درجة قصوى في السوء، والتعفن، والتأزم أصبحت تشكل معه طامة قومية كبرى تفوق كل ما أصاب البلاد حتى اليوم من الكوارث والدواهي.

كما تحدثنا، باقتضاب، عن الخطوط العريضة التي رسمها ملك المغرب وهو في أمريكا، لما سماه (بإرادة واجادة التحول في جميع الميادين)، ولم يفتنا الجهر بالحقيقة، والصدع بالواقع، وهو ان المغرب - مع ما بذله في فترة الاستقلال من جهود وأنجزه من أعمال ومشاريع - لم يستطع أن يجهل ما واجهه ويواجهه من مشاكل ومعضلات موروثة عن عصر الاستعمار أو طارئة في عهد الاستقلال.

وبعبارة اخرى، ان المغرب، في عهد الحكومات التي تعاقبت منذ سبع سنوات، ان كان قد تقدم خطوات في شتى الميادين، فانه لم يتمكن مع هذا من التغلب على مشاكله في

الداخل و الخارج ، وما أكثرها وأصعبها ومن قطع مسافة طويلة في معركته الفاصلة ضد عدوه اللدود الذي هو التخلف الاقتصادي، وكذلك ضد حليفه الأكبر، بل العدو الالد، وهو (الفساد الداخلي) الذي أعلنا مرارا وتكرارا في هذا المكان أنه ليس من سبيل الى القضاء عليه، والى توجه المغرب، بجد وحزم، الوجهة العامة المثلى إلا باستئصال جراثيم ذلك الداء القومي العضال عن طريق العملية الجراحية التي تفرض نفسها كل يوم أكثر من سابقه، والتي لا مفر منها - عاجلا أو آجلا - الا وهي عملية (الانقلاب) على يد قيادة صالحة قوية بثقة الشعب، ووفية لصالح الشعب.

وما دام الدواء قد أصبح معروفا وهو ما أعلن عنه الملك (بارادة واجادة التحول في كل الميادين)، وأعلنا عنه من جهتنا (بالانقلاب على يد قيادة صالحة)، وما دام المغرب كذلك في أشد الحاجة الى أن تقلب فيه الأوضاع الفاسدة رأسا على عقب باسم التحول والانقلاب فماذا ينتظر الذين يعنيهم هذا لمواجهة مسؤولياتهم، والخروج بأنفسهم وبالبلاد معهم من أوضاع الزيغ، والزيف، والفساد الى أوضاع جديدة، سليمة، صالحة.

وإذا كانت وجهات النظر المغربية متفقة ومتحدة حول حقيقة الأوضاع القائمة، وجوهر التغيرات الواجبة فماذا يؤخر أو يعرقل انجاز التحول أو الانقلاب في سائر الميادين؟

وبعبارة أخرى، ماذا يمنع المغاربة - المسؤولين والمواطنين - من أن يراجعوا أنفسهم، ويحاسبوا ضمائرهم، ويعيدو النظر في

أوضاعهم، ومن أن ينطلقوا - بعد هذا الاختبار أو النقد الذاتي كما يقال - نحو تحقيق الأماني والأهداف في حركة ثورية على الفساد والمفسدين؟ واذا قلنا انه لا بد من حركة ثورية لتحطيم كل فساد، وتحقيق كل ما يتطلبه الوضع من اصلاح جذري شامل فلسنا نعني أن يكون أمر تلك الحركة الجديدة ومصيرها مثلما كان أمر ومصير ما سمي بثورة الملك والشعب، بعد معركة التحرير الظافرة، وذلك نتيجة ما أصيبت به من ضعف وقهقرة، وفشل جعلها تخطىء الأهداف وتتنكّب السبل وتتردى في المهاوي واأسفاه!

وهكذا عاش المغرب ما يمكن أن نسميه، بدون مبالغة، بالمأساة الكبرى وهي ضياع ثورته في عهد الاستقلال وتحت ما يسمى، (بالحكم الوطني) والسبب الرئيسي في هذا هوان المغاربة، بمجرد ما حققوا الاستقلال، وتسلموا زمام الأمر أمنوا بأنهم أدركوا كل أمانيهم وحققوا كل أهدافهم، وصاروا سادة أنفسهم بعد أن كانوا عبيدا لغيرهم، فتمكنوا بهذا مما كانوا من قبل محرومين منه، وهو الحكم والسلطة والنفوذ وما في هذا من جاه ونفع نسوا معهما أو تناسوا كل شيء، وكأنهم لم يجاهدوا، ويضحوا، ويتحرروا إلا ليعيشوا لأنفسهم - لا لوطنهم وأمتهم عملا بالقول: (زل أيها الأجنبي، لأحتل مقعدك، ولأحكم وأتحكم بعدك!).

ومع هذا بالطبع ضاع الأمل في مواصلة ثورة الملك والشعب خلال فترة البناء والتشييد وانحرفت بها جميع الحكومات ومن شاركوا فيها من رجال الأحزاب، والشخصيات.

بل الأدهى والأمر ان (الحماية) لم تنقرض كل الانقراض في عهد الاستقلال حيث انها استطاعت - بالرغم عن المغاربة أو بتهاون الكثيرين منهم - ان تحفظ - وجودها واستمرارها سرا وعلانية في أشكال وأنماط، وتحت أسماء وألقاب، فأصبحنا نشاهدها تارة مقنعة، وتارة أخرى سافرة، كما أصبحنا نسمع من غير واحد من الأجانب الاعتراف بذلك - في نكتة لاذعة وسخرية شامتة - كقولهم: ما أحسن الحماية في عهد الاستقلال -! فان دل هذا على شيء فهو ما صرحنا به من ضياع الثورة التحريرية في عهد الاستقلال وأصابتها بالضعف، والفشل، والاضحلال لمنفعة جميع المفسدين والمستغلين سواء كانوا مغاربة أو أجانب، وضحيتهم في هذا كله: المغرب والسواد الأعظم من أبنائه الذين صاروا أشبه شيء، (بالأيتام في مأدبة اللئام !) فالى هذه النهاية - بعد سبع سنوات من حركة التحرير - قد انتهينا بأنفسنا أو قد انتهى بنا جميع الذين هم مسؤولون عن أمرنا ومصيرنا.

وإذا كان دوام الحال من المحال - كما يقال - وكان لا بد لكل داء من دواء، ولكل عسر يسر فما هي الوسيلة المجدية الكفيلة بالخروج مما نحن فيه من سوء الحال والمال ، وباعطاء الدواء الناجع لكل داء يفتك بالدولة والمجتمع وبتحويل عسرنا يسرا؟ إنه ليست - في نظرنا - منوسيلة لهذا كله غير التي عبرنا عنها بالانقلاب وعبر عنها كذلك الملك بارادة واجادة التحول في سائر الميادين ومعنى هذا - بعبارة اخرى - العمل لبعث الروح من جديد في ثورة الملك والشعب، والرجوع بها الى مدلولها وحقيقتها

واستئناف السير بها في جادتها المثلى لصالح الوطن والشعب في الحاضر والمستقبل.

وإذا كان المغاربة، مسؤولون وغيرهم، متفقين على هذا فيجب ان يتفقوا كذلك على هذه الحقيقة وهي أن جميع الذين أضاعوا الثورة في عهد الاستقلال ومسخوها، وشوهوها، وأخطأوا بها الهدف والطريق ليسوا صالحين لأن يردوا لها من جديد اعتبارها، وحرمتها، وماهيتها وحيويتها، ووجهتها ولهذا يجب أن تعاد الثورة الى أيدي رجالها الخلص الأوفياء كي يسيروا بها سيرتها الأولى في طور البناء والتنظيم، والاصلاح.

وهناك حقيقة أخرى لا يمكن للمغاربة ان كانوا صادقين في أنفسهم وصرحاء في مواقفهم، ان يتغاضوا عنها، وهي ان العصر عصر انقلابات وثورات علمية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية، وانه لا سبيل الى التطور والتقدم في كل ميدان إلا بمسايرة العصر روحا، ونهضة وحركة.

ومن أجل هذا وذلك أصبح المغرب في أشد الحاجة الى قيادة صالحة تتوفر فيها جميع الشروط والصفات لتقود الثورة الاصلاحية البناءة بروحها ولصالحها في غير ضعف ولا انحراف.

هذا هو السبيل، فأين هم الرجال؟

الوثبات

الواجبات والمسؤوليات
في ساعة الوضوح والاختيار

● « الدستور »، العدد: 27 - الاثنين 29 أبريل 1963.

من المعروف أننا كنا اتخذنا من الاستفتاء في مشروع الدستور موقف الامساك عن التصويت واننا أوضحنا بعد هذا حقيقة هذا الموقف الذي كان خاصا بنا، بينما سلك غيرنا من المواطنين طرقا أخرى في التصويت وهي: (نعم) أو (لا) أو المقاطعة، فلم تكن المواقف ثلاثة - كما قالت بعض الصحف - بل أربعة أي تأييدا، وامتناعا، ومقاطعة وامساكا، ونذكر هنا بأننا كنا محصنا حقيقة كل من الامتناع، والمقاطعة، والامساك، فالاول قد تجلى في التصويت بالورقة الزرقاء التي كانت تعبر عن (لا) أما المقاطعة فكانت امتناعا أساسه الرفض التام المطلق جملة وتفصيلا، واما الامساك عن التصويت فكان غير هذا وذاك، فليس هو قبولا ولا رفضا، وبعبارة أوضح، ان الامساك عن التصويت ليس امتناعا من اتخاذ موقف، بل هو موقف صريح له مدلوله ومغزاه، وهو أن لملتزمه رأيا في المشروع المعروض على التصويت، فلا يرفضه بأكمله نظرا لاشتماله على نصوص مسلمة ومقبولة ولا يقبله جملة لما تضمنه من نصوص اخرى تحتاج الى اعادة النظر فيها قصد الاصلاح والتصحيح ولهذا قررنا الامساك عن

التصويت مع المطالبة بتعديل الفصول التي صرفتنا في أساسها، وشكلها، ومرماها عن قبول المشروع، وبهذا لم يتسم موقفنا الامساكي بالسلبية بالرغم عن كونه احتجاجا عن الادلاء برأي (نعم) أو (لا) وبعبارة اخرى أن المشروع كان معروضا للتصويت عليه جملة لا تفصيلا، فلم يكن لنا يومئذ مناص من اتخاذ موقف الامساك عن التصويت مع المطالبة بالتعديل اشعاراً بأن المشروع كان غير مقبول كله ولا غير مرفوض كله.

وفي موقفنا هذا من الامساك الدستوري لن نساير أحدا، بل استوحيناه من رأينا الخاص كما أملاه علينا الضمير والصالح العام، وبه تميزنا عن الذين أيدوا أو رفضوا رأينا الخاص كما أملاه علينا الضمير والصالح العام، وبه تميزنا عن الذين أيدوا أو رفضوا أو قاطعوا المشروع ومنذ 7 دسمبر 1962 أصبح الدستور قائما كقانون أساسي للمغرب دولة وأمة.

فعلى أساسه، وطبقا لما نص عليه أحد أحكامه الانتقالية من تنصيب البرلمان في أجل يمتد من خمسة الى عشرة أشهر تقرر أخيرا إجراء انتخاب مجلس النواب في 17 مايو القادم، ومعنى هذا انه سيشرع في تنفيذ الدستور بالعمل على اقامة المؤسسات التمثيلية في البلاد سواء على الصعيد القومي أو الاقليمي أو المحلي، وذلك خلال الأشهر الآتية آخرها أكتوبر، وبهذا ان سارت الأمور سيرها الطبيعي، سيتم وضع حد نهائي للفراغ السياسي الذي خيم وما يزال يخيم على البلاد منذ فجر الاستقلال، وبديهي أن الخروج بالبلاد وبالشعب من الفراغ

السياسي الى حياة النظام التمثيلي شيء هام في حد ذاته طالما طالبنا به حتى تتحقق ممارسة المواطنين في عهد الاستقلال لحقوق السيادة وذلك بتدبير شؤونهم العامة بواسطة نوابهم المنتخبين الشرعيين.

وبمناسبة انتخاب مجلس النواب أثارت احدى الصحف اليومية المغربية منذ أسبوع مسألة مواقف المواطنين وهيئاتهم من التصويت على مشروع الدستور بالتأييد أو بالرفض أو بالمقاطعة فتساءلت: هل يحق للذين لم يشاركوا في الاستفتاء ان يدخلوا معركة الانتخاب الذي سيؤدي الى قيام البرلمان؟ ثم اجابت نفسها بأن لكل مواطن، مهما كان موقفه من الاستفتاء سابقا، كامل الحق في الانتخاب والترشيح على أساس القانون الخاص بهما وتمنت الصحيفة المشار اليها أن يفصح المقاطعون في الماضي عن أسباب موقفهم فيهتموا ذات يوم بالحديث عما سمته (بقصة) الامتناع عن المشاركة في الاستفتاء الدستوري.

أما بالنسبة الينا فقد أوضحنا موقفنا عقب الاستفتاء، وزدناه اليوم وضوحا حتى لا يلتبس أمره على أحد أو يتعرض لسوء الفهم والتأويل، وبالاضافة الى ذلك نؤكد ان النظام التمثيلي الجديد لا يمكن أن يكون خاصا بفريق من المغاربة دون فريق، بل هو نظام - يجب ان يكون للجميع وبالجميع، لأنه أساس حياتهم السياسية المقبلة، فلا يحق لأحد ان يستبد به بدعوى أنه أيد مشروع الدستور في الاستفتاء فالمواطنون أحرار في اتخاذ مواقفهم بوحي ضميرهم ومصلحتهم، وليس لأحد أن يقول لهم: افعلوا

أو لا تفعلوا، فهذا مخالف لجوهر الاستفتاء سابقا، والانتخاب حاضرا.

وان الذين لم يشاركوا في الاستفتاء لأسباب سياسية، وقانونية، ودستورية ومعنوية فكيفوا موقفهم بشكل من أشكال الامتناع عن التصويت قد تدفعهم حاضرا نفس الأسباب كلها أو بعضها، كما قد تدفعهم أسباب، واعتبارات، وظروف اخرى الى المشاركة في الانتخاب فالسياسة لا تعرف في ميدان العمل وفي معترك الحياة المواقف الجامدة أو المتصلبة أو العنيدة.

وكيفما كانت المآخذ التي يمكن ان تكون للمواطنين سواء على الدستور أو على قوانين تطبيقية كقانون الانتخاب فان هذا لا يمنعهم من المساهمة في بناء المؤسسات التمثيلية العامة، وهذه المساهمة نفسها لا تتنافى - لما ذكرناه آنفاً - مع موقف عدم المشاركة في الاستفتاء الدستوري كما انها لا تعني التراجع والتنازل عن المآخذ التي حالت من قبل دون المشاركة في الاستفتاء بالتأييد، وغني عن البيان ان كل دستور أو قانون عندنا وعند غيرنا قابل للتعديل عندما تسنح الفرصة ويواتي الظرف، وان للبرلمان صلاحية النظر فيما ينبغي تعديله من النصوص والأحكام في الدستور وقوانينه التطبيقية.

وبما ان مجلس النواب المقبل سيكون الأول من نوعه في هذه البلاد فان الهيئة الناخبة المغربية ستقر بدون شك أهميته وخطورته وستحرص على حسن اداء واجبها ومسؤوليتها في اختيار أصلح

العناصر لعضوية برلمان الغد الذي سيضطلع بمهمة التشريع والرقابة على الحكومة باسم الشعب وفي سبيل الصالح العام.

فجميع المواطنين يوجدون - الآن وبعد الآن أمام واجباتهم ومسؤولياتهم في ساعة هي ساعة الوضوح مع انفسهم ومع غيرهم، وفي ظرف هوظرف الاختيار والاتجاه لصالح البلاد والشعب وما لهم من مقومات، وحقوق، ومطامع.

(وأما بنعمة ربك فحدِّث)

● «الدستور»، العدد: 37 - الاثنين 24 جوان 1963.

من أعظم النعم التي أنعم الله بها على المغرب في الوقت الحاضر الحرية هذه الحرية التي طالما حرم منها المغاربة في عهد الاستعمار الغاشم، والتي تمتع بها الأجانب عندنا في ظل الحراب، ولما تحرر المغرب بفضل كفاح وتضحية المخلصين من أبنائه، كانت الحرية الأمنية الأولى التي طمح المواطنون إلى نيلها ليكون بها الاستقلال ذا مدلول حقيقي ومحتوى إيجابي، إذ بغير الحرية إنما يكون الاستقلال اسما بدون مسمى، أو بعبارة أخرى يكون مفرغاً من كل تحر أو تحرير، فالحرية هي روح وقوام الاستقلال الحق، فإذا فقدت فقد معها معناه ومغزاه.

ولهذا فإن الحرية هي أعز ما يملأ فراغ الاستقلال، وبهذه الصفة فإنها لا تعتبر مجرد كلمة وعبارة، ولا محض رمز وشعار، وإذا كانت الحرية قد تعددت أشكالها، وتشعبت طرقها، وكثرت متاهاتها واختلفت معانيها فإن السبب في هذا هو ما تعرضت له طوال التاريخ وحتى في عصرنا هذا من الآفات والأخطار، ومن أنواع المسخ والتحريف وكانت النتيجة أنها خرجت من كل هذا فاقدة لسلامتها، ونقاوتها، ودقتها في اللفظ والمعنى. وأكبر دليل

على هذا هو سوء الاستعمال والاستغلال اللذان كانت وما فتئت عرضة لهما في كثير من أقطار الدنيا حتى ممن يسمون أنفسهم، (بالأحرار) كذبا وزورا، وهكذا رأينا وما زلنا نرى شعوبا كثيرة لم تكد تخرج من ربقة العبودية المفروضة عليها من الاستعمار حتى وقعت فيما لا يقل عنها شدة وقساوة ،وظلما وقهرا، بل رأينا ما هو أشد وأفظع، وهو استعباد تلك الشعوب من جديد باسم الحرية، والتحرير في عهد السيادة والاستقلال، وهكذا يصدق عليها القول المأثور عن عهد الثورة الفرنسية الكبرى: (أيتها الحرية، كم من جرائم ترتكب باسمك!)

ومما سلف يتضح أن الحرية لا توجد إلا حيثما يكون لها مدلول حقيقي وواقع حسي، وبالرغم عما تعرضت له من الشكوك في عصرنا فإنها ما تزال حبيبة إلى النفوس الحرة، وعزيزة على الأرواح الحية التي تعتبرها وتتخذها مثلها الأعلى، بل حقا مقدسا لكل إنسان ومواطن، وبهذه الصفة يهون في سبيلها كل صعب، ويرخص كل غال، لأنها جزء لا يتجزأ من ذات الانسان وروحه، وما عرف هذا وقدره حق قدره إلا من حرمه البغاة والمسيطرون من حريته فردا كان أو جماعة، ولهذا فإن جميع الشعوب التي فقدت الحرية لم تصبر عليها ولم تهدأ لها نفس حتى استرجعت حريتها السليبة بالجهاد والتضحية، ومن المؤسف، بل المؤلم أن يوجد في هذه الشعوب نفسها من لا يستفيدون من العبر والتجارب ولا يتعظون بدروس الماضي والتاريخ، ولا يعتبرون بتطورات الأمم قديما وحديثا.

أما العراك في سبيل الحرية فليس في الحقيقة إلا عراكا في سبيل المبادىء والآراء، وكل عراك لا يخلو من مكروه وفي هذا العراك كم ذهبت من أرواح، وأريقت من دماء طوال تاريخ البشرية، وإذا كان للحرية أبطالها وشهداؤها فلها كذلك أعداؤها وخاذلوها الذين لا يصدقون أن الحرية جديرة بأن يخوض الانسان معاركها، ويبذل النفس والنفيس في سبيل نصرتها وإعلاء شأنها سنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا، ففي خلق الله قوم يحطمون أغلال العبودية مسترخصين في هذا السبيل المال والحياة، وفيهم أيضا من يبخلون بكل شيء لتبقى الحرية وهم معها في السلاسل والأصفاد، وبهذا يخونون عهد الله والانسانية في أنفسهم وفي مجتمعهم العاني، وإلى جانب هؤلاء الخانثين بعهد الحرية يوجد كذلك في المجتمعات قوم إن عرفوا لماذا يريدون أن يتحرروا فإنهم قلما يعرفون ماذا يفعلون بالحرية يوم يظفرون بها ولهذا كان واجبنا هو أن نعرف الحرية على حقيقتها فنعرف لماذا نتحرر، كما نعرف إذا تحررنا، ماذا نصنع بالحرية لأنفسنا ولغيرنا على السواء.

ولسنا نبالغ إن قلنا ان المغاربة بطبيعتهم قوم أحرار، ولهذا عرفوا في التاريخ (بالأمازيغ)، فالمغربي رجل حر أبي أولا، وهذه الحرية وهذا الأباء هما اللذان تحكما فيه وفي تاريخه الوطني، فالمغرب كوطنٍ حر يسكنه الأحرار قد استطاع أن يحافظ على حريته إلّا في حقب قليلة وفي أماكن محدودة في القديم والحديث والأجانب الذين أغاروا على أرضه في الماضي قلما توغلوا وطالوا فيها وآثارهم تدل على هذا حتى اليوم، والأتراك الذين سيطروا في

عهد الدولة العثمانية على ممالك كثيرة وشاسعة أكثرها إسلامية لم يستطيعوا أن يحكموه يوم حكموا العالم الاسلامي كله بما فيه تونس والجزائر، بل بلغ الأمر بسلاطين آل عثمان ان كانوا يرهبون جانب المغرب، ويخطبون وده، ويستنجدون به ضد الأجنبي المعتدي، وحتى الاستعمار الذي استولى على أراضي الاسلام والعروبة بما فيها تونس والجزائر قد طال احتلاله لهذا القطر الأخير - مثلا - حوالي الثمانين سنة دون أن يتمكن من بسط نفوذه على بلادنا التي ظلت حرة مستقلة بجوار الاستعمار الغاشم ولما تألبت علينا دول الاستعمار دخلنا في حرب معها أكثر من ثلث قرن ولم يكن احتلال المستعمرين لبلادنا بقادر على أن يفقدنا الايمان بالحرية وعزيمة الجهاد في سبيلها، وقد انتهت معركة الحرية في مغربنا بالنصر على يد المكافحين الأحرار.

وبعد أن أدركنا الاستقلال قامت في المغرب معركة أخرى في سبيل الحرية ضد فئة من المغاربة سرعان ما تنكروا لها وكفروا بها، وتطاولوا إلى قتلها في المهد حتى لا تقوم لها في أرضنا قائمة، وحتى يكون الاستقلال مجرد استغلال للبلاد وأهلها.

غير أن الأحرار وهم السواد الأعظم من المغاربة، كانوا للطواغيت وأعداء الحرية بالمرصاد فأبوا أن تنكب الحرية في هذه البلاد بعد نكبتها الأولى في عهد الاستعمار، ثم كان الصراع بين الأحرار والأشرار، وكانت الاغتيالات، والاختطافات والاضطهادات، والتعذيبات السيئة الشهيرة التي تحملنا منها - نحن رجال حزب الشورى والاستقلال - أوفر نصيب دون أن

تلين لنا قناة أو يخفت صوتنا الذي هو صوت الحق والحرية والشجاعة والجهاد في سبيل الله والمثل العليا، وهكذا كنا للحرية ألسنتها وأسلحتها ودعاتها وأنصارها بدون منازع في هذه البلاد، وكنا وحدنا المطالبين بتشريع ما سميناه بميثاق الحرية حتى تحقق في أبريل 1958 بعد ان لم تنفع معنا قوة ولا حيلة ولا حكم انسجام، ولا مكر سياسة.

ومنذ ذلك الوقت وراية الحرية تخفق عالية في سماء المغرب فكان وما يزال وطننا يفخر ويفاخر بها غيره من الدول التي لم تستقل في آسيا وأفريقيا إلا لتعيش تحت نظام الحكم القوي الديكتاتوري بدعوى أن الشعوب المتخلِّفة غير جديرة بالحرية طالما لازمها التخلف وهكذا رأينا الأحرار المحررين بالأمس ينقلبون اليوم إلى طواغيت يفرضون أشخاصهم وأباطيلهم على شعوبهم التي طالما نادوا بحقوقها وطالبوا بحرياتها، وعاركوا وضحوا في سبيلها حتى إذا كانت الحرية لم يريدوا أن تكون إلا لهم دون شعوبهم، وقد كانت حرية تمكنهم من فعل ما يشاؤون شأنهم في هذا شأن المستبدين والماكرين.

ولاكن مهما فعل الحالمون بالسيطرة في هذه البلاد فإن النصر قد كان ولا يزال للحرية ما دام في المغرب أحرار يهون الموت في سبيلها أهون عليهم من الحياة في ذلة وخضوع.

وقد قلنا ونكرر القول بأن معركة الحرية لم تنته بعد في هذه البلاد بل إنها مستمرة ضد ما يهددها من أخطار، وما يبيته لها رهط الأشرار.

ومن أشد تلك الأخطار أن يسيء استعمال الحرية في بلادنا قوم جربنا عليهم أنواع الكيد للحرية والتآمر عليها بكل الوسائل بما فيها التشريع على عهد حكمهم المنهار. . .

ونذهب إلى أكثر من هذا صراحة فنقول إن مـا لا يقل خطرا عن ذلك أن تبقى القوانين الزجريـة أمام ذلـك معطلة التنفيذ كأن المغرب بلد بدون قانون كما قيل.

والحقيقة أن للمغرب قوانين تشرع الحرية للجميع، وتحميها من سوء الممارسة والاستعمال، وتعاقب على المخالفات لها، وفي ظل هذا ضمان الحرية لكل واحد وصيانتها من أن يعبث بحقها العابثون، فالحرية قوية بالقانون ولا حرمة لقانون بدون تنفيذ، وفي تطبيق القانون بحزم وصرامة في غير ظلم ولا عسف حياة الحرية وإنقاذها من كل كيد وعبث هذه الحرية التي نعتز بها ويعترف لنا بها الخصم والصديق، والتي امتازت بها بلادنا فيما يسمى بـالعالم الثـالث الذي طغت عليه كثرة أنـظمة الحكم الاستبدادي المطلق في ظل نظام الحزب الوحيد.

«الوثبات»

إنما الحرية بالأحرار وللأحرار!

● «الدستور»، العدد: 38 - الاثنين 1 يوليوز 1963.

قلنا في مقال سابق، ونحن نتحدث عن الحرية، ان المغرب امتاز عن أكثر الأقطار في القارتين الأفريقية والآسيوية، وعن أخرى كذلك في غيرهما من قارات المعمور، بإقرار الحريات العامة فيه، وبضمان ممارستها لسائر المواطنين وقد تحقق هذا بعد سنوات من عهد الاستقلال كانت كلها معارك خاضها الأحرار والديمقراطيون المغاربة، وعلى رأسهم الشوريون الذين أبلوا البلاء الحسن، وتحملوا من الشر والأذى في الأجسام، والأموال، والأرواح ما جعلهم مفخرة هذه البلاد وأمتها في الدفاع عن العزة والكرامة، ونصر الحرية والديمقراطية، نعم إن كل ما قاساه الشوريون الأحرار الأباة قد أثار الدهشة والاعجاب في الداخل والخارج حتى أصبحوا مضرب الأمثال في الاخلاص، والوفاء، والثبات والتضحية، وحتى صاروا خير القدوة في معارضة الحكم الزائف الذي ابتلى به المغرب باسم الانسجام، وهو تعبير عن فرض السيطرة الحزبية وطغيانها واستغلالها وفسادها على المغرب وطنا، ودولة وأمة. وفي ذلك نذكر أننا قرأنا مرة في إحدى الصحف الأجنبية وهي تتحدث عن بلاد تئن تحت طغيان وفساد

الحكم الحزبي، وتشبه الأوضاع فيها بأوضاع المغرب في السنين الأولى من الاستقلال، إن مما زاد في نكبة تلك البلاد أن لا تتوفر يومئذ على حزب كفاح حق، ومعارضة حكيمة كما كان يضطلع بهما حزب الشورى والاستقلال في المغرب، فبفضل كفاح هذا الحزب ومقاومته لفرض نظام الحزب الوحيد، ومعارضته لسياسة الطغيان والاجرام، والاستغلال، ومطالبته بتشريع الحريات وإقامة نظام ديمقراطي في ظل ملكية دستورية صحيحة، استطاع المغرب أن يفلت من قبضة الدكتاتورية البغيضة، وتمكن المغاربة من إدراك ما حاق بهم من مكرها وخطرها، كما فطن العرش وصاحبه لما كانت تبيته من خطط ليتم لها الاستيلاء، فكانت نتيجة ذلك النضال الوطني الحر، وما نشأ عنه من توعية المواطنين، ويقظتهم، وتبصرهم، وأخذهم بالحزم في أمورهم إن شرعت الحريات العامة: حرية الرأي والتعبير عنه بالوسائل المشروعة، وحرية الجمعيات والأحزاب، وحرية الاجتماع في نطاق القانون والنظام، وقد تحقق هذا بالقوانين الصادرة في أبريل 1958 وهي قوانين عمل دعاة الحزب الوحيد وشيعة حكم الانسجام على عدم خروجها إلى حيز الوجود، كما عملوا، حينما عجزوا عن هذا، على إثقالها بالشروط والقيود حتى تكون الحريات في بلادنا إسما بدون مسمى أوهى من بيت العنكبوت، ولكن شيئا من هذا لم يتحقق، فكانت الحريات كما أردناها وأنف الكائدين في التراب راغم!

ثم مضت سنوات وأعداء الحرية يتمتعون بها في هذه البلاد ويستغلونها غير راضين ولا مطمئنين بل متحينين ومترصدين للفرص التي تمكنهم من حرمان غيرهم منها كما كانوا يريدون أول

الأمر، ومن احتكارها لأنفسهم واتخاذها وسيلة لفرض سيطرتهم على البلاد وأبنائها.

وطال انتظارهم لليوم الذي يأتي بنكسة الحرية في وطننا حتى إذا فوجئوا بالدستور ظنوا أن الفرصة قد سنحت لهم لادراك ما طالما طمعوا فيه، فعمدوا لاخفاء أطماعهم ومراميهم وراء ستار، متظاهرين بأنهم ملكيون أكثر من الملك، ودستوريون أكثر من كل دستوري، وكم هرجوا، وفرحوا ورقصوا، وجنوا احكاما للمناورة، وإتقانا للتمثيلية، واحتفاء بالفرصة المؤاتية، ولاكن سرعان ما خاب ظنهم وفشلت خطتهم وضاعت الفرصة منهم فانقلبوا خاسرين بعد أن آمنوا بأنهم كانوا من النصر قاب قوسين، أو أدنى.

ومنذ ذلك الوقت تجدد العراك في سبيل الحرية بين أنصارها وخصومها ومعركة الانتخابات التي دارت وما تزال تدور في المغرب ليست شبيهة بالمعارك الانتخابية العادية التي نشاهدها في البلاد الديمقراطية، بل إن المعركة الانتخابية في مغربنا معركة لضمان الحرية ولتأمين مصيرها في هذه الأرض التي هي أرض حرة لا يريد أبناؤها أن يعيشوا فيها إلا أحرارا بعد أن دامت دولة الاستعمار فيها.

ولكن معركة الحرية التي نخوضها اليوم لا يمكن أن ننتصر فيها بمجرد ما شرع من قوانين، وما وضع من أحكام الدستور، فإذا كانت القوانين تضمن الحريات العامة للجميع، وإذا كان الدستور المغربي يؤكد تلك الحريات، ويحرم نظام الحزب الوحيد

في الوقت الذي يعترف فيه بتعدد الأحزاب كمنظمات تعبر عن الاتجاهات السياسية وتنظم وتربي الجماهير الشعبية، فإن كل هذا، مع أهميته وميزته بالنسبة لكثير من الدساتير العصرية، لا يجدي في مقاومة الأخطار التي تهدد الحريات القائمة حاضرا واستقبالا، بل لا بد من اتخاذ جميع الأحكام التي من شأنها أن تمنع على أعداء الحرية وأنصار الديكتاتورية استخدام وتسخير الحريات للهدم والتحطيم، والاذاية والاساءة، والتآمر سرا وجهرا على مصير تلك الحريات نفسها، ولنا - إن فعلنا - خير قدوة في الأمم التي عاشت أحقابا تحت سيطرة الحكم الديكتاتوري النازي، والتي ما كادت أن تتحرر وتملك زمام أمرها من جديد حتى شرعت لنفسها دساتير، جديرة بأن يقال فيها: إنها حرة ديمقراطية وذلك لما تضمنته من نصوص وأحكام أملتها تجارب تلك الأمم في فترة المحنة من تاريخها الحديث، وبعبارة أخرى إن تلك الأمم، بعد أن قامت بعملياتها الجراحية لاستئصال جرثومة الداء العضال من جسمها عملت لتحصين نفسها وضمان المناعة لها من أن تصاب مرة أخرى بنكسة الداء الفتاك فكانت في هذا حكيمة وحازمة حيث أنها طبقت القاعدة الطبية المشهورة الوقاية خير من العلاج، وهي قاعدة تصلح للطب السياسي بقدر ما تصلح للطب الجسمي، وبالمثال يتضح المقال:

أول ما نذكره كمثال لما ذكر ما ضمنه الواضعون لمشروع الدستور الفرنسي في سنة 1946 وهو ما ورد في الفصل الرابع عشر الذي، يقول: كل إنسان يملك حرية القول، والكتابة والطباعة، والنشر، وبصفة عامة يمكنه أن يعبر عن فكره وينشره،

ويدافع عنه في نطاق عدم استعمال هذا الحق لانتهاك حرمة المبادىء الواردة في المشروع، كما أن الفصل السابع عشر نص على أن جميع الناس يملكون حق تأسيس الجمعيات بكل حرية ما لم تقم جمعياتهم على المس بالحريات المضمونة في المشروع أو ترمي إليه.

ويتبين من هذا أن المؤسسين لذلك المشروع الدستوري أرادوا أن يسلحوا المشروع بما يمكنه من إنقاذ الحريات من سوء استعمالها ومن اتخاذها كوسيلة للهدم والاذاية، وقد كانوا في هذا متأثرين بروح المقاومة ضد الحكم النازي ومخلفاته في نفوس كثير من الفرنسيين.

وهناك مثال أهم وأجدى في بابه وهو الذي يقدمه لنا دستور الجمهورية الاتحادية في ألمانيا المؤرخ في 8 مايو 1949 ، فهو يمنع في فصله التاسع بعض الجمعيات وبالأخص منها التي تكون موجهة ضد فكرة الوئام بين الشعوب أما الفصل الثامن عشر فينص على إمكان الحرمان من الحقوق بالنسبة للأشخاص الذين يعملون ضد أحكام بيان حقوق الانسان، وفي هذا يقول: إن كل ما يسيء استعمال حرية التعبير، وبالأخص حرية الصحافة، وحرية التعليم، وحرية الاجتماع وحرية الجمعيات، وسرية المواصلات البريدية والتلفونية والتلغرافية، وحق الملكية (بالكسر)، وحق اللجوء السياسي، وذلك بقصد محاربة النظام العام الحر، الديمقراطي يجرد من جميع هذه الحقوق الأساسية والمحكمة الدستورية في الاتحاد هي المختصة في الحكم بهذا التجريد وفي تحديد مداه.

ومثل هذه الأحكام توجد في عدد من دساتير الولايات الألمانية، وكلها ترمي إلى شيء واحد هو إعطاء حماية خاصة للديمقراطية تلافيا لعودة النازية وروح العدوان العسكري، ومن الأمثلة على هذا نذكر الفصل 118 من دستور ولاية باد المؤرخ في 18مايو 1947 ، ونصه، : (يمكن للأحزاب السياسية أن تتألف بحرية، ولاكن بشرط أن تعتنق، في برنامجها وحركتها مبادىء الدول الديمقراطية ويمنع تأسيس الأحزاب السياسية، والهيئات الانتخابية، وغيرها من أنواع الجمعيات التي تهدف إلى القضاء على الحريات الوطنية أو إلى استخدام القوة ضد الشعب أو الدولة أو الدستور، والأشخاص الذين يشاركون في هذا النوع من المنظمات لا تقبل مشاركتهم في الانتخابات أو الاستشارات الشعبية).

وينص الفصل 124 من نفس الدستور على أن كل من يسيء استعمال الحقوق الأساسية والحريات المضمونة للمواطنين من طرف الدستور، ذلك بقصد محاربة هذه الحقوق والحريات يخرج نفسه من حظيرة الدستور ولا يمكن أن يبقى ذا أهلية للتمتع بالحقوق الأساسية والحريات الدستورية تجاه ما تتخذ الدولة من تدابير الدفاع المشروع عن نفسها.

وينص الفصل 133 من دستور ولاية ريناني بالاتيانا (ألمانيا) المؤرخ في 18 مايو 1947 على ما يلي.

(كل شخص يعمل للغم أو لتقويض الأسس المعنوية والسياسية التي تنبني عليها الحياة الاجتماعية، وبالأخص الحريات

والحقوق الدستورية، وذلك بالعنف و بسوء استعمال الحق، يكون عرضة لعمل زجري، ولا يمكنه أن يتمتع بالحقوق الأساسية أما الأحزاب السياسية والجمعيات التي يرمي برنامجها أو حركاتها إلى غايات من ذلك النوع فإنها تحرم من المشاركة في الانتخابات.

وينص الفصل السابع من دستور دولة ميكلانمبور (ألمانيا) المؤرخ في 5يناير 1947 على أن كل تظاهر بالعداء القومي، وكل اضطهاد ديني، وكل تحريض على الكراهة الجنسية ممنوع ويعتبر جريمة، أما الأشخاص الذين ينشرون المذاهب المستمدة من روح العداء العسكري أو يدافعون عن المذهب النازية فيجب أن يبعدوا من الوظائف العامة التي يشغلونها، ولا يمكنهم أن يشغلوا أي منصب مهم في الميدانين الاقتصادي والثقافي كما يمكن سحب حق التصويت منهم في الميدانين الاقتصادي والثقافي كما يمكن سحب حق التصويت منهم ونواب الشعب الذين يصبحون متهمين بنشاط من ذلك النوع يمكن عزلهم من مهامهم النيابية بقرار متخذ بأغلبية الثلثين في البرلمان.

ويضيف الفصل 99 : كل محاولة لإلغاء أو لتقييد الصبغة الديمقراطية للدولة والحقوق الأساسية للمواطنين، لو لم تدخل في حيز التنفيذ، تعد مخالفة للدستور، ويجب العقاب عليها بهذا الاعتبار، ويتولى القانون تحديد وسائل التطبيق، ولا يمكن بحال إعطاء المشروعية للمحاولات التي هي من ذلك النوع باستعمال الأساليب والأشكال المنصوص عليها في الدستور.

وينص الفصل 8 من دستور ولاية براندبورغ (ألمانيا) المؤرخ في 6 فبراير 1947 على أن الأشخاص الذين ينشرون المذاهب المستوحاة من الروح العسكرية، أو يدافعون عن المذاهب النازية يجب أن يبعدوا من الوظائف العامة التي يزاولونها ولا يمكنهم شغل أي منصب اقتصادي، وثقافي ويحرمون من حق التصويت، ويضيف الفصل 11 أن الأحزاب الديمقراطية المضادة للفاشستية هي وحدها التي يسمح لها القانون بتقديم الترشيحات للانتخاب.

فجميع هذه النصوص والأحكام الدستورية ترمي إلى تثبيت النظام الديمقراطي وحمايته ضد أعداء الديمقراطية في الداخل.

ومما لا شك فيه أن ورود تلك النصوص والأحكام في صلب الدستور يعد ابتكارا قانونيا، وسلاحا جديدا في صالح الحرية والديمقراطية خصوصا في بلاد قاست من الديكتاتورية وحزبها الوحيد الأمرين طيلة عشرات السنين قبل الحرب العالمية الثانية.

وإن الواضعين لتلك النصوص والأحكام لجروا في هذا على أساس منطق قوي صحيح في التفكير، وتجربة تاريخية قاسية في السياسة، ولهذا اعتبروا - بعد التحرر من سيطرة الدكتاتورية وعند تنظيم الديمقراطية في بلادهم - ان أعداء الحرية والديمقراطية الذين حرموا مواطنيهم منها طيلة قيام النازية، يجوز بل يجب أن يحرموا بدورهم منها حتى لا يتخذوهما وسيلة للهدم والتحطيم، والكيد والتآمر ضد الحقوق والحريات العامة، وفي

المحكمة: كما يدين الفتى يدان ومن يزرع الشوك لا يجني العنب! وبعبارة أخرى، إن جاز انتقاد الحكومة ومعارضة سياستها في دائرة القانون والصالح العام فلا يسوغ مطلقا اتخاذ الحريات والأنظمة الديمقراطية لارتكاب الآثام ضد تلك الحريات أو القيام بالعدوان على هذه الأنظمة، ومنعا لهذا وذاك عمد المشرعون الدستوريون - كما رأينا - إلى تسليح الدولة الديمقراطية الحديثة في بلادهم بوسائل جديدة وفعالة تمكن هذه الدولة من الدفاع عن نفسها ضد الأعداء الداخليين، وبهذا أوجدوا ما يسمى بشريعة الديمقراطية، وهي ما تعبر عنه بيانات حقوق الانسان والمواطن.

وقد تختلف الآراء في اتخاذ تلك النصوص والأحكام الدستورية ضد أعداء الحرية والديمقراطية ولكن إذا كان للحكم الديكتاتوري منطقه وشريعته في دوس الحقوق وإلغاء الحريات فإنه يجب كذلك أن يكون للدولة الديمقراطية منطقها وشريعتها هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ضمان الحقوق وصيانة الحريات وتثبيت نظام الديمقراطية يحتاج إلى عزم وحزم بل إلى عراك أول سلاحه الدستور وما يتفرع عنه من القوانين وفي المعركة من أجل الديمقراطية ضد الديكتاتورية لا يمكن أن تقبل خيانة ولا نصف خيانة كما قال أحد أقطاب السياسة، إذ معركة الحرية والديمقراطية شبيهة بالحرب التي لها منطقها، وأسلحتها ووسائلها، وإذا كان النصر هو الغاية، وهي غاية جليلة وسامية فإنها تبرر كل وسيلة تشريعية ودستورية.

وما دامت المعركة قائمة عندنا في سبيل الحرية والديمقراطية

باسم الدستور فهل من الحكمة والمصلحة أن نكون أقل من غيرنا عزما وحزما في مجال التسلح المعنوي والسياسي، والدستوري ضد عصابة المتمقرطين والمتدسترين من أعداء الحرية وأشياع الديكتاتورية، ودعاة الحزب الوحيد؟

سياسية المغرب بين النظرية والتطبيق

● «الدستور»، العدد: 39 الاثنين 8 يوليوز 1963.

إن الرحلة الرسمية التي قام بها اخيراً جلالة الملك الحسن الثاني الى فرنسا لم تكن اقل شأناً من رحلته الى الولايات المتحدة منذ اشهر.

وغني عن هذا البيان ان جلالة الملك الحسن الثاني في رحلته الى الخارج يرفع رأس المغرب عالياً باعتراف وبشهادة الاجانب انفسهم - وان الرحلات الملكية ليست للتفسح والراحة والاستجمام، ولا لمجرد تبادل الزيارات والمجاملات الدبلوماسية بل هي رحلات ذات صلة وثيقة وقوية بقضايا البلاد ومشاكلها وبالمساعي المبذولة في سبيل احسن التسويات والحلول لها، وخير دليل على هذا ما يجري اثناء تلك الرحلات من محادثات رسمية، واتصالات واحاديث مع جميع من يعنيهم أمر المغرب وعلاقاته بالخارج، وما تؤدي اليه المباحثات من نتائج في مختلف الميادين.

وإذا وجد في المغرب وفي الخارج من يستاؤون من الرحلات الملكية ويحاولون التقليل من اهميتها أو الطعن فيها فالسبب في هذا

معروف هنا وهناك، ولا تمليه الا عواطف غير نبيلة، واعتبارات مغرضة لا اقل ولا أكثر ولهذا يجدر بنا ان نمر بها مر الكرام ونعرض عنها اعراضاً غير مباليين الا بما هو حق وصالح اما الزبد فيذهب جفاء واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض، واذا كان لنا ان نقف قليلاً عند مراحل الزيارة الملكية لفرنسا فلا نتمالك عن ابراز المظهر الثقافي المتجلي في احتفاء (جامعة بوردو) بملك المغرب الذي قلده رئيسها - عن جدارة واستحقاق كما قال - اجازة الدكتوراه الفخرية التي لا تمنحها الجامعات الا لافذاذ من العلماء والمفكرين وغيرهم من كبار الشخصيات. وفي الخطاب الرائع الذي القاه جلالة الملك بردهة الجامعة وهي غاصة بالاساتذة والعلماء وكبار المدعوين تحدث عن ذكرياته كطالب، ومما قاله ان كل مرحلة من حياته فرضت عليه اختباراً جديداً، ولاكنه بعدما اجتاز مرحلة الطلب وامتحانها النهائي اصبح يقطع مراحل هي بمثابة امتحانات ليست لها دورات الانقاذ، بعد هذا عمل جلالته في تواضع وصراحة لتلطيف التنويهات التي خصه بها عميد كلية الحقوق وذلك بمقابلتها بالحديث عما سماه باغلاطه هذه الاغلاط التي يجب - كما قال - ان يعرفها الجميع باعتبار ان الغلط هو مصدر الحقيقة، ثم تعرض لنظرياته في الديمقراطية التي قال عنها انها تحملت في عصرنا كثيراً من التحولات في أساسها وفي شكلها وشرح هذا بايجاز ذاكراً قول احد المشاهير: ان الثقة تنبعث من اسفل بينما تنحدر السلطة من اعلى، وموضحاً ان الديمقراطية لا تعني الديماغوجية ولا التغافل عن حقيقة الاشياء والتحاهل للصعوبات وبعبارة اخرى ان الديمقراطية - في نظر

ملك المغرب ليست الا اتفاقية جماعية على الصعيد القومي، اي عقد لا يحتوي على تعهدات والتزامات فقط، بل كذلك على عقوبات وهي عقدة تلزم الافراد فيما بينهم، كما تلزم الدولة في علاقتها بالافراد والجماعة وعن الدستور لم يكتم جلالته ان الشعب وافق عليه بأكثرية لانه اراد ان يكافىء الملك على جهوده المتواصلة في سبيل ايجاد إطار له اكثر مما اراد ان يكافئه على الأطار الذي اعطاه له، كما قال عن الديمقراطية ان معناها توفير الكسوة للمحتاج والتعليم للمحروم والترقية لفاقدها اما المسؤولية في الديمقراطية فيجب ان تكون سواء بالنسبة لجميع المواطنين ولا يمكن ان تكون ميزة خاصة برجل او بحزب أو بجيل ومما اعلنه ملك المغرب واكده توكيداً انه من الضروري صيانة الحرية التي هي جوهر الديمقراطية لأن الديمقراطية تحرم على الدولة ان تبالغ في التدخل في حياة الافراد وشؤونهم وفي اول لقاء لجلالة الملك مع رئيس الجمهورية الفرنسية الجنرال دكول سمعنا هذا الاخير، وهو يستقبل ضيفه الكريم، يمجد المغرب والمغاربة قائلاً ان الفرنسيين - منذ قرون كثيرة - عرفوا من هم المغاربة ونظروا اليهم من خلال العصور كشعب شهم شجاع قادته شهامته وشجاعته الى كثير من جلائل الاعمال حتى بلغ به هذا ان اسس في الماضي ممالك في شبه الجزيرة الاسبانية، بل بلغت طلائعه الى ضفاف نهر لالوار في فرنسا، ولهذا فإن الفرنسيين يقول الجنرال دوكول - يعتبرون المغاربة كشعب عرفت دوله المتعاقبة كيف تحفظه بشخصيته رغم كل ما مر به من محن داخلية...

ولهذه الاعترافات قيمتها واثرها في النفوس خصوصاً وهي

صادرة من شخصية كبرى اشتهرت بالخبرة والصراحة والاعتداد بالنفس والتشبع بالقومية.

ومن غير ذلك ان المحادثات السياسية التي تمت، بين ملك المغرب والرئيس الفرنسي انما كانت للمحادثات التي جرت بينهما (بشأن) في شهر مايو بصفة غير رسمية، وكل المحادثات التي تجري عادة بين رؤساء الدول التي لا تكتسي صبغة المفاوضات التي يتولاها المختصون الفنيون من المتفاوضين المندوبين لبحث القضايا وحل المشاكل المغربية الفرنسية قد كانت خاضعة لهذه السيطرة، ولهذا فإن الرئيس المغربي والفرنسي قد تبادلا وجهات نظرهما في القضايا التي تهم تنمية وتوثيق العلائق بين البلدين اللذين تربطهما - كما قيل - في ميدان التعاون الفني والاداري والاقتصادي صلات امتن من الصلات الدولية العادية، كما تبادل الرئيسان آراءهما في القضايا ذات الصبغة السياسية العالمية، والافريقية منها خاصة والاشارات التي وردت في كلمة الترحيب التي فاه بها الجنرال دوكول في مطار باريس تبرز اهمية الزيارة الملكية لا بالنسبة لعلائق المغرب وفرنسا فقط، بل حتى بالنسبة للافاق العالمية كما ان ما ورد في نص البلاغ المشترك يؤكد المباحثة التي تمت حول مشاكل السعة في الميدان الدولي عامة، والمغربي والافريقي خاصة.

وفي حفلة الغداء المقامة على شرف الملك من طرف جمعية الصحافة الديبلوماسية ادلى الضيف المغربي بتصريحات اوضحت

اكثر من ذي قبل وجهات نظره في القضايا الداخلية والخارجية.

ففيما يخص السياسة الداخلية صرح جلالته بان المغرب - بعد ان اجتاز فترة من الترددات والمحاولات - اتجه في طريق الديمقراطية الدستورية وبهذه المناسبة اشار الى أنه لا يوجد دستور نموذجي مفروض على الجميع وانما توجد دساتير بقدر ما يوجد دستوريون، ومثل هذا صحيح بالنسبة للديمقراطية التي هي انواع واشكال، والمسألة - يقول جلالته - هي ان يبرهن الانسان على الجرأة والشجاعة في صنع اطار تنظيمي يكون بقدر الامكان متناسقاً ومتوازناً بحيث يمكن المواطنين والدولة من التعايش بأمس ما يمكن من الطمأنينة والاستفادة.

وفي مجال السياسة الخارجية اكد الملك انها بالنسبة للمغرب تقوم على اساس لم تتغير ولن تتغير لأنها محور سياستنا الخارجية في عهد الاستقلال تلك هي: التضامن مع البلاد العربية والاسلامية والدفاع عن جميع الاقطار الخاضعة للسيطرة الاجنبية، وعدم التبعية وعدم الانحياز، ثم بالاضافة الى هذا كله العمل بعزيمة وثبات المضادة وذلك للتغلب على العراقيل وتذليل الصعاب وحل مشاكلنا بالطرق السلمية التفاوضية قبل استعمال اية وسيلة اخرى.

وفي الميدان الاقتصادي كان جلالته صريحاً وجريئاً حينما اعترف باخطاء المغرب غير انه اوضح ان هذه الاخطاء - منذ الاستقلال الى اليوم - لم تكن ثمرة الافراط في الارتجال او الخيال، وانما نتجت عن تقدير غير واضح بالنسبة للضروريات والامكانيات وهذا الخطأ في تقدير الاسس قاد حتمًا الى خطأ في

النتائج ومرة اخرى اكد جلالته ان العمل السياسي الذي يتولى تدبير الشؤون وقيادة الرجال لا يمكن ان يكون ميزة يحتكرها فرد، او طائفة بل هو مسألة تهم الجميع وتقتضي اصلاحاً مستمراً للمقدمات والنتائج.

ومما تناوله ملك المغرب بالحديث في ندوته الصحفية توضيح مفهوم الاشتراكية في نظره، مشيراً الى أن مقدمة الدستور تنص على أن المغرب ملكية دستورية، ديمقراطية اجتماعية وشرح هذا بأن المغرب يحرص كل الحرص على القيام بالتزاماته في مجال الاشتراكية لصالح الجميع ولهذا يرى جلالته ان الاشتراكية تعتبر قبل كل شيء اسلوب عمل وليست منتوجاً يستورد من الخارج، وبالاحرى ليست بضاعة تصدّر الى الخارج، كما أن الاشتراكية ليست - في نظره - علاجاً عالمياً واحداً يعتمد عليه في تسوية المشاكل جميعها، بل ان الاشتراكية تتعدد بقدر ما يتعدد دعاتها من الاشتراكيين، فالمشكلة هي قبل كل شيء في عمل المطابقة بين مفهوم الاشتراكية وبين ضرورات كل بلد وماله من حاجيات، ومن أجل هذا - يقول جلالة الملك - فإن المغرب يعتبر انه من الواجب ان يقوم فيه النظام على أسس المساواة الاقتصادية والعدالة الاقتصادية بين جميع المواطنين.

وفي جميع الخطب والتصريحات والأحاديث والأجوبة أثناء الرحلة ظهر ملك المغرب لا بصفة الرجل الذي يأمر فيريد أن يطاع شأن كثير من رؤساء الدول فيما يسمى بالعالم الثالث بل بصفته الرجل الذي يشعر بواجباته ومسؤولياته العامة (الذي يوضح، ويفسر، ويقنع، ويريد أن يكون مفهوماً).

حقيقة الديمقراطية في المغرب

● «الدستور»، العدد: 40 الاثنين 15 يوليوز 1963.

يوجد المغرب منذ اشهر فيما يسمى بتجربته الديمقراطية الاولى ويجدر بنا ونحن في فترة الانتخابات من اجل تأليف مختلف المجالس التمثيلية التي تتجسم فيها تلك التجربة، ان نتحدث باختصار عن مسألة تعتبر اساسية وحيوية بالنسبة لحاضر البلاد ومستقبلها، تلك هي نشأة الديمقراطية الدستورية في المغرب هل كانت نشأة سليمة صالحة، ناجحة؟ أو بعبارة اخرى هل اجاد المغاربة خلق الانظمة الديمقراطية الدستورية التي طالما تاقوا اليها وطالبوا بها كأصلح الانظمة التي ينبغي ان ينبني عليها الحكم في عهد السيادة والحرية والاستقلال؟

ان الجواب على هذا يوجد في الاحداث السياسية التي عاشها ويعيشها المغرب منذ عدة اشهر، زيادة على أن كل واحد من المواطنين لا يجهل حقيقة تلك الاحداث وما ادت اليه من تطورات، واذا اردنا ان نكون صرحاء مع انفسنا فان الصراحة تقضي علينا بان نجهر بالحقيقة ولو كانت مرة ونعترف بالواقع ولو كان مؤلماً وبهذا لا نصطنع التشاؤم، ولا نتعمد التفاؤل ونحن

نتحدث حديث الحق، والصدق، والصراحة، ونبحث واقع الديمقراطية الناشئة في بلادنا ونعني بحاضرها ومستقبلها في هذ الوطن.

مما لا شك فيه ان الديمقراطية أنشئت في بلادنا بكيفية مرتجلة وبوشر تنظيمها بأساليب قلما تتفق وحقيقة النظام الديمقراطي الصحيح، وفي ظروف واوضاع غير التي تتطلبها الديمقراطية كاصلح واصعب نظام للحكم والسياسة.

ولهذا كان ميلاد الديمقراطية في بلادنا كما كانت طفولتها مطبوعين بطابع مغربي بارز، ومعنى هذا ان مغربة الديمقراطية كانت متأثرة الى أبعد الحدود بمفاهيم المغاربة، وتقاليدهم واغلاطهم، ومساوئهم، وبهذا جعلنا من الديمقراطية اسمًا بدون مسمى، وسرنا فيها من تجربة فاشلة إلى أُخرى مثلها وخرجنا أو سنخرج من كل هذا في النهاية بديمقراطية هزيلة، ومهملة لا تسمن ولا تغني من جوع.

وديمقراطية من هذا الرهط لا يمكن ان نرضى بها، ونطمئن اليها، ونعتمد عليها في تنظيم الحكم عندنا على أسس متينة صالحة، ولضمان احسن وافيد تمثيل للشعب، هذا التمثيل الذي يمكنه من المشاركة الفعالة في تدبير الشؤون العامة بنجاح وتوفيق.

وحيث ان أمر الديمقراطية الناشئة في بلادنا هو كما قلنا فليس لنا أن ننتظر منها كل ما نرجوه من الديمقراطية السليمة الحية، وهو ان يمكننا الحكم الديمقراطي من مفاتيح الابواب

المغلقة في وجوهنا، ومن وسائل الحلول لقضايا المغرب ومشاكله الداخلية، وما أكثرها، واصعبها! وبكلمة واحدة، لن تكون الديمقراطية - كما أنشأناها ونتابع نشأتها بمثابة العصا السحرية التي نشير بها الى المشاكل المعضلة فتحلُّ من تلقاء نفسها، والتي نستطيع ان نحول بها المر حُلواً، والصعب سهلاً، والعسر يسراً. والا ان تتبدل الاوضاع في المغرب وتتغير فيه الظروف وتتحسن الاحوال، وتستقيم الاحداث فإن ديمقراطيتنا الفتية ستجتاز مراحل واطواراً، وستمر بتجارب واختبارات ستؤلف كلها عناصر اساسية فيما يمكن ان نصطلح عليه بمحنة الديمقراطية في المغرب وهي محنة لا تقل، شدة، ووطأة، وخطراً، عن محنة الاستقلال التي يعانيها المغرب والشعب منذ اكثر من سبع سنوات.

وفي هذه المحنة سنكون دائمًا بكل قوانا في جانب الديمقراطية الحق التي نؤمن بها، ونعمل لفوزها في المغرب على أدعيائها من الديمقراطيين الذين يحسبون ان الديمقراطية لعباً وزيفاً والذين يحاولون الكيد لها والتآمر عليها باسمها، وضربها بسلاحها ولاكن الديمقراطيين لهم بالمرصاد فلن يتركوهم يفعلون بها ما يشاؤون، ولن يدخروا جهداً في سبيل انقاذها مما يحيق بها من مكر سيىء ولنا في تجاربنا الماضية، وفي تجارب غيرنا من الامم ما يقوي العزائم والقوات الديمقراطية في هذه البلاد، وما يمكنها من السير قدماً في معركة الحرية نحو النصر التام، والفوز المبين.

الوثبات
من قضايا الديمقراطية

● « الدستور »، العدد: 42 - الاثنين 23 يوليوز 1963.

لا جدال في أن محاولة تزويد المغرب اليوم بنظام ديمقراطي معين يعتبر قضية الساعة الاولى، وان اعلان الدستور منذ سبعة أشهر ونصف، واجراء انتخاب مجالس النواب في 17 مايو الماضي، وانتخاب المجالس الجماعية في 28 من الشهر الحالي، كل هذا يدخل في تلك المحاولة، ويعتبر من مراحل التجربة الاولى في المغرب، وفي المقال السابق أشرنا بايجاز الى حقيقة هذه التجربة التي لم نكتم انها بالنسبة لنشأة الديمقراطية ونموها في هذه البلاد، ليست إلا محنة كالتي عرفتها وتعرفها الديمقراطية الفتية في كثير من الأقطار الحديثة الاستقلال خاصة.

واتماما للحديث السابق عن نشوء الديمقراطية في المغرب نريد ان نبحث بايجاز كذلك بعض الجوانب الأساسية في كل ديمقراطية صحيحة.

وأول ما نذكره هو أننا كلما تحدثنا عن الديمقراطية قصدنا لا مجرد النظرية المذهبية، بل الأسلوب العملي، والشكل التطبيقي في ميدان التجربة السياسية ونظام الحكم وتدبير الشؤون العامة.

ومن البديهيات في الديمقراطية قيام الحكومة في البلاد على أساس الانتخاب أي اختيار الشعب، بكيفية من الكيفيات المعهودة، ومعنى هذا ان الديمقراطية توجد في كل قطر يتمكن فيه الشعب من اختيار الحكّام الذين يكلفهم بمسؤولية الحكم والذين يكونون بسبب هذا مسؤولين لديه عن كل تصرفاتهم العامة ويسمى هذا النوع من الديمقراطية بالنظام التمثيلي الذي أساسيا في نظام الحكم الحديث، واختيار الحكام بالانتخاب من أصعب ما في الديمقراطية، لأنه منوط بشروط في طليعتها: النضج السياسي، والتربية الوطنية عند الهيئة الناخبة.

ويضاف الى هذا الشرط صلاح القوانين الانتخابية، وسلامة تطبيقها بما يضمن التعبير عن الارادة العامة تعبيرا صحيحا فاذا انعدم الشرط الاول، ووقع الاخلال من طرف الناخبين أو الحاكمين بالشرط الثاني فلا يمكن ان توجد ديمقراطية عن طريق التمثيل الشعبي.

وبصفة عامة، لا تقوم الديمقراطية الا في دولة تتوفر فيها الحريات العامة وضمانات القانون والتطبيق التي تلازمها وأبرز تلك الحريات: حرية التعبير عن الرأي وحرية الجمعيات وحرية الاجتماع، وبكلمة واحدة يجب ان تكون الدولة خاضعة للقانون الصالح الذي يحتكم اليه الجميع: المواطنون والحاكمون على السواء. وبهذا يتحقق نظام العدالة الذي بوجوده تضمن الحريات كما يضمن حسن الاختيار بواسطة الانتخاب.

هذه هي أهم الشروط التي يتوقف عليها قيام النظام

الديمقراطي الحقيقي فكل حكومة لا تحترم القوانين في علاقتها مع المواطنين هي لا تخضع لها هي نفسها، كما يخضع لها سائر المحكومين لا يمكن ان تعتبر ذات صبغة ديمقراطية حيث ان الديمقراطية لا يمكن أن توجد وتحيا إلا بالقوانين الصالحة وفي ظلها فلا بد لكل حكومة ديمقراطية من أن تتقيد بالقوانين حتى لا يكون المُواطنون عرضة لسوء تصرفاتها.

هذه هي حقيقة الديمقراطية وشروطها وأنظمتها بالنسبة للحاكمين والمحكومين على السواء ويجدر بنا الآن أن نتساءل. ما هي الديمقراطية حرية ومساواة، وهذا صحيح ولاكن ينبغي ان نضيف ان الديمقراطية يجب ان تكون نظاما محكما لا فوضى كما قد يفهم بعض الناس الذين، يتوهمون باطلا ان الديمقراطية هي ان يكونوا أحراراً، ومتحللين من كل قانون ونظام وكذلك لا تكون بغير تعدد الأحزاب تقتضيه الطبيعة البشرية والحياة، الاجتماعية والحريات الأساسية وفي نظام الدولة الديمقراطية الحديثة وزيادة على ما أسلفناه نرى أن نوضح هنا ان لا خطر في التعدد ذاته، بل في كثرته والمبالغة فيه، وكذلك في النعرة الحزبية الضيقة، ومما ينشأ عنها من صراع وتطاحن تمليهما الاحساسات الشريرة، والأطماع الجامحة، أما التعدد المعقول، مع التنافس المباح في مجال العمل والسياسة فأمر لا خطر فيه على الديمقراطية، بل فيه مصلحتها كما نرى - مثلا - في الأمم الديمقراطية الحقيقية التي يتبادل فيها حزبان على الاقل على أساس الانتخاب الحر السليم فيكون احدهما في الحكم بينما يكون الثاني في المعارضة.

ويتضح من تعدد الأحزاب وتنافسها في ميدان النشاط والحكم ان الديمقراطية نظام يقوم على الاختلاف في الرأي، وعلى التنافس في الدعوة اليه والعمل لنصرته خصوصا في مجال الانتخاب.

ولهذا يجب على الأحزاب الديمقراطية ان تكون صادقة وفية فلا تكون مجرد أحزاب سياسية شبيهة بعصابات يتحكم فيها مبدأ الأشرار وهو ان الغاية تبرر الوسيلة ومعنى هذا ان الحزب الديمقراطي يجب عليه أن يحترم نفسه بالأخذ بمبادئه، بخدمة الصالح العام الذي هو قانونه الأسمى، ورائده الأعلى.

وإذا كان لا غنى لحياة الديمقراطية عن تعدد الأحزاب وعن تنافسها سواء في مجال الانتخاب والحكم أو في ميدان النشاط العام فلا بد ان يقوم تعددها على اختلاف وجهات النظر والبرامج وإلا كان التعدد مجرد خلاف وانقسام وشقاق، وكان بعضها تكراراً للبعض الآخر وهذا ما لا يبرر التعدد ولا التنافس اللذين يقتضيهما النظام الديمقراطي، حيث أن التعدد يمكن للشعب أو الهيئة الناخبة من اختيار إحدى الطرق، وأحد الاتجاهات، ويجب الإضافة إلى هذا أن لا يؤدي التعدد الحزبي في الديمقراطية إلى غير التنافس المعقول أي إلى العداوة والبغضاء وإلى التعارض والتطاحن.ان الديمقراطية مع هذا لا يمكن أن تسير سيرها الحسن المجدي فلا بد من الاعتدال في التنافس، ومن التنازل في سبيل التفاهم والتعاون كلما اقتضتهما المصلحة العامة، وبعبارة أُخرى لابد من التعايش السلمي بين

الأحزاب التي تختلف في وجهات النظر وفي البرامج، والتي تعمل لخدمة الصالح العام، وفي سبيل ذلك التعايش السلمي يجب ان يسود بينها التسامح وعدم تحطيم بعضها لبعض، وكل معارضة صالحة يجب ان تكون متزنة وبناءة ومستوحاة من الصالح العام، وهادفة الى الخير المشترك، وهنا نشير مسألة المعارضة كيف يجب ان تكون. ونرى ان نزيد هنا انه إذا كانت مهمة المعارضة هي أن تعارض على أساس النقد والتوجيه، وفي سبيل ما تراه أصوب وأصلح، فأول واجب عليها ان تتجنب النقد لذاته، والمعارضة وحيث تعطي مكانة رسمية للمعارضة التي تعتبر بمثابة وظيفة عامة، وتسمى (بالمعارضة الوفية لصاحب الجلالة) وبصفة عامة يجب على الأحزاب ان تكون على استعداد للتعاون في سبيل الصالح العام، وفي هذا التعاون ضمان سير الحكم في البلاد وذلك بتمكين الحكومة من أن تحكم، كما يقال ثم بالدخول في الحكومة الائتلافية ان دعت اليها ضرورة أو مصلحة.

« الوثبات »

هل الديمقراطية فعالة؟

● « الدستور »، العدد: 43 - الاثنين 29 يوليوز 1963.

لا يكفي الايمان بالديمقراطية كأصلح نظام للحكم والسياسة بل يفرض هذا الايمان نفسه بحث الديمقراطية بكيفية موضوعية وعملية لمعرفة هل هي نظام حكومي وسياسي فعال؟ أو بعبارة اخرى، هل الديمقراطية كفيلة بتحقيق الأماني، وتلبية المطالب التي ينادي بها الشعب؟

وهنا لا نستطيع ان نجيب بالسلب أو بالايجاب - لأن الديمقراطية ليست شكلا واحداً، بل هي أشكال وأنواع تختلف باختلاف الأمم والعصور، غير انه يجب ان تكون الديمقراطية عملية من أجل ان تكون ايجابية وفعالة اذ بغير هذا تتعرض الديمقراطية للأخطاء والآفات التي معها يكون الفشل حتما، وبهذه المناسبة نرى ان نشير الى ما سمعناه ونسمعه من ان الديمقراطية كمذهب وفلسفة أفضل وأسمى من الديكتاتورية غير ان الديكتاتورية أقدر منها على التقرير والانجاز، وبهذا تفوقها تأثيرا وفعالية وقد يصدق هذا على بعض الأمم ولاكننا لا نسلم به كقاعدة مطردة، بل نعتقد ان الديمقراطية أصلح نظام ومن أجل ان نحققها كأصلح نظام يجب ان نتغلب عليها كأصعب نظام،

ونجاح الديمقراطية بيدنا، فكما نريدها وننشئها وكما ننظمها ونطبقها تكون ناجحة أو فاشلة، ولا ينبغي ان يفهم من قولنا ان الديمقراطية أصلح نظام انها معصومة من الخطأ، والزلل، بل انها تتعرض - كما قلنا آنفا - للأخطاء وترتكب الزلات، ولاكنها قادرة على اصلاح اخطائها بنفسها، ولهذا فان خطأ الديمقراطية لا يبرر قيام الديكتاتورية بدلها ولو قارنا بين أخطاء النظامين لوجدنا الديكتاتورية، أكثر خطأ وأشد ضررا، وتاريخ الشعوب خير شاهد على هذا قديما وحديثا.

وإذا كان النجاح يقاس بالانجازات فماذا يجب على الديمقراطية ان تحققه؟ الجواب هو ان هذا يختلف باختلاف الأمكنة والمجتمعات، واذا كان أول واجب على الديمقراطية هو أن تحول دون ارتكاب الأخطاء من طرف الحكومات، فان واجبها الثاني هو ان تعمل لحل المشاكل، والخروج من الأزمات ليتحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي، والاقتصادي، وفي البلاد النامية أو المتخلفة اقتصاديا كالمغرب يجب ان تتمكن الديمقراطية - يوم تكون فيه نظاما سائدا - من تسوية مشكلة البطالة بالنسبة للجماهير الشعبية ومن حل مشكلة خطيرة أخرى هي مشكلة رفع مستوى المعيشة بالنسبة لجميع من يعنيهم الأمر وبهذا تخرج البلاد من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة، وهذا هو المجال الذي تجرب وتمتحن فيه الديمقراطية سواء في الأقطار المتقدمة أو في البلاد المتخلفة، والفشل في حل تلك المشاكل قد كان قاضيا على الديمقراطية في كثير من الأقطار ومساعدا على قيام الدكتاتورية فيها، وفي البلاد المتخلفة توجد الدمقراطية أمام مشاكل حيوية

وعسيرة أكثر من التي تواجهها في البلاد المتقدمة تلك هي مشاكل التنمية الاقتصادية والتوضيح والسير بالشعب والبلاد نحو مستقبل زاهر وعلى ضوء ما تقدم يجب ان نبحث الآن عن حظ المغرب من الديمقراطية؟

من المعروف ان المغرب، بعد ان ظفر بالاستقلال، كان قليل الاهتمام بتنظيم شؤونه على أساس الديمقراطية، بل كان، خلال السنوات الأولى، عرضة لمحاولات فرض نظام الحزب الوحيد وما ينشأ معه من ديكتاتورية الحكم، وحكومة الانسجام كانت صورة مغرية لشبه نظام الحزب الوحيد، فمعه انعدمت الحريات العامة، وكانت الاغتيالات والاختطافات، والتعذيبات في المراكز السرية والعلنية، وقد عاش المغرب بسبب هذا في فترة معروفة بالاجرام، والارهاب والسيطرة الباغية والتسخير والاستغلال.

وفي مجال النظام التمثيلي كل ما استطاع المغرب ان يدركه هو ما سمي بالمجلس الوطني الاستشاري الذي كان صورة لنظام الشورى، ولهذا لم يستطع ان يؤدي المهام التي تناط عادة بالمجالس التمثيلية، فكان مآله الانهيار، ثم دعيت البلاد لتجربة ديمقراطية شكلية ومزعومة هي انتخاب المجالس البلدية والقروية، وقد كانت تجربة قامت على التلاعب والتزوير ونتجت عنها مجالس جماعية قلما استطاعت ان تقوم ولو بالمهام المحدودة المسندة اليها.

والى جانب تلك المجالس المحلية لم يزود المغرب بأي نظام

تمثيلي على الصعيد القومي وهكذا ظل المغرب يعيش في فراغ سياسي طيلة السنوات الأخيرة.

وفي 7 دجنبر 1963 أصبح للمغرب دستور نتيجة الاستفتاء الدستوري المعروف الذي قال عنه جلالة الملك في خطابه بجامعة بوردو: ان الشعب المغربي قد شارك فيه بتأييد مشروع الدستور لتشجيع ملكه أكثر مما فعل مأخوذا بمزايا الأمر الذي دل - كما قال أحد المعلقين الصحفيين - على نظرة نيرة جدا عند جلالته لحقيقة الأحداث في البلاد.

ثم لم تمر أربعة أشهر حتى دعي الشعب لانتخاب مجلس النواب وقد كانت الانتخابات على جانب كبير من الغش والتدليس والتزوير سواء من بعض الأحزاب التي سخرت كلَّ ما لديها من وسائل وامكانيات لإفساد الاستشارة العامة والارادة الشعبية، وحرية الاختيار، أو من كثير من السلطات العامة التي تواطأت مع تلك الأحزاب على تنفيذ خطتها ونيل اغراضها، ومن أقوى البراهين على فساد الانتخاب الأخير اضطرار المشرع عندنا الى تعديل قانون الانتخاب فيما يخص النزاعات، والى احداث غرفة دستورية مكلفة بالنظر في دعاوى الطعن في الانتخاب وقد تجاوزت المئتين فيما يظهر.

فان دل كل هذا على شيء فانما يدل على ان التجارب المغربية في ميدان الانتخابات الديمقراطية لم تكن سليمة، بل كانت في مجموعها فاسدة، ومعنى هذا بصريح العبارة: ان الديمقراطية في بلادنا لم تنج من العثرات، ولم تبرأ من

العيوب لا ماضيا ولا حاضرا، وبسبب هذا فقد كانت وما تزال عرضة لأخطاء فادحة ولا زالت خطيرة، وآفات مهلكة.

وإذا كان أمر الديمقراطية بالمغرب هو ما عرفه ويعرفه الخاص والعام فهل يمكن ان نتفاءل بمستقبلها خيرا، وننتظر منها علاج الأدواء، وحل المشاكل وضمان الازدهار؟

مؤامرة السكون وشر الفضيحة

● «الدستور»، العدد: 44 الاثنين 5 غشت 1963.

في إحاديث سابقة اشرت الى أن الديمقراطية الناشئة في بلادنا ديمقراطية «ممغربة» بمعنى انها مطبوعة بطابع مغربي خاص يجعلها تختلف مع الديمقراطية في غير وطننا أو مع الديمقراطية المثلى التي نؤمن بها وندعو اليها كأحد اركان مذهبنا السياسي بالاضافة الى الركنين الاخرين: القومية المتحررة، والتقدمية الاشتراكية.

كما اشرت في نفس الاحاديث الى ان ديمقراطيتنا الناشئة - بسبب الطابع الذي يطبعها سواء في نشأتها او في مراحل تنظيمها - تمر بمحنة الاستقلال كما عرفه ويعرفه الشعب منذ اكثر من سبع سنوات وهكذا قدر لنا ان نسير من محنة الى اخرى، ولا ندري ماذا سيكون غداً...

وإذا كانت الانتخابات هي العنصر الاساسي البارز في كل ديمقراطية، لأنها تقوم على المشاركة الفعلية بالرأي، وعلى الاختيار الحرّ بالتصويت، وإذا أيقنا بأن سلامة الديمقراطية لا يمكن أن تتم إلا بسلامة الانتخاب وحسن الاختيار من طرف الناخبين للمرشحين ادركنا، بيسر ووضوح ما يحتاج اليه اساسياً لا شكلياً

فقط - نشوء كل نظام ديمقراطي، ونموه وصلاحه بالنسبة للشعب والحكومة على السواء.

وفي سنة 1960 دعي الشعب المغربي لخوض معركة الانتخاب لاول مرة في حياته السياسية، وغني البيان أن هذه المرحلة الاولى من التجربة الديمقراطية في البلاد قد كانت سيئة الى ابعد حدود وذلك لما لابس الانتخابات البلدية والقروية يومئذ مما لا يخطر ببال انسان من انواع الغش والتدليس والتزوير والعبث والتلاعب والفساد وقد قام بهذا كله الذين سيطروا على الحكم في عهد الاستقلال وسخروه بجميع وسائله وامكانياته لإعداد انتخابات زائفة وموجهة في صالحهم لا غير، وفعلاً هذا ما تم على مرأى ومسمع من الرأي العام في الداخل والخارج، وهكذا ذهب الشعب ومعه الديمقراطية الوليدة ضحية المؤامرة المدبرة لانتزاع اصوات الناخبين بغير حق ولا قانون، وفي غير صالح البلاد والمواطنين.

وكل من اراد تزايد الاطلاع على ما جرى اذاك فما عليه الا أن يرجع الى صحف الاحزاب في ذلك الوقت ليقف على ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب رجل من التدليس والتزوير، وفي جريدة حزب الشورى والاستقلال خاصة من ذلك كله ما يندى له الجبين حياء من فضائح وفظائع المؤامرة التي كانت مدبرة لتزوير الانتخاب لفائدة احزاب معروفة.

وأمام ذلك لم يقتصر الحزب يومئذ على حملاته الصحافية للتنديد والتشهير بتلك المؤامرة المكشوفة، بل رفع الى جلالة الملك رحمه الله مذكرة طويلة احصى فيها الشاذة والفاذة من

عناصر وخيوط المؤامرة على انتخاب الشعب لاختلاس اصواته، وتسخير ارادته لغير صالحه العام. وقد كنا طالبنا بتأخير الانتخاب لاعادة النظر في تنظيمه، واحاطته بضمانات الحرية والنزاهة ومنها اجراؤه تحت مسؤولية حكومة اتحاد وطني او حكومة محايدة حتى يباشر الشعب تجربته الاولى في الانتخاب وتدشين عهد الديمقراطية بما يتفق مع القوانين والانظمة الصالحة ومع امانينا ورغائبنا المشروعة.

وأمام كل ما جرى اثناء الحملة الانتخابية من الغش والفساد وامام تفاقم خطرهما يوم الانتخاب كادت تقدم الحكومة على إلغاء هذا الانتخاب، ولا تتأخر عن هذا الا خوفاً من اعطاء صبغة رسمية لفضيحة الانتخاب الزائف ولم نكن متفقين مع الحكومة يومئذ في الاخذ بهذا الرأي، واقرار الفساد بدعوى التساهل والتغاضي حتى لا تزداد فضيحة التجربة الديمقراطية الاولى في المغرب شهرة وانتشاراً.

وقد ذكرنا بهذه الصفحة السوداء من تاريخ حياة الديمقراطية عندنا لنعيد الى الأذهان الظروف والاحوال السيئة التي تم فيها ميلادها بالمغرب ومن يستطيع ان يجرؤ فينكر ان التجارب الانتخابية في هذه البلاد قد كانت كلها وبدون استثناء مطبوعة الى اقصى حدود الإمكان بطابع العبث والتلاعب، والغش والتدليس والتزوير والفساد؟ والادهى والامر ان كل هذا وقع في وضوح وصراحة وفي جراءة ووقاحة قلما سجل التاريخ لها مثيلاً، حتى ان لفظة (انتخاب) اصبحت في مفهوم الناس لا تؤدي معانيها

اللغوية والاصطلاحية السليمة، وهي حرية وحسن الاختيار في نطاق القانون وفي سبيل الصالح العام، وانعدام هذا يفرغ الانتخاب من مشموله، ويجرّده من مدلوله، ويحرف عن حقيقته ومثال هذا ما وقع في دائرة وزان بمناسبة انتخاب مجلس النواب، وما ادى بالغرفة الدستورية الى الحكم في دعوى الطعن التي رفعتها اليها بابطال انتخاب تلك الدائرة كما هو معلوم، ومثال آخر هو ما عشته في طنجة بمناسبة انتخاب مجلسها البلدي يوم الاحد 25 يوليوز الماضي مما تقصه المراسلة المثبتة في هذا العدد نفسه، وهو مؤامرة مدبرةضد مرشحي حزب الدستور الديمقراطي الذين حرموا من مراقبة عملية التصويت بحضور مندوبيهم في مراكزها المحلية، والذين ابدلت ورقة احدهم في الدائرة السادسة - يوم الانتخاب - بغير الورقة المسلمة له رسمياً ساعة تسجيل الترشيح والمؤكدة رسمياً كذلك في الوثائق العلنية التي نشرتها بلدية طنجة تعريفاً للسكان بقائمة المرشحين في المدينة، ومؤامرة التزوير المذكورة معروضة الان على الرأي العام، وعلى المسؤولين في الدولة، وعلى المحاكم لتقول فيها كلمة الحق حتى يبقى القول الفصل للقانون-لا لشريعة القوة والتدليس - وحتى تكون كلمته هي العليا وكلمة الباطل هي السفلى، والا فمصير القضاء والديمقراطية في خطر لا حد له.

ولا نريد ان نعدد هنا الامثلة فقد عاش المواطنون في كل مكان محنة الديمقراطية - كماسميتها من قبل - متجلية في ابشع المظاهر، واظلم الصور واسوأ الاحوال، وقد بتنا - مع هذا - نخشى على مفهوم الديمقراطية وحقيقتها وعلى حاضرها ومستقبلها

في هـذه البلاد التي ابتليت - وا اسفـاه! بمصائب وويـلات ما أكثرها واعظمهـا في مجال الانتخـاب الفاسـد الزائف الـذي لا يمكن ان تنشأ عنه الا ديمقراطية شبيهة به ما انزل الله بها من سلطان، وعسى الله أن يخرج ديمقراطيتنا من محنتها حتى لا تصير نكبة، وان يبدل عسرها يسراً، ويهدينا سواء السبيل.

وإذا احجمت - لضيق المجال عن تعداد الامثلة البارزة، والنماذج الغريبة لما شاهدناه، وتعرضنـا له، أو أخذنا بـه من مخالفات القوانين، وانواع الاخلال بالانظمة واساليب الاضطهاد يوم الانتخاب - وذلك بغية التلاعب والتدليس - فلا احجم، بل اريد أن اشير هنا الى (مؤامرة السكوت) التي استهدف لها حزب الدستور الديمقراطي في الانتخاب الأخير، فمن المعلوم ان الحزب خلافاً لما كان يظن بعض الناس خطأ - قد ترشح رجاله في البلاد كلها باسمه الخاص تطبيقاً للقرارات والتعليمات الصادرة من قبل عن الهيئة المركزية، والمجلس الوطني، والامانة العامة منذ بداية شهر يونيو اي منذ اكثر من شهرين وهكذا علم المواطنون ان الحزب خاض معركة الانتخاب مستقلاً عن كل هيئة اخرى كما استمر في ميدان هذه المعركة بالرغم عن جميع الصعوبات والعراقيل والمضايقات، وكذلك بالرغم عن المقاطعة التي قررتها بعض الهيئات، وبموقفه ذلك اثبت الحـزب مرة اخـرى ايمانـه بنفسه، وتمسكه بشخصيته، ووفاءه لخطته الوطنية الـديمقراطيـة المثـلى، كما اقـام البرهـان من جديـد على غيـرته عـلى مصـير الديمقراطية الناشئة عندنا بحرصه على البقـاء في ميدان المباراة والمنافسة مع غيره في الانتخاب وكيفما كانت الوسائل والنتائج،

وجميع المرشحين الدستوريين في المدن والقرى والبوادي خاض طبعاً معركة الانتخاب في ظروف صعبة، وتحملوا صبراً من سوء المعاملة والمضايقة، بل من الاضطهاد والحرمان ما اشير في هذا العدد الى بعضه، وواجهوا بروح رياضية منافسين تكدست بين ايديهم جميع الوسائل والامكانيات وتجمعت حولهم كل قوى الدعاية، والاغراء، والاكراه، مما لا يجهله احد من الناس، ومما لا يحتاج الى زيادة بيان وافصاح، ومع هذا كله بل بالرغم عن هذا كله استطاع كثير من المرشحين الدستوريين ان يفوزوا على اولائك المنافسين وكانت حظوظ رجالنا في الفوز متفاوتة بين القلة والاكثرية والاجماع، وفي غير هذا المكان من (الدستور) حجة الارقام والاسماء كما وافتنا من مختلف الجهات.

غير اننا فوجئنا - والرأي العام - معنا بعد ان اخذت المصادر الرسمية تعلن النتائج، بواسطة الاذاعة والتلفزة والصحافة، (بمؤامرة السكوت) تدبر وتحاك - لسبب من الاسباب - حول الحزب وفوز مرشحيه في المدن والقرى والقبائل، ومما زاد مؤامرة السكوت حبكاً حرص تلك المصادر على اثبات واشهار نجاح الهيئات التي قاطعت الانتخاب وانسحبت من ميدان المنافسة وهذا تصرف لا يمت الى النزاهة والحرية والديمقراطية بأي سبب ولا صلة، ونحتاج الى تشديد القول فيما توصف به من تحييز، وتعصب، ومكر، وخداع، وجرأة، ووقاحة لا يعرف له مثيل في غيرهذه البلاد التي اصبحت تستحق اكثر من كل وقت مضى ما وصفت به من انها بلاد الغرائب، والعجائب والمتناقضات ونحن اذ نندد بذلك التصرف ونشهر بذلك الموقف الذي املته

اغراض نعرفها نحذر الرأي العام المغربي من الوقوع في فخ تلك المؤامرة الفاشلة في مهدها ومن الذهاب ضحية لما فيها من دسائس وحيل ولما ترمي اليه من اغراض سفلى.

وخلاصة ما تقدم ان الحلال بين، والحرام بين، وهكذا يتأكد ان حزب الدستور الديمقراطي حزب مستقل بذاته ويثبت، بما لا مجال فيه للشك والتردد انه يملك زمام نفسه، ويسير في طريقه على اساس من التقوى وعلى هدى الله ونتيجة لهذا كله فقد خاض معركة الانتخاب الاخير متنافساً مع غيره في حرية كاملة، واستقلال تام، بالرغم عما جرى وكيف جرى فقد كتب الله له الفوز في كثير من الاماكن وانف الحاسدين، والناكرين، والماكرين، والمتئامرين بالسكوت في التراب راغمٌ واننا لهؤلاء جميعاً بالمرصاد، وعساهم ان يشفقوا على انفسهم من ان يبقوا عرضة لكل سخرية وفضيحة عند شعب هو اذكى، وايقظ واوعى مما يظنون وهما وخطأ.

المشكلة الدستورية في الجزائر

● «الدستور»، العدد: 45 الاثنين 12 غشت 1963.

كم مطالع قرأ احدى الصحف في المغرب من مقالات واخبار - منشأة أومستوردة - كلها تمجيد للجزائر المستقلة، واشادة بسياستها، وتنويه بمنشأت ومشاريع حكامها الجدد، وابراز لأعمال وتصرفات قادتها الاحداث وبكلمة واحدة كانت تلك الصحيفة لا تكتب ولا تنشر شيئاً عن الجزائر الشقيقة الا وهو مطبوع ومتأثر بالقول المشهور: كل ما يفعله المليح مليح!

ووقتما شرعت الجزائر المستقلة تنظم شؤونها واقدمت على انتخاب ما سمي بالمجلس الوطني التأسيسي لوضع مشروع دستور تزود به البلاد بعد سنة على الأكثر اطلقت تلك الصحيفة العنان للمدح، والاطراء، والاعجاب، ذاهلة عن شيء أساسي بارز لا تخفى حقيقته على أي واحد، ولا يخفيه الا الذين تعامت عنه ابصارهم، وعميت عنه بصائرهم وقلوبهم، وما تلك الحقيقة الا ان الجزائر المستقلة كانت وماتزال تحكم بنظام الحزب الوحيد الذي هو قوام، وجهاز واداة الحكم الذي سماه العصر الحديث بالديكتاتورية السافرة أو المقنعة.

ومن المعروف ان الدكتاتوريات في عصرنا تلجأ- تمويها وتضليلاً - الى طريقة (الانتخاب) لأخذ اصوات الجماهير المغلوبة على امرها (بالجملة) وبما يسمى في عرف المتسلطين والمسيطرين (بالاجماع) أو(بشبه الاجماع) ان ارادوا اخفاء ما في اللعبة السياسية من احتيال واختلاس، ومكر وخداع.

وهكذا فإن المجالس النيابية التي تصطنع في عهد الدكتاتوريات بواسطة الانتخاب المدبر والموجه، اي على اساس التصويت بالضغط والارهاب، والاكراه، لمرشحين رسميين بلا منازع ولا منافس لهم في الميدان، انما تصبح مؤلفة من صنائع وعملاء الحكام المسيطرين لا اقل ولا أكثر - وبديهي أن مجالس من هذا الرهط لا تكون ممثلة للشعب بقدر ما هي مسخرة لحكامه المتسلطين عليه بالقوة، ولهذا لا يعتمد عليها الشعب المقهور في شيء مطلقاً ، ولا ينتظر منها ادنى خير بالنسبة لوضعه ومصيره.

وفي الجزائر حيث يسود نظام الحزب الوحيد - كما هو معلوم - جرت الانتخابات للمجلس الوطني التأسيسي على أساس الترشيحات الرسمية باسم الحزب الوحيد، فلم يدخل المعركة الانتخابية اي مرشح منافس باسم هيئة سياسية اخرى، لأن جميع الهيئات والاحزاب ممنوعة في عهد التحرير والاستقلال وبسبب كل هذا نتج عن تلك الانتخابات مجلس وطني تأسيسي كما ارادته الحكومة القائمة، وسعى له حزبها السائد، غير أن هذا المجلس - والحق يقال - تميز نوعاً ما عن المجالس الشبيهة به أساساً، وشكلاً، ومنهاجاً، بقيام زمرة قليلة من الاعضاء

المختلفين مع الحكام، والميالين الى تكوين (معارضة) فعلية لا قانونية داخل المجلس، ولاكنها لم تكن في الواقع الا معارضة شكلية وصامتة، وحينما يتاح لها ان تنطق بصوت خافت، وباعتدال، وللاعتراض لا للمعارضة بالمعنى الصحيح.

ويوم وضعت مسألة تزويد المغرب رسمياً بالدستور عمدت الصحيفة المشار اليها انفاً الى الاعتراض على الكيفية التي وضع بها مشروع الدستور المغربي وطالبت بمجلس تأسيسي على منوال المجلس الجزائري المذكور بدعوى انه يمثل الإرادة الشعبية- لا الحكومية والحزبية - وانه مثال صالح ما اجدر المغرب بأن يحذو حذوه في وضع دستوره الديمقراطي، واغرب ما في الامر ان الصحيفة المغربية كانت في قولها هذا جادة، لا هازلة كأنها لم تكن تعرف ما يعرفه الناس في الداخل والخارج من حقائق الوضع السائد في القطر الشقيق.

ونحن مع ايماننا كديمقراطيين دستوريين منذ كنا - نخالف سائر المتمقرطين والمتدسترين في المغرب والمشرق فيما يدعونه باطلاً من ان اي مجلس تأسيسي صالح لوضع الدستور الديمقراطي الصحيح، فكل مجلس لا ينشأ في أي بلد عن انتخابات حرة ونزيهة وسليمة تمكن الشعب الناخب من التعبير عن ارادته الحقيقية- لا المزعومة - باختيار المرشحين الذين يوليهم ثقته وتأييده لا يمكن ان يكون الا مجلساً صورياً لا يحق له مطلقاً ان يدعي الانبثاق عن الشعب، والنيابة عنه.

وإذا كان المغرب لم يسلك - في وضع دستوره - الاسلوب

الديمقراطي الذي يتمثل في انتخاب المجلس التأسيسي فقد كان على حق في عدم النسج على منوال الجزائر ما دام الامر لا يتعدى الشكل الى الجوهر، ولا يمت الى صميم الديمقراطية الدستورية بأي سبب.

وقد تكفلت الايام، والاحداث، والتطورات، بتوضيح الوضع في الجزائر أكثر مما كان واضحاً، فلم تمر السنة حتى أعلن المسؤولون فيها ان الحكومة هي التي ستعرض مشروع دستورها على المجلس الوطني التأسيسي، ثم على استفتاء الشعب، فلم يعد المجلس هو المكلف بوضع مشروع الدستور، وفقد الصفة التأسيسية التي اتّصف بها منذ نشأته، وهكذا سارت الامور على غير مجراها الاول، واخذت الجزائر هي التي تنهج طريقة المغرب من حيث وضع الحكومة لمشروع الدستور وعرضه للاستفتاء العام. وفعلاً قررت الحكومة فتح ما سمته (بشهر الدستور) وخصصته لحملة التلقين والدعاية في الشعب سواء من طرف الهيئة الحاكمة او الحزب الوحيد، لفائدة المشروع الدستوري الرسمي الذي سيكون محل الاستفتاء فيما بعد اي بعد عرضه على اطارات الحزب الوحيد التي اجتمعت يوم الاربعاء 30 يوليوز الماضي للبحث والمصادقة ومما هو جدير بالذكر ان مشروعين دستوريين قد وضعا على مكتب المجلس الوطني في انتظار المشروع الرسمي للحكومة. احدهما لرئيس المجلس السيد فرحات عباس الذي يقترح اتخاذ دستور من النوع النيابي البرلماني والثاني لجماعة من النواب اقتبسوا مشروعهم من الدستور البلغاري اي من دولة

شيوعية تعد مما يسمى بالديمقراطيات الشعبية التي تدور في فلك روسيا السوفياتية.

اما مشروع الدستور الحكومي فقد اعلن نصه للرأي العام، وهو من نوع الدساتير المسماة بالرئاسية، بمعنى ان السلطة التنفيذية ستكون متجمعة في يد رئيس الدولة المنتخب شعبياً - في نطاق نظام الحزب الوحيد طبعاً - وبمقتضى هذا سيكون رئيس الدولة هو رئيس الحكومة في نفس الوقت، ورئيس الجيش لمدة خمس سنوات، ورئيس الجمهورية هذا هو الذي سيعيّن الوزراء الذين يعتبرون مجرد مساعدين له، كما انه سيصدر القوانين، وسيرسم، بل سيقود السياسة العامة، وفي حالة الخطر سيتولى اتخاذ التدابير الاستثنائية لحماية البلاد ومؤسسات الجمهورية.

ويمكن للمجلس الوطني المنتخب ان يسقط رئيس الجمهورية فيتعرض بهذا فوراً الى قرار الحل واعادة انتخابه اذا امضى ثلث الاعضاء ما يسمى (بملتمس الرقابة)، وصودق عليه بتصويت الاغلبية المطلقة.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الدستور المغربي لا يشترط الا عشر الاعضاء لا ثلثهم كما في المشروع الجزائري.

كما تجدر الاشارة الى أن هذا المشروع الاخير يعطي نظام الحزب الوحيد صفة (حزب الطليعة) المكلف بتحقيق اهداف الثورة، وبناء الوضع الاشتراكي في الجزائر، ومعناه ان الحزب الوحيد هو الذي سيتولى تحديد الخطوط العامة للسياسة، وهو

الذي سيلهم ويوجه نشاط الوزراء، كما سيراقب اعمال المجلس الوطني والحكومة معاً، وسيكون من اختصاصه تعيين المرشح لمنصب رئاسة الجمهورية وكذلك جميع المرشحين للبرلمان، وباختصار فان الحزب الوحيد هو الذي سيتحكم في الدولة، والحكومة، والبرلمان، والشعب، فارادته فوق كل ارادة، وقوله هو القول الفصل في كل كبيرة وصغيرة من الشؤون العامة.

وهكذا نشاهد الجزائر - في بناء (ديمقراطيتها الشعبية الاشتراكية) تسير قدماً في اتجاه الحكم القوي الذي يعتمد على اساسين هما: الحزب الوحيد المسيطر، والرئيس الاوحد للدولة، وهو كذلك رئيس الحزب بدون منازع، وفي هذا كله انما تسير الجزائر المستقلة على نهج البلاد الافريقية التي لم يشذ عنها الا المغرب حيث الحريات العامة مضمونة وممارسة فعلاً، وحيث تتعدد الاحزاب نتيجة تشريع الحرية، وحيث يحرم الدستور نظام الحزب الوحيد باعتباره عمدة الدكتاتورية، وحيث توجد المعارضة السياسية في ظل القانون وحيث يملك المواطنون الحقوق الديمقراطية كلها يواصلون العمل - في تجربة لها محاسنها ومساوئها - لإشادة نظام الحكم في نطاق ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية.

ومن المفيد، والحديث يدور حول مسألة الديمقراطية الدستورية في جزء كبير من شمال افريقيا، ان نثبت هنا ما ورد في خطاب الرئيس السنغالي سانغور، وهو احد اقطاب افريقيا الجديدة، قال:

لقد حققتم الوعد الذي قطعه والدكم على نفسه بتزويد المغرب بالنظم الديمقراطية، ولقد قمتم بذلك على نحو ما اراده من الاحتفاظ بالنظام الملكي كاداة لتأمين الوحدة القائمة على احترام المؤسسات الروحية والسياسية فوفرتم على البلاد مساوىء الحزب الوحيد، وضمنتم اعمال الانشاء القومي في نطاق الحرية، هذه الحرية التي تغبطكم عليها القارة الافريقية والتي تعتبر مثلاً يهتدى به. واني لعلى علم بأن هذه الحرية قد لا تخلو من انحرافات نحو الفوضى وعدم الشعور بالمسؤولية، وإن كان يحسن احياناً ان تقوم سلطة حازمة تحول دون التهور في القول او العمل في بعض الظروف...

ولا نريد ان نعلق على هذا الاعتراف بأكثر من انه دليل جديد ينطق بانفراد المغرب في القارة الافريقية بنظام الحرية السياسية الذي لا يرضى الشعب به بديلاً.

«الوثبات»

أزمة الوحدة العربية وواجبنا نحو العروبة

● «الدستور»، العدد: 46 - الاثنين 19 غشت 1963.

إن كل حدث سياسي في الشرق العربي - خصوصا ان كان يتعلق بمشروع الوحدة - يكون له من الصدى في المغرب مالا يقل عن صداه في بقية البلاد العربية، ذلك أن المغرب، بحكم حضارته العربية، يعدّ جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي، وبهذه الصفة فانه قوي الاهتمام بشؤون العرب.

وإذا كان هذا كله طبيعيا وبديهيا فلا يمكن ان ينتج عنه، حتماً ولزوما تأثر المغرب بخلافات الشرق العربي، وبتقلباته، وبحركاته كيفما كانت، فبالرغم عما يربطنا بعرب المشرق من روابط قوية ومتينة، وبالرغم من مساهمتنا مع الدول العربية في جامعتها وما يتفرع عنها من هيئات ومؤسسات وبالرغم من عواطف التضامن مع أخواننا العرب في السراء والضراء، وبالرغم عن شدة اهتمامنا بمراحل النهضة وبأطوار التقدم في البلاد العربية كلها، نعم، وبالرغم عن هذا كله فان المغرب مغرب، والمشرق مشرق، لا جغرافياً فقط، بل سياسيا كذلك، هذا هوواقع جميع الأقطار العربية لا فرق بين الشرق والغرب ماضيا وحاضرا.

وعبثا نحاول بحث الأسباب لتفسير هذا الواقع العربي الذي خلقه التاريخ وأكدته حقائق العصر الحاضر ونتيجة هذا هي ان كل قطر عربي في المشرق والمغرب يقوم على أساس ما تقوم عليه أقطار المعمور مع حدود قومية وأوطان معينة، وجنسيات خاصة، ودول مختلفة وحكومات مستقلة، وقوانين وأنظمة متميزة، ولاكن كل هذا لم يمنع كمالا يمنع ان ترتبط أجزاء العالم العربي بروابط شتى تهدف الى التقارب، والتفاهم والتعاون، والتساند في سبيل المصالح المشتركة سواء في الميدان الداخلي أو في المجال الخارجي وفعلا تم شيء من هذا في حظيرة جامعة الدول العربية كما تجلى أحيانا في مناسبات شتى، مما دل على حسن استعداد جميع العرب لكل ما فيه ألفتهم وتضامنهم في سبيل المجموعة الكبرى.

وبعيد عن فكرنا كل البعد ان نفتعل التفاؤل، أو نغمض العين ونحن نتحدث عن حقيقة الوضع في العالم العربي، فبالرغم عن الخطوات الموفقة التي سار بها العرب في نهضتهم والمراحل السريعة التي قطعوها في تحررهم وتقاربهم فان بلادهم ليست موحدة أو سهلة التوحيد، وجميع الجهود والمحاولات التي استهدفت تكتيل الدول العربية قصد توحيدها، ولو جزئيا، ذهبت أدراج الرياح فهذه الجامعة العربية، مثلا، لم تستطع - بالرغم عن جهود جبارة ومتواصلة مشكورة - أن تتغلب على ما وجدته في طريقها من صعوبات وعقبات أو على ما قام في وجهها من موانع وعراقيل، ولهذا عاشت الجامعة في مختلف أطوارها ضعيفة، وسارت في حياتها متعثرة، ومنيت بفشل بعد

آخر، وأصبحت في النهاية مصابة بهزال لم تعد تحتفظ معه إلا بهيكل قلما تدب فيه الحياة، ولم يكن اختلاف السياسات العربية في المشرق والمغرب هووحده السبب الأساسي في ذلك ماضيا وحاضرا بل ينظاف اليه سبب آخر لا يقل عنه أثرا وخطرا هوان الجامعة العربية ممثلة في أمانتها العامة والهيئات التابعة لها كانت وما تزال اداة مسخرة لأحدى السياسات والدبلوماسيات العربية وحتى ان أنكرت هذا فانها لا تستطيع دفع التهمة، واقناع الرأي العام العربي والمسؤولين العرب ببراءتها التامه، ومن أجل هذا تقدمت عدة دول عربية كالمغرب باقتراح تعديل الميثاق الأساسي للجامعة حتى لا تبقى في أزمتها الخانقة، ولاكن هذا لم يتحقق لأن الجانب المحافظ يأبى إلا ان تظل المنظمة العربية كما يريدها ويوجهها، وهكذا ستستمر الجامعة على حالها، فلا تجتمع لتتفرق بعد ان تقر بعجزها محاولة ان تغطي عليه بقرارات وتوصيات قلما تحظى بالتنفيذ.

ولعل مما زاد في اضعاف الجامعة العربية ظهور فكرة الوحدة وما أفرغت فيه من مشروعات خصوصا ابتداء من سنة 1957، وقد استطاع دعاة الوحدة العربية من قادة مصر في عهد الثورة وقادة سوريا أن يحققوا هذه الوحدة بين القطرين على أساس الاختلاط والاندماج في اطار الجمهورية العربية المتحدة، الأمر الذي بعث على التفاؤل بمستقبل المجموعة العربية في المشرق خاصة.

ولكن الأمور سارت سيرا قضى بالتدريج على كل تفاؤل، فلم تلبث الوحدة ان عادت أدراجها وآلت في النهاية الى

الانهياروالانفصام نتيجة الانقلاب الذي دبره القادة السوريون بلا عنف ولا اراقة دماء في أوائل مارس من العام الحاضر وقد كان حكام سوريا من حزب البعث في العهد الجديد من أنصار الاعتدال والمسالمة، والسعي الى حل المشاكل، وتحقيق الأهداف بالتي هي أحسن، وكانوا في هذا مخالفين للبعثيين في العراق، كما كانوا يؤمنون بأن لكل قطر مشاكله وأساليبه الخاصة وبأن المفاهمة أفضل من الشدة والارهاب ولهذا اختلف الانقلاب السوري عن الانقلاب العراقي الذي كان ثورة عنيفة ودموية بالشكل الذي يعرفه الناس، وعبثا حاول القادة البعثيون في العراق اقناع زملاءهم في سوريا باتباع نفس الخطط والأساليب وبالتخلي عن سياسة الملاينة والاقناع ومعنى هذا ان العراقيين كانوا يريدون من حزب البعث في سوريا أن ينهج نفس المناهج باعتبار ذلك حزب مذهبي وثوري يجب ان يعتمد على القوة في تركيز نفوذه وسيطرته وعلى تطليق سياسة التساهل وانصاف الحلول في تسوية المشاكل، وعلى الشدة والصرامة في خطة القضاء على كل معارضة، ويبرر البعثيون في العراق كل هذا بأن مستقبل العالم العربي رهن بنجاح حزب البعث، لا غير ولاكن السوريين ظلوا على سياستهم المسالمة أملا في ان تكفل لهم حل المشاكل، وتحقيق الأهداف وكانوا في هذا يميلون، بل ويعملون للتعايش السلمي مع الجمهورية العربية المتحدة في اطار ميثاق الوحدة الثلاثية الذي امضته في أبريل 1963 القاهرة ودمشق وبغداد وبعد الانقلابين السوري والعراقي، الأول ضد الحكومة الانفصالية والثاني ضد حكم عبد الكريم قاسم، وبقدر ما كان الأول سليما كان الثاني دمويا وقد تم الانقلابان في جو من الحماس وفي الشرق العربي عادت معه

الحياة والقوة لأنصار الوحدة العربية التي لم تلبث ان تحققت من جديد في نطاق أوسع شمل العراق تحت حكم البعث، بل كانت الآمال والجهود متجهة نحو ضم الجمهوريتين اليمنية والجزائرية في انتظار انضمام أقطار عربية أخرى. . .

غير أن أسبابا وموانع داخلية حالت دون انضمام اليمن والجزائر كما ان الوحدة الثلاثية لم تعمر طويلا بسبب ما قام من اختلاف في وجهات النظر بين القاهرة من جهة وبين دمشق وبغداد من جهة أخرى وسارت الأمور سيرا تحطمت معه آمال التعايش السلمي والتعاون الايجابي بين أعضاء الجمهورية العربية المتحدة وأخذ يتجلى الصراع بين البعثيين وبين الوحدويين في سوريا خاصة، ولما أحسّ حكم البعث في دمشق بالأخطار تهدده قام بحركة تطهير على نطاق واسع في جهاز الدولة والجيش، والسلك الدبلوماسي، الأمر الذي عجل بأزمة العلائق مع القاهرة واطلق العنان لتبادل التهم والشتائم بين عواصم دول الميثاق، وانتهى الخصام الى تبادل الاتهام بفصم الوحدة، بل بخيانة العروبة، وفي هذا الجو المسموم عاشت السياسة العربية، وتكاثرت بسببه المشاكل، واتسعت شقة الخلاف ودامت هذه الأزمة أربعة أشهر ثم انتهت بانقلاب جديد يوم 18 يوليوز الماضي، وكان في دمشق من نوع الانقلابات العراقية استعملت فيه كل وسائل القوة والقمع، والبطش والارهاب وهكذا انقلب الخروف السوري - راضيا أو مكرها - سبعا هائجا حتى قيل ان سوريا في هذا انما تنازلت عن أسلوبها السياسي الحكيم لتتخذ الأسلوب العراقي العنيف الذي استعمله عبد الكريم قاسم نفسه.

ومما عرضناه باختصار وإشارة يتبين ان مشروع الوحدة العربية كما طبق مرارا في صور ومناهج مختلفة قد مني بالفشل الذريع، ولا نريد ان ندخل هنا في تعداد الاسباب، وتوزيع المسؤوليات وانما نريد ان نشير فقط الى ان الجميع شركاء بتفاوت في أسباب الفشل ومسؤولياته.

وقد استنتج بعضهم من ذلك قاعدتين سياسيتين خاصتين بالشرق العربي احداهما: ان احدا لا يستطيع أن يفعل شيئا بدون جمال عبد الناصر أو ضده، كما أنه لا يمكن عمل أي شيء معه إلا بالانضواء تحت لوائه. والثانية هي: ان كل خطوة يخطوها العرب في طريق الوحدة يجب ان تكون مسبوقة بتحقيق الوحدة القومية في كل قطر عربي.

تقضي القاعدة الأخيرة بأن يتخلى العرب عن الخلافات والانقسامات داخل كل قطر ومع غيره من الأقطار الشقيقة، ومن أجل هذا يجب ان تقوم المسالمة والمهادنة بين العناصر العربية سواء في الداخل أو الخارج، وان ينصرف العرب وقادتهم الى حل مشاكلهم الخاصة. ورفع مستوى شعوبهم من جميع الوجوه، واخراج بلادهم من وضعية التخلف وتجديد المجتمع العربي وجعل الحياة فيه جديرة بأن يحياها المواطنون العرب في ظل الأمن والنظام والحرية والعدل، والاستقرار.

وبعد هذا لن يعدم العرب ايجاد الشكل الصالح لتكتلهم واتحادهم ولاكن يظهر ان كل هذا انما هوضرب من الخيال وان القادة العرب في المشرق مصممون - كل من جهته - على

مواصلة العمل لفرض نظريته في الوحدة العربية.

وهكذا نسب للرئيس جمال عبد الناصر التفكير، بعد فشل الوحدة مع سوريا والعراق، في تكتيل جميع القوى والحركات السياسية المشايعة في المشرق والمغرب معا - كما ان قادة البعث في سوريا والعراق عازمون من جهتهم على عقد مؤتمر عربي واسع النطاق تشارك فيه وفود جميع الهيئات السياسية الموالية، وهكذا نشاهد بداية صراع جديد يقوم على التنافس في كسب الأنصار والأشياع، ومعنى هذا ان الحكومات العربية التي تفكر في هذا ستدخل في خلاف مع الحكومات العربية الأخرى التي ستتهمها بالتدخل في شؤونها الخاصة، وبنقل الخلافات والصراعات الى أقطارها التي ظلت لحد الآن بعيدة عن نزاعات الشرق العربي.

والمسألة لا تعني في الحقيقة الحكومات وحدها، بل تعني كذلك شعوبها التي لا تريد ان تتورط في نزاعات العرب بالمشرق بنصر فريق على فريق وتشجيع أحدهما ضد الآخر، والتي إن تدخلت فلإصلاح ذات البين بين الفريقين، وانهاء الحرب بينهما سواء الباردة أو الساخنة، وبهذا تخدم الشعوب الساعية في جمع كلمة العرب، بتصفية الجو بينهم وبحملهم على التصالح والتعاون لنصرة قضية العروبة التي هي أخوة وتضامن في السراء والضراء، وإذا استمر الصراع والتطاحن بين عرب المشرق فخير بنا أن نقف موقف حياد من الجميع، وهو أقل واجب لا نحو أنفسنا فحسب بل كذلك نحو العروبة التي ليست وقفا على أحد من العرب دون آخر، بل هي للجميع، وفوق الجميع.

الوثبات
لا صلاح للحكم والسياسة في عهد الرشوة

● «الدستور»، العدد: 47 - الاثنين 26 غشت 1963.

تعرف القواميس الرشوة بأنها (ما يعطى لابطال حق، واحقاق باطل) وهو تعريف دقيق وصحيح ينطبق على حقيقة الرشوة أساسا وغاية، وتكون الرشوة بالمال كما تكون بغيره مما يعطيه الرَّاشي للمرتشي، وتسمى في اللغة الافرنسية (بودوقان) أي قدح الخمر، ويفسر هذا بأنه مبلغ من المال يعرض على من يراد جلب عطفه ورضاه واستغلال نفوذه وتدخله لادراك غرض بغير الوسائل المشروعة، والى هذا المعنى تشير كذلك العبارة: (ادهن السير يسير).

وأكثر ما تستعمل الرشوة مع الحكام الفاسدين الذين لا ذمة لهم ولا ضمير، ولا وازع تربية اخلاقية، وكرامة، وعفة، واستقامة، ومع وجود هذا الصنف من الحكام تضيع حقوق الناس وتتلف مصالحهم التي يضحى بها في سبيل شهوات وأغراض ومنافع المتواطئين من الراشين والمرتشين، وبقدر ما تنتشر الرشوة في مجال الحكم يفسد هو ورجاله المرتشون ويسود الاخلال بالقوانين والأنظمة، وتتحول السياسة الى ابطال الحق،

واحقاق الباطل، وهذا منتهى الشر، والخطر، والفساد في أي مجتمع، وأية دولة.

وما خلت بلاد وامة في كل عصر من فساد الرشوة، وقلما قضت عليها أو كادت ان تقضي عليها الشرائع السماوية، والقوانين الوضعية، لأن المجتمع الانساني في القديم والحديث ليس بالمجتمع المثالي الذي تريده الشرائع السماوية وتعمل لاقامته على الفضيلة، أو الذي تحاول القوانين الانسانية ان تنشئه، كمجتمع بدون آثمين مجرمين، وهو (المدينة الفاضلة) التي حلم بها بعض الفلاسفة الأقدمين.

والمغرب - بكل أسف - من البلاد التي ابتليت بالرشوة، وتكاثر فيها الرشاة والمرتشون خصوصا في عهد الاستقلال الذي اندست فيه كثير من عناصر السوء في الوظائف العامة، وانحطت فيه مستويات الأخلاق والمعاملات واشتد فيه التنافس على الثراء غير المشروع، وازدحم في حلباته الراكضون المتكالبون على الحطام من أموال ومنافع، ومما لا شك فيه ان المشرع المغربي قد اتخذ في قوانينه وسائل العلاج والوقاية، ولاكن كل هذا لا يجدي مع بقاء القوانين حبرا على «ورق»، وانصراف الساهرين على تنفيذها الى الاشتغال بغيرها، وهكذا نجد الرشوة محرمة شرعا في هذا المجتمع الاسلامي، وممنوعة كلية في قوانينه وأحكامه ومستنكرة من خاصته وعامته، ولاكنها مع هذا كله لا تزال منتشرة كالوباء تسري جراثيمه في الأجسام لتسممها وتفتك بها وبجانبها الأطباء ووسائل الانقاذ، والعلاج، والوقاية، ولقد تعالت الأصوات

شاكية ومستنكرة في الداخل والخارج وما تزال صرخات الناعين والباكين، وصيحات الفاضحين المشهرين ترسل الواحدة تلو الأخرى، سواء في الداخل أو الخارج، دون أن تجد آذاناً صاغية، ومن غير ان تتحرك لها الهمم المعنية إلا نادرا جدا، والنادر لا حكم له، كما يقال.

ونحن لا نريد تفصيل الحديث عن الرشوة وشرورها وأخطارها في المجاتمع المغربي، وفي جهاز الحكم والسياسة، فهو بالاضافة الى أنه موضوع متشعب يضيق عنه المجال، حديث الخاص والعام، ولعله مما يصح أن ينطبق عليه المثل المشهور لسان الحال أفصح من لسان المقال.

غير أننا لانكتم أن الرشوة في المغرب تعد من أخطر العاهات الاجتماعية ومن أعظم الآفات السياسية التي عجز المسؤولون لحد اليوم عن علاجها، لا لأنهم فاقدون للوسائل المجدية من قوانين ومحاكم، وأسلحة ادارية، ولاكن لأسباب ربما ترجع الى الاستهانة بأمر الرشوة او الى الغفلة والذهول وليس من شأن هذا إلا أن يزيد المشكلة تعقيدا، والخطر شدة وسعة ولا يجمل بأي مسؤول ان يقتنع أو يعمل بالقول المعروف: ((كم من حاجة قضيناها بتركها) تجاه مشكلة خطيرة كالرشوة التي تسيء الى نظام الحكم، وتفسد السياسة بحيث لا يمكن لأحد ان يحق الحق، ويبطل الباطل، بل يكون عكس هذا هو الصحيح.

وفي محاولة مقاومة الرشوة بالضرب على أيدي الراشين والمرتشين ينبغي أن لا تتحرك همة المسؤولين إلا إذا افتضح الأمر

على الألسنة وبأقلام أجنبية فالرشوة - كغيرها من الشرور والأخطار -، لا تحتاج الى فضحها والتشهير بها في الخارج ليسرع المسؤولون الى الاهتمام بالبحث عن المتعاطين لها، أو المتلبسين بها لمعاقبتهم اداريا وقانونيا. بل يجب ان تجعل مشكلة الرشوة ضمن المشاكل الأولى والهامة التي يعنى بها المسؤولون، لأنها فساد عظيم لا يصلح معه حكم، ولا تستقيم سياسة، فكلما أثرت الرشوة في الحكم والسياسة خرجت بهما عن الجادة المثلى، وطبعتهما على الانحراف عن القوانين، وعلى الاخلال بالأنظمة، وهونت عليهما اهدار حقوق المواطنين والتضحية بمصالحهم المشروعة.

وإذا كانت مقاومة الرشوة من طرف المسؤولين من آكد الأشياء، فانها كذلك أول ما يفرضه الواجب على المواطنين الذين من بينهم يوجد الراشون ولو لم يوجد في الحكام مرتشون، لهذا نرى أن تحارب الرشوة في المجتمع والدولة معا.

ولا نريد ان نقترح هنا برنامجا للقضاء على الرشوة وانما نريد ان نكتفي بالاشارة الى بعض الوسائل الفعالة. وهي العمل بجد واستمرار لتطبيق القوانين والأحكام والقضاء على الرشوة بمنتهى الشدة والصرامة وعلى جميع الراشين والمرتشين كبارهم وصغارهم، وتشديد البحث والرقابة في جميع الادارات بدون استثناء لكشف جرائم الارتشاء والضرب على أيدي مرتكبيها بدون توان ولا تساهل، وافساح المجال اداريا لشكاوى جميع المواطنين الذين تعرقل مصالحهم، وتمنع عنهم حقوقهم من الموظفين العاملين بهذه التصرفات لانتزاع الرشوة منهم طوعا أو

كرها، واعادة النظر في الاطارات لتطهيرها من عناصر الارتشاء ومن العناصر التي تحوم حولها شبهات التلاعب بحقوق وبمصالح المواطنين، والقيام بالاصلاح الاداري على أساس يضمن اسناد الوظائف العامة للعناصر التي تتوفر فيها جميع شروط الكفاءة، والعفة، والنزاهة، والاستقامة مما تتطلبه واجبات ومسؤوليات الوظيفة العمومية، وبهذا الاصلاح الاداري، وباعادة النظر في اطارات الادارة - كما ذكرنا - تعمل الدولة على اقتلاع الرشوة من جذورها، واستئصال الداء من جرثومته، واتخاذ وسائل العلاج المجدي، وتيسير ما يحتاج إليه الوظيف العام من أداء الأمانات إلى أهلها.

وغني عن البيان أن لتقليد الولايات واداء الأمانات شروطا أهمها استعمال الأصلح والأمثل، وقد جعل الاسلام هذا قاعدة أساسية لنظام الحكم والسياسة ففي الحديث: من ولي من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا وهو يجد من هوأصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله، وعملا بهذا قال عمر بن الخطاب: من ولي من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا لمودة أو قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله والمسلمين.

ولهذا يجب البحث عن ذوي الأهلية والكفاءة والنزاهة والاستقامة لولاية المناصب العامة كبيرها وصغيرها، ويروى عن النبي عليه الصلاة والسلام ان قوما دخلوا عليه فسألوه ولاية، فقال: انا لانولي أمرنا هذا من طلبه، وقال لعبد الرحمن ابن سمرة: لا تسأل الامارة، فانك ان أعطيتها من غير مسألة أعنت عليها وإن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها.

ومما يجب العدول عنه اسناد وظيف لرشوة تؤخذ من طالبه، ومما يدل على أن الولاية أمانة الحديث الشريف: انها أمانة وانها يوم القيامة خزي إذا ضيعت الأمانة انتظر الساعة، قيل: يا رسول الله وما أضاعتها؟ قال: اذا وسد الأمر الى غير أهله فانتظر الساعة. والولاية كذلك مسؤولية بدليل الحديث: كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته.

وكل هذا يوجب الاجتهاد في اختيار من هو أصلح للوظيف وأجدر به لكي يؤدي فيه الأمانات والمسؤوليات على حقيقتها ولتترفر الاستقامة والعدالة لدى الولاة وتشريعا لنظام الحكم في الاسلام ورد في القرآن المجيد أن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها - ، فان أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي ائتمن أمانته - ، والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون، الى غير هذا من الآيات الكريمة وفي الحديث: أدِّ الأمانة الى من ائتمنك، ولا تخن من خانك، وفيه: المؤمن من أمنه المسلمون على دمائهم وأموالهم.

والى جانب هذا كله أوجب الاسلام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر، ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر.

فالرشوة من أكبر المفاسد وأعظم المنكرات التي يجب تغييرها فان المعصية، - كما قال الرسول - اذا أخفيت لم تضر إلا صاحبها، ولكن اذا ظهرت فلم تنكر أضرت العامة. وجدير

بالمسلمين عامتهم وخاصتهم حكامهم ومحكوميهم أن يعلنوا الحرب على الرشوة حتى يقطع دابرها في مجتمعهم ودولتهم وحتى لا يكونوا كمن قيل فيهم: كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه، لبئس ما كانوا يفعلون.

وبالقضاء على الرشوة كسبيل الى الاثراء الحرام يمكن تزييف ما قاله أحد الكتاب السياسيين من أن مما تعرف به البلاد المتخلفة اليوم أن السياسة فيها هي الوسيلة الوحيدة في أغلب الأحيان للاثراء ورفاهية الحياة.

«الوثبات»

ثورة الملك والشعب كذكرى وسياسة

● «الدستور»، العدد: 48 - الاثنين 2 شتنبر 1963.

في 20 غشت من كل عام - في عهد الاستقلال - تقام بساحة المشور تحت الرئاسة الفعلية لجلالة الملك، وبمشاركة طائفة من رجال المقاومة والتحرير والوطنية، حفلة رسمية وشعبية لتخليد ذكرى ما يسمى بحق (بثورة الملك والشعب) منذ عشر سنوات، وقد أصبحت هذه الثورة حدثا جديدا انضاف إلى الأحداث الكبرى في تاريخنا القومي بصفة عامة، وفي تاريخ نضالنا الوطني، «وعراكنا» السياسي وجهادنا التحرري في العهد الحاضر بصفة خاصة، كما أصبحت - لهذه الأسباب والاعتبارات كلها - جديرة بأن تخلد ذكراها السنوية بما جرت به العادة من تجمعات وخطب تلبية لنداء الواجب وعملا بمبدأ الوفاء.

ولاكن (ثورة الملك والشعب) لم تكن في وقتها مجرد حادث، وليست هي اليوم، بذكرى ظرف ومناسبة لا غير، بل هي أكثر من هذا وذاك فعلاً وحقيقة. أي أساساً وغاية في الماضي والحاضر، وهذا ما نريد أن نتحدث عنه حتى لا يبقى أمره مجهولاً أو مهملاً أو منسيا.

وأول ما نريد أن نذكر به باختصار بعض أحداث وأطوار

(ما قبل ثورة الملك والشعب) ونعني به الأزمة السياسية التي أقحم فيها الاستعمار وشيعته المتطرفة من الغلاة الحاكمين - عسكريين ومدنيين - العلائق المغربية الفرنسية بصورة عامة، وعلائق القصر الملكي والاقامة العامة بصفة خاصة، وقد كان لتلك الأزمة المصطنعة لحاجة في نفوس أصحابها عدد من الفرسان والأبطال في المغرب وفرنسا أكثرهم مشهورون بسوء ما دبروه من خطط، وأتوه من أعمال، وحاولوه من مناورات، أما في المغرب فقد كان البطل الأول والقطب الذي دامت حوله رحى الأزمة هو المقيم العام الجنرال جوان الذي لم يكن تعيينه إلا بدافع من غلاة المستعمرين الذين كانوا حريصين أشد الحرص على التعجيل بتنفيذ خطط الاستعمار الهادفة إلى الاستيلاء التام على البلاد والاستبداد بمصيرها، وتكييف دولتها بما يضمن لهم السيطرة الكاملة الصريحة، النهائية على مقاليد أمورها، وتسخيرها في سبيل مصالحهم الخاصة التي ما أنزل الله بها من سلطان.

ومن هذا ندرك حقيقة الخطر الذي كان يهدد المغرب وأمته، وشر المؤامرة المدبرة على حياة البلاد ومصيرها كوطن لنا لا لغيرنا من الأجانب الدخلاء الذين لم يكونوا فيه سوى مستعمرين بالاحتلال والاستغلال، وبالسيطرة والاستيلاء تحت ستار الحماية التي كانت بالنسبة لنا جناية من جنايات التاريخ الكبرى على الأمم المستضعفة، وعلى الشعوب الضحية المغلوبة على أمرها.

وشاء حزب الشيطان والاستعمار في فرنسا يومئذ أن لا يدخل الجنرال جوان كمقيم عام جديد إلى المغرب إلا دخول

الفاتح، وإن لا يطأ أرضه إلا بقدمه وفمه تتساقط قذائف التهديد مغلفتين بحذاء عسكري مسلح بمهماز، وفي إحدى يديه درته وسوطه، ويده الأخرى تمسك مقبض سيفه، وفي عينيه نظرات شزراء أمضى من السهام، ومن الوعيد، وعلى ملامحه، وفي حركاته وسكناته تتجلى غطرسة الأقوياء، ويتشخص غرور الماكرين، ويتمثل عناد المغامرين، ومثلت الرواية فوق المدرعة الحربية التي حملت بطلها عبر البحر إلى شاطىء المغرب، ومهدت صحافة الاستعمار للتمثيلية بكل ما شاءت من الدعاية المغرضة الماكرة إنذارا للمغاربة، ومحاولة لارهابهم في انتظار اليوم الموعود، يوم وصول المدرعة وحمولتها المشحونة في جوفها وعلى متنها، وحل اليوم الموعود الذي أريد له أن يكون مشهودا بمظاهر الاحتفاء، والزينة، والازدحام، والضوضاء ريثما يصبح مشؤوما إلا على الذين هدى الله وكان حلول الجنرال بالمغرب إيذانا بدخول الأزمة المغربية الفرنسية في طورها الحاد والساخن، وسرعان ما شهدنا الصراع يبدأ بين المقيم العام وجلالة الملك وكانت وسائل هذا الصراع السياسي غير متكافئة، إذ كان الأول يملك من وسائل القوة، وأساليب الهجوم - كرًّا وفرًّا - وحرية العمل والتصرف، والضغط والقهر، لا يملك أمامه الثاني سوى مالا يعد شيئا مذكورا، ولكنه، بقطع النظر عن هذا، كان يملك بعكس الخصم المقابل - قوة اليقين بالله الذي لا يخذل من ينصره، وشدة الايمان بالحق الذي لا يبطله كيد ولا مكر، وصلابة النفس المطمئنة إلى أن العاقبة للمتقين والا عدوان إلا على الظالمين.

وبدأ ذلك الصراع قويا، واستمر شديدا، وكان تارة علنياً،

وتارة خفيا ولم نشأ يومئذ - وقبل حلول الجنرال جوان بأرض المغرب - أن نظل بمعزل عن خوض المعركة بوسائلنا، وأساليبنا، وإمكانياتنا على قلتها وضعفها، وعلى الرغم من ظروف الضغط والاضطهاد الحسي والمعنوي الذي كان يقاسيه الشعب من جراء سياسة الاستعمار الغاشم وعلى رأسه جلالة الملك والصفوة العاملة والمكافحة من رجال الوطنية والتضحية.

وأخذا لحظنا من تلك المعركة السياسية الحامية الوطيس، وانقيادا في هذا لواجبنا الوطني المقدس، ورغما عن سيف الرقابة الذي كان مصلتا على الرؤوس، وعن الكمامة التي كانت تسد الأفواه، وعن القيود والأغلال التي كانت مفروضة على الأقلام خضنا تلك المعركة بكل حرية، إذ الحرية تؤخذ، ولا تعطى، وبكل شجاعة وإقدام غير عابئين بأحد ولو كان الجنرال جوان، وهكذا لم ننتظر حلوله بأرضنالنواجهه بما يستحق من قول صريح في إحقاق الحق، وإزهاق الباطل، ولقد كان هذا منا في ذلك الظرف العسير شجاعة قدرها المنصفون حق قدرها، واعترف بها الخصوم قبل سواهم، وهكذا أصبحت وظلت جريدة (الرأي العام) لسان حزب الشورى والاستقلال - الترجمان المعبر عن مشاعر، وأفكار، ومطالب الشعب المغربي تجاه المسيطرين العتاة، بل إن تلك الجريدة بقدر ما كان يسطو عليها مقص الرقيب كانت تتمسك بالحق. وتتحدث بالصدق، وتكتب بالحرية، وتفضح الباطل بشدة، وتشهر بالاخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، ولا ندعي مجرد دعوى حينما نصرح بأن جريدتنا الأبية الشجاعة قد انفردت، نعم، نقول انها انفردت -

ولا فخر - ودون أن نخشى أذى لقولنا هذا ولا دحضا، بمواجهة الجنرال جوان بالنقد والمعارضة في وقت التزم فيه غيرنا الصمت المطبق والفاضح في آن واحد، بل إن بعضهم ضاقوا ذرعا بحريتنا وشجاعتنا فحاولوا عبثا إسكات صوتنا حتى نكون في الصمت سواء، وحتى لا نتميز بموقف أو عمل أو كلمة حق يواجه بها حاكم جائر وقد سرنا كما شاء الله لنا في جادة مثلى تحت لواء، (الغمرات) عملا بوصية علي بن أبي طالب لابنه الحسين: وخض غمرات الحق حيث كان، ومن ذكريات الأزمة وأسرارها أن جلالة الملك، بعدما علم بوجودي في الدار البيضاء، استحضرني بواسطة من كان يثق بهم من رجاله، وتحت جنح الظلام دخلت إلى القصر وفق الخطة المرسومة، وقد كانت دهشتي قوية، ورجة نفسي شديدة حينما دخلت عليه وأبصرته عيناي في هيئة حسية ومعنوية تجسم الأزمة، وتشخص الصراع بين القصر الملكي وبين الاقامة العامة، وتعبر بما قل ودل عن آثارهما في نفس الملك الذي تألبت عليه جميع قوى الشر، فبدت هذه الآثار على وجهه الكريم، وجسمه الناحل، وفكره المرهق، ولباسه غير المعتاد، ولاكن كل شيء في هيئة الملك كان ينطق بتقوى الله، ويشعر بنصر الله لعباده المخلصين، ومع شدة تأثري لما رأيت ومع قوة الصدمة التي تعرضت في نفسي آنئذ استمعت بكل إنصات واهتمام لما كان يسرّ به إليّ جلالة الملك من خفايا الأزمة والصراع، ثم أحالني على كاتبه الخاص ليطلعني على (ملف) الأزمة، وفي جناح من القصر تم هذا في جلسة غير قصيرة قدم فيها الشاي والحلوى، واستعرضنا فيها كل ما اشتمل عليه الملف من وثائق ومستندات، وقد غادرت القصر في تلك الليلة وأنا

ـ كما أراد جلالته - أكثر اطلاعا على حقائق الأزمة، وأقوى خبرة بخفاياها، وأوسع إدراكا لأسرار الصراع ومراميه وقد كان من شأن هذا كله أن سلحني أكثر لمواصلة العراك، وخوض الغمرات ثم كانت النهاية المحتومة للطور الأول والأساسي لذلك الصراع، وهي خيبة الجنرال جوان وفشله في الخطة المبيتة، وهي نهاية طاغية حاول أن يكون عملاقا فخر قزما صريعا وقد خلفه الجنرال كيوم، وهو قزم كثير الخصومة شديدة الملادة، قوي الخشونة في طبعه وقوله وسياسته، وتلك (شنشنة أعرفها من أخزم) ومنذ حل بالمغرب وهو لا يفتر عن التهديد والوعيد، وهو الذي توعد الوطنيين المغاربة بأن يطعمهم التبن، وقد أثار بفحش كلامه الذي اشتهر به سخط الرأي العام في بلاده قبل أن يثير سخرية المغاربة ويبوءُ بغضبهم ونقمتهم وقد حاول بأساليبه الخشنة المثيرة للضحك والرثاء أن ينجح حيث فشل سلفه بوسائل القوة والمكر، فكانت محاولته بمثابة القطرة التي تفيض الاناء، ويوم اقتحم مع زبانيته القصر الملكي، وقدم لجلالته الانذار بالامضاء على وثيقة الاستسلام أو بالتخلي عن العرش ذاق مرارة الخيبة، وتجرع غصة الفشل، وتكبد خسارة الموقف وأدرك نهاية الجبروت، فنفذ الانذار بأن أمر كبير زبانيته باعتقال الملك، ليخرجه وبنيه إلى منفاهم البعيد وبهذا بلغت الأزمة أشدها، وتطور الصراع إلى العدوان الصريح الأثيم، وتجلت ثورة الملك بعد أن كانت خفية، ولم تكن ثورة بالسلاح ولا بالقوة، وإنما كانت ثورة هادئة، ورزينة، وصبورة، وكانت وسائلها معنوية لا مادية، فاعتمدت على الله قبل غيره، وتذرعت بما تتذرع به نفوس وحركات

وسكنات المؤمنين الصادقين الصابرين وواجهت قوة الخصم وكيده ومكره بقوة الرفض بكل تمنع وإصرار حتى لا تكون إرادة المستعمر، وحتى لا تكون كلمة الباطل هي العليا وكلمة الحق هي السفلى، وهكذا رفض الملك بكل قواه وبمنتهى التمنع والاصرار كل مشروعات الحماية الرامية إلى إحكام الأسر والعبودية في وقت اشتد فيه تطلع المغرب والمغاربة إلى التحرر والانعتاق، فمن أجل هذا كانت الأزمة، وقام الصراع، وضحى الملك بعرشه في ثورة هادئة ساكنة كالنار تحت الرماد تحترق بها كل يد تنغمس فيه.

وفي تجاوب مع ثورة الملك، وكرد فعل للعدوان الأثيم على شخص الملك، وعرش المغرب قام الشعب بثورته المسلحة بواسطة حركة المقاومة وجيش التحرير فأبلى المجاهدون من أبناء الشعب البلاء الحسن في دفع العدوان، ورد الهجوم والدفاع عن الوطن وأهله وملكه، والتعجيل بانهيار صرح الطغيان، وتطهير البلاد من رجس الاحتلال والحكم الأجنبي، واسترجاع الحرية والسيادة والاستقلال، وفي كل هذا تناسقت وتجاوبت الثورتان: ثورة الملك، وثورة الشعب، اللتان لم تكونا في الواقع إلا ثورة واحدة ولو اختلفت الوسائل والمناهج.

ثم أنتجت الثورة الموحدة نتيجتها الطبيعية المحتومة وهي: الاستقلال

ويحق لنا أن نتساءل: هل استمرت ثورة الملك والشعب في عهد الاستقلال بما جعله نعمة أنعم الله بها على المغاربة في ظل الحكم الوطني الجديد؟

ونجيب على هذا بما سبق أن صرحنا به مرارا وتكرارا منذ العدد الأول من هذه الجريدة وبما نجمله في كلمات تعبر أصدق تعبير عن الحقيقة والواقع، وهي أن الاستقلال لم يكن إلا محنة وبلوى للسواد الأعظم من هذه الأمة، ولم يكن نعمة إلا بالنسبة لطائفة من المحظوظين الذين تطاولوا إلى المناصب والرتب، وسخروا الاستقلال لصالحهم، وجعلوه استغلالا فاحشا، وفسادا داخليا كبيرا ومما تحدثنا به عن هذا قولنا في افتتاحية العدد الأول من الدستور (من المؤسف، بل من المؤلم أن يفتضح أمر الفساد، وتشتهر عناصره، وتنكشف أخطاره، وتستشري أذياته، وتبح الأصوات بالتظلم والشكوى ولا تتحرك همة المسؤولين الذين بيدهم الأمر لوضع حد نهائي لذلك الفساد والضرب على أيدي المفسدين الكبار منهم والصغار على السواء، وبمنتهى الشدة والصرامة... إننا نسيء التصرف في الاستقلال الذي ما ظفرنا به إلا بجهود جبارة ومعارك دامية وتضحيات جسيمة والذي أناط به الشعب كل آماله وأمانيه فمنيت - إلا نادرا - بخيبة مرة كادت أن تسلم النفوس إلى يأس ليست معه حياة)

ومعنى هذا - كما عبرنا عنه في نفس الافتتاحية - ان تلك الثورة التحريرية المباركة - ثورة الملك والشعب - سرعان ما تغيرت بكل أسف واستحالت إلى ما لم يظنه أحد فأحدثت من خيبة الأمل، وفتور الحماس، وفقدان الثقة ما أفرغها من مدلولها وصيرها مع توالي الأيام والتجارب إسما بدون مسمى إلا بالنسبة للفئة التي طفت على الوجه بعد الاستقلال بوسائل المكر والاحتيال والاختلاس...

وبعبارة أفصح، كانت الثورة المتوجة بـ"الاستقلال عملية إبعاد الأجانب عن كراسي الحكم والاستغلال ليحتلها غيرهم من الأشخاص المغاربة الذين أتتهم الفرصة، وابتسم الحظ فاستطابوا لذة المنصب، وتركوا جمهور المواطنين في بؤسهم يتخبطون، وفي تبعيتهم يرسفون، وإلى ذلك تشير العبارة: زل أنت لأحل محلك! وبهذا كانت الثورة يوم تحقق الاستقلال عملية نقل أشخاص وشغل مقاعدهم بآخرين، ومع هذا ضاعت الثورة، وتوقفت عن السير والاستمرار في عهد البناء، وبسبب هذا لم تكن - كما قال بول فاليري - الثورة التي تقيم في ثلاثة أيام بناء ثلاثة أشهر، ثم تحطم في ثلاث سنوات بناء ثلاثة قرون -

ودار لقمان - كما يقال - لا تزال على حالها، وثورة الملك والشعب قد استحالت إلى مجرد ذكرى مرة في كل عام، وهي ذكرى قيمة في حد ذاتها، وعزيزة على النفوس جميعها وجديرة بأن تخلد على مر العصور والأجيال، ولاكن ثورة الملك والشعب يجب أن تكون أكثر من هذا أي ثورة مستمرة في سيرها البنائي، متجلية في الانجازات والمشاريع، ومتجهة بقوة ونظام نحو الأهداف التي بتحقيقها ينشأ المجتمع القومي التقدمي المنشود، وهكذا يشعر كل مواطن بأنه ربح من ثورة الملك والشعب أكثر من حكام مغاربة ومن قادة جدد قد لا يختلفون كثيرا عما كان عليه أسلافهم في العهد البائد ومن شأن هذا أن يحطم في نفسه كل أمل ورجاء، ويسلبه كل عزاء وتسلية، ويغريه بالحركة، فكيف السبيل إلى إنقاذ ثورة الملك والشعب مما حولها عن مجراها وصرفها عن غايتها؟ هذا ما يوجد جوابنا عليه فيما كتبناه كذلك في العدد

الأول من الدستور حيث قلنا تحت عنوان: الاصلاح بالانقلاب:

وبكلمة صريحة، نعلن أنه لا سبيل إلى القضاء على الفساد الداخلي إلا بواسطة إصلاح انقلابي يستأصل هذا الفساد ويطيح بالمفسدين، ويقيم في البلاد وضعا سليما يمتاز بالنظام المحكم، والقيادة الصالحة والسياسة المثلى.

والانقلاب - كما ننادي به - لا نريد أن يتحقق بوسائل القوة والعنف بل بالطرق السلمية، والأساليب السياسية والوسائل التشريعية على يد مصلحين انقلابيين وحقا ويقينا.

فالبلاد في أشد الحاجة إلى هذا النوع من الانقلاب بعد أن آل أمر ثورتنا التحريرية، إلى ما آل إليه من إهمال ونسيان، حتى أنها أصبحت لا تذكر إلا في المناسبات، والدعايات، ولم يبق لها من شأن غير ما لذكريات التاريخ الوطني وإذا حق لنا أن نفخر بتلك الثورة المباركة وبما حققته من انتصارات في سبيل السيادة والاستقلال، فإننا نأسف أشد الأسف على ان كان مصيرها العفاء والاندثار.

وحيث أن تلك الثورة الجبارة قد حققت هدفها الأول، وهو استقلال الوطن وذلك تحت القيادة الرمزية والفعلية معا للملك الراحل - تغمده الله بالرحمة والمغفرة - أفلا يمكن أن تتجدد في انقلاب إصلاحي تخوضه الأمة جمعاء تحت قيادة خلف الملك الراحل: جلالة الحسن الثاني؟

وهكذا يصل الانقلاب الجديد ماانقطع من الثورة الماضية

ويواصل الملك الابن وثبة الملك الأب، ويكون انقلاب اليوم امتدادا، وتكملة لثورة الأمس.

إننا - بصراحة - لا نرى للقضاء على أوضاع الفساد الداخلي، وإصلاح الدولة والمجتمع وسيلة أسرع وأجدى من الانقلاب بالطرق الشرعية الحكيمة الفعالة، وتحت قيادة جلالة الملك الحسن المؤتمن ومن حوله عصبة الحق والعمل أي نخبة جديدة صالحة من رجال الايمان والاستقامة، والكفاءة، والمسؤولية. وهذا الانقلاب الذي نؤمن به، وندعو إليه لا يخرج - في حقيقته - عن الانقلابات التي تجدد الحياة في المجتمع. وتكسب الدول قوة وعزة، والأمم نهضة ورفعة.

ولعل جلالة الملك الحسن الثاني قد عبر عن شيء من ذلك في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة تدشين كلية الطب حيث قال: سيكون في إمكاننا أن نضمن لهذه البلاد - في وقت لا يجارى - تحول المجتمع السليم.

وفي هذا المعنى أيضا صرح جلالته لمدير جريدة (لومند) البارسية قائلا: لقد كان الفقيد والدي الملك الذي قاد المغرب إلى الاستقلال فيجب أن أكون الملك الذي يبني وينظم المغرب.

ولكل انقلاب شروطه، وظروفه، ووسائله، ورجاله، بل وضحاياه، وهم المفسدون الذين أساؤوا إلى الدولة والأمة، فاستحقوا عقاب العدالة، ولا عدالة إلا عدالة الله، وعدالة الانقلاب يوم يكون...

فإذا قدر للمغرب - بقيادة الملك والنخبة المختارة الصالحة من حوله - أن يحقق الانقلاب المنشود فإنه سيقول للفساد: قف! ويسبق الحوادث إن كانت حبلى بما يسوء وسينزع - إن سمح لنا بهذا التعبير فتيلة القنبلة التي تهدد بالانقلابيين على الوطن وأهله أحداثا محتملة لا يستطيع أحد أن يتكهن بما قد يكون لها من تطورات وخواتم.

المغرب (والانقلاب من أعلى)

● «الدستور»، العدد: 49 الاثنين 9 شتنبر 1963.

في العشْرين من غشت احيت الحكومة الذكرى الرسمية لثورة الملك والشعب جرياً على التقليد المتبع في عهد الاستقلال، وقد تحدثنا في العدد الماضي عن أصل وحقيقة هذه الثورة لا كمجرد ذكرى، بل كسياسة يجب ان تكون مطبوعة بالطابع الثوري لتضمن به استمرار ثورة الملك والشعب في عهد الاستقلال وما يتحتم ان يتم فيه من تحطيم وبناء، ومن تغير واصلاح لكي تسود في البلاد والمجتمع والدولة اوضاع جديدة صالحة تكون جديرة بتلك الثورة التحريرية التي لا يمكن ان يطابق اسمها الا اذا كانت محررة لنا من التخلف كما كانت محررة للبلاد من سيطرة الاستعمار. ولم يكد يمر اسبوع على ذكرى هذه السنة لثورة الملك والشعب حتى حدث في الهند (انقلاب) من اعلى طرأ فجأة على الوضع الحكومي بتدبير من الرئيس نهرو نفسه الذي طالما ظن مواطنوه وغيرهم في الداخل والخارج انه من ابعد الحكام والرؤساء عن استعمال الاساليب الجريئة القصوى في تدبير شؤون الحكم والسياسة.

وإن ما حدث من تغير انقلابي في الحكومةالهندية لا يعتبر

مجرد تعديل وزاري كما هو معهود في بلادنا، او حتى في البلاد التي تعدل فيها الوزارات اساسياً، لا شكلياً فحسب.

وخلاصة (الانقلاب) الحكومي الهندي الاخير ان الرئيس نهرو اصبح الرجل المسيطر بكيفية مطلقة على الهيئة الوزارية بعدما اجلى عنها عدداً من كبار الشخصيات السياسية التي كانت تتقلد معه زمام الحكم في وزارات كبرى منذ عشرات السنين ومن بينهم: وزير الداخلية، ووزير المالية، ووزير الفلاحة ووزير النقل، وهؤلاء كغيرهم من الوزراء المبعدين عن الحكم يعدون من كبار زعماء الحركة الوطنية، والمؤتمر الهندي الذي هو حزب الاغلبية في البلاد، كما هو الحزب الحاكم باستمرار.

أما كيف دبر وتم اخراجهم من الحكومة المركزية فتتلخص قصته فيما يلي: منذ مدة اقتنع الرئيس نهرو بأن حزب المؤتمر الهندي بعد ست عشرة سنة مضت عليه وهو يمارس الحكم ومسؤولياته وتجاربه - قد اصبح يعاني ازمة سياسية معنوية خطيرة على كيانه ومصيره، فأصيب من جرائها بضعف، وهلهلة وانحلال، وهزال لم يعد مع هذا كله كما كان حزباً شديد الحيوية قوي النشاط حسن السمعة، سليم النفوذ، وقد فكر الرئيس نهرو انه يجب التعجيل بانقاذ الحزب مما يهدده من اخطار داخلية فرأى ان خير وسيلة لهذا هي ان يتخلى عن مسؤولية رئاسة الحكومة لينفرد برئاسة الحزب ويتفرَّغ لعلاج امراضه، واصلاح فساده، ونفخ روح جديدة في جسمه وذلك بتلقيحه دماً نقياً، ومن اجل هذا وضع تصميم خاص تولى المجلس الاعلى لحزب المؤتمر بحثه

وقراره، وأثناء المداولات تقدم الرئيس نهرو بعرض استقالته من رئاسة الحكومة ليختص بخدمة الحزب على أساس تنفيذ التصميم المهيأ لتجديد حياته، واصلاح نظامه وتقوية كيانه، ولاكن القوم اجمعوا في حماس على استمرار الرئيس نهرو في منصب رئاسة الحكومة فلبى رغبتهم، تمسك بقرارهم لحاجة في نفسه، ولم يكن يشعر اولائك الوزراء الكبار الذين رفضوا باجماع وحماس استقالة الرئيس نهرو بما كان يدبر لهم في سر وخفاء، وهو العمل على تنحيتهم من كراسي الحكم ونقلهم منها الى دوائر الحزب ليتولوا هم انفسهم تنفيذ التصميم المعد بموافقتهم لانتشاله من الوهدة، وانعاشه بروح الفتوة والحياة، وهكذا لم يمض غير قليل على مداولات المجلس الاعلى للمؤتمر، والمصادقة على ذلك التصميم حتى اقدم الرئيس نهرو على (العملية الجراحية) الكبرى التي أجراها فجأة بما دل على جرأة ومهارة نادرتين، والتي تناولت عدة شخصيات وزارية عظمى تعتبر من اقوى دعامات الحزب والحكم في القارة الهندية، ومن اساطين الزعامة السياسية فيها ولم يكن من شأن هذا كله ان يلقي في روع هؤلاء الرجال العظام انهم غير خالدين في الحكم خلود الرئيس نهرو نفسه فيه، ولاكنه افهمهم ان الواجب والمصلحة يقضيان عليهم بان يكونوا منطقيين مع انفسهم فيستقيلوا هم من الحكومة ليتفرغوا لتنفيذ تصميم الحزب الذي كانوا من المتحمسين له ومن المجمعين على قبوله وذلك بعد ان رفضوا (تلقائياً) استقالة نهرو من اجل الحزب فلم يسعهم مع هذا الا ان يتقدموا كلهم بالاستقالة طوعاً أوكرهاً، وان يذهبوا ضحية موقفهم النبيل، وينتحروا بسلاحهم كما قال احد الملاحظين.

تلك هي العملية الجراحية التي تمت اخيراً في الهند، وقد عدها الملاحظون بمثابة انقلاب سياسي بارع دبره ونفذه الرئيس نهروا باقدام ومهارة ودهاء وبهذا تمكن من انقاذ مركزه، وسلطته، ونفوذه قبل ان يمكن (ضحايا) هذا الانقاذ من الانصراف عن الحكم لانقاذ الحزب باسم التصميم المعدّل، وهكذا استطاع نهرو ان يصطاد عصفورين بحجر واحد، كما يقال، فيتخلص بلباقة ممن يضايقونه داخل الحكومة، ويسعى بواسطة الذين تخلص منهم في خلاص الحزب مما يعانيه من مشاكل وازمات مخيفة.

ولسائل أن يسأل: ما هي علاقة كل هذا بما تحدثنا به عن ثورة الملك والشعب؟ والجواب عليه هو أننا اردنا ان نستنتج من الانقلاب السياسي كما حققه الزعيم نهرو في حكومته استنتاجات للعبرة والقدوة، ونختصر القول فيها بالاشارة الى هذه الحقيقة وهي ان الانقلابات السياسية لا تنبعث دائمًا من اسفل، بل تدبر احيانا من اعلى، والى هذا النوع الاخير دعونا ابتداء من صدور هذه الجريدة، فقد اجملنا الحديث يومئذ عن الاوضاع في المغرب فكان مما قل ودل، وسمينا الاشياء باسمائها في صدق وصراحة، فلم نكتم ان المغرب دولة ومجتمعا يشبه (الرجل المريض) المصاب بداء عضال هو (الفساد الداخلي) وانه لا سبيل الى شفاء ذلك الرجل المريض من عاهاته الا بإخضاعه (لعملية جراحية) كبرى تستأصل الجرثوم، وتطهِّر منه جسم الدولة والمجتمع، وما هذه العملية الجراحية الا (انقلاب) يتم على يد قيادة صالحة بكل ما في الكلمة من معنى.

وقد مرت على دعوتنا هذه عشرة أشهر لم تزدد معها إلا رسوخاً وقوةً لأن الأوضاع لم تتغير في جوهرها بل لم تزدها الأحداث والتطورات إلا حرجاً وتأزماً، ولهذا أصبح الوضع في المغرب في أشد الحاجة الى ان يعالج بجرأة وحزم، وبواسطة العملية الجراحية (انقلاب) وبهذا يمكن ايقاف الفساد عند حده والقضاء عليه، وسبق الأحداث - كما قلنا وقتئذ - إن كانت حبلى بما يسوء وانتزاع فتيلة القنبلة التي تهدد بالانفجار، وتجنيب المغرب وأهله على يد المصلحين الانقلابيين احداثاً محتملة لا يستطيع أحد أن يتكهن بما قد يكون لها من تطورات وخواتم.

ومنذ كتابة هذا سار المغرب سيره، فلم تكن أية عملية جراحية ولم يتحقق اي انقلاب من النوع الذي طالما دعونا اليه، وهو الانقلاب من اعلى فتعرض المغرب بسبب ذلك الى محاولة انقلابية من اسفل لو تمت لكانت عواقبها عليه وخيمة، ولأسلمته الى الفوضى والفتنة أو لفتحت فيه - على اقل تقدير - باب المغامرة على مصراعيه، وقد جاء ذلك دليلاً على أن الاوضاع في المغرب كانت وما تزال تنذر بالانفجار، الامر الذي لا يبقى معه اي مجال للغفلة. والتردد، والارتباك امام ما يتحتم من اجراء العملية الجراحية التي لا مناص منها، وهي الانقلاب من اعلى، ذلك ان خلاص المغرب، - دولة ومجتمعاً - لا يمكن ان يتحقق الا بالوسائل الاتية التي شرحناها يومئذ، وهي:

1 - قيادة جديدة صالحة من اعلى الى اسفل، وتتمثل في نخبة ثورية مؤمنة فعالة تتألف من رجال نزهاء واكفاء يصلحون

للقيام بمهام ومسؤوليات الانقلاب المنشود بالوسائل المشروعة: السياسية، والتشريعية، والادارية.

2 - برنامج ثوري صحيح يكون واضح الاهداف محكم الخطط والوسائل، صالحاً للعمل والتنفيذ في الحاضر والمستقبل.

3 - ثقة ومساندة الشعب في نطاق تعبئة جماهيرية حقيقية. ذات انظمة محكمة وقيادات ووسائل فعالة وامكانيات وافرة.

4 - هزة نفسية في جو من الحماس العام وبروح نهضة وثابة نتيجة ما يحدثه اثر الانقلاب في النفوس مما هو ضروري لبث الانطلاقة الجديرة البناءة التي تستهدف القضاء على الفساد وخلق الاوضاع السليمة التي يتطلبها حاضر المغرب ومستقبله.

فاذا تحقق هذا أمكن للمغرب ان يجتنب الاخطار التي تهدد كيانه في الداخل ومن الخارج، وان يتجه بجد، وعزم، وحزم في طريق الاصلاح الجذري المطلوب، وان يطفىء النَّار الكامنة تحت الرماد فيجعل الاوضاع غير قابلة للتفجير، وان يقيم الاوضاع الجديدة على أسس سليمة ومتينة تضمن حُسْنَ الاستقرار، ودوام الطمأنينة من اجل البناء والتنمية في سائر ميادين الحياة القومية.

وإن ما حدث اخيراً في الهند لخير دليل على ان الانقلاب من اعلى اسلم من غيره، وانه قد يدرك الانسان بالسياسة، ما يعجز عنه بالسيف ولهذا نعتقد ان الانقلاب من اعلى خير وأحسن لمن يريد ان يخرج بالمغرب من ورطة الفساد، ووطأة الأزمة، ويسير به نهج الاصلاح المبتغى.

فإذا وجدت الهند اليوم في زعيمها نهرو رجل الانقلاب من اعلى - في ساعة النجدة والإنقاذ - فهل يعدم المغرب رجله السريع الاجابة - في آونة الخلاص والنجاة، الى ما دعى اليه كذلك من انقلاب من اعلى يقطع دابر الفساد، ويملأ دنيا المغاربة اصلاحاً، ونهضة، وتقدماً؟ لقد حقق جلالة الملك الحسن الثاني - في يناير 1963 - انقلاباً من اعلى على الطريقة الهندية وقبلها بثمانية اشهر. وأبى من طبعه ان يقف في البداية او في نصف الطريق وليس يعدم كذلك عزماً وحزماً للمضي في تحقيق الانقلاب من الاعلى لا الأدنى، لا لخدمة او انقاذ اي حزب بل لصالح الدولة والمجتمع وجلالة الحسن الثاني هو الذي اعلن في ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 1962 : ان الثورة التي اندلعت ضراوتها من هذا القصر منذ تسعة اعوام لم تكن تستهدف تحرير السيادة القومية فقط، بل كانت ترمي الى ابعد من ذلك واعمق، وإذا كان تحقيق الاستقلال السياسي أبرز أهدافها تردداً على الاسس يومئذ فلأنه هو الوسيلة التي تسبق ما عداها لتحقيق بقية الاهداف وكل الغايات... فالثورة مستمرة والمعركة متاصلة.

واجب الدولة:
الثورة على الفساد

● «الدستور»، العدد: 50 الاثنين 16 شتنبر 1963.

نشرت اخيراً اخبار حول بعض المواطنين المتهمين بالرشوة واختلاس اموال الدولة فقيل ان اجراءات اتخذت في شأنهم بالتوقيف او العزل او الاعتقال في انتظار احالتهم الى العدالة، وهؤلاء لا يتجاوز عددهم اصابع اليد الواحدة او اليدين، ولقد صدرت بلاغات رسمية، كما تولت نشرات وتعاليق بالاذاعة والتلفزة التنديد بأولائك (المجرمين) وبامثالهم من الذين يخونون الأمانة الملقاة على عاتقهم، ويخالفون القوانين، ويسيؤون إلى الدولة، ويلطخون سمعتها في الداخل والخارج، ثم مرت الأيام، وهدأت (الضجة) التي صاحبت أو اعقبت التدابير الزجرية المتخذة ضد بعض المرتشين والمختلسين من الموظفين، وليس هذه بالمرة الاولى التي يفتضح فيها اثر هؤلاء في بلادنا ويتعرضون فيها الى نفس التدابير الصارمة ففي الماضي تكررت احداث من هذا النوع، ولاكن اصحابها كانوا قليلين جداً، واكثرهم من صغار الموظفين، وقد تمكنوا في الاخير كلهم او جلهم، من الافلات مما تعرضوا له مؤقتاً من تدابير، وفي نفس الوقت لم يتمكن الرأي العام من

معرفة اسباب هذه الخاتمة، وهـذا المصير اي هـل أحيلوا على العدالة فثبتت براءتهم اوتدخل لصالحهم (الـوسطاء الشفعـاء) فتبخرت التهم الموجهة اليهم،وانطمست التدابير المتخذة في شأنهم، وانسدت ابواب العدالة في وجههم، واعيدوا الى مركزهم ليصلوا ما انقطع من حبل الخيانة والرشوة والاختلاس آمنين مطمئنين، وغير عابئين بشيء أوبأحد في دنياهم الباسمة بعد عبوس وكل هذه السوابق لا تجعل الرأي العام كثير المبالاة بما يتجدد من حين لآخر من احداث الرشوة، وأخبار الاختلاس في سلك الموظفين، ولا بما يتخذ في حقهم من تدابير ادارية زجرية ريثما تقول فيهم العدالة كلمتها،التي يتحقق بها الحق ويبطل بها الباطل، ولاكن دور العدالة لا يأتي حتى تتمكن من قول كلمتها الفاصلة المنتظرة.

أما قلة عدد الذين اتهموا بالرشوة والاختلاس من الموظفين في الماضي والحاضر فلا تدل على أنه لا يوجد غيرهم ممن لا زال ستار الفضيحة والتهمة لم يرفع عنهم، بل ان عدد هؤلاء اكثر من ان يحصى سواء في سلك الصغار أوفي دنيا من هم اغلى منهم رتبة، واضخم مرتباً، ولامراء في ان هـذا يعد من العـاهات الكبرى والمزمنة التي ما زال يصاب بها جهاز الدولة المغربية والتي لا تنفع في القضاء عليها بعض المحاولات الفاشلة كالتي اشرنا اليها آنفاً، وهي تبرهن على أن الذين يقدمون عليها لا يكونون جادين في امرهم، او حتى ان جدوا فيه اولاً فسرعان ما تنهار هذه الجدية تحت عوامل خفية اولاعتبارات شتى لا يبقى معها سبيل الى زجر أوعقاب لا بوسائل الدولة ولا بطريق العدالة، ومع هذا تزداد العاهة تفاحشـاً وأضراراً، فتتـأذى بها الـدولة بـاستمرار،

وتضيع معها المصالح والحقوق المشروعة للمواطنين، وتتعطل القوانين والانظمة بسبب الخارجين عليها من الرشاة والمرتشين الامنين من كل عقاب.

وليس انتشار الرشوة والاختلاس في جهاز الدولة - من اسفل الى اعلى - بسر محصن لا يتجاوز المعنيين به، بل كان وما يزال فضيحة تجاوزت حدود البلاد وطبقت شهرتها الافاق واكدتها الفضيحة التي اقيمت اخيراً في الخارج قبل الداخل حول بعض محاولات الرشوة او المرتشين الذين اعلن عنهم باسم مقاومة الرشوة والاختلاس في حظيرة الدولة.

وقد سبق لنا ان أشرنا في عدد سالف الى ان آفات الرشوة والاختلاس لا يمكن أن تعالج بمجرد التدابير الزجرية التي تتخذ أحياناً ضد بعض المرتشين أغلبهم من صغار الموظفين وان الوسائل الفعالة المجدية لا تعوز الدولة لو صحت عزيمتها على استئصال الفساد والشر من الجذور والاصول ومن هذه الوسائل القيام بحركة تطهير واسعة النطاق، وبعيدة الاعماق في الجهاز الاداري من ادناه الى اعلاه وذلك لأبعاد جميع عناصر الفساد صغيرة وكبيرة من الدوائر الرسمية على اختلاف انواعها ومراتبها ومن المعلوم ان هذه العناصر كثيرة بعددها، خطيرة بآفاتها، وأن تصرفاتها في مجال الارتشاء والاختلاس لا تخفى على احد من المتصلين بها داخل الادارات وخارجها، بل ان شهر شهرتها السيئة وما تنطوي عليه من شرور واثام لا يخلو منها مكان حتى انها أصبحت حديث الناس في المجالس والشوارع،

ولهذا فإن محاربة الرشوة والاختلاس لا تحتاج الى كبير عناء لو أرادت الدولة ان تقطع الدابر لفسادهما الخطير ومما يُيَسِر عليها الكشف عن المرتشين والمختلسين من رجالها بحث مستوى معيشتهم، والتحقيق في مكاسبهم قبل الوظيف وبعده، فما أكثر الذين لم يمض عليهم غير قليل وهم في الوظيف حتى اصبحوا من سعة العيش ورغده، بل من الثراء والرفاهية ما لا يتناسب مع مرتباتهم العادية، وبسبب هذا ظهر واشتد التكالب على نيل الوظائف بكل وسيلة، وبكل ثمن لأنها اصبحت اسهل الطرق للكسب، والاتجار، والاثراء في اقصر الاجال والادهى والامر ان المرتشين والمختلسين لا يخافون من شيء، ولا يخشون احداً وقتما يظهر عليهم الغنى والبذخ في الملبس والمأكل، والمسكن، والمكسب، بل يباهون بكل هذا ويفاخرون الاقران وغيرهم كأنهم في مأمن من كل خطر أو كأنهم فوق كل قانون وفوق كل حساب وعقاب.

فهل ستظل الدولة مترددة أوضعيفة أومقصرة أوعاجزة أومتفرجة امام ما يفتك بها من فساد الرشوة والاختلاس على اوسع نطاق، وفي الاعماق؟؟ وكل واحد يعلم انها لا تفقد وسائل المقاومة والضرب على ايدي المفسدين بكل شدة وصرامة وبما يقتلع الداء من أصله، وما أكثر هذه الوسائل واجداها لو استعملت على حقيقتها كاملة، ومنها حركة التطهير التي اشرنا اليها سابقاً، ومنها ايضاً تشديد العقوبات القانونية الى ابعد حد مستطاع مع الحرص الكلي على تطبيقها بكل قوة وصرامة على الكبير قبل الصغير من المرتشين والمختلسين الاداريين، وعدم

الانتظار باحالة هؤلاء على العدالة فور اكتشافهم واتخاذ التدابير الادارية في شأنهم والزام المحاكم قانونياً وعملياً بمحاكمتهم فور تسليمهم اليها، وبهذا لا يبقى اي مجال لتدخل الوسطاء والشفعاء لأنقاذهم من تدابير الزجر والاعتقال، وللحيلولة دون احالتهم الى القضاء لتجري العدالة في حقهم مجراها، وبالاضافة الى هذا كله نرى ان تحدث الدولة اجهزة فعالة خاصة بمحاربة الرشوة والاختلاس في جميع ميادين نشاطها المركزي والمحلي وعلى سائر المستويات الادارية دون استثناء، ويجب تسليح تلك الاجهزة المختصة بمقاومة الارتشاء والاختلاس بسلاح تشريعي قومي ليس هو فقط تشديد العقوبات القانونية، وخاصة منها عقوبة السجن والحرمان من الحقوق المدنية والسياسية بكيفية تطول اوتقصر حسبما تقتضيه احكام القانون والقضاء، بل هو كذلك - مع العمل برجعية القوانين الزجرية للرشوة والاختلاس - التعجيل بتشريع قانون من اين لك هذا؟ واول من يجب تطبيقه عليهم الموظفون كباراً وصغاراً وذلك بلا هوادة، وبلا مراعاة بشيء غير الحق والعدالة وفي كل هذا يجب ان يفسح المجال - ادارياً - لشكاوى المواطنين الذين يتعرضون من طرف الموظفين مباشرة أو بواسطة سماسرتهم للضغط الحسي والمعنوي أو للمساومة بأي شكل وبأية وسيلة كي يبذلوا المال كرشوة لقضاء مصالحهم الحقة، ونيل حقوقهم المشروعة التي يعجزون عن ادراكها بوسائل عادية أُخرى في نطاق القوانين والأنظمة.

فإذا اتجهت الدولة هذا الاتجاه الجريء الحازم فإنها ستبرهن به على انها جادة لأول مرة كل الجد في تطهير جهازها من عاهة

الرشوة وخطر الاختلاس وعمل كهذا سيكون طبعاً ثورة على الفساد والمفسدين، وسيدخل حتما فيما دعونا اليه المرة تلو الاخرى، وهو (الانقلاب من اعلى) بالوسائل المشروعة من سياسية، وادارية، وقانونية وهذا النوع من الانقلاب على الاوضاع الفاسدة بالوسائل الفعالة المجدية يمكن التعبير عنه كذلك (بالثورة الباردة) التي لا تعتمد على القوة والعنف - ولا على إراقة الدماء وازهاق الارواح ولا على خطة الكيد والانتقام، ولا على ما تستعمله الثورات عادة من وسائل البطش والاعدام ومن تصفية الحسابات مع خصومها بواسطة عدالة صورية زائفة ومؤترات محبوكة لحاجة في نفس مدبريها.

وإذا كنا لا نجد ما نعبر به عن شن الحرب على الرشوة والاختلاس في الدولة احسن من كلمة الانقلاب والثورة، فإننا لا نكتم ان ضحاياهما يجب ان لا ينحصروا في المتهمين بالرشوة والاختلاس، بل لا بد من ان يضاف اليهم جميع المتلاعبين بمصالح الدولة والمبخرين لأموالها، والمتلفين لممتلكاتها من الكبار والصغار على السواء، فالقانون يجب ان يكون واحداً بالنسبة للجميع حامياً وزاجراً، ولهذا يتحتم ان ينال عقابه سائر الذين يثبت عليهم الاخلال بالقوانين وبما عليهم من واجبات ومسؤوليات في خدمة الدولة والمجتمع.

فالثورة على الفساد تحاسب المجرمين حساباً عسيراً، ويؤخذ كل مسؤول بجريرته في نطاق القانون، وبواسطة العدالة وبهذا تتمكن الدولة من تطهير الحياة العامة في البلاد من دنس

الرشوة، ورجس الاختلاس، وجرثومة الفساد، وباقصاء عناصر الشر عن حظيرتها وبالضرب على ايدي الخارجين عن القانون من آكلي اموال الناس والدولة بالباطل، وبهذا يتحقق جانب هام من جوانب الانقلاب من اعلى، ويخلق في المغرب جومعنوي وسياسي نظيف ويسود في ارجائه طقس يليق بالوثبة الجديدة التي تنطلق بها البلاد - في تجربتها الثورية على الفساد والمفسدين - نحو آفاق مشرقة جديرة بالحياة الكريمة التي نريد ان نحياها في نطاق القانون، والنظام، والصالح العام.

«الوثبات»

هـل المغرب في عزلة دبلوماسية؟

● «الدستور»، العدد: 51 - الاثنين 23 شتنبر 1963.

المغـرب يتعرض في بعض الصحف الأجنبيـة عـامـة، والفـرنسية منهـا خاصـة، لحملات يمليهـا الجهل والتجـاهل بقدر ما يغذيها الغرض والخبث، ونحن لا نتعجب من هذا كله، ما دمنا نعرف أسبابه الخفية وأسراره الدفينة وبواعثه الخسيسة، ومقاصده السيئة تعجبنا من موقف المسؤولين المغاربة، الذين قلما كان لهم من تلك الحملات، وجرائدها، وأصحابها الموقف الحازم الذي يقتضيه الواجب، وتتطلبه المصلحة، واذا كانوا مقتنعين في قـرارة أنفسهم بعـدم اتخـاذ أي مـوقف من ذلـك، وبمقـابلتـه بالسكوت، والاعراض والاهمال، فاننا نعتقد من جهتنا أنهم غير محقين في هذا، والـرأي العام الـذي لا يجهل تلك الحمـلات وآثارها السيئة يؤاخذ أولائك المسؤولين على كل ما يبدو منهم تجاه التهجمات المتوالية على المغرب والدولة وسياستها من تقصير وتهاون في العمل لإيقـافها عنـد حدهـا أو لفضحها، وتسفيـه القائمين بها وإلقامهم الحجر حتى يرتد كل واحد منهم خاسرا مدحورا.

وحتى إن حاولت بعض الدوائر المسؤولة أن ترد على تلك

الحملات والتهجمات المنكرة فبوسائل وأساليب غير فعالة ولا مجدية مما يترك الخصوم والمناوئين في الشرق والغرب يواصلون الحملة والتهجم علينا بأكثر مما كانوا يفعلون.

ومن هؤلاء المخاصمين والمعاندين الصحفي الفرنسي جان لاكوتور الذي ناصب المغرب وحكامه العداء، فأخذ منذ فترة من الزمن، يوالي كتاباته المغرضة والمضللة في جريدة (لومند) الباريسية نافثا فيها كل سمومه، ومسخرا بها نفسه وقلمه في سبيل الذين دفعوا به الى الاشتراك في حبك المؤامرة الصحفية المدبرة من الخارج ضد المغرب وسياسته.

ونحن لا نريد ان نندب أنفسنا للدفاع عن السياسة الخارجية للمغرب، لأننا غير مسؤولين ولا راضين عنها حتى نتولى أمرها بما يحق الحق ويبطل الباطل ولأن لها كذلك أصحابها الذين هم أولى منا بالدفاع عنها بحق أو بغير حق كما يشاؤون.

فإذا اليوم تعرضنا لتلك الحملات والتهجمات الصحفية عامة، وبمقالات (جان لا كوتور) في جريدة (لومند) خاصة، فليس لأننا نوليها أكثر ما تستحق من اكتراث ومبالاة وليس كذلك لأننا نريد الانتقام وأخذ الثأر، وانما نفعل ذلك بدافع الغيرة الصادقة على الوطن، وسمعته التي نأبى إلا ان تظل نقية طاهرة، طيبة تضفي عليه وعلى أهله ما هم جديرون به من الذكر الحسن، والصيت الجميل في العالم.

ومما كتبه ذلك الصحفي المتنكر اليوم للمغرب والمغاربة

لحاجة في نفسه وبدافع من أوليائه، مقالا نشرته الطبعة الشهرية لتلك الجريدة، وهى تصدر تحت عنوان (المغرب يشاهد امتداد عزلته الدبلوماسية) وخلاصة هذا - في نظر الكاتب - ان المغرب ما فتىء يسلك سياسة خارجية تقذف به في عزلة دبلوماسية مستمرة، وفسر هذا بتغيب المغرب عن المؤتمر الأفريقي الكبير الذي كان الأول من نوعه والذي اجتمع بعاصمة الحبشة لتنظيم الوحدة الأفريقية، وبصعوبة العلائق بين المغرب وجارته الجزائر، وباعتباره من طرف بعض القادة في الشرق الأوسط بلدا (ما يزال غير محرر)، وبما يتعرض له في عموم أفريقيا من انتقادات بسبب مطالبته بموريطانيا، وبحرمانه من العمدة الدبلوماسية التي كان يجدها في مجموعة الدار البيضاء، فكل هذا - في رأي الصحفي الفرنسي - يحيط المغرب في هذه الفترة من سنة 1963 بنطاق العزلة، كما ان توثيق صلاته بدول الكتلة الغربية ليس من شأنه - في عين ذلك الصحفي - ان يعيد اليه ثقة أقطار ما يسمى (بالعالم الثالث)، وقد أوجز الصحفي المذكور رأيه بقوله إن مراكز المصلحة أو الجاذبية أربعة بالنسبة للمغرب، وهي: المغرب العربي، وإفريقيا، والعالم العربي، وأوروبا مع العالم الغربي بصفة اعم.

أما تغيب المغرب عن المؤتمر الأفريقي بأديس أبابا فقد قيل ان الباعث الأساسي عليه هو حضور موريطانيا فيه، وسياسة التغيب حيثما تحضر موريطانيا سياسة، في نظرنا عقيمة وفاشلة طالما نددنا بها، وهي سياسة تؤدي بالمغرب الى الانسجام أمام وجود موريطانيا بدعوى عدم الاعتراف بها عن طريق الحضور

بجانبها في المؤتمرات الدولية، وفعلا كانت النتيجة سيئة جدا حيث ان المغرب طرد نفسه من كثير من المجالس والمحافل الدولية، وأصبح يعيش في عزلة تامة مضحيا بمركزه ومصلحته، ونفوذه، وتلك الخطة التي لا يمكن أن توصف إلا بالخرقاء قد كانت وما تزال - بكل أسف - من دعائم السياسة الخارجية المغربية ودبلوماسيتها التقليدية اللتين قد لا تدرك أن عدم الاعتراف بموريطانيا والمطالبة بعودتها الى أم الوطن شيء، وان مشاركة المغرب في الهيئات والمؤتمرات الدولية شيء آخر يتصل بجوهر مصلحتنا العليا التي تفوق كل الاعتبارات المحلية أو المؤقتة، ولهذا لم يستطع المغرب أن يتابع خطة المقاطعة باستمرار فاضطر أحيانا الى مخالفتها مما جعل السياسة الخارجية ودبلوماسيتها تقومان على الارتجال والارتباك، والتناقض، وتخرجان بالمغرب من الباب الأمامي الواسع لتدخل به بعد قليل من المنفذ الخلفي الضيق، ومثال هذا مقاطعة المغرب لمؤتمر أديس أبابا، ثم التحاقه به للتوقيع على ميثاق الوحدة الأفريقية وبمشاركته في منظماتها الى جانب توقيع موريطانيا ومشاركتها وليقس على هذا مالم يقل كما هو معروف في اصطلاح النحاة ويعتبر ذلك في عرف سياستنا الخارجية كياسة ودهاء، وغني عن البيان ان الفضل للسابق، وان من يتسرب من المنفذ الخلفي الضيق ليس كمن يدخل مرفوع الرأس من الباب الأمامي الواسع وانه لمن المؤسف بل لمن المؤلم، جدا ان يكون هذا هو حظ المغرب الذي يتوفر - كما قال الصحفي الفرنسي - على دولة ذات صيت ونفوذ، وتحكمها عائلة ملكية متأصلة وعريقة، وتملك تاريخا لا يمكن أن يقاس بتاريخ الدويلات التي تتألف منها أكثرية أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية.

وأما السبب الثاني في عزلة المغرب الدبلوماسية فيرجع - حسب جان لا كوتور - الى ما سماه (بصعوبة العلائق مع الجارة الجزائر) ولا يحتاج أحد الى أن يذكر بالموقف النبيل الذي اتخذه المغرب تجاه قضية كفاح وتحرير الجزائر، ويكفي أن نشير هنا الى أن بلادنا قد جعلت أرضها وجميع وسائلها وامكانياتها في الداخل والخارج - رهن اشارة الشعب الجزائري المكافح ومنظماته الحربية والسياسية والاسعافية، بل ضحى بكثير من مصالحه، وتحمل أذى كبير حسيا ومعنويا في سبيل تضامنه مع الجزائر المناضلة وامدادها بكل ما في المستطاع من عون وتأييد، وقد كان هذا الموقف الأخوي النبيل الذي واصله المغرب - بكل اخلاص وحماس - تجاه الجزائر المستقلة يقضي على قادتها بأن يكونوا أحرص الناس على الاعتراف بالجميل. وعلى انصاف المغرب من عدوان الاستعمار على أراضيه المغتصبة ظلما وجورا، وهكذا كانت تنعدم مشكلة الحدود بين البلدين وتصفى مسألتها المعلقة بالتي هي أحسن، وفي جو التناصف والتصافي كما يوجبه حسن الجوار، بل التضامن الأخوي في السراء والضراء، ولاكن الأمر سار بخلاف هذا، فأظهر المسؤولون في الجزائر غداة الاستقلال كل امتناع من بحث مسألة الحدود، مخالفين بهذا ما وقعوا عليه، زمن حرب التحرير، من مواثيق واتفاقات، وناكثين كل ما التزموا به وقتئذ رسميا وكتابة من وعود وعهود، بل تجاوزوا هذا كله الى ما هو أشد وأخطر، وهو الاستيلاء على مناطق التخوم المغربية التي اغتصبها الاستعمار وضمها الى الجزائر طوال مدة سيطرتها عليها والحاقها بالتراب الفرنسي كجزء لا يتجزأ منه، وكذلك ارسال عصابات من العناصر المسلحة،

بعضها تحت اللباس المدني، الى داخل التراب المغربي لتحريض السكان على التمرد والعصيان على الدولة أو لاحتلال بعض الأراضي المعدنية، فكل هذه التحرشات بالمغرب، والاغارات على أراضيه ليست من أعمال أفراد غير مسؤولين ولا مراقبين - كما قيل - بل هي أعمال تسأل عنها حكومة وسلطات الجزائر المدنية والعسكرية وأية دولة يمكنها أن تغض الطرف عن تلك الاعتداءات المتكررة حتى يراد من المغرب أن يقابلها بالتجاوز والاغضاء ويغير ما يحتمه عليه الواجب الوطني، والمصلحة العليا؟ فصعوبة العلائق بين المغرب والجزائر إنما هي وليدة مسألة الحدود، وما تواليه فيها السلطات الجزائرية من تصرفات وتهجمات ذات عواقب وخيمة لا قدر الله.

وفيما يخص (نظرة) قادة بعض أقطار الشرق العربي الى المغرب الذي يعتبرونه «غير محرر» فهي نظرة مخطئة، بل باطلة، ذلك أن المغرب لا يشبه تلك الأقطار في أوضاعها، واضطراباتها وخلافاتها، فهو محرر من كل هذا، وحريص أشد الحرص على أن يبقى بعيدا عن الزج بنفسه في مشاكل، وخلافات، ومؤامرات ليس فيها أدنى خير للعرب، ولا أقل نجاح للعروبة ووحدتها اللتين باسمهما وتحت ستارهما تراد وتدبر السيطرة لبعض الأقطار والأحزاب، والأشخاص فيها لا أقل ولا أكثر، فكل هذا ليس بسر حتى ينخدع له المغرب، ويقع في شبكته، ويتخبط في ورطته، ولهذا فمن الخير لنفسه وللعروبة ذاتها أن يحتفظ بحريته ويحافظ على سيادته، ويبتعد باستقلاله عن كل خطر وأذى وهكذا يمكن للمغرب أن يكون حسن الصلة بجميع الدول العربية، وإذا

وجد بين قادة بعضها من يضمرون للمغرب مكروها فليعلموا أنهم مخطئون، وفي مسعاهم خائبون، وان المشرق مشرق، والمغرب مغرب فلا يلتقيان إلا في دائرة التعاون على البر والتقوى لا على الاثم والعدوان، ومما نريد افهامه لأولائك القادة ان التحرر كما ندركه على حقيقته ونريد أن يطبق على عرب المشرق والمغرب ليس هو فرض الدكتاتوريات السافرة، أو المقنعة، واقامة منظمة الحزب الوحيد، وتنصيب الأشخاص في مراكز الحكم والسيطرة، واستعباد الشعوب باسم الحرية الزائفة، والتحرر المزعوم.

وليست أفريقيا بأحسن حظا من بعض الأقطار العربية، فهي كذلك منقسمة على نفسها، وموزعة بين كتل واتجاهات، ومرهقة بسيطرة أحزاب وحيدة، وبهيمنة شخصيات مفروضة بحيث أصبح اسمها يطابق مسماها أكثر من كل وقت آخر بالرغم عن محاولات التجمع والتكتل والتوحيد، ومثل هذا يقال كذلك في مجموعة الدار البيضاء التي ولدت ومعها عاهاتها المزمنة، بل آفاتها القاتلة.

فعالم عربي أو أفريقي ذلك شأنه لا يترك أي مجال للعمل الواضح والمجهود البناء، والاستقرار المكين في علائق الدول، فهي تخضع للتقلبات والطوارىء وتؤثر فيها المشاكل والأزمات التي لا تعطاها الحلول الصالحة، وليس معنى هذا أن كل دولة تتعرض لذلك تسوء صلاتها حتما بغيرها من الدول لدرجة تصبح معها في عزلة وانفراد، فالعزلة لا تعرف في عالم اليوم مهما بلغت

أسباب الخلاف وقويت بواعث التفرقة، والمغرب - مع ما عاناه ويعانيه من جراء سياسته الخارجية ودبلوماسيتها التقليدية، ليس في عزلة كما زعم جان لا كوتور لا بالنسبة للمغرب العربي، ولا بالنسبة لغيره من الشرق الأدنى، وأفريقيا السوداء، فصلاته بجميع هذه العوالم طيبة أو عادية على أقل تقدير، وما يراه (جان لاكوتور) ويُسميه (عزلة) دبلوماسية انما هو تحامل تمليه الحملة المغرضة التي أصبح يناوىء بها المغرب والمغاربة لاعتبارات وبواعث شتى.

ومع استنكارنا لتقولات ومبالغات الصحفي الفرنسي المذكور فاننا لا نبرىء سياستنا الخارجية ودبلوماسيتها التقليدية من العاهات والآفات، بل ننادي بويلها، ونطالب بأن يعجل لها بالعلاج الذي يستأصل الداء من جرثومته، وهل توجد لأية دولة كبيرة أو صغيرة سياسة خارجية ودبلوماسية لمجرد ان تكون لها وزارة قائمة الذات، وسفراء، وأشبه سفراء، منبثون بحق أو بغير حق في الخارج؟...

«الوثبات»

وحدة الأهداف وإن اختلفت الطرق

● «الدستور»، العدد: 52 - الاثنين 30 شتنبر 1963.

في حديث صحفي أجراه المشير عبد السلام عارف، رئس الجمهورية العراقية، مع مندوب جريدة تونسية ورد ذكر المغرب بالنسبة للاتحاد الذي جرب مرتين بالشرق فأدى بكل أسف الى الخلاف، والشقاق والخيبة والفشل، لأنه لم يقم في أساسه، ونظامه، وسيره على عناصر الوئام، والتجانس، والاستقرار.

وقد سأل الصحفي الرئيس عارف في أي وقت، وفي أية دائرة يمكن لأقطار المغرب أن تندمج في الوحدة العربية؟

ومع انه لا توجد وحدة عربية قائمة، بعد انهيار الميثاق الثلاثي المتفق عليه في أبريل 1963، واستمرار القطيعة بل حرب الكلام في أرذل الصور وبأعنف الوسائل خصوصا بين القاهرة ودمشق وبالرغم عن محاولة الوساطة بينهما من طرف الرئيس عبد السلام عارف فان هذا الأخير أجاب على ذلك السؤال بقوله:

(من وجهة عادية، يجب ان لا يعارض هذا أي شيء،

فالمغرب عربي، وهو كذلك متحرر، وكل شيء يدعوه الى هذه الوحدة ورايتنا تنشد نجوما جديدة غير أنه من الشقاوة كلما فكر الانسان في المغرب اضطر الى تذكر ان هذه البلاد متألفة من أربعة أجزاء، بل من أربعة أجزاء لا يلوح انها مستعدة للالتحام، فلكي تستطيع تونس، وليبيا والمغرب، والجزائر ان تجتمع حقا يجب أن تتوفر لها شروط متشابهة، وان تكون كلها جمهوريات ديمقراطية وان تكون محررة من القواعد العسكرية الأجنبية، فالعالم العربي لا يمكنه أن يتلاءم مع رهائن من نوع بنزرت والمرسى الكبير، اذ يتحتم عليه أن يكون محايدا كلية، وسيكون الحياد أحد الجوانب الأساسية في شخصيته).

بهذا تحدث الرئيس عارف عن أقطار المغرب بالنسبة للوحدة العربية التي ما تزال تشغل بال الشرق الأدنى، وتملأ الفضاء هناك بالعبارات الساحرة، والنداءات النبيلة، وكذلك، بكل أسف بالخلافات الخطيرة في انتظار وقوع معجزة لم تقع ولن تقع كما قال رئيس تحرير (الأهرام) في رسالته المفتوحة الى الرئيس العراقي يوم كان في مصر يحادث الرئيس جمال عبد الناصر على سبيل الوساطة بين سوريا البعثية والجمهورية العربية المتحدة.

وان اعتراف الرئيس عارف بعروبة المغرب لا يخلو من مدلول ومغزى، هما ان العروبة ليست ملكا لأحد من عرب المشرق أو لأي واحد من قادته، ولو كان هو الرئيس جمال عبد الناصر أو الرئيس عارف، أن يستأثر بفكرة العروبة وبالوحدة العربية وان يستبد بهما ويحتكرهما دون العرب الآخرين، فالعروبة

مشاعة بين جميع عرب المشرق والمغرب، والوحدة العربية ليست تهم فريقا منهم دون فريق ولا يمكن أن تفرض أحدهما على الثاني بل يجب ان تكون الوحدة العربية من تفكير، وتنظيم وتسيير الجميع حتى تكون سليمة، وصحيحة، ومجدية، والمغرب الأقصى الذي يعتز بعروبته، ويعتدُّ بشخصيته لا يقبل مطلقا أن ينساق أو يساق الى أية وحدة - في الحاضر أوالمستقبل من غير أن يكون من مؤسسيها الأولين، ومن أعضائها البارزين، ومن قادتها المسيرين، وبعبارة اخرى لا يقبل وطننا أن يكون منضما، وتابعا، ومسخرا لأية مجموعة كبرى أو صغرى، والمغرب بهذا انما يسير سيرا يتفق مع أمجاده التاريخية، ومع مقومات شخصيته القوية والذين يجهلون أو يتجاهلون هذه الحقيقة في المشرق انما يرتكبون خطأ في الفهم، والادراك والتقدير من حيث يشعرون أو لا يشعرون.

وهكذا نرى ان الوحدة بين المغرب والمشرق ليست مجرد مسألة (نجوم) جديدة تضاف الى التي تزدان بها بعض رايات الشرق العربي، بل هي مسألة تفوق ذلك أهمية وشأنا.

واما أن يعتبر الرئيس العراقي من الشقاوة أن يكون المغرب قطعا وأجزاء فالملاحظ ان الأقطار المغربية، مع هذا، تحتفظ بصلاتها الطيبة وتداب على تمتين هذه الصلات، وتواصل العمل في سبيل تضامنها وتعاونها الأمر الذي يجعل وضعها من هذه الوجهة أحسن بكثير من وضع البلاد العربية التي تعيش في تدابر وتقاطع، وتشاكس، وتطاحن، وهذه هي الشقاوة بعينها.

وأما اشتراط تعميم النظام الجمهوري في جميع الأقطار

المدعوة الى الوحدة فليس من التفكير الصحيح، لأن الوحدة ليست كذلك مسألة جمهوريات وغير جمهوريات بل هي مسألة نظام صالح للحكم والسياسة تحت أي عنوان، وأي كيان، كما هي مسألة شعور، ووعي وارادة، وعمل، فاذا توفر كل هذا عند الجميع، - كيفما كان نظامهم - سهل أمر التوحيد، وتيسرت عناصره الحسية والمعنوية.

وبصرف النظر عن كل ذلك فان طريق الوحدة العربية ليس هو الطريق الذي نرى قادة الشرق العربي يسيرون فيه بغير توفيق ولا نتيجة، ونعني بهذا اشتغال بعضهم ببعض بدل اشتغالهم بأنفسهم، وبشؤونهم الخاصة، وبمشاكلهم الداخلية قصد تصحيح الأوضاع، وتحسين الأحوال، وتحقيق الأهداف.

وبالاضافة الى هذا يجب أن يتوفر حسن النية عند الجميع، وان تسود بينهم الثقة وتجمع بينهم الأخوة، ويدفع بهم كل هذا الى التفاهم، والتقارب، والتعاون كل يوم أكثر من الذي مضى.

وإذا تذكرنا ان البلاد العربية كلها متخلفة اقتصاديا، ومتأخرة اجتماعيا، ومضطربة سياسيا أدركنا ما تحتاج اليه من جهود جبارة ومتضافرة للخروج بها بسرعة من سوء وخطر هذه الأوضاع الفاسدة المزرية، وبالمثال يتضح المقال، فهذا، العراق نفسه، بلد الرئيس عبد السلام عارف، واحدى الجمهوريات العربية الثورية في المشرق، لم يكتم رئيس دولته في حديثه الصحافي أنه لا يستطيع ان يساير مثلا السياسة المتطرفة المتبعة، اليوم في الجزائر وهي سياسة التأميم، والتقشف، وحجز

الممتلكات الخاصة، فلكل بلد سياسته، وأساليبه في التحول والتطور، وفي التسيير والتنظيم، كما قال السيد عبد السلام عارف الذي - صرح بأنه يجد نفسه أمام وضعية خاصة لا تسمح له بأن يعجل ويسرع بالأشياء، بل لا بد له من قطع المراحل وحدة بعد أخرى الى أن يصل في النهاية - ان شاءالله - الى الاشتراكية وفي سبيل هذا ينبغي أن لا نغفل ان العراق الجمهوري الثوري الاشتراكي لم ينقطع عن التعامل مع شركات البترول العالمية التي يستمد منها أكبر موارده المالية، ولهذا يحافظ على صلاته بها، وينأى بها عن كل سوء وأذى.

ومع ذلك فان العراق - باعتراف رئيسه - ما زال يواجه مشكلة البطالة العظمى ولاكن قادة العراق يتبرؤون من مسؤولياتها، ويتهمون بها النظام البائد خصوصا على عهد عبد الكريم قاسم الذي أساء- في نظرهم - تدبير الاقتصاد، وقذف بالبلاد في عدم الاستقرار، واذا كانت للعراق مشروعات وتصميمات فانه لا يتوفر على الفنيين الضروريين لتنفيذها لصالح التصنيع والتجديد الزراعي، والى أن يتم هذا فالعراق مليء بالفقراء والبؤساء كما ذكر الرئيس عارف، وبلد هذا حاله لا يمكنه إلا أن يكون في أشد الحاجة الى الاشتغال بنفسه وبشؤونه وبمشاكله، وبكثرة الفقراء والبؤساء من سكانه، وبأعداد الفنيين لتنفيذ برامج التنمية والاصلاح.

فليس من السياسة والمصلحة في شيء أن ينصرف عن هذا الى السير وراء وحدة يعد تحقيقها من قبيل المعجزة التي لا تتحقق

كما قالت الأهرام للرئيس عارف أثناء وجوده أخيرا بالقاهرة.

بل انه لمن سوء السياسة ان يتغاضى المسؤولون في العراق - مثلا - عن معضلات التخلف، ويشتغلوا بقضايا المغرب محاولين التدخل في شؤونه الخاصة، ومعرضين صلاتهم بالمغاربة الى ما لا تحمد عقباه، لا قدر الله!

وبصفة عامة، لا يدري أحد منا أية فائدة يتوخاها بصفة عامة بعض عرب المشرق وقادتهم في محاولات نقل الفتنة، والاضطراب وعدم الاستقرار الى الأقطار المغربية وكذلك الأفريقية، مثل غانا، وغينيا، والسنغال، التي اكتشفت فيها مؤامرات ضد سلامة وأمن الدولة في الداخل والخارج أبان البحث والتحقيق عن وجود عناصر عربية شرقية من بين مدبريها الكبار.

وإذا كانت هذه العناصر متوفرة على براعة ومهارة في فن تدبير المؤامرات ضد سلامة وأمن الدول، وفن إحداث الفوضى والفتنة، وعدم الاستقرار داخلها، أليس جديرا بتلك العناصر ان تستعمل براعتها ومهارتها تجاه كل دولة تناوىء العالم العربي في الشرق ذاته وتستفيد من كل ما من شأنه أن يفرق كلمة العرب. ويفت عضدهم، ويسلط بعضهم على بعض ويجعلهم أحيانا شرا على أنفسهم من ألد الخصوم والأعداء؟

فلو فعلت ذلك لأحسنت الى نفسها، ولاستحقت تقدير وإعجاب العرب في المغرب أكثر من المشرق.

«الوثبات»

على الباغي تدور الدوائر!

● «الدستور»، العدد: 53 - الاثنين 7 أكتوبر 1963.

في مساء الاثنين الماضي أبى السيد أحمد بن بلة الا أن يكشف القناع عن وجهه ويجهر بسريرته وطويته وذلك وقتما وقف أمام الاذاعة والتلفزيون بعاصمة الجزائر ليهاجم ويتهم المغرب، والمغاربة والملك والجيش، دون أن يتورع عن استعمال العبارات الخشنة، والألفاظ النابية عن الذوق، ودون أن يحجم عن إطلاق العنان لما كان يختزنه في جوفه من الضغائن والأحقاد التي وجدت في ذلك المساء وفي تلك المناسبة، منفذا تنساب منه، ومجالا تروج فيه، وهدفا تنطلق إليه.

وفي الحقيقة لم يفعل أحمد بن بلة، بذلك كله، شيئا أكثر من إظهار ما كان يسره ويخفيه، والصدع بما كان يهمس به وكنا طبعا ندريه.

وإن ما تلفظ به من ادعاءات ونطق به من اتهامات، لم يكن مستندا إلى أساس صحيح، وإنما كان مجرد تقولات وتخرصات، وترّهات ولمزات، كانت كلها فاضحة لصاحبها أمام العالم أجمع الذي يعلم ما يثقل كاهل ابن بلة خاصة من ديون

الجميل نحو المغرب وشعبه وملكه، وجيشه سواء زمن معركة الكفاح أو بعد الاستقلال، ولهذا فإن كل ما رمي به ابن بلة المغرب والمغاربة من قذائف اللسان لم يرم به في الواقع غير نفسه، ولم يطعن به غير حكمه، ولم يبؤ فيه بغير الخيبة والفشل حسا ومعنى.

وقد تولت الأوساط الرسمية المغربية الرد على ادعاءات ابن بلة، ودحض اتهاماته، والكشف عن مناوراته بما رأته من وسائل وأساليب وقامت به من تصريحات وإيضاحات.

أما نحن فإذا تجاوزنا عما ورد في أحاديث ابن بلة - منذ أسبوع - من ألفاظ وعبارات جافة بل من مفردات ساقطة، واصطلاحات وضيعة هي أجدر بلهجة السوقة منها بلغة السراة والرؤساء، فإننا لا نغضي عما تحدث به وروجه من أباطيل ومزاعم لمحاولة تبرير تهجماته على المغرب والمغاربة، ولمغالطة وتضليل الرأي العام في الداخل والخارج حول الأزمة السياسية الخطيرة التي انفجرت من جديد في الجزائر بين المعارضة الثائرة ونظام الحكم القائم.

فما ادعاه وزعمه ابن بلة في حديثه مساء الاثنين الفارط وفي تصريحاته فيما بعد؟ لقد قال: (إن جنود مولاي الحسن توجد اليوم على بعد عشرة أمتار من حدودنا) وزاد موضحا: (وإننا لنعلم ماذا يعني هذا، كما أننا لا نخشى أي جيش كيفما كان) وتابع مدعيا: (إنه يراد منا أن نحشد فرق جيوشنا في الحدود وهذا ما لا نفعله أبدا، بل يراد بذلك تغذية دعاية، وإثارة شعب ضد آخر، وهذا - يقول ابن بلة - ما لا أقبله أبدا، وإننا لنضع على

أنفسنا هذا السؤال، وهو هل إن حركة التمرد بتيزى وزو، ذات ذيول وتوابع في الخارج؟... فمنذ أسابيع شوهد بالمغرب إعداد ووحي بأن مئات وألوفا من الجزائريين يتعرضون فيه للغصب.

هذه ادعاءات ابن بلة مروية لا بلهجته العادية، بل بلغة الكتابة كما وردت في الصحافة، ثم أردف تلك الادعاءات بهذا التناقض الصريح: (إننا لن نتخذ أي تدبير ضد المغاربة المقيمين بالجزائر، وإن مئة وخمسين ألف منهم -بطلبهم- سيتجنسون كلهم بالجنسية الجزائرية).

وختم طالبا من السكان الجزائريين أن يعاملوا الشعب المغربي بأكبر اخاء، حسب عبارته.

أما وجود فرق من الجيش المغربي في الحدود فطبيعي بل ضروري لسببين هما: أولا، الاعتداءات المتوالية من طرف عناصر عسكرية جزائرية على حدودنا، وأماكن عديدة من ترابنا، ثانيا، الأخطار التي أصبحت تهدد الأمن في القطر المجاور بما فيه مناطق الحدود بسبب التطورات التي طرأت على موقف المعارضة من حكومة ابن بلة، ولهذا فإن ما استنتجه هذا الأخير من أن مرابطة الجيش المغربي على حدودنا يهدف إلى التشويش على حكومته، وحملها على حشد قوات عسكرية في الحدود حتى لا تستعمل ضد قوات المعارضة إنما هو استنتاج باطل كذبته الأوساط الرسمية المغربية، كما شهرت به وسخرت منه الصحافة العالمية التي لم تكتم أن ترويج ذلك الادعاء من عادة الحكام الذين يعانون

الصعوبات والأزمات في الداخل، ويحاولون تشويه الحقائق للتمويه والتضليل ولهذا مرت به تلك الصحافة مر الكرام، واعتبرته مجرد تقليد من تقاليد الحاكمين المتخبطين في الخلافات والمشاكل الداخلية.

وإننا لنتعجب أشد العجب من مؤاخذة ابن بلة للمغاربة على تقوية الحراسة العسكرية بحدودهم في حين أنه لم يفعل شيئا لمنع اعتداء الجنود الجزائريين عليها باستمرار، وبالرغم عن كل احتجاج واستنكار، وقبل خطاب ابن بلة بيومين أي مساء السبت 28 شتنبير - اعتدت فرقة جوالة من الجمال تابعة للجيش الجزائري على التراب المغربي فدخلت إلى قرية وكدة بجنوب قصر السوق وباتت بها ثم انسحبت في الصباح كما أن حركة فرق الجيش الجزائري أخذت تمتد على طول الحدود المغربية الجزائرية، وأخبر كذلك ملاحظون بأن فرقا أخرى ترسل يوميا لتعزيز القوات المرابطة في هذه المناطق، ومنها فرق شوهدت على مقربة من مدينة السعيدية المغربية وعلى الضفة الشرقية من وادي كيس وكذلك قبالة المركز المغربي«زوج بغال»الواقع على الحدود، كما أن فرقا لا يعرف عددها استقرت قرب المراكز المغربية بفكيك وجبل ابن سير، وجميع هذه الفرق وحركتها تدل على أن ما قاله ابن بلة من أنه لن يرسل فرق الجيش إلى الحدود لا يطابق الواقع، كما تبرر كل ما قام ويقوم به المغرب من تقوية جيشه المرابط على الحدود، وبصرف النظر عن هذا فإن موالاة الاعتداء على الحدود المغربية وإرسال الفرق العسكرية إليها من طرف الجزائريين ليس من شأنه إلا أن يثير شعبا ضد آخر، الأمر الذي قال ابن بلة انه لا

يقبله أبدا، ولاكنه، بكل أسف هو ما يفعله شاعرا أو غير شاعر.

وأما اتهام ابن بلة للمغرب بأنه يساند حركة المعارضة الثائرة في الجزائر فلا يقوم عليه أي دليل، وليس له أي أساس، لأن المغرب الذي أيد وأعان الجزائر في كفاحها بما يعرفه العالم، وإن أنكره اليوم ابن بلة وأتباعه، لا يمكنه أن يفعل شيئا مما اتهم به باطلا بل يعتبر أن اتهامه بذلك إنما هو اتهام رخيص قصد به دفع التهمة الموجهة إلى حكومة ابن بلة بتدخلها في الشؤون المغربية، وهي تهمة ليست موجهة من المسؤولين المغاربة فحسب، بل حتى من رجال المعارضة في الجزائر، فقد أعلن ايت أحمد الناطق باسمها أن ابن بلة لم يستطع الاجابة على التهم الموجهة إليه من المغرب والخاصة بتدبير المؤامرة ضد الحكم فيه هذه المؤامرة - يقول آيت أحمد - التي قيل أن لها فروعا بالجزائر وناقوس الخطر الذي يدفعه اليوم ابن بلة لا يمكن أن يعني غير الديماغوجية والافتراء.

وكما أضاف آيت أحمد: (إن لي اليقين بأن ابن بلة هو الذي يريد خلق أي حادث يحمل على قطع العلاقات الديبلوماسية مع المغرب، ويمكن من جمع شتات الذين ينفضون من حوله ويفرون منه، وأن قيام صعوبات مع الملك الحسن الثاني لبرهان على إفلاس الديبلوماسية الجزائرية.) وكيف يمكن للمغرب أن يؤيد حركة آيت أحمد ضد ابن بلة وهما متفقان في الرأي والموقف ضد المغرب في مطالبته بمراجعة الحدود، وبعودة المناطق المغتصبة من ترابه في عهد الاستعمار بالجزائر.

فالمغرب لا ينسى آيت أحمد أثناء الأزمة الجزائرية في سنة 1962 ، وهي شبيهة بأزمة اليوم فيها، ودلك عندما أعلن أنه يعارض كل تنازل للمغرب أو تونس عن أي جزء مما يعتبره ترابا جزائريا، وقد أكد أخيراً هذا الموقف مذكراً بأن المغرب يطالب بتيندوف، وبأن تونس تطالب كذلك بالحد رقم 233، وبعد أن أشار إلى مسألة المفاوضات مع القطرين كما راج حديثهما صرح بقوله: لقد قلت إذا كان التونسيون والمغاربة يريدون الاستفادة من هذه الأزمة لينتزعوا منا شطرا من التراب فإننا سنكون جميعا متحدين من أجل صيانة وحدة ترابنا، وموقفنا تجاه هذا يظل اليوم كما كان بدون تغيير).

فموقف المعارضة الجزائرية واضح وشبيه بموقف نفس الحكومة التي لا تعترف بها، وتعلن عدم شرعيتها، وهكذا نرى أن الرأي والموقف موحدان في الجزائر ضد مطالب المغرب الخاصة بالحدود والأراضي المغتصبة من ترابنا زمن الاستعمار وحيث أن الأمر كما قلنا فكيف يعقل أن يتدخل المغرب في شؤون الجزائريين فينصر فريقا منهم على فريق وهما معا - كما رأينا - متحدان في وجهة النظر ومتناصران في العمل بها تجاه المغرب المطالب بحقوقه المشروعة؟ وهل يعقل كذلك أن يتدخل المغرب في شؤون الجزائر بما يفرق بين رجالها، ويباعد شقة الاخلاف بين الحكومة والمعارضة فيها وهو الذي سعى بتوفيق لتسوية الأزمة الخطيرة التي نشأت منذ أشهر بين الجزائر وتونس إثر اكتشاف مؤامرة اغتيال الرئيس الحبيب بورقيبة واتهام السلطات الجزائرية بالمشاركة فيها؟ وبهذه المناسبة يجدر بنا أن نتساءل: هل الاتهامات الموجهة ماضيا

من تونس وحاليا من المغرب إلى سلطات الجزائر لا تستند على واقع ولا يقوم عليها دليل؟ وحتى إن كانت هذه السلطات بريئة مما تعرض إليه من تهمة المشاركة في المؤامرات المدبرة ضد أنظمة الحكم في البلاد المجاورة، فإن استغلال التراب الجزائري من بعض الدول المشاغبة التي يتصرف رعاياها فوق هذا التراب نفسه بما يشبه قيام دويلة داخل الدولة يخل بسيادة الجزائر، وليس من شأنه إلا أن يجلب لها كثرة المشاكل والخلافات مع جاراتها الشقيقة ويسيء إلى حسن ومتانة العلائق التي يجب أن تبقى سائدة بين أقطار المغرب، ولاكن ما دام الأمر اليوم بخلاف هذا فإن ما ينصح به ابن بلة مواطنيه الجزائريين من معاملة الشعب المغربي بأكثر ما يمكن من الآخاء ليس إلا صيحة في واد، ونداء يحتاج إلى التطبيق من ابن بلة نفسه قبل سواه، إذ لا إخاء بمجرد القول دون الفعل، والمغاربة إذ يرحبون بالقول الجميل لا يعتمدون إلا الفعل الصحيح هذا من جهة ومن جهة أخرى فإذا كان الجزائريون - كما قال ابن بلة - لا يخافون من أي جيش كيفما كان، فهل يظن أن المغاربة يخافون من أحد وهم الذين اشتهروا في الدنيا قديما وحديثا بالفتوحات والحروب، وبالشجاعة والبطولة اللتين قلما وجد لهما مثيل؟ وفي المغاربة أحفاد طارق بن زياد فاتح الأندلس، ويوسف بن تاشفين وعبد المؤمن بن علي مؤسس الأمبراطورية المغربية التي كانت فريدة في وقتها، والتي كانت تضم إسبانيا، وشمال أفريقيا والصحراء وتمتد إلى أفريقيا الوسطى، وجد أبطال المقاومة والتحرير أمثال موحى وحمو الزياني، ومحمد بن عبد الكريم الخطابي، وابن بلة يعرف هذا وذاك أكثر من سواه

خصوصا وأنه كان من صغار الضباط، «ادجودان» في الجيش الفرنسي الذي عرف وقدر شجاعة وبطولة المغاربة في ميادين الحروب سواء زمن المقاومة المسلحة المغربية التي دامت ستا وعشرين سنة ضد الجيوش الفرنسية بما فيها الفرق العسكرية الجزائرية، والتي كانت حرب التحرير بالريف من أبرز أطوارها، أو زمن الحروب العالمية التي أبلى فيها المغاربة البلاء الحسن الذي يشهد به التاريخ على مر الأجيال والدهور وإن أنكره الجاحدون، وإذا أبى ابن بلة، وهو يتحدث عن إرسال المغرب لفرق من جيشه إلى الحدود، إلا أن يذكرنا بأن الجزائريين لم يغلبوا أمام ثمانمائة ألف من الجنود الفرنسيين أثناء حرب العصابات في سبيل التحرير فإننا نذكره بهذه الحقيقة وهي أن حركة المقاومة وحرب التحرير في المغرب قبل عودة الاستقلال إليه لم تطولا إلا قليلا جدا بالنسبة للمقاومة وللحرب المماثلين في الجزائر، كما نذكره بحقيقة أخرى وهي أن مواجهة المغاربة في ميدان القتال - لا قدر الله ليست شبيهة في شيء بمواجهة غيرهم من الشبان والأحداث الذين كان يتألف منهم معظم فرق الجيش الفرنسي في الجزائر كما هو معلوم.

وإذا كنا نستبعد جداً إن يحدث أي اصطدام حربي بين الفريقين المتقابلين فإن ذلك لا يصرف المغرب عن الأخذ بكل حزم في صيانة وحدة التراب الوطني وعن الاستعداد بكل شيء للطوارىء، وعن اتخاذ جميع التدابير الفعالة للوقاية في الداخل ولرد العدوان الخارجي حيثما يقع، وممن يقع.

وهذه كلها قضية عامة لا تعني الحكومة فقط، بل تعني

كذلك الشعب بأجمعه صاحب الوطن، وحارس وحدته، وضامن سلامته بكل ما يحتاج هذا إليه من الاستعداد والنظام في السلم، ومن الجهاد والتضحية في الحرب.

وإن الدستور ليفرض (على المواطنين جميعهم أن يساهموا في الدفاع عن الوطن) كما يجعل من الملك على رأس الشعب والجيش، (الضامن لاستقلال البلاد وصيانة المملكة في دائرة حدودها الحقة). ويخول لرئيس الدولة إذا كانت الوحدة الوطنية مهددة، حق اتخاذ التدابير التي يفرضها الدفاع عن حوزة التراب.

فعلى هذا الأساس، وفي هذا النطاق يجب على المغرب أن يستعد في كل مجال لجميع الطوارىء أي الدفاع المشروع عن النفس، والتراب، والسيادة ضد أي معتد أثيم، ولصيانة الأمن الوطني، ولحماية سلامة السكان والممتلكات داخل الحدود الحقة للبلاد التي يتحتم أن يكون الشعب فيها يدا واحدة على كل من عاداها ورام بها كيدا أو شرا.

الوثبات

وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة!

● «الدستور»، العدد: 54 الاثنين 14 اكتوبر 1963.

فوجىء الرأي العام من الداخل والخارج - يوم السبت خامس اكتوبر - باللقاء الذي تم في وجدة بين وفدين رسميين على الصعيد الوزاري احدهما مغربي والثاني جزائري، وذلك اثر الموقف العدائي الصريح الذي اتخذه رئيس الجمهورية الجزائرية - مما لم يكن في الحسبان ولم يخطر بالبال - ضد المغرب، وشعبه ودولته، وجيشه بدافع من ظنون وأوهام وباغراء عناصر دخيلة تكيد في الخفاء للجزائر مع المغرب، وتحت تأثير عناصر أُخرى تبث الشر لبلادها من حيث تعتقد انها تحسن اليها وهكذا نرى ان الجزائر ما تزال تنكب في عهد استقلالها بشروط من اهاليها، ومن الدخلاء المتنكرين في صورة اصدقاء، وامر هؤلاء جميعاً لا يخفى عن المغرب الذي يأسف لأن تصبح الجزائر مسرحاً لألاعيب، ومناورات، ومؤامرات الاشرار الوافدين اليها لبث الشقاق، والخلاف، والتطاحن بين اقطار المغرب لحاجة في انفسهم دأبوا هم واشباههم على نشدانها في جهات اخرى فلم يفعلوا فيها اكثر من اثارة الفتنة، ونشر الفوضى.

وقد كان لقاء وجدة ارتجالياً وخاطفاً، فلم يتجاوز حدود

(الاتصال) ولم يخرج عن (تبادل وجهات النظر). ولم يسفر عن غير اتفاق مبدئي على نقط عامة في اصلها وشكلها.

ونحن لا نريد بهذا الطعن في لقاء وجدة ولا التحقير من فائدته بل - على عكس هذا - نريد ان نوضح حقيقته بما يبعد عنها كل خطأ أو مبالغة أو مغالطة.

وإذا علمنا ارتجالية ذلك اللقاء ادركنا خلوه من كل جدول للأعمال وتبينا كذلك واقع الامر الذي تجلى في ان كل وَفْد جلس على مائدة الاجتماع وهو يريد ان يذاكر الوفد المقابل فيما يهمه هو نفسه دون هذا الاخر، وهكذا فإن الوفد المغربي حمل معه حقيبة اوحقائب من الوثائق والمستندات والملفات الخاصة بمشكلة الحدود بينما اقتصر الوفد الجزائري على التزود من حكومته، بتعليمات (ضيقة جداً) لا تتعدى المذاكرة في تطبيق الاتفاقات الممضاة بين البلدين في مارس ابريل الماضيين وهي اتفاقات فنية وتعاونية في مجالات معينة ومحدودة.

وهكذا إختلف الوفدان أساسياً في المهام المسندة الى كل واحد منهما بل برز هذا الاختلاف حتى في تأليف الوفدين المرسلين الى وجدة، فقد غلبت الصفة السياسية والديبلوماسية على عناصر الوفد المغربي، بينما غلبت على عناصر الوفد الجزائري الصفة الادارية والفنية.

ومن هذا يتضح ما قام عليه لقاء وجدة من اختلاف وتباين في الاسس والوسائل، والاهداف، بحيث لم يستطع الوفدان

المذاكرة في جوهر مشكلة الحدود التي كانت تتجاوز نطاق المهام والاختصاصات بالنسبة لاحدهما على الأقل وهو الوفد الجزائري الذي لوحظ انه كان مدة الاجتماع يكثر من الاتصال تلفونياً بحكومته، ويظهر ان كل ما تعرضت له المذاكرة هي الحوادث الواقعة بالحدود ومناطقها، والاضطهادات المتوالية على المواطنين، واثار وعواقب كل هذه الاحداث المنكرة، والتصرفات الباغية، بل قيل ان الوفد الجزائري لم يتوجه الى وجدة الا بعدما اعطى لحكومته التأكيد الصريح بأنه لن تثار في اجتماع وجدة اية مسألة (دقيقة).

وهذا ما يشير الى موقف الحكومة الجزائرية التي ما تزال تماطل وتسوف في بحث ملف الحدود مع المغرب بواسطة المفاوضة وما تزال كذلك تختلق الاسباب والذرائع للهروب من كل مفاوضة، ومن احدث (مبتكراتها) في هذا الباب انها لا تعتبر بحث مشكلة الحدود ذات صبغة مستعجلة مطلقة حيث انها تعطي الاسبقية للتجربة الاشتراكية في بلادها، ومعنى هذا: الاعتذار بمسألة داخلية عن الاهتمام بحل مشكلة لا تقل اهمية عن هذه المسألة، بل تعرض تلك التجربة نفسها الى صعوبات وعراقيل كما تسيء الى القائمين بها وتهدد بلادهم بأخطار وخسائر حساً ومعنى، ومتى صح لدولة تحترم نفسها وتفي بعهودها ان تعتذر بأية مسألة داخلية عن العناية بتسوية مشاكلها الاساسية والخطيرة مع جاراتها؟

وغني عن البيان ان المغرب خلافاً للجزائر - مصمم العزم

على تصفية مخلفات الاستعمار بينه وبين القطر المجاور، وحريص على أن يتم هذا بطريق التفاوض، وعلى أن يعجل بذلك بعد ان استكملت الجزائر تنظيمها الدستوري على الصعيدين المركزي والاعلى، وبعد ان بلغت مشكلة الحدود بين البلدين الخطورة القصوى واصبحت تتطور من سيِّيء الى أسوأ، وتنذر بأوخم العواقب لا قدر الله.

وإذا لم يتم شيء من ذلك في لقاء وجدة فإن ما دار فيه بين الوفدين من حوار لن يكون - فيما يظهر - من نوع ما يسمى (بحوار الصم) حيث تمكن الجانبان من المذاكرة - لا في جوهر قضية الحدود - ولا كن فيما يتصل بها من احداث وتطورات، كما تمكن الجانبان من خلق جو يسمح بتلافي ما لا تحمد عقباه في العلائق المغربية الجزائرية، وقد صدر عن اجتماع وجدة بلاغ مشترك اعترف بأن المحادثات دارت حول الحوادث التي عكرت صفو العلاقات بين البلدين، واعرب عن ارادة الطرفين لجعل حد لكل ما من شأنه ان يفسد هذه العلاقات واكد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل واحد من القطرين واحترام التجربة التي يقوم بها كل منهما، واتخاذ جميع التدابير الجديرة باعادة العلاقات حيناً الى حالتها الطبيعية، ومبدأ اجتماع على المستوى الاعلى بين رئيسي الدولتين في وقت يحدد فيما بعد.

وهكذا يبدو من عبارات البلاغ المشترك ان اجتماع وجدة - مع ارتجاله - لم يكن خالياً من نتائج تبعث على التفاؤل والطمأنينة لدي الجانبين.

ولاكن في انتظار اجتماع اللجنة المشتركة يوم عاشر اكتوبر بتلمسان لمواصلة البحث في المسائل المعلقة ذات الصبغة العاجلة، وبعد ان لم تمض على ذلك الانتظار غير ايام حدث اعتداء مسلح فظيع على التراب المغربي بواسطة عناصر من الجيش الجزائري توغلت مئة كيلو متر داخل حدودنا وهجمت بالدبابات وقاذفات النار وبكل الاسلحة القاتلة على مركز مغربي للحراسة يبعد باربعين كيلومتراً عن محاميد الغزلان بأقصى اقليم وزرازات وقد كانت الاغارة مفاجئة وباغتة، كما استهدفت مركزاً صغيراً منعزلاً في اقصى الصحراء ونتج عن الغارة المدبرة احراق النخل، وقتل وجرح واغتيال رئيس المركز.

وبعدما تحدث بلاغ رسمي مغربي عن هذا قال ان مهمة الوفد المرسل فوراً الى عاصمة لجزائر كانت هي لفت نظر الرئيس ابن بلة الى خطورة ذلك الحادث الاجرامي، وما قد يكون له من عواقب وخيمة، ثم مطالبته باتخاذ التدابير الكفيلة باعادة الامن الى الحدود.

وهنا نسأل: هل أن ضمان الامن بالحدود مسألة تهم الحكومة الجزائرية اكثر مما تهم الحكومة المغربية؟ وهل عجزنا نحن المغاربة عن اعادة الامن الى حدودنا ومناطقنا المجاورة للجزائر وعن توطيده فيها وصيانته بكل الوسائل المجدية، واعداد العدة لمنع تكرار الحوادث، ولرد العدوان فوراً في كل مكان بنفس الوسائل والاسلحة ان لزم الامر؟ اننا لا نعتقد مطلقاً

ان المغرب عاجز عن هذا كله، بل نعتقد عكس هذا، وهو انه قادر عليه اكثر من سواه.

ثم نسأل: كيف يمكن تفسير الاعتداء العسكري على التراب المغربي بعد لقاء وجدة؟ ان احتمالات الجواب كثيرة وهي:

1 - ان تكون للاعتداء صلة وثيقة باجتماع وجدة ومعنى هذا: التراجع فيما وقع الاتفاق عليه، واعادة ازمة العلائق الى حالتها السابقة، وبهذا تلغى نتائج الاتفاق ويقضي على كل ما احدثه من اثار التهدئة، ومهدت اليه من سيل الوفاق، وكل هذا يعد طبعاً اسوأ الاحتمالات على الاطلاق.

2 - أن يكون الاعتداء من تدبير العناصر التي قامت به، واتخذت وحدها مسؤوليته، ونفذته بغير علم ولا موافقة المسؤولين في الحكومة الجزائرية عامة، وفي قيادة الجيش خاصة، وهذا احسن الاحتمالات.

3 - أن يكون الاعتداء نتيجة الوضع السياسي المضطرب في الجزائر، وعدم سيطرة الحكومة المركزية على الموقف اليوم خصوصاً في مناطق الحدود النائية، وبالنسبة للقوات المسلحة فيها.

4 - أن يكون الاعتداء مدبراً من طرف عناصر سياسية وعسكرية تعارض التنازل للمغرب عن الاراضي المغتصبة منه زمن الاستعمار بالجزائر، كما تمانع في بحث مشكلة الحدود مع

المغرب، وتتمسك بخطة التشفي والانتقام بسبب مطالبه الترابية.

5 - أن يكون الاعتداء من رد فعل الكولونيل بومدين الذي عزله ابن بله اخيراً وهو في مهمة بموسكو من رئاسة قيادة الجيش، والذي ربما اخذ يخلق المشاكل والصعوبات لرئيس الدولة المتنكر له، وينثر الاشواك في طريقه بغية التحطيم والانتقام ورغبة في اعطاء الدليل على ان خلف بومدين في رئاسة قيادة الجيش لا يملك زمام هذا الاخير في كل مكان كما كان الامر على عهد سلفه.

6 - أن يكون الاعتداء من تدبير العناصر الداخلية التي تتخذ التراب الجزائري وكثيراً من اجهزة الدولة مسرحاً لمؤامراتها على المغرب بواسطة الجزائر وما أوجدته فيها من عناصر طاغية واخرى مسخرة.

ومهما يكن، فإن الاعتداء في حد ذاته فظيع وخطير، وهو جدير بأن يحمل المغرب على مراجعة الموقف، ومواجهة الواقع، ومجابهة كل حادث بما يقتضيه من الحزم والشدة.

وقد تلت الاعتداء حوادث اخرى في الايام الاخيرة قامت بها عناصر من الدرك الجزائري التي توغلت داخل ترابنا في ناحية وجدة واعتقلت كثيراً من المواطنين كما حلقت طائرة عسكرية جزائرية فوق فكيك ، واخترق رجال من الديوانة ترابنا واخذوا يفتشون كأنهم في اراضيهم.

وبصفة عامة يجب على المغرب الذي يطالب بمراجعة الحدود

المصطنعة في عهد الاستعمار، وبعودة اراضيه المغتصبة من ترابه الوطني، ان تكون له في هذا كله سياسة واضحة صحيحة، وان يتخذ لها كل ما تحتاج اليه من وسائل على اختلاف انواعها، ومهما كلفت من الجهود والتضحيات اذ ليس بمعقول ان تكون للمغرب سياسة في حين انه لا يتوفر على سائر وسائلها.

ومن المعلوم ان للمغرب مطالب ترابية لا على الجزائر وحدها بل كذلك على موريطانيا التي من ورائها فرنسا المحتفظة لحد الان بعدد وافر من قواتها المسلحة في هذه البلاد.

وكما ان المغرب يطالب بعودة موريطانيا اليه فإنه يطالب كذلك اسبانيا بالتخلي له عن المدن المغتصبة كسبتة ومليلية وايفني، وعن المناطق الصحراوية التي ما تزال تحتلها باسم الاستعمار.

وإذا كان المغرب يعمل لحل جميع مشاكله الترابية مع اسبانيا إحقاقاً للحق، وإزهاقاً للباطل، فإنه ليس بمعقول ان يعتمد في ارجاع حقوقه المشروعة وتحقيق مطالبه الحقة على مجرد السياسة والدبلوماسية على أن جميع ما جرى ويجري من احداث بيننا وبين الجزائر يدل صفة واضحة وقاطعة على ان المغرب في اشد الحاجة الى اتخاذ وسائل سياسية ، التى لا نستثني ، منها الوسائل العسكرية بل نجعل هذه في المقدمة كما يقتضيه منطق الحوادث الجارية، السياسية منها والعسكرية، التي ما فتئنا نفاجأ ونواجه بها من حين لآخر بالرغم عن سياسية المداراة والمجاملة معنا فيما مضى.

أما سياسة استكمال الوحدة الترابية، والسيادة القومية باعادة الحدود والمناطق الناقصة من ارضنا، وببسط السلطة الوطنية فيها فأمرها واضح لا يحتاج الى بيان.

واما وسائل تلك السياسة فهي التي نريد الاشارة اليها:

1 - مضاعفة الجيش الوطني المغربي (القوات المسلحة الملكية) إلى اكبر حد مستطاع مع العلم بأن المغرب يستطيع هنا شيئاً كثيراً من حيث الرجال والوسائل وهذا من الضروري نظراً لطول الحدود، وامتداد الاطراف سواء من جهة سبتة ومليلية وايفني، والصحراء (اسبانيا) أو من جهة الجزائر ابتداءً من البحر الابيض المتوسط الى جوف الصحراء ومن هنا الى المحيط الاطلسي، فحراسة جميع هذه الحدود والاطراف، وصيانة الامن والسلامة فيها كلها، وحمايتها من اي اعتداء كل هذا يتطلب قوات مسلحة كثيرة ومجهزة بما يكفل لها القيام بمهامها ابان السلم والحرب بكل جهة وفي اي ظرف.

2 - انشاء جيش خاص بالحدود يتألف من بعض وحدات القوات المسلحة الملكية ومن وحدات اخرى جديدة تؤخذ بالتطوع او التجنيد خصوصاً من رجال القبائل المغربية ومن غيرهم من القادرين على حمل السلاح، ومن الذين مروا في الجيش وشاركوا في العمليات الحربية قديماً وحديثاً.

3 - تسليح اكبر عدد ممكن من رجال القبائل المجاورة للحدود والمناطق الخارجة الان عن السيادة المغربية، واناطتهم

بمهمة الحراسة، وبالدفاع المشروع عن النفس وعن حوزة الوطن إذا تعرض لأي عدوان.

4 - تجهيز جميع القوات المسلحة في المغرب بكل ما تحتاج اليه من سلاح وعتاد، ومضاعفة تدريب سائر وحدات الجيش في كل مكان على فنون الحرب الحديثة وعلى حرب العصابات.

5 - اعتبار المناطق الموالية للحدود، وخاصة منها التي تتعرض للاعتداء ذات صبغة عسكرية ووضعها تحت قيادة حازمة قوية.

6 - العناية بسكان مناطق الحدود حتى تتحسن الاحوال فيها ادارياً وسياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وبضمحل ما قد يوجد فيها من قلق واستياء وتصان من استغلال عناصر السوء، وتهب في حماس لتلبية نداء الواجب المطاع.

فإذا جد المغرب في امره، ولا نعتقد الا انه جاد فيه بعدما تحمل من مكروه في صبر وثبات، فعجل بتقوية جيشه بالرجال والاسلحة والتدريب ووزّعه على الحدود ومناطقها احسن واجدى توزيع، واعده في الداخل للقيام بسائر مهامه في السلم والحرب، امن شر الاعداء، واحبط كيد الباغين، واستتطاع رد العدوان بالقوة، وفرض احترامه واحترام حقوقه على الغاصبين والطامعين من اي جنس كانوا، ويسّر لسياسته المثلى كل ما تتطلبه من وسائل فعالة كبرى وهي السياسة التي يفرضها القرآن الحكيم حيث يقول: واعدوا لهم ما استطعتم من قوة، ومن اعتدى عليكم، فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم، وصدق الله العظيم ولا عدوان الا على الظالمين.

الوثبات

لبيك . . ياوطن . . لبيك!

● «الدستور»، العدد: 55 الاثنين 21 أكتوبر1963.

منذ استقل المغرب فكر في مشكلة الحدود المصطنعة والاراضي المغتصبة في عهد الاستعمار من ترابه الوطني، وإذا أمكن للمغرب وقتئذ ان يضع ويثير تلك المشكلة بالنسبة لموريطانيا واسبانيا ويطالب في نفس الوقت بعودة المناطق الخارجة عن سيادته الوطنية، فانه لم يغفل كذلك وضع نفس المشكلة بالنسبة للجزائر، ولاكن من غير ان يطالب هذه الاخيرة بحلها معه في ذلك الوقت لسببين هما: ان الجزائر كانت تخوض معركة الكفاح ضد الاستعمار بمساندة المغرب، وانها كانت وما تزال خاضعة للسيطرة الاستعمارية التي لم يود المغرب ان يعترف بها، فيتفاوض مع فرنسا دون الجزائريين خصوصاً وان هؤلاء قد التزموا، في اتفاقات رسمية، بحل المشكلة اساسياً بعد استقلال بلادهم، وعودة السيادة اليها، ثم تحقق استقلال الجزائر فتوجه المغرب الى شقيقته يذكرها بالمشكلة وبالعهود المقطوعة لحلها في عهد الحرية والسيادة.

وكم كان اندهاش المغرب قوياً حينما لاحظ، بل ايقن ان

المسؤولين الجزائريين يمانعون في الوفاء بالوعود التي بذلوها، وبالعهود التي قطعوها على انفسهم زمن الكفاح، ويتهربون من بحث المشكلة مع المغرب معتذرين بالاوضاع وبالظروف الداخلية عقب اعلان الاستقلال، وطالبين إرجاء النظر فيها الى ما بعد التنظيم الدستوري لبلادهم ودولتهم. وقد ظن المغرب ان الجزائريين كانوا في هذا كله حسني النية وسليمي الطوية، فصبر، وتريث وانتظر حتى ينتهي المسؤولون في الجزائر من شؤون الدسترة ولما تم هذا اخيراً بانتخاب رئيس الجمهورية، وبتكوين الحكومة الجديدة اخذ المغرب يستعد لعرض ملف الحدود على رئيس الدولة الجزائرية الفتية وحكومتها المسؤولة ظناً منه ان الوقت قد حان لهذا وان الحاكمين في الجزائر سيحترمون المواقف، ويبرون بالوعود ويفون بالعهود كرجال دولة مسؤولين جديرين بالاحترام والتقدير غير ان المغرب فوجىء منهم، ويا للأسف الشديد بعكس ذلك كله، بل وفجيء بما لم يخطر ببال، ولم يكن في الحسبان ابداً، وهو العدوان الاثيم السافر على التراب الوطني المغربي في شتى الجهات، وارتكاب جرائم التقتيل والتنكيل والاحراق والتخريب مما يدخل في حيز اللصوصية كل انواع الاضطهاد والاهانة بهم عملاً بشريعة الغاب، وبروح التشفي والانتقام.

وكان هذا قبيل اجتماع وجدة يوم خامس اكتوبر، ثم تكرر وأرجاء الدنيا ما تزال تردد اصداء هذا الاجتماع وما تم فيه من محادثات واتفاقات مبدئية لصالح المغرب والجزائر، وامعاناً في الخطة الماكرة، المبيتة، المكشوفة عزز المسؤولون في الجزائر نكرانهم

للجميل، وتنكرهم للمغرب الذي طالما احسن اليهم زمن الكفاح الطويل، واثناء الاستقلال الوليد، بحملات دعائية استخدمت فيها جميع الوسائل والأجهزة ،وصنائع الحكومة الجزائرية الغريبة الاحوال والاطوار في هذا الزمان.

ومن اغرب ما روجته لحاجة في نفسها انها لا تريد الاهتمام بمشكلة الحدود مع اهتمامها بتجربتها الاشتراكية، بل تجاوزت هذا الى انكار وجود مشكلة الحدود بالمرة وقتما سقطت اعذارها التي طالما تشبثت بها للمماطلة والتسويف، ولربح الوقت بمختلف الذرائع والاساليب، وظنت وهما وخطأ انها بهذا كله ستتمكن من تلافي المشكلة، وحذفها من قائمة المشاكل التي اصبحت تواجهها في عهد الاستقلال، ولما ايقنت بفشل هذه الخطة دبرت خطة اخرى ظنت انها ستكون اسعد منها حظاً، وهي تعمل بالعدوان المسلح على التراب المغربي لخلق مشكلة مصطنعة للحدود داخل هذا التراب نفسه، ولتقول للمغرب بعد هذا : (تقدم لنتفاوض في مشكلة الحدود التي عبث بها الاستعمار ايام احتلاله للجزائر، ومشكلة المناطق التي اغتصبها كذلك من ترابنا القومي وضمها ظلمًا وباطلاً الى القطر المجاور الذي كان يعتبره جزءاً لا يتجزأ من التراب الوطني الفرنسي ويدعوه زعمًا وكذباً بالجزائر الفرنسية) .

ولاكن تلك الخطة لم تكن لتنجح اكثر من اختها السابقة، لأنها كانت مجرد مغالطة لا تنطلي حيلتها وخدعتها الا على الجزائريين دون المغاربة وفعلاً هذا ما كان وادى الجزائريون ثمنه غالياً، وباؤوا فيه بالفشل الذريع.

ولا أدل على هذا من امتناع المغرب من ايفاد ممثليه الى تلمسان للمذاكرة في التوأمة والجزئيات بدل غيرهامن المشاكل الجوهرية التي لا مفر منها ولا مناص .

ولا ادل على ذلك من اعلان المغرب لكل من ألقى السمع وهو شهيد انه لا يدخل في محادثة اومفاوضة حاضراً واستقبالاً الا على اساس وضع المشكلة الجوهرية المتعلقة بالحدود الموروثة عن الاستعمار وبالمناطق التي اغتصبها من ترابنا الوطني يوم لم يكن امرنا ولا امر الجزائر بيدنا جميعاً.

اما المشكلة الثانوية المصطنعة اخيراً من طرف الجزائر باعتداء قواتها المسلحة على ترابنا الوطني مستعملة للغدر والمباغتة، ومستغلة قلة الحاميات المغربية في المراكز المنعزلة المعتدى عليها فإن المغرب قد تولى بنفسه، وبواسطة قوات من جيشه، حلها فوراً، بل إبطالها كلية واعادة المياه الى مجاريها، والحقوق الى نصابها، لتبقى مشكلة الحدود والمناطق المغتصبة واحدة لا شريك لها، ولتظل قائمة لا تختفي من الوجود بحيلة اومناورة، ولا تضمحل الا يوم تعطى حلها الطبيعي الايجابي المرضي .

وفي انتظار هذا، ترددت وفود رسمية بين تونس ومراكش، ثم بين عاصمتي الجزائر والجنوب، وقد قدم الوفد التونسي لا للوساطة ولكن للقيام بسعي حميد، واتصال مشكور، حتى لا تتدحرج الاحوال، وتتعقّد الامور وتتردى العلائق في الهاوية، ويتفادى طرفا النزاع في مشكلة الحدود - وهما المغرب والجزائر - الوقوع في مأزق حرج لا مخرج منه، ومما لا شك فيه انه كان

لذلك المسعى الطيب وقعه الحسن في نفوس المغاربة خاصة اذ تجاوب مع شعورهم الصادق ورغبتهم الحقيقية، واذا صح ما قيل من ان المسعى التونسي لم يهدف الى اكثر من لفت نظر المسؤولين في القطرين لخطورة الاحداث الجارية في مناطق الحدود المغربية والجزائرية وجعلهم جميعاً في (حفظ السلم والاخاء مهما كلف من ثمن وتضحية) فإن التونسيين لا يعنون بهذا - فيما نعتقد - ان المغرب لا يملك حق الدفاع المشروع عن النفس، والوطن، والشرف والسيادة امام الاعتداءات المسلحة المتوالية على حدوده. وسكانه الآمنين الابرياء بما يعلمه الجميع من وحشية نادرة استخدم فيها - على غرة وبغتة - الحديد والنار، ولهذا فإن الخطاب التونسي كان موجهاً الى الجزائر اكثر من المغرب نظراً لما بدأ به الجزائريون من غدر وعدوان - وتمادوا فيه من غرور وعناد املى كل هذا عليهم الظن الكاذب، والفهم الخاطىء، والطمع الذي لا يطمع فيه أحد.

وإذا تريث المغرب القوي بحقه، وجيشه، وشعبه، في رد العدوان بنفس الحديد والنار فليس لأنه كان يعتبر شيئاً آخر غير المحافظة ما استطاع على جو السلم والاخاء، ومحاولة حل المشكلة بالتي هي أحسن قبل اللجوء الى وسيلة أُخرى ولاكن يوم تحقق المغرب بأنالأمر اصبح يضطره الى استخدام القوة لرد العدوان - ولكبح جماح الاشرار، فإنه لم يتأخر لحظة على هذا حتى لا يظن به الواهمون والمعترضون ضعفاً ولا وهنا ، وحتى يوقنوا عن دراية وتجربة، بأن المغرب في امره جادٌ وليس بهازل ابدا، ومع هذا لم يحجم المسؤولون فيه - بعد رد الفعل بالقوة على العدوان -

عن اعلان الاستعداد لكل حوار مباشر وتفاوض مجدٍ حول جوهر المشكلة الخاصة بالحدود المصطنعة والاراضي المغتصبة منا في عهد الاستعمار.

وهكذا فإن المغرب أوضح الموقف بما لم يترك مجالاً لأي غموض واشكال سواء من مشكلة الحدود نفسها، اومن سياسة العدوان على حقوقه واراضيه هذه الحقوق، وهذه الاراضي التي اصبح الجيش الوطني المغربي الباسل يحميها بالحديد والنار ان رام بها احد مسا وكيداً .

وغني عن البيان ان الشعب المغربي باجمعه يقف بجانب الجيش على اتم اهبة للجهاد والتضحية في سبيل الدفاع عن الوحدة والسيادة والكرامة الوطنية ولا ادل على ذلك من هذه التعبئة التلقائية الحماسية التي عبأ الشعب بها نفسه ووسائله استجابة لنداء الواجب المقدس المطاع، وانها لتعبئة صادقة وطبيعية عند المغاربة الاعزة والاشاوس الاغيار الذين ملأوا تاريخهم واسماع الدنيا بالشهامة، والشجاعة والبطولة النادرة التي لا تزال مضرب الامثال وحديث الاجيال، ومحل التقدير والاعجاب بين الرجال.

ولاكن الظروف العصيبة التي يجتازها الوطن، ومقتضيات سياسته القائمة على الجد في العمل لاسترجاع الحدود الحقة، والاراضي المغتصبة، وضرورات الاستعداد لكل الطوارىء كل هذا يفرض على المغرب فرضاً ان يعجل بتزويد سياسته القومية بكل ما تحتاج اليه من الوسائل الكفيلة بخدمتها، وبتحقيق

مطالبها، ومن بين هذه الوسائل التعجيل باخراج تعبئته الشعبية الرائعة التي تجلت في كل قوتها وعظمتها منذ ايام من حيز النظر الى مجال الواقع وذلك بفتح باب التطوع او التجنيد في جميع المدن والقرى، والمداشر، وفي سفارات المغرب بالخارج، وبالشروع كذلك في تدريب ابناء الشعب، المتطوعين او المتجندين كما يفرض علينا الواجب الوطني، ولتحقيق التعبئة تأسس صندوق قومي للتبرعات المالية العامة لمساعدة الدولة على تجهيز القوات المعبأة بكل ما تحتاج اليه.

وإذا علمنا ان مشكلة الدفاع عن الوطن اصبحت هي المشكلة الاولى بالنسبة لوجودنا وحياتنا، ولعزتنا وسيادتنا، في الحاضر والمستقبل، ادركنا جلياً ان تحقيق التعبئة الفعلي، وتيسير وسائل التجهيز لها بكل جد وعزم أمران لا غنى عنهما اليوم، خصوصاً وانه يجب على المغرب- امام ما يواجهه من خطر - ان يصبح حصناً عسكرياً منيعاً كل من فيه معبأ، وكل ما فيه معد، لحرب الدفاع المشروع عن الوطن ضد اي معتد اثيم، ومن القواعد الحربة المسلمة ان اظهار القوة قد يغني عن استعمالها.

«الوثبات»
ماذا وراء الفضيحة الكبرى؟

● «الدستور»، العدد: 56 - الاثنين 28 أكتوبر 1963.

ما زال العالم كله يردد أصداء الضباط المصريين الذين اعتقلوا بأرض المغرب في طائرة عمودية من صنع روسي، ولا ندري بالضبط هل هي تابعة لجيش مصر أو لجيش الجزائر كالضباط الجزائريين الذين كانوا ربابنتها - وما زال العالم كذلك يتحدث عن هذه الفضيحة الكبرى التي تعرضت لها حكومة الجزائر المعتدية وحكومة مصر حليفتها في التآمر والعدوان على المغرب.

إن كل الناس في الداخل والخارج يعلمون الشيء الكثير، بل الخطير الذي أعلن رسميا في المغرب منذ أيام عن اعتقال الضباط المصريين وأخبارهم في الماضي، والمهام التي انيطوا بها قبل وقوعهم في قبضة الأسر بالمغرب وكل ما نعلمه عنهم بقيام البرهان البين القاطع على أنهم من أخطر الرجال العسكريين والاستعلاميين الذين تستخدمهم حكومة مصر في المشرق والمغرب لتنفيذ خططها السرية الماكرة التي كانت وما تزال طائفة من الأقطار العربية والأفريقية هدفا أو مسرحا لها سواء في الخفاء أو في وضح النهار.

وإن قضية الضباط المصريين المعتقلين بأرض الوطن لتقوم دليلاً على أن المغرب كان هدفا لمؤامرة خطيرة على سلامته، وأرضه، وسيادته، واستقلاله، وحريته، ونظامه، ومصيره، وإن اعتقالهم لم يضع حدا نهائيا لهذه المؤامرة الفظيعة المدبرة من مصر والجزائر، ومن القوات الموالية لهما ومن الحكومات المتواطئة معهما سرا وعلانية.

فالمغرب كان وما فتيء يواجه تلك المؤامرة التي لا يمكن أن يستهين بأمرها، والتي يتحتم عليه أن يخنقها في المهد مهما كلفه هذا من جهود، وتضحيات لأنها ترمي إلى الاستيلاء على المغرب، وفرض العبودية عليه والاستفادة بجميع خيراته وإمكانياته وتسخير كل هذا في سبيل سيطرة خارجية ما أنزل الله بها من سلطان. وفي إحباط تلك المؤامرة المكشوفة لن يكون المغرب وحيدا بل سيكون مسندا ولا شك من جميع أصدقائه وحلفائه الذين هم من أنصار السلام والحرية في العالم، والذين لا يعنيهم أمر القضاء على تلك المؤامرة أقل مما يعني المغرب مباشرة وبالذات.

وفي المؤامرة المدبرة على المغرب، وكذلك على قضية السلام والحرية، لا نجد أنفسنا أمام عدوان جزائري بمعونة مصر فقط، بل نوجد أمام أكثر من هذا، وهو أن العدوان علينا لم يبق جزائريا فحسب، بل أصبح مقترنا بعدوان شريك تجلى بدخول مصر في الحرب ضدنا بخبرائها العسكريين والاستعلاميين بخططها الحربية، وبأسلحتها المتنوعة، وبأموالها المتدفقة، وبإذاعاتها وصحفها المهرجة، وبتصريحات ومواقف رئيسها الذي

أعلن في الوقت الذي كان يتظاهر فيه بالوساطة الحميدة مباشرة وعن طريق الجامعة العربية المزعومة المسخرة، وأمام جيشه العائد من أرض اليمن: إنه يؤيد الجزائر ويقف بجانب الجزائر ضد المغرب! ومعناه أنه بنصر الجزائر على المغرب بالحق وبالباطل، وفي السلم والحرب.

فكل شيء قد اتضح الآن للمغرب والعالم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم، وكم من نقمة في طيها نعمة، فلم يبق للمغرب إذن إلا أن يحزم أمره أكثر مما مضى، ويواجه الموقف بكل قواه في الداخل والخارج، ويجدّ في التعجيل بإحباط المؤامرة التي انكشفت اليوم أمام الدنيا بأسرها - فأظهرت ما كانت تخفيه من أسرار، وتبيته، من أخطار، وهذه بداية النهاية ولا نهاية لها غير الفشل الذي منيت وتمنى به مؤامرات من نوعها في غير واحد من أقطار الشرق الأدنى، وأفريقيا نفسها.

وبكلمة واحدة، إننا نجد نفسنا اليوم في معركة عسكرية وسياسية لا مع الجزائر وحدها بل كذلك مع مصر حليفتها الرسمية والعملية ولسنا نجد انفسنا - بسبب هذا - أمام خلاف مع الجزائر على الحدود والأراضي المغتصبة فحسب، بل أصبحنا نجابه قوات جزائرية ومصرية متحالفة ومتواطئة على أساس تنفيذ خطة مذهبية وسياسية ضد المغرب، وضد إرادة شعبه صاحب الحق والسيادة فيه دون سواه.

فالأزمة التي تقوم اليوم شديدة وخطيرة بين المغرب والجزائر حول قضية الحدود أزمة حربية وسياسية كما هي أزمة من هذا

النوع بين المغرب ومصر التي اختارت أن تتدخل ضده بكل قواها ووسائلها وبجانب حليفتها الجزائر المعتدية بعناد واستمرار.

وقد نذهب إلى أكثر من هذا دون أن نكون فيه لا مخطئين ولا مبالغين وهو القول بأن العدوان على ترابنا الوطني إنما هو في الحقيقة عدوان مصري بواسطة الجزائر التي أصبحت بأرضها وحكومتها ودولتها وجيشها، وإذاعتها وصحفها مسخرة لحكام القاهرة ولعبة في أيديهم، وأداة لمؤامرتهم وقنطرة يعبرون منها إلى الشمال الأفريقي كله، ومنه إلى جهات أخرى، كما يحلمون.

وفي أواخر شتنبر الأخير، أي قبل العدوان الجزائري بأسبوع أو أكثر كان قائد أركان الحرب ووزير الدفاع بمصر المشير عبد الحكيم عامر يتفقد مع أربعين من ضباطه وخبرائه، وبمرافقة الكولونيل هواري بومدين مناطق الحدود الجزائرية المغربية وقبل عودته إلى مصر أعطى لابن بلة الوعود بالعون والمساعدة، وبعد هذا بقليل توافدت على الجزائر جموع من الفنيين والخبراء المصريين عسكريين ومدنيين، وفي هذا الوقت لاحظ المغاربة نشاطا جويا جزائريا فوق الحدود وأخذت الطائرات العمودية تنزل في صحراء المغرب وكان ركابها المصريون يصرحون للسكان بأنهم خبراء مغاربة مكلفون من هيئة أركان حرب الجيش المغربي بأعمال تتعلق بالدفاع عن البلاد ولاكن اللهجة المصرية شككت أولائك السكان، فأخبروا السلطات المحلية التي أكدت لهم أن أولائك جواسيس أجانب، وأمرتهم باعتقال كل طائرة عمودية تنزل مرة أخرى في أرضهم - فلما جاءت ونزلت بالقرب من

بوذنيب استولى عليها السكان، وسلموها إلى الجيش، ويتضح من اعترافات الضباط المعتقلين أن مهمتهم بالمغرب كانت حربية لصالح الجزائر ضد المغرب، فإلى أن يقوم البرهان على عكس هذا يحق لنا القول بأن العدوان مصري بواسطة الجزائر التي أصبحت خاضعة ومستسلمة ومسخرة بمن فيها وبما فيها لمشيئة حكام القاهرة بدون قيد ولا شرط.

وبالاضافة إلى هذا، فبم إذن يمكن أن يفسر كل ما حدث ويحدث سواء في الجزائر أو على الحدود بينها وبين المغرب؟

ومن ذلك انفاذ البعثات الحربية المصرية إلى الجزائر، والأسلحة. والمواد، والأموال، والخطط، وغير هذا مما لا يحصى.

وهل البعثة العسكرية المعتقلة في المغرب إلا واحدة من تلك البعثات وغني عن البيان أن البعثة المعتقلة لم ترسل إلّا لتقبض بيدها القوية على زمام حرب الجزائريين ضد المغرب في منطقة تشملها العمليات العسكرية الواقعة على الحدود.

وقبل هذا أرسلت مصر، بينما كانت المعارك دائرة بيننا وبين قوات الجزائر في الصحراء، بواخرها الحربية إلى الموانىء الجزائرية كرهن كما أرسلت عدد من طائرات الميك 17 . على سبيل السلف والاعارة كما قالت إلى معسكر بشار نفسها، ولدى المغرب وثائق تثبت أن مصر أرسلت وترسل باستمرار الأسلحة، والعتاد، والطائرات الحربية إلى الجزائر.

ومن وراء عدوانها على المغرب تختفي مصر تارة، وتفتضح، وتعلن هي عن نفسها تارة أخرى.

وبعد هذا نسأل ابن بلة: من يضمن له البقاء فوق كرسي الزعامة والرئاسة في الجزائر بعد ما ألقت بزمامها في أيدي حكام مصر الذين إن وجدوا اليوم مصلحتهم فيه فقد لا يجدونها غدا أو بعد غد. فليلق على يدهم مصيره المحتوم؟ وبصرف النظر عن هذا، فإن المغرب يوجد أمام تدخل، بل أمام عدوان مصري سافر وسافل وهو ما يجب أن يضع مشكلته في جميع عناصرها أمام الرأي العام العالمي. وأمام المنظمات الدولية المختصة كما يجب عليه أن يقابله في الداخل بكل ما يلزم من حزم وصرامة ما دام الأمر جدا لا هزلا.

«الوثبات»

المغرب أمام واجباته ومسؤولياته الكبرى؟

● «الدستور»، العدد: 57 - الاثنين 4 نوفمبر 1963.

بعدما تـأكد الاتفـاق بين المغـرب، والجزائـر، والحبشة، ومالي، على عقد مؤتمر القمة الرباعي في باماكو، يوم29أكتوبر المـاضي، نادت الصحـافة الأجنبيـة بـأن هـذا اللقـاء انتصـار للمغـرب، فكانت محقـة، ومصيبة، ومنصفـة في هـذا النـداء الصريح، ولم يكن لجميع الصحف الكبرى التي سجلته بالأحرف العريضة البارزة أن تفعل غير هذا أمام الحقائق الناطقة التي تتبخر معها كل دعاية، وسفسطة، وتهريج، والتي تفرض نفسها على العقلاء والمنصفين من رجال الرأي والملاحظين في بـلاد الحياد الحقيقي، وعدم الانحياز الفعلي تجاه النزاع القائم بين المغرب والجزائر.

ولكي نوضح أن ذاك النداء كان صيحة حق - بعدمـا اتضحت الحقائق وتحددت المسؤوليات - يجدر التذكير هنا بموقف الجانبين المتنازعين، فالمغرب كان لا يفكر مطلقا في استعمال القوة لحسم نزاع الحدود مع الجزائر خصوصا وأنه يملك معها معاهدة صريحة ومؤكدة في مبناها ومعناهـا سواء زمن حـرب التحريـر بمساندة المغرب أو في عهد الاستقلال الوليد، وقد كانت وما تزال

وجهة نظر المغرب هي أن خلاف الحدود يجب أن يسوى بين الطرفين الشقيقين بالتي هي أحسن أي بالتفاوض على أساس الاتفاق المبرم مع حكومات الجزائر المكافحة ثم المستقلة، وفي دائرة الاخاء والتناصف، وخارج كل تدخل فضولي أو مغرض من طرف أية دولة غير مغربية ولو كانت عربية شرقية. وقد برهنت الأحداث على أن المسؤولين من حكام الجزائر ومن لف لفهم في الداخل والخارج كانوا يضمرون بكل قواهم وعنادهم وتعنتهم على عدم الدخول مع المغرب في أية مفاوضة بدعوى أنه غير محق في المطالبة بتخطيط جديد للحدود، وعودة الجهات المغربية التي اغتصبها الاستعمار الفرنسي مدة سيطرته على الجزائر والتي أخذتها هذه البلاد كتركة استعمارية باردة، وكان أولائك الحكام المتنكرون والمتعنتون يعلنون على الملأ أنه لا توجد قضية حدود بين بلادهم والمغرب، وأن كل الأراضي التي كانت تسيطر عليها فرنسا قبل استقلال البلدين إنما هي الجزائر، ولها وحدها دون سواها، بل عمد أولائك المسؤولون المتهاونون بكل القيم، والمهينون لكل الناس، ولو كانوا ممن ساهموا بالحظ الوافر في كفاحهم وتحرير وطنهم، إلى سياسة التسويف والمماطلة ثم إلى الجهر بالمكر والسوء والخداع، وأخيرا إلى العدوان على تراب المغرب، والاجرام في حق الانسانية والمدنية، والقرابة، ناكثين كل العهود ومتنكرين لكل صنيع وإحسان مبرهنين بكل هذا على أنهم عديمو الذمة والضمير، وفاقدو احترام أنفسهم واحترام الغير لهم، وغير جديرين بأن يكونوا من القادة والمسؤولين، ومن رجال الدول الذين يستحقون كل ثقة وتقدير، وبهذا لم يحطموا سمعتهم فقط

بل حطموا كذلك سمعة بلادهم وشعبهم ودولتهم في الداخل والخارج تحطيما لا يتمناه لهم إلا أشر الأعداء.

ولما تجاوز حكام الجزائر كل ذلك إلى الدخول مع المغرب في تجربة الصراع بالقوة والحديد والنار حاول المغرب - صبرا ومسالمة - أن يوقف الشر في أوله ويتلافى العدوان على حدة فلم تنفع المحاولة، وأجاب حكام الجزائر على نداء السلم وطلب المفاوضة بلغة الغاشمة والحرب العدوانية، فما وسع المغرب - وهو كاره - إلا أن يرد على القوة بالقوة، وعلى الحديد والنار بالحديد والنار حتى لا يظن به ضعف أو خوف أو استسلام، وفي الوقت الذي كان الجيش المغربي يرد العدوان على التراب الوطني، ويسترد المراكز المعتدى عليها، ويطهر أرضنا من قوات المغامرة والمؤامرة، ويسير في عملياته الحربية من انتصار إلى آخر، ويقيم بهذا كله الدليل القاطع أمام الخصوم والأصدقاء في كل مكان من العالم تفوقه العسكري وسيطرته على الميدان، كان حكام المغرب لا يفتئون يستنكرون الحرب القائمة على الحدود من جراء العدوان الجزائري والمصري والكوبي والشيوعي المبيت، وينادون باستعداد المغرب لايقاف رحى الحرب، وللدخول فورا في مفاوضة ثنائية لتسوية نزاع الحدود بين البلدين، ومما دل على صدق المغرب في ندائه السلمي - أثناء المعارك الطاحنة بالحدود ومع تفوقه العسكري فيها - إنه رحب بجميع الوساطات، وقبل عقد مؤتمر القمة في أية مدينة وتنازل عن كل شرط مسبق، كما اعترف العالم كله بهذا، واعتبره من حسن التدبير والسياسة ومن الايمان بالحق المؤيد بالحجة فضلا عن القوة.

ولولا حكمة المغرب وصلابته في التمسك بحقه، والدفاع عنه بالمنطق والسلاح لما نجحت وساطة مالي والحبشة في جمع القمة بباماكو.

وبهذا الحدث التاريخي الكبير انهارت خطة إغراق مشكلة الحدود في الخلاف العقائدي المصطنع من الجزائر وحلفائها المعروفين ضِد المغرب ونظام الحكم فيه، كما انهارت مؤامرة التدخل في شؤون المغرب الداخلية لبلبلة الشعب المغربي، وتفريق كلمته، وتشتيت وحدته، وتمزيق شمله، وفتنته عن وجهته، وتسخيره للمغامرين والمقامرين من الدخلاء والعملاء.

وعلى أساس هذا الانهيار وذاك قامت نتائج مؤتمر القمة الرباعي كما وردت في البيان المشترك الممضي عليه من طرف المغرب والجزائر بحضور، وشهادة ومساهمة الوسيطين الحميدين، ملك الحبشة ورئيس مالي، إذ لم تكن المسألة مسألة وساطة حميدة فحسب، بل كانت كذلك مسألة حضور شهيدين من شهود حسن الخلق والسلوك حتى لا يتجدد نكث العهود، والاخلال بالوعود، وحتى لا تظل الالتزامات حبرا على ورق، والاعترافات صيحة في واد، وهكذا أحيط مؤتمر بضمانات ليس من شأنها إلا أن تسير بالمشكلة الجوهرية للحدود في طريق تسويتها العادلة الصحيحة، النهائية.

وإذا كان العالم المحب للسلام والحرية قد رحب بعقد مؤتمر القمة بمالي واغتبط بنجاحه في إخماد نار الحرب بين المغرب والجزائر، وفي سعيه لفتح الحوار بينهما في نطاق وبمساعدة منظمة

الـوحدة الأفـريقية فـإن كل هـذا قد أحبط وسيحبط خـطط، ومناورات، ومؤامرات تلك الدول التي افتضحت بتدخلها السافر - عسكريا، وسياسيا، وعقائديا - بقوة السلاح وبواسطة الخبراء، وبوسيلة الدعاية، لتحريض الجزائر ومظاهرتها على المغرب الذي لم يعتمد في رد العدوان، ومواجهة التآمر الخارجي إلا على ثقته بالله، وبالحق، وبنفسه وبوسائله من رجال وإمكانيات.

والآن وقد خرج المغرب - بفضل هذا كله - ظافرا في ميدان الحرب، ومنتصرا في مجال الديبلوماسية - يجب عليه، حتما ولزوما أن يوضح موقفه من تلك الدول المتألبة عليه، والمتواطئة ضده مع الجزائر وقـواتها المعتـدية فلا يكفي أن تبوءَ بمجرد الخسران بل يجب أن يتخذ منها كل التدابير الزجرية والوقائية التي استحقتها بالمشاركة ضده في الحرب بالسلاح، والرجال والكلام، وأن يعاملها معاملة صارمة تحق الحق وتدمغ الباطل ونشير بذلك إلى تدخل مصر، وكوبا، والعراق، وسـوريا، وغيـرها ضـدنا بالوسائل والامكانيات التي يعرفها العالم كله، وأن الشعب المغربي لينتظر هذا، ويطالب به بكـل قوة وإلحـاح دفاعـا عن شرفـه المداس، وكرامته المهانة خصوصا من طرف قوم كنا ننظر إليهم كأشقاء، فانقلبوا علينا كأننا أعداء، وإن من يزرع الشوك لا يجني العنب، كما في المثل المشهور.

وإلى جانب ذلك نرى أن المغرب - مع ما قد حققه من انتصار في ميدان الحرب، وفي مجال السياسة - يجب عليه أن لا يطمئن إلى أن كل شيء قد تم وانتهى، وأن مشكلة الحدود قد اتجهت في طريق التسوية العادلة المنشودة، بل أن المغرب قد دخل في

مرحلة كلها صعوبات ومشاكل، فهو محتاج اليوم أكثر من أمس، وغدا أكثر من اليوم، إلى تمتين وحدته القومية وتقوية صفوفه المتراصة وراء الملك والجيش، فالوحدة القومية المغربية قد كانت وما تزال السند الأكبر للمغرب والجيش في عراكهما الوطني المقدس، فمن هذه الوحدة القومية المتينة نستمد كل عزم، وكل قوة، وكل نصر، ولهذا فالمغرب أحوج إليها اليوم وغدا أكثر من كل وقت آخر.

وإذا كنا نرحب بنتائج مؤتمر القمة، ونتفاءل خيرا بها، فإن هذا يجب أن لا يجعلنا متفائلين أكثر مما يلزم، كما يجب أن لا ينسينا فيما جربناه أخيرا على حساب وطننا، وسيادتنا، وشرفنا وحسن نيتنا، وتضامننا في السراء والضراء مع الجزائر، فقد تكون الأيام حبلى بما لا يخطر ببال وبما هو أشد وأدهى، وإن من نكث، وغدر واعتدى مرة واحدة لقادر على أن يفعل هذا مرة ثانية وثالثة، وعاشرة، وفي كل مرة يشاء ويهوى، ولهذا يتحتم على المغرب أن يواصل جهوده في سبيل تكتيل صفوفه وتقوية جيوشه، وتوفير كل ما يحتاج إليه من وسائل وإمكانيات، ومن خطط وتنظيمات في جميع الميادين العسكرية وغيرها حتى يثبط عزيمة العدوان عند الغير، ويعمل على حسم النزاع جديا وفعليا بالتي هي أحسن، وفي دائرة السلم والانصاف، وحتى يظل متمسكا باليقظة، والحذر، والحزم، ومتأهبا لكل الطوارىء كيفما كان نوعها ومصدرها، فالهدنة التي تقررت إنما هي هدنة، وليست بسلام نهائي ودائم وحتى إن كانت سلما فهو سلم مسلح في انتظار تسوية مشكلة الحدود بصفة عادلة كاملة.

فهـرَس

الإهداء 5
الوثبات 7
الانقلاب لماذا؟ وكيف؟ 9
مشكلة الساعة أو معركة الدستور 29
الدستور الذي يريده الشعب هو:
دستور بالشعب وللشعب 36
الحقيقة، كل الحقيقة، ولا شيء غير الحقيقة
في (شروع الدستور) 45
مشروع الدستور: تحليل ومقارنة 54
دستور ملكي لا ملكية دستورية 60
أيتها الحريّة! كم من جرائم ترتكب باسمك! 64
توضيح الحقائق 70
ملكيون أكثر من الملك 78
لماذا حزب الملكية الجديد؟ 86
متى ينهج المغرب سياسة مالية مثلى؟ 94
أزمة الحكم في فترة الفراغ السياسي 101
هل من سبيل بعد (تعديل الحكومة)
إلى عدالة الحكم؟ 110

ليس ببريء من لا يبرئه التاريخ 118
قضية الحكم بين الحقيقة والسفسطة 126
(خدمة الدولة) أم سادة الأمّة؟ 133
هل من سبيل إلى (الإنقاذ) بغير (الانقلاب)؟ 142
(المغرب العربي) بين الخيال والواقع 148
إلى أين يسير المغرب؟ 156
ارتسامات وآراء بمناسبة خطاب! 162
المغرب أمام الانقلاب العربي 170
إجماع الشعب ضد فساد النظام الجبائي
وفداحة الضرائب 177
وسائل تحقيق العدالة في الإصلاح المالي بالمغرب 183
ماذا تمّ في القواعد الأمريكية بالمغرب؟ 187
(إرادة وإجادة التحول في سائر الميادين) 192
هذا هو السبيل 198
الواجبات والمسؤوليات في ساعة
الوضوح والاختيار 203
(وأمّا بنعمة ربك فحدِّثْ) 208
إنما الحريّة بالأحرار وللأحرار! 214
سياسة المغرب بين النظرية والتطبيق 224
حقيقة الديمقراطية في المغرب 230
من قضايا الديمقراطية 233
هل الديمقراطية فعّالة؟ 238
مؤامرة السكون وشرّ الفضيحة 243
المشكلة الدستورية في الجزائر 250
أزمة الوحدة العربية وواجبنا نحو العروبة 257
لا صلاح للحكم والسياسة في عهد الرشوة 264

ثورة الملك والشعب كذكرى وسياسة 271
المغرب (والانقلاب من أعلى) 283
واجب الدولة: الثورة على الفساد 290
هل المغرب في عزلة دبلوماسية؟ 297
وحدة الأهداف وإن اختلفت الطرق 305
على الباغي تدور الدوائر! 311
وأعدُّوا لهم ما استطعتم من قوة! 320
لبّيْك.. يا وطن.. لبّيْك! 330
ماذا وراء الفضيحة الكبرى؟ 337
المغرب أمام واجباته ومسؤولياته الكبرى؟ 343
فهرس 349

دار النهضة العربية - بيروت
رقم الايداع القنوني 672-1981